كتاب
التعاون









سري جداً..

من ملفات اللجنة العليا لتصفية الاقطاع

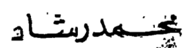
محمد رشاد

مركز الدراسات الصحفية لمؤسسة دار التعاون للطبع والنشر

كتاب [illegible]

سري جدا

من ملفات اللجنة العليا لتصفية الاقطاع



مركز الدراسات الصحفية
بمؤسسة دار التعاون

مؤسسة
دار التعاون للطبع والنشر

مركز الدراسات الصحفية

رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير العام
ممدوح رضا

مدير المركز ورئيس التحرير
عز الدين كامل

المشرف الفني
جميل شفيق

سكرتير التحرير
سيد قنديل

الدراسات
٦ شارع عبد القادر حمزة
جاردن سيتي - القاهرة
تليفون ٢٨٤٠١٠ / ٦ خطوط

لماذا نقدم هذه الوثيقة ؟

هذا الكتاب ، يختلف عن اى كتاب صدر فى سلسلة « كتاب التعاون » الشهرى !

انه وثيقة هامة . تكشف عن جانب من اسلوب الحكم فى الستينات .. وتقدم ـ لكل مصرى ـ صورة واقعية لفكر وجرائم مراكز القوى ، التى جثمت كالكابوس الثقيل فوق صدورنا جميعا ، لسنوات طويلة ، جرت خلالها كل المآسى والهزائم والكوارث .

***

اخى القارىء :

عندما قررنا ـ فى مركز الدراسات الصحفية بدار التعاون ـ اخراج هذه الوثيقة ـ على شكل كتاب ، لم يكن هدفنا الاسهام فى حملات التجريح أو التشهير أو الادانة .. فهذا ليس اسلوبنا ، وليس طريقنا ...

ولكن ...

كان هدفنا وراء نشر هذه الوثيقة ، أن تكون فى متناول كل مشتغل بالحياة العامة ، فى مرحلة الحريات وسيادة القانون التى نعيشها ...

هذه ناحية ..

والناحية الأخرى ، أننـا استهدفنا من نشرها ، معاونة أى باحث عن الحقيقة ، أو مؤرخ لمراحل الحكم ــ خلال ربع القــرن الأخير ــ أو دارس للجوانب السلبية والايجابية لثـورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ .

***

أخى القارىء :

ان الحصول على هذه الوثيقة ، ثم نقلها ــ بأمانة وتجرد ــ الى الرأى العــام ، لم يكن أمرا سهلا .. ولكنه كان عمـلا شاقا وصامتا ، قام به زميلى الاستاذ محمد رشاد ، وتطلب منه جهـدا متواصلا لفترة تزيد على العام .

وبعـد أن نجح زميلى رشاد فى تجميع وثائق لجنة الاقطاع ، لم يتاجر بحصوله عليها ، ولم يزهو لوجودها فى حـوزته ، ولم يجعل منها مادة اثارة فى جريدة الفلاحين التى يرأس تحريرها .. ولكنه عكف على اعدادها ، بشكل موضوعى وفى تبـويب سليم ،

كتاب التعاون

سري جدا

من ملفات اللجنة العليا لتصفية الاقطاع

محمد رشاد

مركز الدراسات الصحفية
بمؤسسة دار التعاون

مؤسسة

دار التعاون للطبع والنشر

مركز الدراسات الصحفية

رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير العام

ممدوح رضا

مدير المركز ورئيس التحرير

عز الدين كامل

المشرف الفني

جميل شفيق

سكرتير التحرير

سيد قنديل

٦ شارع عبد القادر حمزة
جاردن سيتي - القاهرة
تليفون : ٢٨٤٠١ / ٦ خطوط

لـــاذا نقدم هـــذه الوثيقة :

هذا الكتاب ، يختلف عن اى كتاب صدر فى سلسلة « كتاب التعاون » الشهرى !

انه وثيقة هامة ، تكشف عن جانب من أسلوب الحـــكم فى الستينات .. وتقدم ـ لكل مصرى ـ صورة واقعية لفكر وجرائم مراكز القوى ، التى جثمت كالكابوس الثقيل فوق صدورنا جميعا ، لسنوات طويلة ، جرت خلالها كل المآسى والهزائم والكوارث .

***

اخى القارىء :

عندما قررنا ـ فى مركز الدراسات الصحفية بدار التعـــاون ـ اخراج هذه الوثيقة ـ على شكل كتاب ، لم يكن هدفنا الاسهام فى حملات التجريح أو التشهير او الادانة .. فهـــذا ليس أسلوبنا ، وليس طريقنا ...

ولكن ...

كان هدفنا وراء نشر هذه الوثيقة ، أن تكون فى متناول كل مشتغل بالحياة العامة ، فى مرحلة الحريات وسيادة القانون التى نعيشها ...

هذه ناحية ..

والناحية الأخرى ، اننـا استهدفنا من نشرها ، معاونة أى باحث عن الحقيقة ، أو مؤرخ لمراحل الحكم ـ خلال ربع القـرن الأخير ـ أو دارس للجوانب السلبية والايجابية لثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ .

***

اخى القارىء :

إن الحصول على هذه الوثيقة ، ثم نقلها ـ بأمانة وتجرد ـ الى الرأى العـام ، لم يكن أمرا سهلا .. ولكنه كان عمـلا شاقا وصامتا ، قام به زميلى الاستاذ محمد رشاد ، وتطلب منه جهـدا متواصلا لفترة تزيد على العام .

وبعـد أن نجح زميلى رشاد فى تجميع وثائق لجنة الاقطاع ، لم يتاجر بحصوله عليها ، ولم يزهو لوجودها فى حـوزته ، ولم يجعل منها مادة اثارة فى جريدة الفلاحين التى يراس تحريرها .. ولكنه عكف على اعدادها ، بشكل موضوعى وفى تبـويب سليم ،

تمكينا لكل قارىء من استخلاص العبرة منها ، وتعبئة للجميـــع للحفاظ على مبادىء ثورة ١٥ مايو .. ثورة التصحيح ، التي انهت تماما جميع الاجراءات الاستثنائية الكريهة .

***

اخي القارىء :

وبالرغم من حرصنا على الا يضم الكتاب سوى وثائق لجنة الاقطاع ، فقد وجدنا من الضروري أن نقدم أيضا ، جانبا مما أعلنه الرئيس أنور السادات ــ في فبراير الماضي ــ خلال حواره مع طلاب مصر ــ حول لجنة الاقطاع ، والجرائم التي ارتكبتها في حق الآلاف من ابناء مصر ، باعتباره جزءا هاما ومكملا للصورة .

***

اخي القارىء :

لا اريد أن أطيل في حديث المقدمات ..

ولا أريد أن أعطل وصولك الى بداية الوثيقة ..

وأرجو أن يكون حكمك ــ بعد الانتهاء من قراءتها ــ لصالح ما استهدفناه منها .

ممدوح رضا



لجنة الاقطاع لم تكن
إلا تعبيراً عن قمة تصاعد
الاجراءات الاستثنائية
ضد الشعب باسم
حماية الثورة ..
وضرب الثورة المضادة ..

أنور السادات
١٤ مايو ١٩٧٢

تقـــديم

اللجنة العليا لتصفية الاقطـــاع .. التى تم تشكيلها فى منتصف عام ١٩٦٦ .. واستمرت تزاول أعمالها الى ما قبـــل نكسة ٥ يونيه ١٩٦٧ ما زالت لغزاً .. وصفحات مجهولة فى حاجة الى مزيد من الاضواء .. والتحليل للاجابة على عشرات الاسئلة .

لماذا شكلت ..؟

ماذا كان يدور فى جلساتها ..؟

ما هى النتائج التى تحققت ..؟

ماذا وراء القرارات التى صدرت والاجراءات التى اتخذت ؟

ان أعمال اللجنة العليا لتصفية الاقطاع فى حاجة ماسة الى محاولة أمينة للوصول الى اجابة محددة .. على هذه الاسئلة :

● هل حققت اللجنة اهدافها لتصفية الاقطـــاع .. أم كانت لجنة ظالمة اعتمدت على التقارير المزيفة والأحقاد ، وداست على كل القيم ، وفرضت الحراسات وشردت مئات الاسر ..؟

● ما هى الحقيقة وراء كل الحالات التى قدمت للجنة .. وصدرت فيها قرارات اعتقال ومصادرة وحراسة ؟

● هل حقا كانت هـــذه القرارات فى مواجهة التحـــرك الاقطاعى والقضاء على نفوذه الاجرامى .. والسياسى ؟

● هل حقا كانت اللجنة العليا لتصفية الاقطاع حدثاً بارزاً فى تاريخ ثورة ٢٣ يوليه وفى حياة الفلاحين وكانت اعلانا ثوريا عن الاصلاح الزراعى الثالث والثورة الزراعية المنشودة ؟

● هل استفاد الفلاحون والعمل الوطنى والانتاج الزراعى من هذه القرارات . ؟

● هل كان تشكيل اللجنة رد فعل لمصرع ابراهيم الدسوقى امين مساعد لجنة الاتحاد الاشتراكى فى بنى مخمد سلطان بالمنيا

وصلاح حسين عضو لجنة الدعوة والفكر فى كمشيش منوفية ..
أم أن السبب يعود الى نجاح الاسر الاقطاعية فى السيطرة على لجان الاتحاد الاشتراكى والجمعيات التعاونيـــة فى الريف .. أم كان السبب كما تردد أن قوانين الاصــــلاح الزراعى طبقت بأسلوب ادارى بيروقراطى .. وفى غيبة التنظيم السياسى ممـــا أدى الى تهريب حوالى ٢٠ ألف فدان من الاراضى الزراعية كان مفروضـــا أن يتم الاستيلاء عليها .

وراء الحقيقة ومن منطلق الحرص على الثورة وكل قراراتها
.. عشت شهورا طويلة بين ملفات اللجنة العليا لتصفية الاقطـاع
.. ووثائقها كمحاولة لتقديم اجابة موضوعية على هذه الاسئلة
.. من خلال الوثائق والاحداث نفسها .

الصورة بالارقام والحقائق

الحقائق والارقام تقول انه تم وضع الحراسة والاســتيلاء على نحو ٢٠٠ ألف فدان و ٩٤ قصرا و ٢٠ ألف راس من الماشية و ٣٦٣ من الخيول العربية الاصيلة ، و ١٦١٣ آلة زراعية وابعد عن القــــرى ما يزيد على ٢٢٠ من الاسر الاقطاعية والذين ثبت تحكمهم فى الفلاحين بالارهاب والاجرام .

كما تم حل عشرات من لجان الاتحاد الاشتراكى ومجالس ادارة الجمعيــات التعاونية وفصل مئات من العمد والمشـــــايخ والموظفين الخاضعين لنفوذ الاقطاعيين وابعاد أقاربهم من وظائف الشرطة والقوات المسلحة والقضاء والسلك الدبلوماسى .

حقا ان تصفية الاقطاع هدف اساسى من أهداف ثورة ٢٣ يوليو كما أن تأكيد سلطة تحالف قوى الشعب العاملة على مستوى القرية وتحديد الملكية الزراعية بما يضمن حماية الفــلاح والعامل الزراعى من الاستغلال .. كان من أهم المبادىء الدستورية التى اكدتها ثورة التصحيح فى ١٥ مايو ١٩٧١ .

راى السادات :

وملفات اللجنة العليـــا لتصفية الاقطاع .. وما فيها من قصص وصور وتأكيد لما سجله الرئيس السادات فى وثيقة أكتوبر بأن الاجهزة ومراكز القوى فرضـت وصــايتها على الجمـــاهير ، وتعددت القيود والاجراءات بل وصل الامر الى حد صرف هدفها الانسانى الاصيل واستغلالها لارضاء احقاد شخصية أو مصالح مجموعات معينة وبدعوى الدفاع عن الاشـــــتراكية تارة وعن أمن الدولة تارة أخرى اغلقت كثير من الابواب وســـدت مسالك كان .

يجب ان تفتح أمام العمل الوطنى أن من حق كل مواطن أن يأمن على نفسه وعلى رأيه وعلى عمله وعلى كسبه المشروع .

والاصل فى كل مواطن افتراض أمانته ما لم يثبت القضاء تطبيقا للقانون أنه أخطأ فى حق غيره أو فى حق المجتمع .

الفلاح .. هل هو الهدف ؟

وما حدث ابتداء من مايو ١٩٦٦، بتشكيل اللجنة العليـــا لتصفية الاقطاع .. كان هدفا ثوريا نبيلا بلا شك لتصفية النفوذ الاقطاعى والاجرامى فى الريف ، وحماية جماهير الفــلاحين من ضغوط كانت لا تزال تطحنهم بعد ١٤ عاما من قيام الثورة ..!

ولكن التشكيل كان لابد أن يتم فى اطار السلطة القضائية .. وسيادة القانون !!

والفلاح المصرى صانع الحضارة .. له ظروف خاصة .. فعلى امتداد سبعة آلاف عام وهو يعانى القهر والعسف والظلم تحت ضغط الاحتلال والاستعمار وأعوانه وســـطوة الاقطـاع واستغلاله وجبروته .

وبالصبر والايمان والقناعة واصل الفلاح المصرى المسيرة الطويلة حتى كانت ثورة ٢٣ يوليـــه وصدور قوانين الاصـــلاح الزراعى وعودة الارض الى أصحابها الحقيقيين وتغيير الخريطة الاجتماعية على امتداد ريف مصر .. واختفاء مجتمع الســـادة والعبيد الذى سيطر علىّ قرى مصر لآلاف السنين وأصبحت كلمة فلاح موضع فخر .. لا استهزاء وتماما كما أعلن القائد السادات .. يسعدنى أعظم سعادة .. وأنا فلاح .. أن ما عدتش كلمــة فلاح شتيمة .. النهارده كل واحد بدو ينتسب الى أن يكـــون فلاح .. كانت زمان كلمة فلاح شتيمة .. لا هو ده أصل البلد .

فالهدف من قرار تشكيل اللجنة العليا لتصفية الاقطاع كان ثوريا ولصالح القاعدة العريضة من سكان الريف . وكان التطبيق سيئا .. بعيدا عن العدالة ورقابة القانون وفرصة لمراكز القوى للسيطرة والثراء .. والتشفى .. وظــلم الابرياء وذلك فى كثير من الحالات .

الاخطاء التى وقعت :

واثبتت الوقائع والاحداث التى تمت خلال عمل اللجنـــة .. والاجراءات التى اتخذت أنه كان لابد أن يتم كل شىء من خلال الهيئة القضائية تحقيقا للعدالة .. لان ما حدث ان اللجنة سقطت فى أخطبوط أجهزة متعددة كالمخابرات .. والمباحث .. والشرطة العسكرية .. والحكم المحلى .. والاتحاد الاشتراكى .. وكانت اداة فى يد مراكز القوى .. ومن هنـــا وقع الظلم على كثير من

الابرياء لمجرد كلمات مكتوبة فى التقارير مهما كان مصـدرها .. وافلت من يستحقون من اجراءات كانوا يستحقونها بأســاليب خلفية .. من خلال نفس الاجهزة ..!

وكانت فترة عمل اللجنة فرصة للاثراء غير المشروع لمئــات الافراد الذين ساهموا فى اعمالها .. فمئات الالوف من الجنيهات .. والمجوهرات النادرة والثمينة والتحف والنجف والســجاد والاثاثات واعداد لا حصر لها من الثروة الحيوانية .. بدلا من أن تعود الى الشعب دخلت جيوب وبيوت البعض وأصبحت جـزءا من ممتلكاتهم الشخصية ..!

حالات كثيرة لم تعرض على اللجنــة ولم تبحث .. والسبب الرشاوى الضــخمة التى تقاضاها البعض .. وحالات النسب والقربى ووساطة ذوى النفوذ ..!

ولقد ظلمت قرارات اللجنة مئات الابرياء معظمهم من رجال القضاء والنيابة والسلك الدبلوماسى والشرطة والقـوات المسلحة والجامعات .. ابعدوا عن اعمالهم .. وشردوا بلا ذنب اقترفوه .. الا انهم من العائلات التى بحثت حالاتها أمام اللجنــة .. أو تربطهم بها صلة المصاهرة .

كانت التقارير والحسابات القديمة والحقد الاسود والاهواء الشخصية هى السند لكل ما تم من أجراءات ..!!

نعم كانت هناك بقايا للاقطاع تضغط على صــغار الفلاحين .. وترفض صورة الخريطة الجديدة التى أحدثتها الثــورة فى الريف .. ولكن يوجد القانون ومجموعة قوانين الاصلاح الزراعى .. لعلاج ومواجهة كل الحالات ..!

اسلوب العمل :

ان الهدف من هذا الكتاب هو محاولة أمينة من واقع ملفات اللجنة العليا لتصفية الاقطاع لتقديم نماذج من الحالات التى بحثت أمامها لتوضح من خلال البحث والحوار كيف كانت مراكز القوى تحكم مصر .. وما هو أسلوب تفكيرها .. وكيف كانت تصــدر القرارات التى تظلم الابرياء .. وتشوه صورة الأعمال العظيمــة للثورة وتستغلها كأداة للسيطرة والإنتقام .

لقد بذرت أعمال هذه اللجنة أحقادا كثيرة على أرض الريف الطيب الطاهر وتركت جروحا غائرة .

والهدف الثانى من هذا الكتاب هــو التسجيل التاريخى

الصورة التي كان يعيشها الريف وكيف كان يتحكم فيه الاقطاع .. بالاستغلال والاجرام وامتصاص عرق وجهد الفلاحين ومدى عمق التغيرات الجذرية التي أحدثتها الثورة .

اننا ضد الاقطاع ومآسيه وكل صوره ونؤيد كل الخطوات التي تمت لتصفيته من أجل القاعدة العريضة فى الريف .. ولكننا فى نفس الوقت ندين الاجراءات اللا انسانية التي تمت بعيدا عن رقابة القانون : وطبقا لاهواء الافراد ..!

العنف .. لا :

ولقد اثيرت فى أكثر من جلسة من جلسات اللجنة العليا .. حوادث العنف والتصرفات اللا مسئولة من اللجان الفرعية للاقطاع بالمحافظات .. والاجهزة المعاونة لاعمال اللجنة .. ولقد حذر رئيس اللجنة المشير عامر من هذا الاسلوب .. وطالب بايقافه .

وهذه بعض الامثلة ..

□□ فى جلسة ٦ يوليه ١٩٦٦ وفى بداية عملها قال المشير عبد الحكيم عامر :

قبل أن نبدأ العمل اليوم لدى ملاحظة أود أن أبديها بشأن الاجهزة التي تعمل فى موضوع الاقطاع فى الريف .. فقد بلغنا من أكثر من مصدر للمعلومات أن هذه الاجهزة تتصرف تصرفات عنيفة مع الناس وهذا غير مقبول مطلقا ورؤساء الاجهزة مسئولون شخصيا عن هذا وعليهم المرور على أجهزتهم للنظر وتحرى الحقيقة فاذا كانت هناك تصرفات بهذا الشكل فعليهم أن يحدوا منها لاننا لا نريد تصرفات عنيفة مطلقا كالضغط على الناس وضربهم وما الى ذلك .. ان الامور كلها ستتضح ونحن لا نريد العنف ولسنا فى حاجة اليه ولا ينبغى أن تظهر الاجهزة الحكومية بمظهر العنف .. وأريد خلال الاسبوع القادم أن يمر رؤساء هذه الاجهزة بأنفسهم عليها ويقومون بالتنبيه بعدم القيام بمثل هذا العمل مرة أخرى أو تكرار حدوثه واذا لم تكن هذه أمور قد حدثت وكانت هناك مبالغة فيجرى التأكيد بعدم حدوثها وأخص بالذكر فى هذا الموضوع الشرطة العسكرية والمباحث الجنائية العسكرية .

واستطرد المشير عامر قائلا :

وعلى السيد سعد زغلول عبد الكريم « قائد الشرطة

العسكرية » فى ذلك الوقت أن يأخذ مذكرة باسم ابراهيم عبد الفتاح راضى والضابط بالقوات المسلحة لانه ورد ما يفيد أنه بتاريخ ٢٥ مايو ٦٦ حضر بسيارة لورى رقم كذا قوات مسلحة وقام بنقل المواشى الخاصة بعمته المفروض عليها الحراسة وابن خاله محمد عبد اللطيف الجيار المتهرب من قانون الاصلاح الزراعى وذلك لتهريبها .. ويقوم بتحقيق هذا الموضوع .

فاذا وجد أن ما نسب الى هذا الضابط صحيحا يوقف عن العمل فى الحال ..

وفى جلسة ١٠ نوفمبر ٦٦ قال المشير عامر : سمعت أن بعض المنظمات السياسيه سواء فى الاتحاد الاشتراكى أو لجان الشباب تجبر بعض الملاك على تأجير الارض للزراع وهذا أمر لابد من منعه بمعرفة السادة المحافظين والمسئولين فى الاتحاد الاشتراكى لان مثل هذا الموضوع يجب الا يعالج محليا بل ينبغى أن يعالج على أعلى مستوى فى الاتحاد الاشتراكى وعلى المنظمات التى لديها رأى فى هذا الشان أن ترفعه الى الاتحاد الاشتراكى للتصرف واخذ تصديق عليه قبل البدء فيه اذ لا يمكن ترك الامور تسير بهذا الشكل والا افلت الزمام .

مراعاة الظروف الانسانية :

وفى جلسة ٦ يوليه ١٩٦٦ .. دارت مناقشة حول العقود العرفية .. وأسلوب اثباتها من خلال أهالى القرى .. وحذر المشير عامر من هذا الاسلوب قائلا :

مثل هذه الحالات يجب أن تؤخذ بتحفظ حتى لا ندخل فى دوامة من أقوال الناس ومكائدهم ضد بعضهم البعض ونكون فى هذه الحالة مجرد آلة فاذا كانت هناك حالات بهذا الشكل يمكن حصرها ولا نتخذ فيها اجراء معينا الآن ولا نلجأ الى وسائل الضغط لاثبات ما يقال لان الناس تحت الضغط قد يقولون معلومات غير حقيقية كما ان الضغط قد يخلق عداء بعض الناس لنا ولا ينبغى أن نلجأ لما يخلق لنا أعداء بدون داع الا اذا كان الامر يتعلق بمن يعرفون بعدائهم للثورة .

ومن خلال مناقشات اللجنة العليا يتضح أن أسلوب العمل كان لا يتجه فى كل الاحوال الى العنف .. بل كانت هناك مراعاة للظروف الانسانية ..

والمعروف أنه اثناء تطبيق قرارات الحراسة .. كانت المجوهرات والمنقولات الثمينة تنهب وتسلب بواسطة اللجان

الفرعية رغم أن تعليمات اللجنة كانت تحرم هـــــذه التصرفات والدليل على ذلك ما دار من مناقشات فى جلســة ٦ يوليو ١٩٦٦ ايضا .. وكانت على الوجه التالى :

● **المشير عامر** : بالنسبة للمخالفين للقـــانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ الخاص بالاصلاح الزراعى من الجائز أن نفـــرض الحراسة عليه وعلى زوجته وأولاده وقد تمتد الى أولاد أولاده فرض الحراســـــة على الشخص وعائلتــه لان ذلك يعنى فرض الحراسة على الشخص وحده بالاسم لاننا لا نريد التوســـع فى وهى عملية متسلسلة تشـمل أفرادا كثيرين وتخلق جيوبا معادية أكثر من اللازم وتسبب مشـاكل كثيرة اخصها المشاكل الاجتماعية وبالنسبة للمتهربين من قانون سنة ١٩٥٢ وقانونى ســنة ١٩٥٢ وسنة ١٩٦١ معا فان هذا الاجراء مفهـــــوم بالنسبة لهم ولكن بالنسبة للمتهربين من قانون سنة ١٩٦١ فقط فكمبـــدأ تفرض الحراسة على الشخص فقط ولا داعى لعائلته الا اذا وجدنا حالة معينة تستحق أن تفرض فيها الحراســـــة على الشخص وعائلته فهذا أمر آخر ولكن الاساس ان نفرض الحراسة على الشخص بالاسم . واستطرد المشير قائلا : هناك حالات تتعلق بأشخاص متزوجين من سيدات فرضت عليهن الحراسة والزوجة بالتالى محدد اقامتها فى الوقت الذى يوجـد فيه الزوج فى جهــة أخرى هذه مشـاكل موجودة يجب ان نعمل على حلها وهذا الموضوع جاء من أكثر من مصدر ولابد أن نتخذ فيه قرارا بحيث يكون محــل اقامة السيدة الموضوعة تحت الحراسة مع زوجها بصرف النظر عن هذا المكان ويمكن أن نتخذ هذا المبدأ بحيث لا تحدد اقامتهـــا فى مكان بينما زوجهــــا يعمل فى مكان آخر فتحدد اقامتها مع زوجها فيما عدا الاقامة فى القرية التى بها الارض المملوكة لها .

وأكد المشـــير عامر أن فرض الحراسة يكون على ما آل الى الشخص بالميراث ويقصد به الارض الزراعية التى هربها المورث فقط الا اذا كان الارث يشمل مؤسسات يعمل بها عمال كالمصانع

وسأل السيد / حسن عبد الفتاح عضو اللجنة الا يدخل فى ذلك السندات والاسهم والمجوهرات ؟

فكان جواب المشير عامر : لا تدخل

وقال السيد / صلاح نصر هناك أشياء من هـــــذا القبيـــل شملتها الحراسة .

وكان جواب المشير : اذا كنا قد أخطأنا فى شىء فيمكن أن نخطر به لتصحيح الاوضاع .

اللجنة ... ونكسة ٥ يونيه :

هذه هى الصورة بكل أمانة ..

ولكن هناك السؤال الذى يطرح نفسه بالحاح ‥ هل توجد علاقة بين نكسة ٥ يونيه ١٩٦٧ .. وبين اعمال اللجنة العليا لتصفية الاقطاع ..؟

لقد بدأت اللجنة عملها فى منتصف عام ١٩٦٦ .. وانتهت بالاحداث الكبيرة التى سبقت النكسة ...

ان البعض يقول أن انشغال القائد العام للقوات المسلحة .. وكبار قادة الجيش .. وأجهزة المخابرات والشرطة العسكرية ‥ والمباحث الجنائية العسكرية ‥ على امتداد المحافظات ببحث الحالات التى عرضت على اللجنة ‥ وتنفيذ قراراتها ‥ كان عاملا للانشغال بعيدا عن مراقبة تحركات العدو ‥ واستراتيجيته وخططه ‥ هذا علاوة على الجروح الداخلية التى أحدثتها قرارات اللجنة ‥

لا شك أن هذا الرأى يمثل ظاهرة تحتاج الى المزيد من البحث والدراسة ..

نعم ان تشكيل اللجنة وعملها كان ضروريا للتأكد من سلامة تطبيق مبدأ هام من مبادىء ثورة ٢٣ يوليو الستة ‥ وهو مبدأ القضاء على الاقطاع .. ولكن التطبيق ذهب بعيدا عن الهدف الاساسى .. وانصرف الى مسالك فرعية شوهت الهدف السامى من عمل اللجنة ‥ وأظهرها بالعصا الغليظة التى عملت بلا رحمة فى اهدار القانون .. وكرامة المواطنين وتمزيق المئات من الاسر المصرية ..

ان هذا الكتاب بما يحتويه من وثائق ‥ ومشاهد حية هو بداية لدراسات عديدة لابد أن تتم على هذه الفترة الهامة فى تاريخ العمل الوطنى فى مصر والتى تشكل منعطفا هاما .. فى مسيرة ثورة ٢٣ يوليو ..

الصورة قبل ١٥ مايو

فرضت الاجهزة ومراكز القوى وصايتها على الجماهير .. وتعددت القيود والاجراءات ، بل وصل الامر الى حد صرف هدفها الانسانى الاصيل واستغلالها لارضاء احقاد شخصية أو مصالح مجموعات معينة وبدعوى الدفاع عن الاشتراكية تارة وعن أمن الدولة تارة أخرى أغلقت كثير من الأبواب ، وسدت مسالك كان يجب أن تفتح امام العمل الوطنى

ان من حق كل مواطن أن يأمن على نفسه وعلى رأيه وعلى عمله وعلى كسبه المشروع .

والاصل فى كل مواطن افتراض امانته ما لم يثبت القضاء تطبيقا للقانون انه اخطأ فى حق غيره او فى حق المجتمع .

أنور السادات

السادات

وشهادة للتاريخ

في الحوار الديمقراطي الرائع الذي اداه القائد السادات مع ممثلي طلاب مصر في اول فبراير سنة ١٩٧٧ .. كشف الرئيس عن حقائق تعلن لاول مرة عن اعمال اللجنة العليا لتصفية الاقطاع .. وعن المظالم التي الحقت بالآلاف من ابناء مصر ..

وتعتبر هذه الحقائق من القائد شهادة للتاريخ عن اعمال لجنة الاقطاع وهذا نص ما ادلى به الرئيس :

يوم رحت ميت ابو الكـوم وكان يوم خميس ، وكانت قرارات تصفية الاقطاع لو تذكروا بتصدر كلها يوم خميس .

يوم الخميس ده انا ما قرأتش الجرايد .. عـادة ما بقراش الجرايد الصبح .. بأقراها بالليل ما بقراش الجرايد ساعة ما باصحى الصبح .. بأقوم أخلص شغلي وبعدين أقرأ الجرائد بالليل .. ماقرتش الجرايد .. يوم الخميس ده رحت راكب ورايح على ميت ابو الكوم .. وصلت البلد الناس قابلوني هناك وقالو لي انت ما قرتش الجرايد .. قلت لهم لا لسه ؟ ايه ..؟

قالوا دا علان وفلان انحطوا تحت الحراسة .. اللى اتقال عليهم دول أشرف ناس لان أنا من مركز تلا .. يا ابني وأنا فلاح وعارف مين اللى معانا ومين اللى ضدنا قلت لهم هاتوا الجرنال الله !

رحت راكب عربتي وراجع على مصر تاني اتصلت بعبد الناصر .. يا جمال دا حصل كذا وكذا .. هى دى لجنة الاقطاع ...!

احنـا متصورين ان لجنة الاقطاع بتضرب الثورة المضـادة زى

ما اتقال .. هى دى لجنة ده ضرب الثورة المضادة .. ده ضرب ناسنا .. ده ضرب ناس من أخلص الناس لينا ، وأولادهم بيعملوا فى الدولة فى كل اتجاه من أخلص ما يكون .

رئيس لجنة الاقطاع كان عبـــد الحكيم عامر الله يرحمه .. اتصلت به ازاى، ده .. يا عبد الحكيم يجــرى ؟ تاريخنا بقى ياولاد علشان تعرفوا وما قلتها الا النهارده قدامكم علشان أديكم مثل علشان الناصريين يرتاح ضميرهم شوية - قرار لجنة الاقطاع الوحيد الذى ألغى فى نفس اليوم كان هذا القرار .. ليه ؟ لان صدفة مش ترتيبا - رحته البلد وقالوا لى النـــاس دول .. انا أعرفهم .. طيب التانيين اللى ما حدش يعرفهم أو التقارير صورتهم .. و .. و .. والى ظهـــر بعد كده من لجنة تصفية الاقطاع واللى فرضت الحراسات .. البلد ضرخت .. سمعتونى بقول ان عبد الناصر كان غير راضى عن هــذا ، وفى فبراير ٦٧ قال لى هذا الكلام ، وفى القرار اللى أنا لغيته فى نفس اليوم .. ده القرار الوحيد للجنة الاقطاع الذى ألقى فى نفس اليوم .. بقية قرارات لجنة الاقطاع لم يلغ منها قرار واحـــد الا لما جيت أنا ، لما حققنا الامور مع الناس لان هذه التجربة أهه صاحبه وأنا قلت لعبد الناصر هذا وعبد الناصر صرخ قال مش ممكن الامور تمشى بالشـــكل ده ، دا البلد بتحكمها عصابة بقى وقريتم فى مذكراتى هذا الكلام ..

ده كان اجرام فى حق الناس .. وفى حق الشعب .. الاقتصاد ما يقومش بفرض الحراسات تصحيح المسار الاقتصـــادى ما يقومش بفرض الحراسات والمصادرة .

من يوم ما جيت قلت الحريات والغيت الحراسات والكـلام ده ويلم الجراح .. أخش معركة ازاى والبلد مجروحة فى كل ناحية .. وكل ضابط من القوات المسلحة له واحد من أهله مجروح .

كان لازم ألم الجروح .. لا الحراسة ولا المصادرة ولا الأجراءات ولا اللى عملناه ده كله عمل حاجه أكثر من انه خلى البلد على الارض .

لا حراسة ولا لجنة اقطاع ولا اجراءات تصلح المسار الاقتصادى .. المواطن مش بقى راس المال اللى عايزين نجيبه .. المواطن المصرى ذاته مبيعملش حاجه ينكمش زى ما جرى وجيت لقيت اناالبلد على البلاطة ومن أول وجديد بابتدى .. ليه لان كل واحد خايف ، لانه لو عمل حاجه يبقى اقطاعى أو رأسمالى .. الحق وخلص عليه بحراسة ومراقبة .. غلط الاقتصاد ميمشيش كده عشان كده قلت أنتـــاج

لماذا اللجنة العليا لتصفية الإقطاع بعد ١٤ سنة من قيام الثورة؟

لماذا

شكلت اللجنة العليا لتصفية الاقطاع بعد ١٤ عاما من قيام ثورة ٢٣ يوليه ٠٠ ؟
ما هى الاهداف التى كان يقصدها الرئيس جمال عبد الناصر من تشكيل هذه اللجنة ..؟
هل كانت اللجنة مجرد أداة للارهاب ٠.٠ والتنكيل والاعتداء على القانون ٠٠ أم كانت ضرورة لحماية الفلاحين ٠٠ وانقاذ قانون الاصلاح الزراعى ٠٠ ومرحلة فى تنفيذ هدف الثورة فى القضاء على الاقطاع ٠.٠؟

أن الجواب على كل هذه الاسئلة وغيرها ٠٠ طرحه جمال عبد الناصر فى المؤتمر الشعبى الذى عقد فى مدينة دمنهور بمحافظة البحيرة فى ١٥ يونيه ١٩٦٦ بعد بدء ممارسة اللجنة لعملها :
وهذا هو نص ما قاله الرئيس عبد الناصر ؟ :

أهم تغيير حصل بقيام الثورة هو انتقال السلطة السياسية الى تحالف قوى الشعب العاملة أى اسقاط سيطرة الاقطاع ورأس المال .. اسقاط تحالف الرجعية مع الاستعمار ٠٠ اسقاط السلطة التى استخدمت فى الاستغلال ٠٠ وفى الاستبداد ٠٠ وفى السخرة ٠٠ وفى التحكم ٠٠ اسقاط الطبقة اللى كانت تملك كل شيء الا أن تأخذ كل ناتج عمل وتترك له الشيء البسيط ولا يهمها من مصير باقى الشعب شيء ٠٠ اللى يدوبك يخليه يعيش علشان يشتغل ٠٠ ونتيجة شغله يوفروا الثروات الطائلة ويشتروا الاراضى "

طبعا بعد الثورة ما نقدرش نقول ان احنا استطعنا أن نخلص آثار سنين طويلة ٠٠ مئات السنين فى القرن الماضى الاستعمار البريطانى والعيلة المالكة اتفقوا على استغلال هذا الشعب .. والشركات الاجنبية المستغلة أيضا كانت تتحكم فى اقتصاد البلد وتشارك مع القوى الاخرى على استغلال هذا الشعب .. كان فيه سخرة .. كان فيه استبداد وكان فيه استغلال . كان فيه احتكار وسيطرة كان فيه ناس بتعمل وتموت تحفر الترع مجانا وتسوى الارض مجانا وفيه ناس تملك الارض وتملك المال وتملك خيرات الارض لتزيد المال وعن طريق زيادة المال تستطيع أن تزيد الارض وبهذا كان هناك المجتمع الطبقي الذى يتحكم فيه الاقطاع المتحالف مع رأس المال .

الكلام ده وجد وكان له جذور قوية لما قامت ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ استطعنا أن نقضى على كل شيء .. كل شيء يتنافى مع حق الشعب فى الحرية .. وفى الحياة الشريفة والحياة الكريمـــة .. وأول شيء اتعمل فى سنة ٥٢ كان صدور قانون الاصلاح الزراعى الاول .. وكان هذا القانون يشير الى اتجاه الثورة . القانون ده حدد الملكية بـ ٢٠٠ فدان للفرد . ولكن هل كنا نستطيع أن نقول فى هذا الوقت اننا بهذا القانون قد قضينا على الاقطاع : قضينا على حكم الطبقة الاقطاعيـة الل تمكنت فينا عشرات السنين أو مئات السنين ؟ لا ولكن كان هـذا القانون بين اتجاه الحكم الجديد .. حكم قوى الشـــعب العاملة .. الحكم الجديد الذى أسقط الملكية وأسقط تحالف الاقطاع مع رأس المال .

ويستطرد الرئيس جمال عبد الناصر قائلا ..

وفى سنة ١٩٦١ صدر قانون الاصلاح الزراعى الثانى ضمن قرارات يوليو الاشتراكية العظيمة .. يؤكد أيضا هذا الاتجاه ويحدد الملكيـة بمائة فدان للفرد .

وبعد كده صدر الميثاق وفيه النص على أن تكون ملكية الـ ١٠٠ فدان هى الحد الاعلى لملكية الاسرة الفرد وزوجته وأولاده القصر وكان ذلك تثبيتا وتأكيدا لما سبق من اتجاهات من أجل تصفية الاقطـــاع ونتساءل احنا النهارده بقى لنا ١٤ سنة من سنة ١٩٥٢ هل فهم هذا منطق الاقطـــاع والاستغلال . وهل استجاب ؟ ـ نتساءل هل حتى ارتجع أو خاف وهو يرى السلطة السياسية فى المواقع المعادية للاستغلال ـ الاقطاع لم يفهم ولم يستجب ولم يرتجع . وأنا كنت كثير بقول لكم ان احنا قضينا على الاقطـــاع .. ولكن مقضيناش على الاقطاعيين .. قضينا على استغلال رأس المال . ولكن ما قضيناش على الرأسماليين وكنت بقول دايما ان احنا بنحل المشاكل بالوسائل السلمية وان أعداء الشعب .. أعداء حكم الشعب اذا وجدوا الفرصـــة فلن يحاولوا أن يحلوا الامور بالطرق السليمة .. لم يستجب الاقطاع ولم يفهم ولم يرتدع .. وظهرت أوضاع فى الريف المصرى تشبه التآمر الواعى .. ظهرت محاولات لتثبيت أوضاع الطاغية .. ظهرت أيضـــا محاولات اللف والدوران من حول السلطة السياسية لقوى الشعب العاملة تستهدف ابقاء علاقات اجتماعية قديمة مستغلة ويكفى أمامنا النهارده بعد ١٤ سنة ما ظهر من نتائج لجنة تصفية الاقطاع التى طلبت تشكيلها برياسة المشير عبد الحكيم عامر .

ظهر أن فيه حالات هربت فيها الارض ضد قوانين الاصـــلاح الزراعى حالات كثيرة وحالات متعددة ظهر ان فيه حيل وخدع مبتكرة تستهدف الغاء أثر قوانين الاصلاح الزراعى وكلكم قرأتم وعرفتم فيه

ناس احتفظت بملكيات كثيرة اللى وصلت الى ٧٠٠ فدان واللى وصلت الى ٨٠٠ فدان بالتحايل وبالخداع .. وعرفتم وقرأتم قد ايه كان فيه ناس عندهم كمبيالات ممضية على بياض حطينها فى خزائنهم بالمئات .. وعرفتم كيف وصلوا الى حد التحريض على الجريمة وتدبير الجريمة للارهاب ولقمع أى صوت يرتفع .

السادة والعبيد

العلاقات الاجتماعية القديمة اللى كانت موجودة فى الريف كلنا بنعرفها علاقات اجتماعية مبنية على الاستغلال وعلى التحكم علاقات اجتماعية مبنية على الطبيعة .. علاقات اجتماعية فيها السادة وفيها العبيد ، علاقات اجتماعية مش بتتمثل فى ملكية الارض ولكن تتمثل ايضا فى النفوذ اللى بينبنى وبتكون نتيجته ملكية الارض واللى ما يرحش نتيجة توزيع هذه الارض .. والنفوذ اللى موجود عندنا فى الريف كلنا عارفين النفوذ ده ممكن يكون ازاى عيلة واحدة ممكن يكون عندها عدد من الافدنة وبعدين بيكون العمدة من العيلة والمشايخ من العيلة وشيخ الخفراء من العيلة وتتحكم هذه العيلة فى المنطقة ولا يستطيع أى واحد أن يرفع صوته .

النهارده هذه العلاقات الاجتماعية ، هل نستطيع ان احنا نقضى عليها فى يوم وليلة ؟ أو هل نستطيع ان احنا نقضى عليها فى سنة أو عشرة ؟ أو هل نستطيع احنا كسلطة تنفيذية أو كثورة تمثل تحالف قوى الشعب العاملة أن نقضى عليها بالكلام بس وبالقوانين .. أنا باقول أن بالقوانين والكلام لن نستطيع أن نقضى على هذه العلاقات الاجتماعية القديمة .. لان العملية مهياش أبدا عملية ملكية .. واللى كان بيشتغل عند عيلة سلطان وزعنا أرض سلطان .. لكن اللى بيشتغل عنده معندوش أرض زى اللى كانت عند سلطان . عنده أرض قليلة جدا ولكن أما خلص نفوذ عيلة سلطان قال ان هو أحق بالنفوذ من عيلة سلطان وكلنا سمعنا على الجرائم اللى عملتها عيلة « التلاوى » فى محافظة المنيا وعيلة (التلاوى » كان أصلهم ايه هل همه كانوا أصلا اقطاعيين لا كانوا بيشتغلوا عند عيلة سلطان وكانوا بيخدموا عيلة سلطان .

لما انزاحت عيلة سلطان ما فكروش أبدا انهم يكونوا مع الشعب من أجل حقوقه ومن أجل بناء علاقات اجتماعية جديدة ولكن فكروا أنهم يورثوا نفوذ عيلة سلطان رغم أن عيلة سلطان كان عندها آلاف الافدنة . وعيلة التلاوى ما عندهاش الا ملكية قليلة واستطاعوا لانهم يقيموا طغيان واجرام وظلم أكثر من الطغيان والاجرام والظلم اللى ممكن كانت تقيمه عيلة الطاغية .

اذن أن العلاقات الاجتماعية مش بس نتيجـــة ملكية الارض ، بل ممكن أن تكون هناك علاقات اجتماعية مبنية على الاستبداد ومبنية عـلى الاستغلال نتيجة النفوذ وحب التحكم والسيطرة . نستطيع أن نتخلص من هذا كله بالعمل والنضال المستمر فى كل قرية وفى كل عزبة وفى كل كفر وفى كل مكان الشعب يقدر يقضى على هذا وعن طريق الاتحـــاد الاشتراكى عن طريق العمل السياسى نستطيع احنا نقضى على كل هذه الامـــور .

تطهـــير القـــرية

واستطرد الرئيس جمال عبد الناصر قائلا :

النهارده لجنة تصفية الاقطاع مش بس حاتصفى الاقطـاع مش بس حاتشوف الارض المهربة مش بس حاتشوف التحايل على الاصلاح الزراعى ولكن حاتشوف العلاقات الاجتماعية فى كل قرية وفى كل مكان وحاتشوف حتبحث لجنة تصفية الاقطاع وحدات الاتحاد الاشتراكى وتشوف ازاى لجان الاتحاد الاشتراكى متكونة وتشـــوف هل هناك سيطرة عائلية أو اقطاعية أو نفوذ كلنا عارفين فى وقت الانتخابات كل مجموعة والعائلات الاقطاعية والعائلات اللى لها نفوذ والعـــائلات اللى عايزه تحافظ على نفوذها اعتبرت ان الاتحاد الاشتراكى ده منطقة من مناطق النفوذ واستماتوا فى المعارك وفى مناطق اللجنة اللى اتكونت من ٢٠ فيها من عيلة واحده ١٥ أو ١٦ وبذلك كونوا سيطروا على الاتحـاد الاشـــتراكى . ثم حاتبحث أيضا الجمعية التعاونية على أســـاس ان الجمعية التعاونية اللى سيطروا عليها اقطاعيين أو ناس من أهل نظرية السيطرة والتحكم حتطهر أيضا الجمعيات التعاونية ثم حاتبحث اللجنة أيضا مواضيع الحكم فى داخل كل قرية من العمدة ومن مشايخ البـلد ومن مشايخ الخفر وبصرف النظر عن الملكية وبصرف النظر عن الارض حاتبحث اللجنة العلاقات الاجتماعية الموجودة فى البلد ولو وجدت ان هذه العلاقات الاجتماعية ضد مصالح الشعب . ضد مصالح الفلاحين ضد مصالح الناس . لو وجدت ان هناك أسرة أو مجموعة من الناس يستغلوا باى وسيلة من الوسائل كل هذه النواحى علشان يسيطروا ويفضل لهم نفوذ ويكونوا من نفسهم طبقة أو أسياد والباقى فى القرية يسمعوا كلامهم . لابد ستتخذ ضدهم اجراءات بأن احنا نمشيهم مـن القرية ولا يعودوا الى هذه القرية بأى حال من الاحوال .

تصحيح الانحـرافات

وأنا اللى أقدر أقوله دلوقت أن الثورة تحركت بالفعـــل من مركز القوة والقدره من أجل تصحيح هذه الانحرافات والثورة مصممة على

وردع المنحرفين . والموضوع ما هواش موضوع جريمة وعقاب . أبـدأ العملية فى دلالتها الاجتماعية أوسع من ذلك وأعمق .. العملية دلالتهـا الاجتماعية هى التأكيد الواعى والحازم على ضرورة اسـتمرار الثورة ، الثورة لم تنته بقانون الاصلاح الزراعى سنة ٥٢ لم تنته بقانون الاصلاح الزراعى فى سنة ١٩٦١ لم تنته باعلان الميثاق . لا . الثورة مسـتمرة أساس أن الثورة هدف والثورة مش مجـرد اجراءات مش مجرد قوانين ولكن الاجراءات قيمتها بخدمتها لهذا الهدف .

ومضى الرئيس جمال عبد الناصر فى تحليله لظاهرة الاقطاع قائلا :

ولكن فيه حاجة لازم نعرفها وده اللى اظهرته تحقيقات لجنـة تصفية بقايا الاقطاع .. الاستغلال لا يستسلم بسهولة . الاسـتغلال يحاول أولا أن يخدع واذا تمكن من الخداع فانه بيسـتعد للانقضاض عشان يسترد كل ما ضاع منه وليعود الى عهد سيادة الظلم بغير مانع أو ارادة . اذن الاستغلال لم يستسلم وحتى يستسلم الاستغلال لابد أن يكون العمل السياسى مبنى فعلا على الاشتراكيين الحقيقيين عـلى أصحاب المصلحة فى التغيير يكون العمل السياسى مبنى على قوى الشعب العاملة وعن طريق العمل السياسى نستطيع ان تكتسب كل هذه المواقع ونستطيع ان نقيم العلاقات الاجتماعية المطلوبة اللى قامت الثورة من أجل اقامتها نستطيع فعلا أن نقيم المجتمع الاشتراكى مجتمع الكفـاية ومجتمع العدل .

ولكن باقول ان احنا يمكن برضه بعد سنة أو بعد سنتين أو بعد ثلاثة حانجد لسه جيوب ليه ؟ لان الاستغلال . الاقطاع . الرجعية لا تستسلم بسهولة وستحاول دائما أن تتحايل ويمكن بتتحايل بأنهـا تستخدم أصحاب المصلحة شوفنا ناس عندهم أرض مهربنها وكاتبينها باسم عمال عندهم علما بأن العامل ده هو صاحب المصلحة الحقيقية فى هذا التغيير ، العلاقة الاجتماعية الجديدة قامت من أجله علشان تديله حقه فى الحياة وأن يكون له كل حقوق المواطن فى هـذا الوطن . ولكن الاقطاعى بيكتب الارض باسمه وبعدين يأخذ منه كمبيالة على بياض وهو بهذا بيخدم الاقطاع وهو عامل أو فلاح المفروض فيه انه يكون اشتراكى وثورى المفروض فيه أن يكون فاهم أن هذا التغيير لمصلحته المفروض فيه انه يعرف ان الارض دى لما بتتاخد بتتوزع عليه وعلى زملائه مـن الفلاحين المفروض فيه أنه هو أحد أفراد قوى الشـعب العاملة بحيث لا يدرى اما بنقص فى الوعى أو اما للسيطرة نتيجة وللعلاقات الاجتماعية معاهم بيضطر انه يمشى زى ما كان ماشى فى المـاضى وانه يقبل عـلى نفسه هذا العمل .

العلاقات الاجتماعية اللى بنعملها هى علاقات من أجل العامل ومن

أجل الفلاح ولكن النهارده بعد ١٤ سـنة بنجد أمثلة من العـلاقات الاجتماعيه القديمة بالرغم من اننا كنا بنقف وبنقول صفينا الاقطـاع ولكن الواحد وهو بيقول احنا صفينا الاقطاع ، كان سـاعت بيقول ما صفيناش الاقطاعيين صفينا الاقطاع بالقـوانين ولكن الاقطاعيين موجـودين وزى ما قلنا النهـارده الاقطاعيين حايتحايلوا دايما ويحاولوا بكل وسيلة من الوسائل أنهم يلفوا حوالين القوانين علشان يحافظوا على ثرواتهم أو يحافظوا على ملكياتهم المستغلة وفى نفس الوقت يحافظـوا على العلاقات الاجتماعية المبنية على التمييز الطبقى . ان فيه طبقة من الاسياد وفيه طبقة تخضع لهؤلاء الاسياد •

النهارده تقول ان ده التحدى اللى قدامنا وبنقول ان الثـورة مستمرة ـ معنى هذا أن الثورة مستمرة لتقضى على كل تحدى وتقضى على كل انحراف .

التحدى اللى قدامنا النهارده ايه

هل الثورة مستمرة أو الثورة تقف مطرحها ـ الثورة لما تكـون مستمره وتقدمها دائم واذا وقفت الثورة معنى هذا انهـا تتراجع الى الابد ـ الميثاق رسم طريق استمرار الثورة .. طريق استمرار الثوره هو طريق الكفاية والعدل •

طريق العدل هو منع الاستغلال وطريق الكفاية هو توسيع قاعدة الانتاج الذى هو فى النهايه دعامة للعـدل ورصيد متجدد للاستمرار وامكانية تحقيق العدل الاجتماعى .

وفى المؤتمر الشعبى الكبير بميدان الجمهورية فى ٢٣ يوليو ١٩٦٦، قال الرئيس فى خطابه بمناسبة العيد الرابع عشر للثورة ••

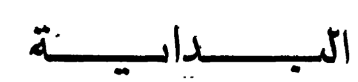
يجب أن نعمل على قيام جيل جديد من القيادات فى كل مجـال يجب ان نعمل على توسيع الحكم المحلى ويجب أن نقيم الديمقراطية الفعلية • وهذا يعنى المجالس الشعبية اللى اتكلمنا عليها فى الميثـاق ويجب أن نقيم سيطرة الشعب على الخدمات وده كلام أيضـا جه فى الميثاق • اذن لا زالت أمامنا عمليات كبيرة جـدا بالنسـبة للبناء فى الصناعة والزراعة والادارة وبناء الدولة البناء السياسى •• ثم نصـفى الجيوب الباقية من الاستغلال الاقطاعى أو الراسمالى او النفوذ وقراتم وتابعتوا كلكم فى الصحف ان فيه بقايا اقطاع موجودة فيه مخالفـات لقانون الاصلاح الزراعى الثانى لا علاقة لها بحدود الميثاق المقررة ولا بحقوق الملكية فى حد ذاتها أبدا القرارات دى أيضا أتخذت ضد الناس اللى بيمارسوا الارهاب فى الريف موجودين هنا ـ فيكم ناس كثيرة من

الريف وعارفين أن فيه ناس بتستغل وناس بتستغل لان عندها أرض وناس بتستغل لانها بتعتمد على الاجرام . والحوادث اللى الواحد قراها لم يكن يتصورها واحد غفير مثلا بياخد اتاوات ومن الاتاوات دى عمل ثروة ٣٠٠ فدان .. الناس اللى وقفوا فى وجه الاقطاعيين فيه ناس قتلوا والقيت جثثهم فى شوارع القرى وقيدت الحوادث ضد مجهول لان الناس خافت تشهد عارفين احنا فى الريف بيحصل ايه واحد مثقف تمرد دفن بجسمه كله خدوه المقابر ودفن فى المقبرة دخلوا جسمه كله وخلوا راسه بس طالعه واقعدوه طول الليل وفى الصبح طبعا الراجل كان من التعذيب ومن العمليات دى فقد عقله حوادث أطلب من المشير عبد الحكيم عامر انه ينشر ليكم هذه الحوادث علشان تعرفوا أد ايه الاقطاع والارهاب كان بيعمل عندنا فى الريف .

حرية الريف وتصفية الاقطاع

لن نستطيع أن نتكلم عن الحرية والريف مش حر لابد من أن نصفى الاقطاع تصفية كاملة وبعده عمل لجنة تصفية الاقطاع وزى ما قلت بنصفى الاقطاع فى القرية ونصفيه فى الاتحاد الاشتراكى الاقطاع والاستغلال والاجرام بنصفيه فى الجمعيات التعاونية ونصفيه فى كل مكان واللجنة دى لجنة مستمرة لن ينتهى عملها . ستبقى باستمرار بعد كده علينا أيضا فى المرحلة الجاية أن احنا نقاوم الاجرام فى القرية وفى كل مكان ..

وبهذا التحليل التاريخى .. والوقائع الملموسة .. حدد الرئيس جمال عبد الناصر .. أسلوب الاقطاع وتحايله من أجل اعادة السيطرة .. من أجل مجتمع الاسياد والعبيد مرة أخرى وعلى الصفحات التالية صور واقعية وأمثلة للخداع والتحايل .. الذى لجأ اليه الاقطاعيون .



البداية

هل

كان حادث كمشيش .. وراء صدور قرار تشكيل لجنة تصفية الاقطاع .. والاجراءات التى تمت ..؟
ان المذكرات والاقتراحات .. ومشروع القانون التى تقدمت بها امانة شئون الاعضاء بالاتحاد الاشتراكى العربى فى اوائل مايو ١٩٦٦ .. تضع اجابة على هذا السؤال .

وفيما يلى نص المذكرة التى تقدمت بها الامانة بشأن الاجراءات الثورية المقترحة لتصفية الاقطاع :

عام

١ ـ من واقع الندوات العامة والمقابلات الشعبية واتجاهات الرأى العام وانعكاساتها بعد أحداث كمشيش ثبت لامانة شئون الاعضاء ان الرأى العام يتوقع اجراءات ثورية من جانب القيادة السياسية للاتحاد الاشتراكى العربى تتضمن تصفية شاملة وكاملة لكل بقايا وآثار الاقطاع القديم فى الريف المصرى ..

٢ ـ وتعطى كل الجماهير الشعبية ثقتها الكاملة فى القيادة السياسية .. والاجراءات التى سوف تعلنها ..

٣ ـ كذلك من واقع انعكاسات حادث كمشيش على الرأى العام فى الريف بأن التوقعات التى ينتظرها الرأى العام ويناقشها تجملها أمانة شئون الاعضاء فيما يلى :

اولا : لكى لا يتعثر العمل الثورى فى متابعات مختلف التحقيقات والنصوص وكشف طرق التحايل عليها يرى استصدار تشريع بحرمان العائلات التى طبق على أفرادها قوانين الاصلاح الزراعى من الملكية الزراعية حرمانا تاما مالم يكن تملكهم كمعدمين عن طريق قوانين الاصلاح الزراعى مع تشجيع تهجيرهم الى مناطق أخرى .

ثانيا : لقد كان لوعى الاقطاع بمصالحه الطبقية وخبرته القديمة فى المحافظة على امتيازاته أن تمكن بكل وسائله من تسخير بعض المنحرفين فى الاجهزة المنفذة للاجراءات الثورية لخدمة مصالح الاقطاع وحرمان الجماهير من مكاسبها .. لذلك فانه من المهم :

(أ) حظر اقامة العائلات الاقطاعية فى اقطاعياتهم القديمة مع تخصيص نفقات مناسبة لهم .. لقد ثبت أن عائلة الفقى كانوا يساومون

الشهيد صلاح حسين على مغادرة كمشيش نهائيا والاستقرار مع عائلته فى القاهرة فى مقابل مبلغ ۳۰۰۰ جنيه .. وكان الوسيط هو احد الموظفين الذين يتعاملون فى اجراءات الاصلاح الزراعى ..

(ب) اعتبار حوادث التعاون مع الاقطاع فى جرائم تهريب الارض أو التحايل على تطبيق اجراءات الحراسة من جرائم أمن الدولة .. ان القضاء على الاقطاع وكل مظاهره هو هدف سياسى أساسى من أهداف الثـورة ...

ثالثا : كل الملاك الجدد الذين تملكوا بعقود صورية أجزاء من أراضى الاقطاعيين لحساب الاقطاعيين انفسهم .. هؤلاء عليهم أن يبلغوا فورا عن هذه الملكيات للجهات المختصة واذا ثبت امتناعهم أو تهربهم أو تلاعبهم أو تقاعسهم عن موعد يحدد لهم فانهم يقدمون أمام محكمة أمن الدولة .. أن أمثال هؤلاء هم ذيول الرجعية فى الريف وخدمهم وآخر مظاهر سطوتهم والقضاء عليهم أمر محتم .

رابعا : تقرير مكافآت مجزية لكل من يكتشف ويبلغ الجهات المختصة عن حالات تهريب الارض تتناسب مع حجم الارض المبلغ عنها أو تمليكهم نسبة منها ..

خامسا : الزام أفراد العائلات الاقطاعية الذين استفادوا هم أو أفراد أسرهم بطريق التحايل على أجزاء من أرض الاصلاح الزراعى كمنتفعين بأن يردوا للدولة هذه الاجزاء من الاراضى لكى تعود الى أصحابها الحقيقيين من الفلاحين المعدمين والفقراء والاجراء .. وكل من يتهرب يقدم لمحاكم أمن الدولة ..

سادسا : استصدار نص يؤكد ايداع صورة رسمية من وثائق الملكية الزراعية فى لجان الاتحاد الاشتراكى على مستوى القرية لاحكام رقابة التنظيم الشعبى .. واتاحة الفرصة لمراجعة التصرفات غير القانونية .

سابعا : عدم السماح بدخول أفراد العائلات الاقطاعية فى لجان العشرين ومجالس ادارات الجمعيات التعاونية الزراعية أو النقابات الزراعية بصرف النظر عن حجم ملكياتهم الزراعية ..

كذلك فانه من المهم اعادة النظر فى استبعاد كل الافراد الفنيين من عائلات الاقطاعيين من اى عمل يتعلق بقوانين الاصلاح الزراعى ....

محمد عبد الفتاح أبو الفضل
امين أمانة شئون الاعضاء

وفيما يلي سرد لبعض الحوادث ـ تبين مختلف أوجه الاستغلال والاقطاع المـادى والمعنوى ومقدار التساند والترابط بينهما فى مختلف الاقاليم وتشكل أساليبه وتعددها الى حد العمل على تخريب تنظيمات الاتحاد الاشتراكي سواء من داخلها أو خارجها والاساءة الى تطلعات الشعب فى مجموعه وتشويهها :

أولا : فى ١٩٦٥/٨/١ قدمت الامانة مذكرتها رقم ش/٤٦٣/ ٤١٧٢ بشأن عائلة غراب بقرية أوسيم مركز امبابة بينت فيها :

١ ـ الاسرة من أصل جركسى تنتمى الى بعض المماليك الدخلاء وتعدادهم ٨٦ فردا .

٢ ـ زادت ملكيتها الزراعية من ١٢٠٠ ف قبل الثورة الى ٢٠٠٠ ف بعدها بينما يمتلك باقى أهالى أوسيم وتعدادها ٢٢٠٠٠ نسمة ما يقدر بـ ١٦٠٠ ف ..

٣ ـ للعائلة المذكورة ١٠ فيلات بخلاف المنازل العادية و ١٠ سيارات ملاكى ـ عدة مطاحن ـ ثروات نقدية ضخمة ..

٤ ـ اعتاد أفراد العائلة ارتكاب جرائم القتل علنا لكل من يتصدى لطغيانهم « حصر منهم ١٢ قتيلا فى الفترة من ٥٢ حتى ١٩٦٥ » دون أن يجرؤ أحد على الشهادة ضدهم ..

٥ ـ اتبعوا نفس السلاح ضد منافسيهم فى الانتخابات بأنواعها وزادوا عليه جرائم الاغتصاب وهتك الاعراض وذبح من تمتنع عليهم « المرحومتان وهيبة ولبيبة عبد الحميد مصطفى ـ وأفرج عن المتهم فهمى يوسف غراب ولم تقدم القضية للمحكمة . » ..

٦ ـ اعلان الابتهاج فى كل مناسبة سيئة تحيق بالوطن كمناسبة انفصال الاقليم السورى .. وعزل بن بيللا .. كما يبدون أمامه فى تغيير النظام القائم ..

٧ ـ اعتمادهم على ذوى السلطات نتائجه واضحة ومن ذلك :
ـ عدم الاهتمام بتحقيق ما ينسب اليهم من جرائم ..

ـ الغاء أمر اعتقال صدر فى ديسمبر ١٩٦٤ ضد أحمد أحمد حسين غراب بعد صدوره بـ ٢٤ ساعة ..

تكرار تعديهم على الانفس دون تعرض لاى تحقيق أو جزاء

ـ تمكن أحمد محمود غراب ـ بعد قضاء عشرة سنوات فى جريمة سرقة واعتداء أن يعين فى لجنة العشرين .

وكذلك تسلل للجنة عدد كبير من أفراد العائلة فجمدوا نشاطها واستغلوها لصالحهم ..

واقترحت الامانة :

١ ــ اعتقال المشبوهين فى ارتكاب حوادث الاعتــــداء على النفس والمال من أفراد العائلة .

٢ ــ فرض الحراسة على جميع أفراد العائلة وعزلهم سياسيا لمدة أقلها خمس سنوات .

٣ ــ أن تصفى الحراسة أملاكهم الزراعية بالبيع لصغار الزراع فى المنطقــــة .

٤ ــ اعادة فتح باب التحقيق فى الجرائم التى نسبت اليهم وقيدت ضــد مجهولين .

٥ ــ نقل رجال الشرطة بالمركز والنقطة لما شــاب تصرفاتهم من قبــــــل .

والمؤسف أن التوصيات لم ينفذ منها شىء .. والحالة على ما هى لم تتغير والعائلة سائرة فى طغيانها ــ برغم ما أوضحته المذكرة من وضوح تكاتف العائلات الاقطاعية وازدياد نشاطها فى نفس الفترة كما لــو كان بينها اتفاق سرى .

وقبل ذلك بشــــــهور ــ وفى ١٩٦٥/٣/١٠ أوضحت الامانة فى مذكرتها رقم ش/٥٥/٧٣٣ موقفا مشابها لعائلة أخرى اقطاعية ــ ثارت ضد الثورة وتهربت من تحديد الملكية الزراعية وبالغت فى البطش بكل يقف فى سبيلها اعتمادا على بعض المسئولين لحد القدرة على الغــــاء وتغيير القرارات التى صدرت ضدها كما تستخدم الاشقياء لفــــرض سيطرتها وتمكنت من ادخال اتباعها وخدمها فى لجنة الاتحاد الاشتراكى لضمان نفوذها .. الخ وهذه هى عائلة مهنا بمركز كوم حمادة ــ بحيرة

ــ ثبت للامانة أن العائلة المذكورة علمت بقرار تشــــكيل لجنة باتخاذ الاحتياطات وتهديد الشهود .

ــ صدرت الاوامر بوضع رأس العــــائلة تحت الحراسة واقامة العزل السياسى ضده وحل لجنة الاتحاد الاشتراكى التى استولى عليها بأعوانه وذلك بتاريخ ١٩٦٥/٦/٣ ..

ــ تأخر تنفيذ قرار فرض الحراسة ــ مما دعى الى أن تقــــدم الامانة مذكرة جديدة بذلك فى ١٩٦٥/٧/٢٦ برقم ش/٥٥/٤٠٧٥ ــ

أوضحت فيها أنه كان من نتيجة ذيوع خبر فرض الحراسة وعدم تنفيذه اتساع الفرصة للتهرب منه ومن ذلك

١ ـ تهريب عجول ومواشى مملوكة للاسرة وخاضعة للحراسة .

٢ ـ تهريب الآلات الزراعية المستعملة فى أملاك العائلة

٣ ـ اتساع الفرصة لدى الخاضع للحراسة لتهريب أى منقولات ذات قيمة لحد الاخشاب .. الخ

وطالبت الامانة الاسراع بالتنفيذ والنظر فى اسباب التأخير وكيفية تسرب الخبر ..

ـ فى ٧/٢٧ رفضت الامانة مذكرة عاجلة باستمرار التهريب وبضرورة وضع حد له ولم يتخذ أى إجراء رغم ذلك .

ـ عينت الداخلية خلفاً للعمدة المعزول أقدم مشايخ البلد ويدعى حسن عبده القزاز ولم يصادف هذا التعيين هوى عائلة مهنا فأشاعت انها ستغيره بالمدعو عبد المقصود عبد السلام زايد وفعلا تم ذلك بعدها بأيام .. رغم أنه بقال وجزار ولكنه من رجال العائلة .

ـ قررت الهيئة البرلمانية لمحافظةالبحيرة عقد مؤتمر بكفر سلامون يوم ١٩٦٥/٨/١٥ وأعلن عن ذلك ـ وابدت عائلة مهنا عدم ارتياحها لعقد هذا المؤتمر ـ فألغى .. ونسب الغاوه الى تدخل السيد رئيس مجلس الامة ـ وأبلغ التعليمات السيد ابراهيم آدم ـ أمين الاتحاد بالمحافظة ..

وهكذا لم ينتج القرار الذى اتخذ ضد رأس العائلة ما كان ينتظر من وضع الحد لشرورها وطغيانها ..

ثالثا : أما ثالثة هذه العائلات فهى عائلة الشلقانى بالقليوبية ـ موطن ثالث للاقطاع موضوع مذكرة الامانة رقم م/١٦/٣/٣٨٧٤ فى ١٩٦٥/٧/١٥ التى أجريت بناء على شكوى تضمنها محضر اجتماع لجنة العشرين بقرية باسوس مركز القناطر الخيرية يوم ٦٥/٧/١٣ على اثر وقوع تعد بالضرب على السيد / حامد مهدى أمين مساعد اللجنة ترتب عليه كسر ذراعه وساقه واصابات بالغة برأسه ومختلف أجزاء جسمه ونقله الى المستشفى فاقد النطق حيث أمضى مدة طويلة للعلاج

ـ آتهمت اللجنة عائلة الشلقانى الاقطاعية بتدبير الاعتداء وتنفيذه لسابق ابلاغ اللجنة وخاصة المجنى عليه بتهرب العائلة من تطبيق قوانين الاصلاح .

ـ أوضحت المذكرة اعتياد أفراد العائلة التعدي على الإهالى وقطع طرقهم علنا واستئجار مجرمين مسلحين لذلك ؛

كما أوضحت اهمال جهات الامن المسئولة بواجباتها حيال هذه التصرفات — وانتهت الى التوصية بما يلى :

١ — ايفاد قوة هجانة لحفظ الامن وحراســـة الاهالى من بطش العائـــلة .

٢ — تشكيل لجنة مضمونة للبحث وحصر المخالفات .

٣ — ايقاف العمدة ونائبه وابعاد رجال الشرطة المحلية .

— أصدرت النيابة — بعد ذلك مذكرتها عن الحادث نفت فيـــه صلته بنشاط أفراد الاتحاد الاشتراكى ضد العـائلة المذكورة وكذبت أقوال الشهود وردت الامانة عليها بمذكرة وافية فى ١٩٦٥/٨/١٧ أكدت سلامة ما ذهبت اليه وكررت توصياتها ولم ينفذ منها شىء .

— أفادت المباحث العـــامة فى تقـــريرها برقم ٦٥/٢٢٤١٢ ف. ٦٥/١٢/٢ بما يفيد أن عائلة الشلقانى تفرض سيطرتها على القـــرية من زمن طويل وأن أفرادها عرفوا بالغطرسة والبطش وسوء الخـــلق والتحريض على ارتكاب الحوادث مما جعلهم مكروهين من أهالى القرية

رابعـــا : ومرة اخرى — فى محافظة البحيرة — وبالذات بلدان : نديبة ، البرنوجى حفص، قرسطا العمدية مركز دمنهور ..حيث تتركز أسرة نوار لتمارس شئون الاقطاع فى مختلف أنشطته فتحتفظ وتستغل من الاراضى مئات الافدنة ويتهرب أبناؤها من التجنيد وتتمكن من أن تضع فى لجنة الاتحاد الاشتراكى ببلدة نديبة ثمانيـــة من أفرادها رغم تطبيق القوانين عـلى الكثيرين من أفرادها — وتحتفظ بمنصـــب الامين والامين المساعد فى اللجنة .. وتستغل احتياجات الشـــعب لصالحها فيتاجر فى الذرة الصفراء ، حجارة البطاريات فى السوق الســـوداء بأســـعار خياليـــة .

— شكلت لجنة لبحث موضوع تهريب الارض — وباجراء سريع — ورغم الصعوبات والتعقيدات وضعف الامكانيات تبين لها أن هنـــاك زيادة مهربة قدرها ....٢٠ف تقريبا بناحية البرنوجى وحدها « موضوع مذكرة الامانة رقم م/٣٣٧٩/٣/١٣ بتاريخ ١٩٦٥/٦/٢٧ » .

— لم يصل لعلم الامانة بعد ذلك شىء عن اجراءات اللجنـــة وما انتهت اليـــه .

خامسا : عائلة بدوى بشرباص — مركز فارسكور — محافظة دمياط :

١ — كان على رأس هذه العائلة المرحوم بدوى بدوى محمود الذى كان يمتلك أراضى زراعية قدرها ٦٥٧ فدانا و ٢٠ قيراطا و ٧ أسهم ، وقد قدم عنها اقرارا يخالف الحقيقة تطبيقا لقانون الاصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ٥٢ كما تصرف فى بعضها تصرفات غير قانونية .

٢ ـ وبعد وفاة خلفه السيد / طه بدوى بدوى محمود عمدة شرباص الحالى وعضو مجلس محافظة دمياط وأمين لجنة الاتحاد الاشتراكى بمركز فارسكور وهذا الشخص يشرف على الاراضى الزراعية المملوكة له ولعائلته ويقوم بزراعتها بنفسه ويساعده بعض أعوانه وعلى رأسهم عبد الحليم بدوى شيخ البلدة ونائب العمدة ، ويستغل عمدة شرباص منصبه واتصالاته بالمسئولين ونفوذ أفراد العائلة المتشعبين فى الوزارات والمناصب المختلفة لمصلحته ومصلحة عائلته ولتغطية تصرفاته غير السليمة مع المزارعين .

٣ ـ اقترحت الامانة بمذكرتها رقم م/١٠/٣/٤٤٧٦ بتاريخ ١٩٦٥/٨/١٥ :

(أ) تكليف الهيئة العامة للاصلاح الزراعى ببحث موضوع الاراضى الزراعية التى باعها المرحوم بدوى بدوى محمود لاقاربه مخالفا بذلك المادة الرابعة من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وكذلك الاراضى الزراعية التى باعها لاشخاص لا تنطبق عليهم أحكام هذا القانون وجملة مساحة هذه الاراضى ١١٩ فدانا و٧ قراريط و٦ أسهم .

(ب) تكليف الهيئة العامة للاصلاح الزراعى ببحث موضوع تصرف المرحوم بدوى بدوى محمود فى مساحة الاراضى البور وقدرها ٢٢٠ فدانا و ١٦ قيراطا و ٢١ سهما وتصرفه فيها بالبيع عام ١٩٥٦ فى حين أن التصريح بالرى لهذه المساحة كان سنة ١٩٣٧ ولم يمر على ذلك ٢٥ سنة كما ينص القانون .

(ج) الاستيلاء على الارض التى لم يتم الاستيلاء عليها حتى الآن .

(د) محاسبة المسئولين بتفتيش مساحة دمياط وتفتيش مساحة المنصورة عن عدم بحث ملكية المرحوم بدوى بدوى محمود نهائيا من وقت صدور القانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ حتى الان .

(هـ) حل لجنة الاتحاد الاشتراكى العربى بقرية شرباص والتى تضم ١٥ عضوا من أفراد العائلة والموالين لها ، وذلك للشك فى سلامة عملية الانتخاب ولعدم جدية أغلبية الاعضاء وتقاعسهم عن القيام بواجباتهم .

(ز) عزل السيد / عبد الحليم بدوى محمود من الوظائف التى يشغلها « نائب العمدة ـ شيخ البلدة » واسقاط عضوية الاتحاد الاشتراكى عنه ..

٤ ـ وقد أرسلت مذكرة الامانة بعد موافقة السيد / حسين الشافعى نائب رئيس الجمهورية وعضو اللجنة التنفيذية العليا الى السيد شعراوى جمعة برقم م/١٠/٣/٤٨٢٨ بتاريخ ٦٥/٩/٨ ـ كما

أرسلت صورة منها للسيد عبد المحسن أبو النور نائب رئيس الوزراء للزراعة والري .

سادسا : عائلة بريك بكفر يعقوب – مركز كفر الزيات – بمحافظة الغربية :

١ – تمتلك هذه العائلة حوالى ٤٠٠ فدان بالمنطقة موزعة على أبنائهم كما تضع يدها على مساحات من أراضى طرح النهر تبلغ حوالى ٩٠ فدانا ويحررون عن بعض هذه الاراضى عقوداً وهمية بأسماء مزارعين من طرفهم من بينها فدانان و ١٢ قيراطا وسهم مؤجرة صوريا باسم المزارع أحمد ابراهيم أبو داه بينما المزارع الحقيقى لها هو مختار على بريك .

٢ – معروف عن هذه العائلة سطوتها الاجرامية وهى مكروهة لدى كثير من أهالى المنطقة وعلى رأس العائلة محمد على بريك عمدة كفر يعقوب وعضو لجنة الاتحاد الاشتراكى العربى وعبد القوى على بريك الذى سبق اعتقاله جنائيا ٩٤٣ ، مختار على بريك شيخ البلدة .

٣ – من الاتهامات التى توجه للسيد / محمد على بريك :

(أ) استغلاله منصبه للتأثير على مأمور المركز للضغط على الفلاحين للتنازل عن حقوقهم فى التهم التى كانت توجه اليهم .

(ب) اجباره المواطنين على التنازل عن أرضهم

(ج) خروج طلق نارى من احدى بنادق ابن أخيه ويبلغ من العمر ١٢ سنة أصاب بنت أحد الفلاحين سنة ٥٦ وتوفيت على أثره .

(د) جمعه تبرعات من الاهالى لاصلاح قنطرة ثم استيلاؤه على هذه التبرعات .

سابعا : عائلة اسماعيل امين اسماعيل أبو حسين – من ناحية شابور مركز كوم حمادة محافظة البحيرة :

١ – يتهرب المذكور من تطبيق قانون الاصلاح الزراعى سنة ١٩٦١ ونتيجة لمذكرة الامانة رقم ش/٤٤٥/٣٢٣١ بتاريخ ١٩٦٥/٦/٢٨ شكلت لجنة من الاصلاح الزراعى وقدرت ملكيته بـ ١٤٥ فدانا و ٣ قيراط و ٢١ سهما وبناء على ذلك وافق مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعى بتاريخ ١٩٦٥/١١/٢٤ على استصدار قرار الاستيلاء الابتدائى قبل المذكور اعتبارا من ١٩٦١/١١/١ على القدر الزائد عن المائة فدان .

٢ – من بين أطيان المذكور ٤٥ فدانا منزرعة موزا وقد باعها فى العام الماضى بمبلغ ١٥٠٠٠ر جنيه ورغم ذلك فلم يسدد الاموال الاميرية وسلفيات بنك التسليف .

٣ ــ المعروف أن المذكور من أعضاء حزب الوفد المنحــل وكان نائبا سابقا عن دائرة كوم حماده قبل الثورة .

ثامنــا : عائلة محمود محمد محمود ــ بصفط النــور مركز الفشن محافظة بنى سويف :

١ ــ رئيس هذه العائلة محمود محمد محمود كان وزيرا للمواصلات فى آخر وزارة المرحوم على ماهر قبل الثورة وحاليا يشرف على ايراده وامــلاكه .

٢ ــ تمتلك العائلة حوالى ٧٠٠ فدان منهـــا ٤٠٠ فدان أراضى زراعية والباقى حدائق .

٣ ــ ترفض هذه العائلة تأجير الاراضى من أملاكها للاهالى لزراعتها وقد حررت على سكان العزبة عقود عمل تلزمهم بالا يعملوا الا بالدائرة وحدها وبأجر يومى قدره ٩ قروش بينما أجر العامل الزراعى يتراوح بين ١٢ ــ ١٨ قرشا .

٤ ــ قامت دائرة أملاك هذه العائلة باغلاق الطـــريق الرئيسى الوحيد الذى يوصل العزبة بالطرق العامة والبلاد المجاورة مما جعــل الاهالى شبه محاصرين فى العزبة وخاصة بعد أن قامت الدائرة بحرث الطرق الجانبية والفرعية المجاورة للقرية وذلك رغم أن الحكومة قــد اقامت كوبرى على رأس الطريق مما يعطيه شكل العمومية .

٥ ــ تستغل الدائرة بعض الخفراء لارهاب الاهـــالى وهــؤلاء الخفراء هم عبد الصمد صادق حسن حبيب واخوته وعائلتهم مشهور عنها فى تاريخها الطويل حوادث القتل والسلب والارهاب .

تاسعا : عائلة الفقى فى كمشيش .. مركز تلا .. محافظة المنوفية :

١ ــ وهذه العائلة هى موضوع مذكرة الامانة رقم م/١٢/٢١/٢٧٣٤ بتاريخ ١٩٦٦/٥/٣ التى كان لها السبق فى تحريك قضية مقتل الشهيد صلاح حسين بعد أن أبرزت أن هذه القضية قضية سياسية ولابد من مواجهتها باجراءات حاســمة تعيد الثقة لقوى الشعب العاملة وتضع حدا لضراوة الرجعية المحلية التى تثبت أن ضراوتها فى الداخل تنمو باضطراد مع نمو الرجعية وشدة التحركات الاستعمارية فى المنطقة العربيـــة .

٢ ــ وهناك عدة ملحوظات نشير اليها بالنسبة لهذا الموضوع :

(أ) ان الاجراءات الثورية التى اتبعت فى معالجة هذه القضيــة

قد كشفت بوضوح الاصابع الرجعية التى دبرت وحرضت على ارتكاب هذه القضية وأكدت بما لا يدع مجالا للشك أن المتهمين بارتكاب هـذا الحادث ليسوا هم الاشخاص الذين نفذوا الجريمة فقط ولكنهم أيضا الاشخاص الذين دبروا هذه الجريمة ورسموا خيوطها والوصـول الى هذه الحقيقة كان من المستحيل بدون هذه الاجراءات الثورية .

(ب) ان افتقاد هذه الاجراءات هي التى سـاعدت على ارتكاب أكثر من حادث مشابه بدون أن تظهر الحقيقة وبدون أن ينال المجرمون الحقيقيون جزاءهم .. والدليل على ذلك أنه بمجرد شـعور الاهالى بجدية المسئولين فى معالجة هذه القضية حتى بدأوا يكشفون النقاب عن قضايا مماثلة مثل قضية مقتل دسوقى احمد فى المنيا وفى هذه القضية يتجه الاتهام ضد عائلة التلاوى الاقطاعية .

(ج) ان افتقاد هذه الاجراءات أيضا هى التى شجعت الرجعية المحلية على استمرار القتل للتخلص من العناصر الثورية التى تقف فى وجه نفوذها كما سهل لها تقاعس بعض الاجهزة المسئولة وعدم ثوريتها الفرصة للتهرب من تنفيذ القوانين .. مثل قانون الاصلاح الزراعى.. أو التلاعب فى تطبيق بعض القرارات مثل قرارات فرض الحراسة .. ومما يدلل على ذلك أن تصرفات عائلة الفقى كانت محل دراســة من الرقابة الادارية سنة ١٩٦١ بعد أن وصلتها عدة شكاوى من أعضــاء الاتحاد القومى بكمشيش .. كان من بينها شكوى من السيد صــلاح الدين محمد حسين وزوجته السيدة شاهندة مقلد وقد قدمت الرقابة الادارية تقريرين عن هذا الموضوع أحدهما لرئيس نيــابة أمن الدولة برقم ٢٠٤٧بتاريخ ١٩٦١/٧/١ توضح فيــه احتمال وجــود جرائم تدخل تحت قانون العقوبات .. وبالطبع لو وضع هذا التقرير موضع التنفيذ ولو اتخذت اجراءات حاسمة فى معالجة هذه القضية فى ذلك الوقت لما تطورت الامور الى حادث استشهاد المرحوم صــلاح محمد حســين ..

وفيما يلى مشروع قانون تصفية الاقطاع ومذكرته الايضاحيــة كما تقدمت به أمانة شئون الاعضاء :

سرى للغــــاية

بسم الله الرحمن الرحيم

الاتحاد الاشتراكى العربى — القيــد : ع/٢/٥

امانة شئون الاعضـــاء — التاريخ : ١٩٦٦/٥/١٨

مشـــــروع

قانون تصفية الاقطاع

مادة (١) تلغى مواد القوانين التى تتعارض مع أحكام هذا القانون

مادة (٢) على كل فرد يمتلك — لاى سبب من أسـباب كسب الملكية وسواء سجلت ملكيته أو لم تسجل — أرضا زراعيـــة تزيد عن ١٠٠ فدان أن يتقدم باقرار الى المكتب التنفيذى للاتحـاد الاشتراكى العربى فى المحافظة التى تقع فى نطاقها كل أو بعض هذه الاراضى على أن يتضمن الاقرار مجموع ملكيته من اراضى زراعية .. ويعتبر فى حـكم الاراضى الزراعية الاراضى البور والصحراوية .

مادة (٣) يقدم الاقرار المنصوص عليه فى المادة الثانية فى موعد أقصاه / /١٩٦٦ ..

مادة (٤) تصادر لصالح الدولة الاراضى الزائدة عن ١٠٠ فدان والتى ابلغ عنها أصحابها طبقا للمواد السابقة — ولا تصرف عنهـــا أى تعــويضات

مادة (٥) اذا ثبت امتلاك أى فرد لمـا يزيد عن ١٠٠ فدان من الاراضى الزراعية بعد انقضاء المدة المحددة فى المادة الثالثة .. تصـادر جميع الاراضى الزراعية التى يمتلكها دون أن يكون له الحـــق فى أى تعويض ويعاقب بالسجن .

مادة (٦) على كل فرد باع أرضـــا زراعيــــة للغير دون أن يتم تسجيل هذا البيع أن يتقدم خلال المهلة المحدودة فى المادة الثالثة للمكتب التنفيذى للاتحاد الاشتراكى العربى فى المحافظة التى يقع بها كل أو بعض هذه الاراضى باقرار يتضمن مقدار الاراضى المباعة وأســـماء المشترين ..

مادة (٧) اذا لم يتقدم بائع الارض الزراعية المنصوص عنهـــا فى المادة السابقة باقراره خلال المهلة المحددة فى المادة الثالثة يعاقب بالسجن ويجوز مصادرة كل أو بعض ما يمتلكه من أراضي زراعية دون أن يكون له الحق فى أى تعويض .

مادة (٨) كل من تسبب ــ من الموظفين العموميين أو غيرهم ــ عمدا أو اهمالا فى تنفيذ أحكام هذا القانون يعاقب بالسجن ويجوز للمحكمة أن تخفف العقوبة الى الحبس .

مادة (٩) تشكل بقرار من النائب الاول لرئيس الجمهورية محاكم خاصة لنظر الجرائم التى تقع بالمخالفة لاحكام هذا القانون .

مادة (١٠) يكون التصديق على أحكام المحاكم المشكلة طبقا للمادة السابقة من اختصاص لجنة تصفية الاقطاع .. وتصير الاحكام نهائية بمجرد التصديق عليها ولا يجوز الطعن فيها بأى طريقة من طرق الطعن.

مذكرة ايضاحية

بشأن مشروع قانون تصفية الاقطاع

لا شك أن المعركة الحالية مع جيوب الاقطاع فى ريف الجمهورية العربية المتحدة قد دخلت مرحلتها الحاسمة . ويثق المواطنون أن الثورة لابد أن تنتصر انتصارا حاسما فى هذه المعركة ونوقن بقاي الاقطاع فى الريف بقرب انتهاء آخر ما تبقى لها من نفوذ اقطاعى .

ورغم الاقتناع التام بأنه لم يعد ممكنا مهادنة الرجعية أو الاقطاع بل يجب ضربهما الضربة الاخيره والحاسمة .

فان امانة شئون الاعضاء تتقدم بمشروع القانون المرافق لتحقيق الاهداف التالية :

١ ــ توفير بعض الجهود التى سوف تبذل لكشف التلاعب فى تهريب الاراضى الزراعية للاحتفاظ بأكبر جهد ممكن لتعقب الحالات التى ترفض هذه الفرصة الاخيرة .

٢ ــ تحقيق مبدأ الثواب والعقاب .. فرغم أن المتهربين حاليا من قوانين الاصلاح الزراعى قد أخطأوا فان اعترافهم تلقائيا باخطائهم وتسليمهم الاراضى التى يمتلكونها زيادة عن النصاب القانونى وخضوعها للمصادرة يعد سببا كافيا لعدم توقيع اى عقوبات اخرى عليهم .

٣ ــ اعطاء الاقطاع والمتعاونين معه فرصة أخيرة ــ رغم مواقفهم من الثورة والشعب لنعطى داخليا وخارجيا الدليل على مدى ما تتمتع به الثورة والشعب من قدرة على ضبط النفس .

٤ ــ وأخيرا فان مشروع القانون المرافق يعاقب ــ باسم الشعب ــ من يرفض هذه الفرصة الاخيرة .

والله ولى التوفيق ...

محمد عبد الفتاح أبو الفضل
أمين امانة شئون الاعضاء

حقيقة كمشيش

ليلة أول مايو ١٩٦٦ .. قتل صلاح حسين في قرية كمشيش .. احدى قرى مركز تلا بمحافظة المنوفية ..

واتهمت عائلة الفقى التى تملك ١٢٠٠ فدان بالقرية بتدبير حادث القتل .. وكان الحادث هو الدافع والمحرك .. لتشكيل اللجنة العليا لتصفية الاقطاع ..

ما هى الحقيقة وراء حادث كمشيش .. القرية الصغيرة التى لا يزيد عدد سكانها على عشرة آلاف نسمة وزمامها عن ٢١٢٠ فدانا .. ؟!

ما هى قصة الصراع الذى جرى .. ؟!

الصورة الاولى أقدمها من واقع التقرير التنظيمى الذى وضعه السيد عبد الفتاح أبو الفضل امين شئون الاعضاء بتكليف من السيد على صبرى الامين العام للاتحاد الاشتراكى .

وهذا نص التقرير :

تقرير عن اغتيال المرحوم صلاح الدين محمد حسين

عضو لجنة الدعوة والفكر لموقفه من عائلة الفقى الاقطاعية بكمشيش

١ ــ بتاريخ ١٩٦٦/٥/٢ وردت للامانة برقيات من لجنة الاتحاد الاشتراكى العربى بقرية كمشيش ومن العمـــال والفلاحين ومن والدة الشهيد صلاح الدين محمد حسين التى استشهد من قبل ابنها الرائد طيار محمد حامد حسين فى معركة اليمن للدفاع عن الحرية ٠٠ يستنكرون فيها اغتيال شهيدهم المرحوم صلاح الدين محمد حسين بيد الرجعيـــة والاقطاع لموقفه فى كشـــف تهربهم من تطبيق القوانين الاشـــتراكية ولتصديه الدائم لهم وفضح مؤامراتهم ٠

٢ ــ بالرجوع الى المعلومات المحفوظة بالامانة اتضـــح أن ادارة المباحث العامة سبق أن أخطرتنا بوجود تكتلين فى قرية كمشيش يرأس أحدهما صلاح الدين محمد حسين (القتيل) ويمثل التكتل الثانى عائلة الفقى الرجعية وأتباعها وتضمن أحد كتابى المباحث العـــامة المعلومات المسجلة عن المرحوم صلاح الدين محمد حسين والتى تشير الى ســـابقة اعتقاله أكثر من مرة لانتمائه لجماعة الاخوان المنحلة وفى نفس التقريرين المشار اليهما ذكر أن نشاط صلاح حسين الحالى ذو صبغة شيوعية ٠

وانه يسود اعتقاد بقيامه بتكتيل الشيوعيين ضد عائلة الفقى ٠

٣ ــ كما سبق أن أرسل المرحوم صلاح حسين لامانة شـــئون الاعضاء صورة من تقريره للجهات المختصة يطالب فيه بتصفية الرجعية والاقطاع فى المرحلة الحاســـمة التى تجتازها البلاد حتى لا تكون خطرا داخليا يعوق انطلاقتنا الخارجى ٠

٤ ــ واتضح أيضا أن لجنة وحدة كمشيش أرسلت للامانة صورة تقريرها للجهات المختصة تطالب فيها بالاستيلاء على قصور عائلة الفقى المهجورة بكمشـــيش والتحقق من مصـــادر الثراء الحالى لافراد العائلة خصوصا وأن الملاك من العائلة تحت الحراسة حاليا ٠

٥ ــ فور تلقى البرقيات أمس قامت الامانة بابلاغ الســـيد الامين العام باشارة تليفونية بالاسكندرية بملخص الحادث وضرورة اتخـــاذ اجراء ثورى ضد عائلة الفقى الاقطاعية ٠

٩ – انتقلت ومعى بعض المساعدين الى محافظة المنوفية وقابلنا زوجة الشهيد السيدة شاهنده كما تقابلت مع أمين المكتب التنفيذى وبعض أعضاء المكتب بحضور السيد محافظ المنوفية ومدير الامن وخلال المناقشة تمكنت من الاحاطة بظروف حادث الاغتيال ، وموقف عائلة الفقى بصفة عامة على النحو التالى :

أولا – عائلة الفقى :

١ – كانت عائلة الفقى تمتلك ١٢٠٠ فدان بزمام قرية كمشيش مركز تلا بالاضافة الى ما تمتلكه بالقرية من قصور ·

٢ – تمكنت العائلة بالتحايل على القانون من الاحتفاظ بهذا القدر من الاراضى الزراعية حتى عام ١٩٦١ حيث وضعت أملاك العائلة تحت الحراسة ولم يستول الاصلاح الزراعى فى هذا العام الا على ما يقرب من ٢٣٠ فدانا وظلت بقية المساحة مملوكة للعائلة فى حدود ١٠٠ فدان لكل فرد من العائلة ·

٣ – ونتيجة لاحتفاظ العائلة بهذا القدر من الاراضى الزراعية منذ صدور قانون الاصلاح الزراعى الاول عام ١٩٥٢ حتى ١٩٦١ (تاريخ وضع الاراضى تحت الحراسة) ولوضوح نية الدولة فى تحديد الملكيات الزراعية فقد أخذت العائلة فى تكديس الاموال واستثمارها فى التجارة (فى المواشى بصفة خاصة) ·

ثانيا – المرحوم صلاح الدين محمد حسين :

٤ – من عائلة فقيرة بقرية كمشيش ·

٥ – اشترك عام ١٩٤٨ فى احدى كتائب تحرير فلسطين وسافر على نفقته الخاصة بعد أن باع مصحفا مذهبا كان يحمله ·

٦ – قام بتشكيل كتيبة من فلاحى كمشيش عام ١٩٥٦ استعدادا للاشتراك فى المعركة ضد قوى الاستعمار ·

٧ – صدم منذ طفولته الاولى بجبروت الاقطاع والرجعية متمثلا فى عائلة الفقى وكان فى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ الامل له وللفلاحين فى كمشيش فى الخلاص من ظلم الاقطاع والرجعية ·

٨ – وبعد قيام الثورة عام ١٩٥٢ وصدور قوانين الاصلاح الزراعى

الاولى وتهرب عائلة الفقى من القانون زاد أصرار المرحوم صلاح حسين وزملائه من الفلاحين على تحقيق أهداف الثورة وأخذ فى تجميع الفلاحين حوله واتخذت المعركة صورة سافرة بين أفراد الشعب الحقيقيين وبين عائلة الفقى وبعض الافراد المنحرفين بالاجهزة التنفيذية •

٩ ـ ورغم ما تعرض له المرحوم صلاح حسين واعتقاله أكثر من مرة بتهمة انتمائه لجماعة الاخوان المنحلة الا أن ايمانه بالثورة وقيادتها الثورية لم يضعف • وأخذ فى أبلاغ القيادات السياسية عن تهرب عائلة الفقى من تطبيق قوانين الاصلاح الزراعى وقد ثبت فعلا صحة ما أبلغ به ووضعت أملاك العائلة تحت الحراسة عام ١٩٦١ واستولى الاصلاح الزراعى على حوالى ٢٣٠ فدانا وزعت بالفعل على بعض المعدمين من فلاحى القرية فى نهاية عام ١٩٦٥ •

١٠ ـ واستمر المرحوم صلاح حسين (باعتباره عضو لجنة الدعوة والفكر بكمشيش) فى استقطاب الفلاحين حوله وحول لجنة الاتحاد الاشتراكى بالقرية وأخذ فى فضح مؤامرات عائلة الفقى مما أدى الى اتهامه ومن معه بالشيوعية (رغم سابقة اعتقاله بتهمة انتمائه لجماعة الاخوان) • وذلك بتأثير عائلة الفقى على بعض المنحرفين من الاجهزة التنفيذية •

١١ ـ وكانت المعركة الاخيرة التى خاضها المرحوم صلاح حسين ضد عائلة الفقى (التقرير المقدم منه ـ السابق الاشارة اليه) يطالب فيه بتصفية الرجعية والاقطاع تصفية نهائية كما طالب خلال لجنة وحدة القرية بالاستيلاء على قصور العائلة •

زوجة الشهيد (السيدة شاهنده) :

١٢ ـ خلال مقابلتى للسيدة شاهنده حرم المرحوم صلاح الدين حسين شاهدت المرأة المصرية الباسلة المناضلة بكل عظمتها وبدون بكاء أو نحيب قررت السيدة أن زوجها سقط برصاص الرجعية ليس فى المنوفية فقط بل فى كل أنحاء الجمهورية العربية المتحدة وأكدت السيدة أن صلاح سقط ، الا أن الراية لن تسقط وانها وغيرها من الشبان والشابات ستقوم بنفس دوره وأن ثقتها فى الثورة وقائدها الرئيس جمال عبد الناصر لن تتزعزع •

كانت السيدة شاهنده خلال اعتقال زوجها عام ١٩٦٥ بتهمة انتمائه

لجماعة الاخوان المنحلة زورا ــ تقود المظاهرات فى شبين الكوم تهتف بسقوط الاخوان والرجعية ولم تهتز ثقتها قط فى أن الرجعية وليست الثورة ــ هى التى زورت الحقيقة ودفعت بزوجها الشهيد الى المعتقل • ولقد كانت الثورة عند حسن ظنها وأفرج عن زوجها بعد أن ثبت أن لا صلة بينه وبين الاخوان •• ولم تكن جنازة المرحوم الشهيد صلاح الدين حسين مأتما يقبل فيه العزاء بل كان مظاهرة ثورية شعبية قادتها حرمه السيدة شاهنده هاتفة بحياة الثورة واستمرارها واشترك فيها فلاحو القرية وشبانها وكل الذين يرفضون الاستسلام للرجعية •

معلومات محافظ المنوفية ــ وأمين المكتب التنفيذى ــ ومدير الامن :

١٣ ــ أكدت معلوماتهم أن مقتل المرحوم صلاح الدين حسين لم يتم الا بتحريض من عائلة الفقى وعلى رأسها عميدها صلاح الدين أحمد عبد الله الفقى ، وانه من الصعب جدا اثبات ذلك جنائيا لانه على فرض اعتراف القاتل ــ بتحريض آخر له ــ وهذا يعرضه لعقوبة الاعدام نتيجة هذا الاعترف • بالاضافة الى أن تحقيق النيابة لم يسفر حتى الآن عن الاهتداء ــ بصورة مؤكدة لشخصية القاتل •

١٤ ــ كما أكدت معلوماتهم أن عائلة الفقى تعيش فى مستوى أعلى بكثير من مستواها قبل الثورة وانها تعيش فى شبه عزلة عن بقية سكان المنطقة ، الامر الذى أضطرهم فى النهاية الى السكن فى الاسكندرية وأن العداء والشك هو الذى يحكم علاقتها ببقية الناس • وأن الشهيد صلاح الدين حسين كان من وجهة نظر العائلة محرض أساسى ، تكشف حقيقتهم أمام الناس •

ظروف ارتكاب الحادث :

توجه صلاح حسين الى الامانة العامة بالقاهرة وقابل المسئولين بأمانة الفلاحين وناقش معهم وضع الاقطاع فى كمشيش ثم عاد الى بلدته لاحاطة أهلها علما بما أسفرت عنه زيارته للقاهرة وبعد انتهاء الاجتماع بكمشيش وفى طريق عودته الى منزله ومعه صديقه وزميله بالاتحاد الاشتراكى شوقى شريف الموظف بالتأمينات الاجتماعية بشبين الكوم خرج عليهما محمود عيسى والسيد عطيه من منزل الاخير وكان بيد الاول مسدسا أطلق منه الرصاص فأصاب المرحوم صلاح حسين فى جمجمته فلقى مصرعه فى الحال فسارع صديقه شوقى شريف بالقبض على القاتل الذى هرب شريكه وتى نفس الوقت حضر شيخ الخفراء بسيونى الفقى

من العائلة الاقطاعية ومعه آخرون وضربوا الشاهد شوقى شريف حتى هرب القاتل بعد أن عض الشاهد المذكور فى يده وقد قام الشاهد بابلاغ الشرطة فى الحال بالجريمة وحضر بعده مباشرة المتهم بالقتل محمود عيسى وشريكه السيد عطية وآخرون وقدموا بلاغا بقيام المقتول والشاهد بالاعتداء على القاتل وشريكه بالضرب فى محطة سكة حديد كمشيش قبل ارتكاب جريمة القتل بحوالى ٣ ساعات وقدموا جميعا بما فيهم شيخ الخفراء واقعة القتل على النحو الذى ذكره شوقى شريف وقد أوضح مدير الامن بالمحافظة أن المتهمين بالقتل محمود عيسى وشريكه من اتباع عائلة الفقى .

تعليق أمانة شئون الاعضاء :

قالت زوجة المرحوم صلاح حسين فى حديثها مع المسئولين فى المنوفية وفى الاتحاد الاشتراكى العربى أن الصراع السلمى بين الطبقات فى المجتمع المصرى لم يعد ممكنا ، لقد كان زوجى يصارع سلميا ولكن الذى حدث هو أن رصاص الرجعية والاقطاع قد صرعه .

وفى اعتقادى أنه لابد من وضع حد لتزايد ضراوة الرجعية المحلية التى ثبت بما لا يدع مجالا للشك أن ضراوتها فى الداخل تنمو باضطراد مع اتساع ونمو الرجعية والاستعمار فى المنطقة العربية . ان حماية الجبهة الداخلية تستلزم بالضرورة اعادة الثقة الكاملة والمطلقة لكل الفئات صاحبة الحق والمصلحة من الثورة . وهذه الجريمة سابقة خطيرة لانها قضية سياسية فى المكان الاول لابد من مواجهتها باجراءات حاسمة تعيد الثقة لقوى الشعب العاملة فى هذه المنطقة . ان أكثر ما يزيد القضية عمقا شعبيا ان كل أهالى قرية كمشيش يعلمون أن شقيق صلاح الدين حسين هو الرائد طيار محمد حامد حسين الذى استشهد فى معركة الحرية فى اليمن وان أبناءه يعيشون فى بيت عمهم الذى قتلته عائلة الفقى الرجعية فى المنوفية .

مرفق (١)

شبين الكوم بلد .

السيد على صبرى ـ القاهرة

لجنة الاتحاد الاشتراكى العربى بوحدة كمشيش تلا منوفية تناشدكم سرعة محاكمة عائلة الفقى الاقطاعية لتدبيرها مؤامرة اغتيل فيها

ابن الثورة المناضل صلاح حسين • ان الاقطاع والرجعية أبوا على مناضلى كمشيش أن يرفعوا راياتهم البيضاء فى يوم عيد العمال فلطخوها بدماء الشهيد البطل •

أمين اللجنة بكمشيش مركز تلا
كمال عبد السلام عطية

مرفق (٢)

شبين الكوم بلد

السيد على صبرى — القاهرة

بلادنا تستعد للاحتفال بيوم العمال الحالى تخليدا لنضالهم الطويل سقط أمس المناضل الشهيد صلاح محمد حسين طريح طلقات رصاص الاقطاع والرجعية على أرض كمشيش وبتدبير عائلة الفقى الرجعية وباشراف الخائنين عزيز صلاح الفقى وشيخ الخفراء بسيونى الفقى • ان اغتيال الشهيد ليس المقصود به شخص صلاح الدين محمد حسين وانما هو عمل يستهدف الثورة وأبنائها وقادتهم وجنودهم • وهو تحد مدبر من القوى المعادية للثورة الوطنية •

ان الفلاحين والعمال والمثقفين والجنود من أبناء كمشيش يهيبون بكم وهم يعرفون مكانة صلاح الدين حسين النضالية أن تأخذوا الاجراء الثورى الرادع ومحاكمة المجرمين الخونة على جريمتهم البشعاء •

عنهم : شوقى عبد الله شريف كمشيش البتانون

مرفق (٣)

شبين الكوم بلد

السيد على صبرى — القاهرة

والدة شهيد اليمن رائد طيار محمد حامد حسين ولم تكد تفيق من صدمتها حتى أغتالت عائلة الفقى الاقطاعية ابنها الاكبر والاخير المناضل الشهيد صلاح حسين بالامس على أرض كمشيش بالمنوفية باسم المبادىء الثورية التى من أجلها استشهد كل أبنائى أطالبكم بسرعة تشكيل محكمة عسكرية لمحاكمة عائلة الفقى على مؤامراتها الرجعية وعلى أغتيالها أبن بار من أشرف أبناء الثورة

والدة الشهيدين أمينة مقلد
شارع محمد فريد — ٧ شبين الكوم

مرفق (٤)

محافظة المنوفية

الاتحاد الاشتراكى العربى

لجنة وحدة كمشيش الاساسية

مركز تـلا

السيد عبد الفتاح أبو الفضل

أمين أمانة شئون الاعضاء بالاتحاد الاشتراكى العربى

ثورة ٢٣ يوليو ملك لجماهير شعبنا •

أسرعوا باعتقال كل الاقطاعيين السابقين ومن أضيروا من الرأسمالية بقوانين الثورة والا فانقلاب رجعى فى الطريق ، شددوا الهجمات على الاستعمار والا فأحلامه الخبيثة تزين له العدوان •

من المسلم به أن الاستعمار يعيش اليوم صحوة موته ، ولهذا فهو يضرب بكل قوة تحركات التقدم والتحرر متخذا من آسيا خطاً أماميا للدفاع عن مصالحه فى أفريقيا وأمريكا اللاتينية ، فواضح ذلك فى المعركة ضد فيتنام وجنوب شرقى آسيا •

ولا شك أن هذه الصورة النامية فى التوحش قد جاءت عبر اختبارات القوه الاستعمارية المتزايدة لرد فعل المعسكر الاشتراكى عامة والاتحاد السوفيتى خاصة منذ انزال القوات الامريكية على شواطىء لبنان الى مهزلة الكونغو الى سحب الصواريخ من كوبا – وبغض النظر عن النتائج الايجابية المحدودة لبعض تكتيكات رد الفعل مثل تجنيب كوبا ويلات الحرب الا أنه على النطاق العالمى قد فتح الباب بصورة متزايدة لامكانية أشعال حروب محدودة فيما عدا شرقى أوربا • دون التورط فى حرب عالمية رادعة وقد كان الانشقاق فى المعسكر الاشتراكى أيا كان المخطىء والمصيب أكبر الابواب اتساعا •

وطبيعى أن يعدل الاستعمار من تكتيكه فى أفريقيا وأمريكا اللاتينية بما يتناسب والعنف الدامى فى خطوطه الامامية مستخدما فى ذلك أقصى حد انتعاشات الرجعية المحلية والتقليدية والرعشة التى أصابت البرجوازية الوطنية فى البلدان حديثة التحرر حيث يبدو فى وضوح أن

الاستعمار الجديد شرع فى انقلابات سافرة ، ينتهك من جانبه تكتيك التعايش السلمى على النطاق العالمى بغض النظر عن تفاصيل نظمها الاقتصادية الداخلة أو موقفها الحيادى أو حتى الكومنولثى .. وفى غانا أقرب مثال وعلى هذا الضوء وامتدادا له نلاحظ على الصعيد العربى تحرك الحكومات الرجعية تارة فى اتجاه أضفاء الرغبة على الجيب الاستعمارى فى اسرائيل وطورا فى محاولة اقامة حلف رجعى تحت ستار من التزييف الدينى وأخرى فى الحيلولة دون اقامة سلم عادل فوق أرض اليمن ، فى حين ينهال السلاح الاستعمارى على اسرائيل الى حد المفاعل الذرى ، وتهبط الطائرات الامريكية لدعم السلاح الجوى الملكى السعودى وفى الداخل تتحرك الرجعية الاخوانية خلف الرجعية الاقطاعية والرأسماليين المضروبين وفى تنسيق واضح مع الحلف المركزى .

هذه هى صورة موجزة عن صحوة الموت الاستعمارى والرجعى . هذا هو القدر المصيرى يضع على أكتاف الشعوب ، وبالدرجة الاولى التى أستقلت منها حديثا أشق مهمة وأشرفها مهمة تكميل تحرير الانسان من كافة صنوف الذل والاستغلال .. والشعب المصرى من طلائع هذه الشعوب المستغلة حديثا التى تحمل فى نشاط فوق ذلك عبء القضاء على التخلف وانجاز الصناعات الحديثة .

فما هو موقفنا ؟ نحن نؤمن بأن قضية التحرر عالمية ويستحيل تجزئتها ، هل نرفض التعايش السلمى ؟ لا لاننا نؤمن أيضا بالنضال المتصل ضد الاستعمار وبمعاداة من يعادينا ، هل نرفض الحياد ؟ لانه عندنا ايجابى لا يعرف المساومات ولا التخلى عن المسئوليات .

هل نركع تحت ظروف التنمية الاقتصادية ؟ وننكمش داخليا ، هذا مستحيل وهذا هو الموت البطىء « أو قاع السريع بالنسبة لظروف الاستعمار الحديث » بل علينا أن ندفع راضين كل جهد ومشقة على النطاق الوطنى حتى نبنى صناعتنا الثقيلة وعلى النطاق الدولى حتى ترجح كفة الحرية بدرجة يعود فيها الاستعمار الى جحوره ويستحيل فيها شن الحروب على أصغر الدول وأفقرها .

ولكن هل يعقل أن يتم انجازها لهاتين المهمتين فى مثل هذه الظروف الخارجية الصعبة والخطر الداهم والداخل يتهدد ثورتنا الاشتراكية بل ويلقى ظلا رهيبا من السلبية حتى فى صفوف الفلاحين والعمال . ان شعبنا يقف مشدوها وهو يرقب الإقطاعيين السابقين والرأسماليين

المضروبين يتخذون ومن حولهم الاتباع والاشـــاعات المفزعة عن مصير ثورتنا وكان الامر مفروغ منه ٠

وباسم الثقة الفائدة التى منحكم اياها شعبنـا المجرب أطالبـــكم باعتقال كل الاقطاعيين والراسماليين المضروبين وأتباعهم وتصفية أحلامهم في معسكرات خاصة للعمل البناء كعمال وفلاحين عاديين .

والســـلام ٠

عضو لجنة الدعوة والفكر بكمشيش
صلاح حسين
امضاء

مرفق (٥)

رأى اللجنة فى التقرير المرفق به :

نؤيد كل ما جاء بالتقرير المقدم من السيد صلاح الدين محمـــد حسين عضو الاتحاد الاشتراكى بالوحدة ـ علما بأننا على نطاق القـرية قد لمسنا مثلا لتحركات الاقطاعى السابق متمثلة فى عقد مؤتمر سـياسى رجعى تحت ستار عملية العزاء فى وفاة أمه حيث حضر أكثر من أصحاب ٨٠٠ سيارة رجعية من كافة جهات الجمهورية وعقدت اجتماعات تسربت فأشاعت وتحركت بعدها الجيوب الرجعية تعارض لجنة الدعوة والفـكر المنبثقة من الاتحاد الاشتراكى بالقرية مستخدمة نفس الاسلحة المزيفـة للمخطط الرجعى العربى من تشكيك فى المفاهيم الاشتراكية بحجج دنيئة الى ادعاء الغيرة على أصالة ثورتنا الى حد الحجر على الاستفادة من تجـارب الشعوب الاخرى وفق ظروفنا المحلية ٠

وجارى تصفية هذه العناصر الصغيرة فكريا التى يغلب عليهـا طابع المثقفين المنبوذين من فلاحى وعمال القرية ٠ والغريب أيضـــا أن هـذه المؤتمرات الرجعية التى أستمرت تحت ستار العزاء ثلاثة أيام قد تمت بحضور ضابط المباحث العامة محمد عبد الحليم عبد الله الذى يعمل حاليا بالاسكندرية وان مخطط مهاجمة لجنة الدعوة والفكر قد تم بتوجيهاته وهذا الضابط قد وصل الى العمل بالمباحث العامة بواسطة أحد أقرباء الاقطاعى السابق بوزارة الداخلية مكافأة له على مواقفه المعادية للفلاحين بكمشيش أثناء عمله بالمباحث الجنائية بمركز تلا وتترك اللجنة أمر هذا الضابط لكم ٠

ونوصى اللجنة :

بمصادرة قصور الاقطاعى السابق المهجورة بالقرية منذ رحيله الى الاسكندرية عقب تصفية ملكيته الزراعية عام ١٩٦١ ووضع هذه القصور فى خدمة التعليم والصحة والثقافة للقرية • وفضلا عما فى هذا الاجراء من معان ثورية وتقدمية فانه يوفر على الدولة آلاف الجنيهات المزمع انفاقها فى اقامة مثل هذه الخدمات وتمشيا مع سياسة التقشف ».

ولنا كبير الامل أن لا يكون خلف مقاومة لجنة القرية للدعوة والفكر أيضا أية عناصر انتهازية خارجية تخشى على تسلقاتها داخل الاتحـــاد الاشتراكى من اتاحة الظروف الطبيعية لثورة الفلاحين ومثقفيهم بالقرية • علما بأن العزل السياسى عن ثوار الفلاحين برغم الجهود المخلصة والشريفة التى تبذل من أعلى المستويات لم يرفع حتى الآن •

وتوصى اللجنة أيضاً بمنع الاقطاعى وأسرته من نزولهم الى القرية

عشت يا ناصر ناصرا للعمال والفلاحين وعاشت الثورة الاشتراكية •

الامين المساعد	أمين اللجنة
امضاء	امضاء

١٩٦٦/٣/٢١

الصورة الثانية :

المحاكمات التى تتم الآن فى ساحات المحاكم والخاصة بقضـــايا التعذيب •• وفى مقدمتها قضية تعذيب أهالى كمشيش •

وقد تضمن قرار الاتهام صورا من أبشع ألوان التعذيب •

والمتهمون فى قضية تعذيب أهالى كمشـيش أمام محكمة جنايات القاهرة هم الرائد رياض أحمد ابراهيم والرائد جلال عمر مصطفى الديب والملازم محمد رجب بكر ، والملازم محمد صفوت الروبى والملازم سعيد محمود بدوى والمساعد نجم الدين حلمى مشهور والجنود وصف ضباط سراج الدين محمد محمد على وحسن السيد عثمان يوسف وحلمى محمد الصاوى ومصطفى السيد محمد السيد أحمد وتقى الدين سليمان شرف الدين والروبى أمين جمعه ورشاد غالى برسوم ورشاد بسيونى وزغلول

مجاهد عبد الحليم وعلى عبد الله على ومحمد السيد متولى خاطر ومحمد على طه جوده ومحمد موافى شاهين .

وقد اتهمتهم النيابة بأنهم قاموا بجمع المجنى عليهم بناحية كمشيش وقيدوهم بالحبال وأجلسوهم القرفصاء لفترات طويلة وأنهالوا عليهم ضربا بالسياط والعصى وألبسوا بعضهم ثياب النساء ووضعوا فى أفواههم (ألجمة الخيل) وأدخلوهم فى حظائر الدواجن وحين أودعوا بالسجن الحربى أوسعهم المتهمون جميعا ضربا وصفعا ولكما بالايدى ، وركلا بالاقدام وداسوا أجسادهم بالنعال وشدوا وثاقهم الى (فلقات) وانهالوا عليهم ضربا بالسياط وزجوا ببعضهم فى زنزانات مغموره بالمياه وأطلقوا على البعض الآخر كلابا مدربة عقرتهم كما عرضوهم لصدمات كهربائية أحدثت بهم الاصابات المبينة آثارها بالتحقيقات وبالتقارير الطبية بقصد حملهم على الادلاء باعترافات وبأقوال معينة لاسناد جريمة التهرب من تطبيق قانون الاصلاح الزراعى وجرائم أخرى - كما قام بعضهم باحداث عاهات مستديمة للبعض الآخر .

وقد وصفت النيابة العامة عمليات التعذيب بأنها كانت عمليات تخريب للانسان المصرى .. والاعتداء على حريته والنيل من كرامته وخدش شرفه وعرضه .. والقضاء على معنوياته .

والصفحات القادمة تكشف المزيد من الحقائق .. وتحدد الحقيقة ..!

أعضاء اللجنة



تشكيل اللجنة العليا لتصفية الاقطاع برئاسة المشير عبد الحكيم عامر .. وضمت ٢٢ عضوا علاوة على ١٦ عضوا يمثلون القوات المسلحة والمخابرات العامة كمستمعين

واسماء اعضاء اللجنة هم :

١ ـ السيد / المشير عبد الحكيم عامر

٢ ـ السيد / على صبرى

٣ ـ السيد / كمال الدين رفعت

٤ ـ السيد / عباس رضوان

٥ ـ السيد / شعراوى جمعه

٦ ـ السيد / كمال الدين الحناوى

٧ ـ السيد / محمد عبد الفتاح أبو الفضل

٨ ـ السيد / عبد المجيد شديد

٩ ـ السيد / عبد الحميد خليل غازي

١٠ السيد / عبد المحسن أبو النور

١١ ـ السيد / صلاح نصر

١٢ ـ السيد / أحمد حمدى عبيد

١٣ ـ السيد / يوسف حافظ

١٤ ـ السيد / عبد الرءوف سامى شرف

١٥ ـ السيد / العقيد شمس بدران

١٦ ـ السيد / العقيد حسن على خليل

١٧ ـ السيد / لواء سيد سيد جاد

١٨ ـ السيد / لواء محمد أحمد صادق

١٩ ــ السيد / عميد سعد زغلول عبد الكريم
٢٠ ــ السيد / لواء حسن طلعت
٢١ ــ السيد / حسن عليش
٢٢ ــ السيد / عبد الخالق شوقى
٢٣ ــ السيد / ابراهيم مخيمر

اسماء السادة الاعضاء المستمعين

عن القوات المسلحة

١ ــ عقيد مصطفى كمال محمدى
٢ ــ مقدم محمد نور الدين عفيفى
٣ ــ رائد ن . أ جلال عمر الديب
٤ ــ رائد رياض أحمد ابراهيم
٥ ــ رائد حسن كفافى حسن
٦ ــ رائد محلى ابراهيم محمد مصطفى الوتيدى
٧ ــ رائد محلى محمد مسعد عبد الرحمن التميمى
٨ ــ رائد محلى محيى الدين على عشماوى
٩ ــ رائد محلى محمد مازن مشرف جاد الله
١٠ ــ رائد محلى ن . أ محمد عبد المقصود الجنزورى

عن المخابرات العــامة :

١١ ــ عبد الفتــاح الشربينى
١٢ ــ مختار عمــر
١٣ ــ أحمد رشاد نافع
١٤ ــ شــكرى حافظ
١٥ ــ عبد العزيز المقــدم
١٦ ــ كوثر عبد القادر

وفى اجتماع اللجنة يوم الاثنين ٢٣ مايو ١٩٦٦ تقــرر تشكيل لجنتين فرعيتين للمرور على المحافظات للاجتماع بالمحـافظين وأمنـاء الاتحاد الاشتراكى العربى ومديرى الامن لدراسة حالات من طبقت عليهم قوانين الاصلاح الزراعى وذلك على الوجه الآتى :

اولا : محافظات الوجه القبلى

الســـادة

عباس رضـــوان

عبـــد الفتاح أبـو الفضـــل

عبـــد المجيـد شديد

اللواء ســيد جاد

ثانيا : محافظات الوجه البحرى

الســـادة

عبد المحسن ابو النـــور

أحمد حمدى عبيـــد

كمال الدين الحناوى

عبـــد الحميد غازى

اللواء محمد أحمد صادق

ولكل لجنة أن تستعين بمن ترى الاستعانة به من الامناء المساعدين بالاتحاد الاشتراكى العربى على أن تقدم كل لجنة تقريرها خلال عشرة أيام .

خطـــة العـــمل



الاجتماع الاول للجنة العليا لتصفية الاقطاع برئاسة المشير عبد الحكيم عامر تم وضع خطة عمل اللجنة على الوجه التالى :

الغرض :

تصفية نفوذ الاقطاع فى الريف المتركز فى :

١ ـ ملكية أو حيازة مساحة كبيرة من الارض الزراعية سواء فردية أو عائلية .

٢ ـ الارهاب الاجرامى .

٣ ـ احتكار وسائل الزراعة مثل ماكينات الرى .

٤ ـ احتكار مراكز النفوذ فى القرية .

مبادىء عامة :

١ ـ تفكير اللجنة تفكير ثورى وكذلك ما تتخذه من اجراءات .

٢ ـ تبنى الدراسة على أساس الحيازة الفعلية بوجه عام على ان يكون التصرف على ضوء الواقع .

٣ ـ تدرس اللجنة الحلول التى لا تتوافق مع القانون لايجاد الحلول السليمة لها .

٤ ـ يجب ألا يكون النفوذ فى القرية مركزا فى يد واحدة .

٥ ـ الاخذ بشدة لكل مسئول من الموظفين وغيرهم ساعدعلى تهريب الاراضى أو اخفاء البيانات الحقيقية عن قصد أو اهمال وبصدد ذلك تعطى مهلة للابلاغ عن الملكيات المهربة فى مدى شهر يطبق بعدها هذا المبدأ .

٦ ـ يتولى الاتحاد الاشتراكى العربى محاسبة من يرسل شكاوى كيدية أو تبليغات مضللة أو شخصية فى أمور تدخل فى اختصاص اللجنة .

٧ – تباشر اللجنة أعمالها فى جميع محافظات الجمهورية فى وقت واحـد ٠

٨ – يكون الاعلام والنشر لاعمال اللجنة عن طريق الامانة العـــامة للاتحاد الاشتراكى العربى ٠

خطة العمل :

١ – حصر الافراد والعائلات التى طبقت عليها قوانين الاصـــلاح الزراعى والقرارات الاشتراكية ٠

٢ – حصر ذوى النفوذ الاجرامى بغض النظر عن حيازتهم للارض ٠

٣ – حظر التصرفات بالبيع فى الاراضى التى طبقت عليها قوانين الاصلاح الزراعى سنة ١٩٥٢ ، سنة ١٩٦١ ٠

٤ – بحث حالات العائلات والافراد الذين طبقت عليهم القـــرارات الاشتراكية وحصر جميع النواحى التى يشغلها أفراد العائلة ســـواء فى وظائفهم بالقطاع العام او الحكومات او المناصب الادارية فى القرى وبيان مواقفهم وصفاتهم وأعمالهم ٠

الطريقـة :

١ – تقدم وزارة الاصلاح الزراعى للجنة حصرا بأســـماء من طبقت عليهم القرارات الاشتراكية وقوانين الاصلاح الزراعى ٠

٢ – تقدم وزارة الاصلاح الزراعى للجنة حصرا بالاراضى التى تم التصرف فيها بالبيع وفقا للمادة ٤ من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ ٠

٣ – تقدم وزارة الداخلية للجنة حصر الاسماء للعائلات والافراد ذوى النشاط الاجرامى والارهابى ٠

٤ – تشكل مجموعات لجميع المعلومات والبيانات والتحرى كالآتى:

(أ) المحافظ ومدير الامن بالمحافظة ٠

(ب) لجان الاتحاد الاشتراكى العربى ٠

(جـ) مجموعات من المخابرات العامة والمباحث الجنائية العسكرية على أن توضع خطة لتنظيم العمل فيما بينها ٠

تتولى هذه المجموعات والجهاز الادارى توضيح وتأكيد المعلومات بعد حصر الحيازة أساسا .

٥ ـ تنشأ مكاتب لتلقى الشكاوى والتبليغات المرسلة الى اللجنة في كل من :

(أ) الاتحاد الاشتراكى العربى المقر الرئيسى بالقاهرة .

(ب) معسكر الحلمية .

(ج) المباحث الجنائية العسكرية .

٦ ـ تصب كل المعلومات فى سكرتارية اللجنة .

توجيهـــات :

١ ـ لا يقبل فى الكليات العسكرية والشرطة من له أقارب طبقت عليهم قرارات الحراسات والقوانين الاشتراكية حتى المستويات الآتية :

الوالد .

الاخوات .

العـم .

الزوجة .

الاجــــراءات المقترحة



المسألة رقم واحد أمام اللجنة العليا لتصفية الاقطاع .. هى تحديد الاسس والاجراءات التى يجب اتخاذها نحو حالات مخالفة قانون الاصلاح الزراعى من حيث الحيازة وحالات النفوذ الاجرامى والسيطرة عن طريق المناصب الادارية والشعبية فى الريف .

وقد وافقت اللجنة على الاقتراحات المقدمة من اللجنة الفرعية وهى :

اولا ـ بالنسبة للمخالفين لقانون الاصلاح الزراعى من حيث الحيازة :

(أ) مجرد مخالفة القانون بزيادة الحيازة عن الحد القانونى :

يقترح رفع يد المخالف عن الارض جميعها وتوزع على صغار الفلاحين عن طريق الجمعيات التعاونية الزراعية تحت اشراف الاصلاح الزراعى .

(ب) مخالفة القانون بزيادة الحيازة عن الحد القانونى المصحوبة بنفوذ أو سيطرة :

ـ نقترح رفع يد المخالف عن الارض جميعها وتوزع على صغار الفلاحين عن طريق الجمعيات التعاونية الزراعية تحت اشراف الاصلاح الزراعى بالاضافة الى ابعاد الشخص عن الريف .

ـ وفى الحالات الصارخة تفرض الحراسة على أموال وممتلكات الشخص وعائلته ويبعدوا عن الريف .

ثانيا ـ حالات النفوذ الاجرامى :

١ ـ اعتقال رؤوس هذه العائلات .

٢ ـ ابعاد الاشخاص المؤثرين الذين يعاونوهم عن المنطقة .

٣ ـ اذا كانت هناك أراضى زراعية فى حيازتهم فتؤجر عن طريق الجمعية التعاونية الزراعية .

ثالثا ـ حالات النفوذ من حيث المناصب الادارية فى الريف :

١ ـ اذا كان موظفا ينقل وينظر فى أمره .

٢ ـ اذا كان عمدة أو شيخا يفصل .

٣ ـ اذا كان فى تنظيم شعبى يفصل .

٤ ـ اذا كان موظفا يشغل منصبا كبيرا خارج نطاق الريف ويؤثر عن طريقه على الاوضاع فى الريف ينظر فى أمره كحالة فردية وتتخذ بشأنه الاجراءات المناسبة حسب ظروف كل حالة على حدة .

اجتماع
الوجه البحرى

في ١٩ مايو ١٩٦٦ عقدت اللجنة العليـــا لتصفية الاقطاع اجتماعا برئاسة المشير عبد الحكيم عامر مـع المحافظين وأمناء المكاتب التنفيذية للاتحاد الاشتراكي العربي ومديري الامن لعرض خطة عمل اللجنة وأسلوب التنفيذ بالمحافظات •

وفيما يلي صورة من الحوار الذي دار في هـذا الاجتماع :

● المشير عبد الحكيم عامر : الغرض من اجتماعنا هو أن نتعـاون جميعا في تصفية النفوذ الاقطاعي سواء كان هذا النفوذ مبنيا على ملكية للارض أو حيازتها أو كان قائما على عمليات أرهابية أو اجرامية •

ستتعاون جميع أجهزة الدولة ـ الاجهزة الشعبية والاجهزة الادارية ـ في هذا الشأن ، فالاجهزة الشعبية ممثلة في الاتحاد الاشتراكي ومكاتبه التنفيذية تقع عليها مســئولية الحصول على المعلومات الكاملة عن هذه الاوضاع في المحافظات • وستعمل معها الاجهزة الادارية كمديري الامن علاوة على أننا سنشرك في هذه العملية بعض مجموعات من رجال المخابرات العامة والمباحث الجنائية العســكرية • وســتكون المسئولية الرئيسـية في جمع المعلومات على المحافظين ومديري الامن وعلى أجهزة الاتحـــاد الاشتراكي • ومهمة المخابرات والمباحث العسكرية هي التحقق عن هـذه المعلومات •

تلك مهمة رئيسية لاننا اذا لم نصفّ النفوذ الاقطاعي الرجعي فان معنى ذلك أننا نسلم الثورة لاعدائها وهو الامر الذي لن يحدث فيجب أن تتم العملية بمنتهى الحزم والعدل في نفس الوقت وأن تنفذ بطريق ثوري سليم بحيث أننا لن نتردد في اتخاذ اجراء شديد ضد من يبلغ بمعلومات محرفة ونعتبر أن ذلك عمل تخريبي ضد النظام يعامل مرتكبوه كأعـداء الشعب وأعداء النظام دون تفرقة •

لذلك يجب أن تكون المعلومات الواردة لنا صحيحة وكاملة وسنعقد اجتماعات مع كل محافظة على حدة لمناقشة المعلومات وأصـــدار القرارات اللازمة لتصفية الاقطاع بها • وفي رأيي أن هذه القرارات ستكون ثورية

وغير مرتبطة بالقوانين التى قد تعرقل عملنا وسيكون الميثاق مرشدا لنـا بالطبع فى هذا الشأن ".

هذا الامر يتطلب منا حصرا على مستويات معينة .. أول مسـتوى مثلا هو من طبقت عليهم قوانين الاصلاح الزراعى سنة ١٩٥٢ وعلينا أن نحصر هؤلاء فردا فردا من ناحية ملكيتهم ومناصبهم سواء فى القرى أو الحكومة أو الجيش أو الشرطة أو القطاع العـام يجب أن يكون لدينـا معلومات كاملة عن هؤلاء الناس وألا نكون قد تركنا جيوبا مخربة ضـد النظام العام فى مناطق حساسة فى الدولة وأطلب منكم فى هذا ألا يكون هناك تضارب فى التصرفات بين المحـافظين ومديرى الامن فالموضـوع موضوعنا جميعا واذا كان فى الجهاز الادارى من هو غير أهل للثقة فى هذه الفترة فيمكن الرجوع للسادة مديرى الامن والمحافظين والسيد نائب وزير الداخلية بحيث تسير العملية بطريقة سليمة ودون تجن على أحد .

وبعد أن ننتهى ممن شملهم قانون الاصلاح سنة ١٩٥٢ نبحث فى الحيازات ولمعرفة الذين يضعون أيديهم على حيازات أكبر من المقرر قانونا أو المتحايلين على القوانين ولن تكون هناك حصانة لاحد فى هذا الموضوع أطلاقا حتى ولو كان من أقرب المقربين لنا ..

وعندما تجهز هذه المعلومات ترسل الى سـكرتارية اللجنة هنا فى الاتحاد الاشتراكى التى تتولى جمع هذه المعلومات ثم تجتمع اللجنة مـع الجهاز الشعبى ومع الجهاز الادارى فى المحافظة لمناقشتها ومناقشـة الاجراءات المطلوب عملها حتى يكون الوضع الاجتماعى فى المحافظة سليما ويتمشى مع الثورة وبذلك نقضى على النفوذ الاقطاعى والنفوذ الارهابى .

هذا باختصار هو تلخيص لطريقة العمل وأنا على أستعداد للرد على أية أسئلة ".

وأحب أن أشـكر الاخ علوان مدير أمن المنوفية على مجهوداته فى حادث كمشيش وكذلك الاخ بغدادى وآمل أن أقدم شكرى لكم جميعا بعد أتمام هذا العمل الكبير لانه يعتبر أول عمل سـياسى واجتماعى للثورة تقومون به ولا يعتبر عملا اداريا هل هناك أسئلة أو استيضاحات ؟

● **فريد طولان :** هل يشمل هذا الموضوع النفوذ الرأسـمالى الإحتكارى ؟

● **المشير عبد الحكيم عامر :** سنبدأ بالاقطاع أولا واذا كانت هناك

محافظات لها وضع خاص أساسه رأس المال وليس الاقطاع فلا مانع من ابلاغنا بمعلوماتها فى هذا الشأن •

● **مصطفى الجندى** : قانون الاصلاح الزراعى يرتكز على اقرار من المالك بأنه لا يملك أكثر من مائة فدان وقد يكون له أزيد من المقرر ولكن فى محافظة أخرى وأقترح أن تصدر نشرة لجميع المحافظات فى هذا الشأن •

كذلك يصعب رسميا حصر من يحوزون أكثر من مائة فدان وذلك بسبب أن العمل يجرى فى الريف على أساس العقود العرفية وأن هناك أرضا موروثة من الجدود وما زالت بأسمائهم •

● **صلاح نصر** : يمكن لوزارة الاصلاح الزراعى حصر هؤلاء الذين لهم أملاك فى أكثر من محافظة اما بالنسبة للارض الموروثة فان جميع التصرفات بالنسبة للأراضى مثبته فى سجلات المحافظات ويمكن طلبها •

● **د• سالم شحاته** : قد تعطينا المحافظات تسلسل الوراثة والملكية ولكن هذا لا يدل على الحائزين الحقيقيين •

● **المشير عبد الحكيم عامر** : يمكن للسيد يوسف حافظ أن يعقد اجتماعات مع أجهزة الامن لتكملة المعلومات وتنسيقها كما يمكنكم كاتحاد الاشتراكى ـ أن تعقدوا اجتماعات بنفس الطريقة وبذلك تكون المعلومات كاملة وصحيحة •

● **صلاح نصر** : يستطيع الاصلاح الزراعى أن يمدهم ببيان عن أسماء جميع الخاضعين للحراسة وعن الاراضى التى تحت الحراسة فى المحافظات المختلفة ليكون مرشدا لهم •

● **المشير عبد الحكيم عامر** : بحصر التصرفات فى الفترة من ١٩٥٢ الى سنة ١٩٦١ ستظهر لنا عمليات تهريب الارض وكذلك البيع الصورى والعقود العرفية التى تمت بعد صدور قانون الاصلاح الزراعى الاول •

● **د• سالم شحاته** : هناك عائلات كبيرة أملاكها متداخلة ويستدعى الامر مسح الارض على الطبيعة لمعرفة حقيقة الحيازة الفعلية •

● **المشير عبد الحكيم عامر** : اذا كان هناك شك فعلينا أن نقطع الشك باليقين •

● **محمد على بشير** : هل يرسل الاتحاد الاشتراكى تقريره مباشرة

أو يحدث تنسيق محلى فى المعلومات بينه وبين الاجهزة الادارية أولا بحيث يكون هناك تقرير واحد للمحافظة ؟

● المشير عبد الحكيم عامر : المحافظ ومدير الامن وحدة واحدة ولهما تقرير واحد يرسل للسكرتارية والاتحاد الاشتراكى يعد تقريرا منفصلا يرسله للسكرتارية أيضا .

● محمد على بشير : قد يحدث ازدواج فى العمل نتيجة لانفراد كل جهاز بالعمل عن الآخر .

● المشير عبد الحكيم عامر : لن يكون هناك ازدواج لانك كاتحاد اشتراكى لست جهازا تنفيذيا وعندما تحتاج لمسح أرض مشكوك فيها مثلا سنطلب ذلك من الجهاز الادارى فاذا كان الجهاز الادارى قد قام بذلك العمل فلن يكون هناك ازدواج وستكون العملية واحدة .

والمفروض أن فى استطاعة الجهاز الشعبى الحصول على معلومات أكثر من الجهاز الادارى لانه متغلغل فى القرى ويعرف حقيقة الاوضاع بها .

● محمد على بشير : هل ستنزل أجهزة المخابرات والمباحث العسكرية الى المحافظات وما صلتنا بها ؟

● المشير عبد الحكيم عامر : نعم وليس لكم صلة بها .

● محمد على بشير : لكى نضمن أن تكون المعلومات صحيحة ١٠٠٪ وأن تكون قراراتنا سليمة أقترح ألا يتخذ أى اجراء الا بعد التأكد من المعلومات عن طريق المخابرات العامة والمباحث العسكرية .

● المشير عبد الحكيم عامر : ولكن منبع المعومات الاساسى هو الاتحاد الاشتراكى والمحافظ ومدير الامن .

● على صبرى : لن نتصرف تصرفات فردية ولكن سنجمع المعلومات عن كل محافظة بالكامل ثم يتخذ قرار فيها وبالتالى لن يكون هناك ازدواج فى العمل بين الجهاز الشعبى والجهاز الادارى .

● لواء على شهيب : هناك مراكز قوى ونفوذ رجعية تتمثل فى صور مختلفة أحيانا عملية وأحيانا تجارية فاذا قصرنا عملنا على القوى التى تستمد نفوذها من الارض فقط فاننا نكون قد أغفلنا مراكز أخرى ليست مع الثورة .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : لماذا تقف هذه المراكز ضد الثورة ؟ هل هم أقطاعيون ؟

● **كمال أبو الفتوح** : يمكن اعتبارهم أقطاعيين من الناحية العلمية فمثلا طبيب لم يمتلك أرضا ولكن سرت على بعض أمواله قرارات سنة ١٩٦١ فهو ليس مع الثورة .. فهل يمكن حصر هؤلاء أيضا .

● **د. فؤاد محي الدين** : النظام الاجتماعي الذى كان يتحكم فى القرية كان مزيجا من الاقطاع والعصبية العائلية فبالنسبة لمن سرت عليهم قوانين سنة ١٩٥٢ ، سنة ١٩٦١ فان أمرهم معروف ويمكن تحديدهم ولكن بالنسبة للعصبيات العائلية المتأصلة فى أعماق الريف منذ أجيال طويلة ولها ملكيات عادية فى حدود عشرة أو عشرين فدانا ولها أيضا هيمنتها ونفوذها فلم تحدد قواعد بشأنها ونريد ونحن ازاء تصفية عملية الاستبداد فى الريف أن نعرف مقاييس ثابتة لذلك تحقيقا للعدل والانصاف أم أن عملنا قاصر على من سرت عليهم قوانين الاصلاح سنة ١٩٥٢ ، ١٩٦١ فقط .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : هذا الموضوع يحتاج لمناقشة فالمفروض أن هناك ثلاث وسائل تتسبب فى الاستغلال فى الريف وهى ملكية الارض والاساليب الاجرامية والسيطرة على المراكز الادارية فاذا وازنا الامور فى هذه الوسائل الثلاث نكون قد أنتهينا من الموضوع ولكن لا يصح أن نقول أن هناك عصبيات طالما أنه ليس لها نشاط اجرامى أو أنها تفرض السيطرة بالارهاب والقوة ولكن اذا تركناها تسيطر على المراكز الادارية فان هذا خطؤنا وعلينا أن نصححه ونجعل المراكز الادارية فى القرية كالعمد والخفر والمشايخ والجمعيات التعاونية وكل ما يمس صالح القرية موزعة بين الناس بالتساوى ولا نتركها احتكارا للعصبيات وعلينا أن نعمل على كسب هذه العصبيات ونجعلها تسير مع الثورة ثم نختار منها القيادات الصالحة وننبذ غير الصالحة . هذا موضوع جدير بالمناقشة مع اخواننا الامناء .

● **محمد على بشير** : الحقيقة أن أغلب المثقفين من أبناء الطبقة المتوسطة الذين تتراوح ممتلكاتهم بين عشرة أفدنة وأربعين فدانا والذين يتولون مناصب ادارية - مرتبطون فكريا وبصفة نهائية مع الرجعية ولو لم يكونوا قد أضيروا من القوانين الثورية وتستطيع الرجعية من خلالهم توجيه ضربات لتحالف قوى الشعب العاملة وهذا ما يجب علينا مواجهته .

● المشير عبد الحكيم عامر : ما دام هدفنا ليس القضاء على هذه الفئة التى تمتلك بين عشرة أفدنة وأربعين فدانا فالواجب علينا أن نعمل على أن يسيروا فى الخط الثورى ۰۰۰ ما هى الطريقة لذلك ؟ الطريقة هى أن تكون أجهزتنا الشعبية أقوى من الاجهزة الادارية حتى لا تستغل لصالح الرجعية ۰۰ أما أن نتبع هذا الحل أو نتبع حلا يساريا مطلقا ۰۰

لا نريد الحل اليسارى ۰۰اذن ليس أمامنا الا الاستعانة بالاجهزة الشعبية بحيث تكون أقوى من الاجهزة الادارية ۰

● محمد على بشير : اذن نقتصر فى هـذه المرحلة عـلى من سرت عليهم قوانين الاصلاح لكى نطمئن ۱۰۰٪ على تنفيذ العملية ۰

● المشير عبد الحكيم : كل من ينحرف من الاجهـزة الادارية فى التنفيذ سيكون مصيره السجن مهما كانت وظيفته أو رتبته وهذا الكلام أذكره بصراحة وقد تعرضنا لذلك فى اللجنة وليس هناك أى استثناء فى هذا حتى شخصى أنا وكل من يعطينا معلومات خاطئة أو ناقصة لتضليلنا لن نتركه دون جزاء لان هذه عملية جذرية ۰

ويجب أن يكون مفهوما لجميع الاجهزة الشـعبية والادارية أننا نؤدى عملا ثوريا ولا نقبل أطلاقا أى عمليات تخريبية أو عمليات تمييع ۰۰ الطريق يجب أن يكون مفتوحا وكل من يعترضه سنزيله من أمامنا ۰۰ هذه عملية أساسية ۰

● محمد على بشير : الحقيقة أنه كان لحادث كمشيش دوى كبير حتى أن الاقطاعيين بدأوا فى العمل على راحة الفلاحين ۰

● المشير عبد الحكيم عامر : سـيعودون الى سـيرتهم الاولى ويستأسدون عليهم الموضوع الآن موضوع تصفية ويجب أن يتم للنهـاية لحقيقة موضوع كمشيش أن الاقطاع ظل يباشر نفوذه حتى أصبح ثورة مضادة ولو أنها محدودة ويرجع ذلك الى خطأ الثورة ۰۰ وعلينا الآن أن نصحح هذا الخطأ ۰

فالاقطاعى الذى يعمل على راحة الفلاحين الآن انما يعمل ذلك وفقـا لخطة وغرض معين ثم يعود للتحكم مرة ثانية ۰۰ وواجبنا أن نصـفى الموضوع كله ۰۰ نعتقله اذا اقتضى الامر ۰۰ أو نضعه تحت الحراسـة اذا اقتضى الامر ۰۰ أو نتخذ كل هذه الاجراءات عند اللزوم ۰۰ أى نتخذ

جميع الاجراءات الثورية الممكنة التى تضمن أستقرار النظام الاجتماعى فى الريف .

● د. سالم شحاته : يجب أن يكون لنا هدف معين فنبدأ بقانون الاصلاح سنة ١٩٥٢ .

● المشير عبد الحكيم عامر : ليس هذا هدفنا .. هدفنـــا هو اصلاح الوضع الاجتماعى فى الريف ولن يتم هذا الا بالقضاء على النفوذ الاقطاعى الارهابى .

وعندما نقول نبدأ بقانون الاصلاح سنة ١٩٥٢ فهذه وسيلة ... ولكن الهدف هو القضاء نهائيا على النفوذ الارهابى الاقطاعى .. فليس كافيا آن ننظر فى أمر من سرت عليهم قوانين ١٩٥٢ أو سنة ١٩٦١ .. فان هناك حيازات ووضع يد عرفى .. وهناك من لهم نفوذ أرهابى .. وهناك من يتولون مراكز قيادية فى الريف ويسيطرون عليه .. كل هذه عوامل يجب القضاء عليها .

● د. سالم شحاته : نريد كشوفا بجميع التصرفات الســـابقة لهؤلاء الاقطاعيين سواء سنة ١٩٥٢ أو سنة ١٩٦١ .

● المشير عبد الحكيم عامر : سيمدكم الاصلاح الزراعى بكل هذه البيانات .

● د. سالم شحاته : هناك أشـــخاص تبادلوا المنفعة وفقا لحكم المادة الرابعة من قانون الاصلاح .

● المشير عبد الحكيم عامر : وهذه أيضـــــا تدخل فى الحصر ، وعندما نحصر العائلات والاملاك سيظهر لنا التلاعب وسوف نتصرف على ضوء ذلك .

● عبد الفتاح فؤاد : اذا وجد تناقض بين تقرير الجهاز الادارى وتقرير الجهاز الشعبى بالنسبة لشخص ما فسوف يقتضى الامر التحقق من المعلومات وفى ذلك تعطيل لعمل اللجنة فأقترح أن يكون هناك تعاون بين الاجهزة بحيث تصفى المعلومات محليا أولا .

● المشير عبد الحكيم عامر : لا أوافق على هذا الكلام والعمل يسير وفقا لما سبق أن ذكرته .

● **عبد الفتاح فؤاد** : المفروض أن نضع مبادىء معينة لتحديد معالم النفوذ فى القرية لنسير كلنا على هديها وحتى لا نتخبط فى آرائنا ٠

● **المشير عبد الحكيم عامر** : من حصيلة مناقشـــــاتنا سيصدر توجيه من الامانة العامة ويرسل لكم وقد تعرضنا لجميع نقاط البحث فى اللجنة قبل اجتماعنا هذا وسنرسل لكم تعليمات واذا كان هناك راى جديد أو نقص فى التعليمات فيجب أن تشاركونا برأيكم لنعيد النظر ٠

● **عبد الفتاح فؤاد** : لكى تقوم الاجهزة الشـــعبية على الاجهزة الادارية يجب أن تسير العملية فى الريف تدريجيا حتى يصل الجهاز الشعبى الى درجة من المعرفة يســـتطيع بها أن يراقب الاجهزة الادارية مراقبة سليمة ويشارك فى العمل الوطنى فاذا تقدم شخص لامين اللجنة بمعلومات خاطئة عن أحـــد العمد مثلا فالمفروض أن يتحقق الامين من المعلومات واذا وجد أن الشاكى على خطأ فيجب أن يخذله حتى يدرك معنى التشهير وأثره فى المجتمع ٠

● **المشير عبد الحكيم عامر** : المفروض أن المحافظ رجل سياسى وليس اداريا وواجبه أن يقوى الجهاز الشعبى لان فى ذلك قوة له ولا يجوز أن نعتبر الجهاز الشـــعبى كالطفل الصغير على أساس أنه ناقص الوعى ولكن يجب أن نعمل على ان يكون الجهاز الشعبى قادرا على القيام بوظيفة الرقابة الكاملة المسئولية الكاملة وفى حالة حدوث أخطاء ٠٠ تصحح هذه الاخطاء فالاخطاء تحدث فى الدنيا كلها وليس عندنا فقط .

● **عبد الفتاح فؤاد** : أقصد أن هناك رقابة سلبية ورقابة ايجابية فاذا اكتشف واحد خطأه وعمل على أصلاحه فهذه هى الايجابية ٠

● **المشير عبد الحكيم عامر** : لا نريد أن نخرج عن الموضوع الاصلى ٠٠ موضوعنا الاصلى هو تصفية النفوذ الاقطاعى ٠

● **محمود طلعت** : هناك فئة من المستغلين الذين يضعون كل همهم فى جمع المال فمثلا الذى كان يبنى عمارة ثم أوقف تكملة البناء متعمدا مع علمه بوجود أزمة فى المساكن وآخر ينتهز فرصة حلول فصل الصيف ويعطل مصـــنع الثلج الذى يملكه ٠٠ الى غير هؤلاء ٠٠ فرغم أن هؤلاء ليسوا أقطاعيين أظن أن سيادتك قد وافقت على أن يشملهم البحث ٠

● **المشير عبد الحكيم عامر** : قلت أن لكل محافظـــة ظروفها ٠٠ المحافظة التى لها وضع خاص ويتمثل النفوذ الاقطاعى بها فى أشـــكال

أخرى بخلاف الارض يمكنها موافاتنا بمذكرة عن هذا الموضوع •

● **مصطفى الجندى** : الاقطاع سلوك قد يكون مصدره الارض أو أى مورد آخر تدعمه الرأسمالية ويوجد لدى كل أصحاب الاملاك ورؤوس الاموال قلق تلقائى ولذلك يصبحون غير متجاوبين مع العهد الحاضر وهناك أشخاص يحتفظون فى بيوتهم بمبالغ ضخمة تربوا أحيانا على ٣٠٠ ألف جنيه والدولة غافلة عنهم وأرى ألا ننظر الى المسألة على أنها اقطاع أرض فقط وانما ننظر الى الاقطاع بجميع صوره وأشكاله •

● **مشهور أحمد مشهور** : تظاهر بعض الاقطاعيين بعد سنة ١٩٥٢ بتغيير سلوكهم الارهابى فى الريف ليحافظوا على بعض امتيازاتهم القديمة ويكتسبوا عطف الفلاحين ولكنهم فى حقيقة أمرهم اقطاعيون وارهابيون يتحينون الفرص ليعودوا للسيطرة •

الصورة الثانية :

ان كثيرا من أعيان الفلاحين ما زالوا يزرعون نفس المساحة التى كانوا يزرعونها قبل الثورة اذا قاموا ببيع الارض الى أقاربهم وخفرائهم وسجلوها فعلا ولكنهم أخذوا عليهم أوراقا مضادة بمعنى أنهم ما زالوا هم الملاك الحقيقيون وما زالت هذه الصورة موجودة والجهاز الادارى على علم بها بدليل أن مثل هؤلاء الاشخاص عند تسليم المحصول للجهات الادارية يسلمون محصول ألف فدان أو خمسمائة فدان •

● **المشير عبد الحكيم عامر** : هذه واحدة من المسائل التى نريد منكم أن تبحثوها سنطلب من كل من حدثت تصرفات فيما يملكون من أراضى من سنة ١٩٥٢ أن يقدموا طلب تسجيل للمحافظة بما عندهم من أرض وبناء على طلبات التسجيل سيظهر الشخص الذى لم يكن يملك شيئا وأصبح عنده الآن ٤٠ أو ٥٠ فدانا فمن أين أتت له ؟ عن طريق التهريب طبعا وعلينا أن نبحث هذه العمليات الصورية ولا نتركها لان هذه من موضوعات التصفية التى سنقوم بها •

● **مشهور أحمد مشهور** : الزراعة هى الحيازة فأحيانا لا يمتلك المزارع أرضا ولكنه يزرع بطريقة ما أكثر من خمسين فدانا مع أن القانون يمنع ذلك •

● **المشير عبد الحكيم عامر** : الحيازة أو الايجار مثل الملكية وينطبق

عليها نفس الشيء فالذين فى حيازتهم أرض أكثر من المقرر قانونا ترسل أسماؤهم الى السكرتارية مع توضيح جميع النقاط •

● **وجيه اباظة** : كنا قد طلبنا من جهاز المساحة مسح بعض أراضى الاقطاعيين فى محافظة البحيرة فطلب رسوماً باهظة جدا تربوا على ألفى جنيه فأرجو اصدار التعليمات الى هذا الجهاز ليتعاون معنا دون طلب تلك الرسوم •

وعندى اقتراح يوصلنا الى الحقائق فى القرية فان ٩٠٪ من الفلاحين مدينون الى كبار الملاك فاذا جمدنا ديون الفلاحين القديمة لغاية ١٩٦٥ - ١٩٦٦ كاجراء ثورى أمكننا أن نرجع عن رقابهم هذا السيف المسلط •

كذلك أقترح أن نلغى نظام الزراعة بالمشاركة لمن طبق عليهم قانون الاصلاح الزراعى سنة ١٩٥٢ مع عدم الاخلال بالميثاق واحترام الملكية ثم تؤجر جميع المساحات الناتجة عن هذا الاجراء الى الجمعيات التعاونية التى تتولى بدورها تأجيرها للفلاحين وأعتقد أننا بهذه الاقتراحات سنصل لنتائج كبيرة فى القرى لان الفلاح الآن واقع تحت السيطرة ولا يستطيع الادلاء بالحقائق •

هذا ويقتضى الامر أن تصدر القرارات الادارية مثل ايقاف عمدة مثلا أو حل جمعية تعاونية أو غير ذلك بالسرعة اللازمة حتى نستطيع الوصول الى الحقائق •

● **المشير عبد الحكيم عامر** : جميع القرارات التى سنتخذها ستكون بعد البحث والدراسة وبعد استطلاع آرائكم ولكن علينا أولا أن نحصر الحالات ونتعرف على حقيقة الاوضاع فمثلا عندما تتكلم على مديونية الفلاحين لكبار المزارعين .. هذا كلام عام ولكن عندما يكون نتيجة بحث نستطيع أن نعلم السبب فى مديونية هؤلاء الفلاحين ثم من هم كبار المزارعين ؟ ما هى حيازتهم ؟ وبذلك نعرف أبعاد الصورة الموجودة فى كل محافظة ونتخذ القرار السليم الذى يحل الموضوع جذرياً وعند تجهيز المعلومات سنحدد ميعادا لكل محافظة ثم نعقد معها جلسة ويشترك فيها المحافظ ومدير الامن والاتحاد الاشتراكى ونبت فى كل المواضيع بحيث تكون نتيجة بحث دقيق وبناء على معلومات كاملة •

● **لواء على شهيب** : فهمنا من سيادتكم أن الغرض من الاجتماع هو تصفية النفوذ الإقطاعى لكل صوره حتى الاقطاع المتمثل فى المدن بعيد

عن الارض فهل تسمح سيادتكم بأن نضع جميع مراكز القوى تحت البحث ؟

● **المشير عبد الحكيم عامر** : نعم ، وأوفونا بكل ما تجدونه وبكل آرائكم .

● **ابراهيم آدم** : من اليسير حصر اقطاع الارض ولكن هناك أعمالا تقوم بها الرأسمالية المستغلة كاخفاء سلعة معينة ونحن الآن فى فترة ينبغى أن نأخذ هؤلاء المستغلين فيها بالحزم والقسوة .

وبالنسبة للتعاون بين الجهازين الشعبى والجهاز الادارى فى المحافظة فانى أرى أن هناك تداخلا بين الجهازين فمثلا السيد المحافظ عنده مجلس المحافظة وسيتعاون معه فى هذا العمل هذا المجلس سيعمل معنا أيضا بحكم كونه فى الاتحاد الاشتراكى فالهدف واحد ووسيلتنا الى الوصول اليه هى ذلك الجهاز فأرجو أن تكون هناك صورة للاشتراك أو التنسيق بين الجهازين .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : رأيى فى هذا الموضوع أن الاتحاد الاشتراكى كجهاز سياسى يجب أن يمارس العمل السياسى وهذه هى أول فرصة يمارس فيها العمل السياسى الثورة فى عملية أساسية ونريد من هذا الجهاز الشعبى أن يعمل على مستوى ثورى ويحس بالمسئولية على هذا المستوى كما نريد من الجهاز الادارى أن يشعر بمسئوليته على هذا المستوى أيضا .. وفى النهاية نتلاحم جميعا مع بعضنا البعض ونشترك مع الجهازين الشعبى والادارى فى اجتماع موحد ونبحث الموضوع أما اذا اشترك الجهازان معا فى العمل فان كلا منهما سيلقى المسئولية على الآخر وتكون النتيجة اعتماد كل منهما على الآخر وعدم قيام كل منهما بواجبه وعدم شعور كل منهما بمسئوليته .

فتصفية الاقطاع عملية كبيرة وهى فرصة للجهاز الشعبى أن يستبدل بطريقة عمله الروتينية العادية موضوعا ثوريا جديدا .

● **فريد طولان** : كلنا على أتم الاستعداد ولكنا نرجو أن يكون هناك تنسيق محلى قبل دور التنسيق المركزى .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : لا أمنعكم من الاتصال ببعضكم البعض ولكن يجب أن يأخذ الجهاز الشعبى وضعه ودوره فى العمل فى هذه

العملية الاجتماعية الثورية من أولها لنهايتها فيثبت وجوده ويظهر الحركى من غير الحركى ·

● **ابراهيم آدم :** فى التجربة السابقة التى تمت عندنا بالبحيرة لم نكن نعانى من أجهزة الادارة المحلية ولكن متاعبنا كانت من الاجهزة غير الخاضعة للحكم المحلى ·

● **كمال أبو الفتوح :** فى الحقيقة لو نحينا جهاز الاتحاد الاشتراكى أو جعلناه يشعر بأن المسئولية على المحافظ والسلطة التنفيذية فقط فقد يحدث مجاملات ينشأ عنها تناقضات وقد حددتم سيادتكم الموقف تحديدا حازما وهذا ما يجب أن أنعمل على أساسه لان الجهاز السياسى يواجه واجبا حقيقيا لاول مرة ويستطيع لاول مرة أن يخدم الثورة وعليه ألا يجامل أحدا وأن يصفى من صفوفه عند الاقتضاء ــ من يعوق مسيرته الثورية ·

● **المشير عبد الحكيم عامر :** اذا حدثت مجاملة فسينكشف الامر ·

● **الدكتور فؤاد محيى الدين :** هذه العناصر فى هلع شديد ولكنهم يكتسبون حصانات من خلال المجاملات أو من تغطية بعض الحقائق وقد وضعت سيادتك الحل فيجب أن يفهم الجهاز السياسى أن واجبه الرئيسى هو مواجهة هذه المسئولية مباشرة ولا يجامل أحدا واذا وجدت داخله عناصر لا تسير معه فيجب أن يصفيها دون تردد ·

● **المشير عبد الحكيم عامر :** ذكرت فى أول الحديث أنه لا يوجد إنسان محصن بالنسبة لهذه العملية واذا انطبق الامر على شخصيا ·· فيجب أن يأتى تقرير عنى ·· فالموضوع على هذا الاساس واضح وليست هناك مجاملات اطلاقا ·

● **الدكتور فؤاد محى الدين :** يوجد بمنطقة شبرا الخيمة نشاط صناعى كبير تابع لقطاع الخاص فاذا تصورنا أن معاملة بعض هؤلاء لعمالهم رجعية هل يكون ذلك مجال حصر ودراسة ؟

● **المشير عبد الحكيم عامر :** لا مانع بحيث لا يعطل العملية الرئيسية · لا نريد أن نشتت مجهوداتنا ليس عندنا مانع من التعرض لكل ناحية ولكن يجب أن نركز على موضوعنا الرئيسى أولا عندما ينتهى نبدأ فى غيره لان الاقطاع والرأسمالية متغلغلين فى البلد وهناك تناقضات كثيرة فى القطاع الخاص ومعاملته للعمال وفى قطاع الرأسمالية الوطنية

توجد تراكمات فى الثورة سواء كانت نتيجة للضرائب أو لاخطاء القطاع العام عندما أعطى لهم عمليات من الباطن فعلينا أولا أن نجعل الريف يقف على قدميه وبالتالى نثبت دعائم الاتحاد الاشتراكى فيه٠٠الاتحاد الاشتراكى لن يقوى فى الريف الا اذا صفى النفوذ الاقطاعى هناك فى شتى صوره ٠٠ لان الفلاح يرى فى مشاهداته اليومية غير ما يقوله له الاتحاد الاشتراكى ولذلك فهو قلق ولكن عندما نبت فى العملية بحزم سيثق الفلاح فى الاتحاد الاشتراكى ويقوى الاتحاد الاشتراكى فى الريف تبعا لذلك ٠

● **د٠ فؤاد محى الدين :** تأجير الارض بأكثر من سبعة أمثال الضريبة منتشر جدا فى الريف فهل يكون ذلك محل دراسة ولو كان من يمارسون ذلك من صغار الملاك ؟

● **المشير عبد الحكيم عامر :** نركز الآن على كبار الملاك وبعد ذلك نصبح أمثال هذه العمليات يسيرة ٠

● **د٠ سالم شحاتة :** قد يكون فى موضوع تجميد الديون نقل الاموال الى أيد تنفقها فى الاستهلاك ٠

● **المشير عبد الحكيم عامر :** كما سبق أن قلت لن نتخذ القرارات الا بعد البحث والدراسة ولا نريد أن نتفرع ٠٠ فموضوعنا الرئيسى هو تصفية الاقطاع فى شتى صوره ٠ واذا كانت هناك نقطة غامضة فى هذا الموضوع فيجب أن نناقشها مناقشة صريحة ٠

● **ابراهيم آدم :** أود أن أشير الى أن طائفة المرابين فى الريف الذين يعطون الفلاحين السلف مقدما ثم يستولون على المحصول هذه الفئة تخضع عددا كبيرا من الفلاحين لسيطرتها وأرجو أن يشملهم البحث ٠

● **المشير عبد الحكيم عامر :** كل ذلك جائز ٠٠ ولكن نبدأ فى هذه المرحلة بتصفية الاقطاع والنفوذ الاقطاعى فى الريف بشتى الطرق فهذا هو الموضوع الرئيسى والمجهود الرئيسى يعنى أسبقيات ٠٠ أسبقية أولى ٠ وأسبقية ثانية وهكذا ، واذا كانت هناك أية حلول أو مقترحات أو مشاكل فنحن على استعداد لبحثها ٠

● **محمد عبد الفتاح أبو الفضل :** اقترح أن تحدد الجهة التى نرسل اليها المعلومات ٠

● **المشير عبد الحكيم عامر** : معلومات المحـــافظ ومدير الامن والاتحاد الاشتراكى ترسل مباشرة الى سكرتارية اللجنة هنا فى الاتحاد السكرتارية بها الاخ عبد الفتاح أبو الفضل وهو مســئول عنها ومعه مجموعة من الاخوان الذين يعملون معه وستصدر تعليمات وتوجيهات بتحديد المسئول عن المعلومات ٠

والعمل يبدأ من باكر والمعلومات التى تستكمل ترســـــل فورا للسكرتارية ٠

● **محمد عبد الفتاح أبو الفضل** : هل ترسل المعلومات بعد قدر من البحث يتفق ومقدرة الجهاز السياسى فى المحافظة ؟

● **المشير عبد الحكيم عامر** : لا ، الجهاز السياسى يجب أن يجمع المعلومات ونريد أن نعرف المدة اللازمة لتجهيز تلك المعلومات من وجهة نظر المحافظين ومن وجهة نظر الاتحاد الاشتراكى لكى نتخـــذ قرارا فى ذلك ٠

● **ابراهيم بغدادى** : معلومات فى حدود ٧٠٪ مثلا ؟

● **المشير عبد الحكيم عامر** : لا أريد معلومات ١٠٠٪

● **ابراهيم بغدادى** : فى هذه الحالة يحتاج الامر لمدة شهر ٠

● **المشير عبد الحكيم عامر** : هل تستطيع محـــافظة انجاز هذه المهمة فى مدة أقل من شهر ؟

● **محمود طلعت** : لدينا معلومات حــــوالى ٧٠٪ يمكن اعطائها للجنة اليوم ٠

● **المشير عبد الحكيم عامر** : ترسل المعلومات الجاهزة فورا بحيث ننتهى من تجميع هذه المعلومات فى ١٥ يونيو ثم نبدأ الاجتماعات بحيث نبت فى العملية نهائيا قبل يولية ٠

● **محمد المصرى** : بدأت بعض الاسر الاقطاعية فى تهريب التحف من قصورها وهناك رأسماليون كثيرون قد حولوا ممتلكاتهم الى تحف ٠

● **المشير عبد الحكيم عامر** : جميع الاسر التى تحت الحراســـة المسموح لها بقصر أو بيت بمقتضى القانون يحتفظ فورا عليها هـــذه تعليمات عامة لجميع المحافظات وبذلك نمنع العملية ٠

وسنجتمع فى الاسبوع القادم بمحافظات الوجه القبلى ٠

ماذا دار في:

اجتماع ٢٣ مايو؟

كانت

جلسة ٢٣ مايو ١٩٦٦ من اهم اجتماعات اللجنة العليا لتصفية الاقطاع .. لانها عكست بصورة واضحة وصريحة أسلوب تفكير .. واهداف أعضاء اللجنة . وحددت مسار أعمال اللجنة والقرارات التى صدرت الاجراءات التى اتخذت .

وفيما يلى نص ما دار فى هذه الجلسة :

● **المشير عبد الحكيم عامر :** هل أرسلت لنا المعلومات الخاصة بمن طبق عليهم قانون الاصلاح الزراعى سنة ١٩٥٢ يا عبد المحسن .

● **عبد المحسن أبو النور :** نعم أرسلت جميع المعلومات والتصرفات التى حدثت .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** سنبدأ اليوم بمن طبق عليهم قانون الاصلاح الزراعى سنة ١٩٥٢ ونريد أن توزع علينا المذكرات أولا بأول قبل الاجتماع لنستطيع قراءتها وكذلك محاضر الجلسات الماضية كما نريد تلخيص التوجيه الذى سنعطيه لمحافظات الوجه القبلى عند اجتماعنا بهم وأن تكون العناصر التى سنتكلم فيها معهم قبل الاجتماع وسنضطر لتأجيل اجتماع الوجه القبلى لموعد آخر .

● **عباس رضوان :** أمناء محافظات الوجه القبلى موجودون الآن وقد اجتمعت بهم أمس وأعطيتهم نفس التوجيهات ليتمكنوا من استيضاح النقاط التى يريدونها يوم الاربعاء .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** أنا مسافر غدا لسينا ومرتبط باجتماعات أخرى فلن أستطيع الاجتماع بهم يوم الاربعاء القادم وأرى أن نؤجل هذا الاجتماع الى يوم الاربعاء التالى لتكون عندهم فرصة للاستعداد

● **عباس رضوان :** لقد بدأوا على وجه العموم فى العمل وأصبحت لديهم صورة عما تم فى اجتماع الوجه البحرى كما أن التوجيهات قد وصلت اليهم ويمكن أن نخطرهم بأن الاجتماع سيكون يوم الاربعاء التالى .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** لا مانع .

● **يوسف حافظ** : أرجو تحديد الواجبات بالنسبة لمديرى الامن حتى يمكنهم البدء فى العمل فى وقت واحد مع السادة أمناء الاتحاد الاشتراكى ٠

● **المشير عبد الحكيم عامر** : ليس من المهم أن يعملوا فى وقت واحد لان كلا منهم سيسعى الى الحصول على المعلومات ويمكن أن نحدد لهم مأموريتهم عند الاجتماع أو اذا رأيت أن تعطى توجيهات لمديرى الامن بمحافظات الوجه القبلى فليس هناك مانع كما يمكن للسيد حمدى عبيد أن يبلغ هذه التوجيهات للمحافظين ٠

● **عباس رضوان** : فى الحقيقة هم موجودون هنا ٠

● **المشير عبد الحكيم عامر** : اذن ننتهز فرصة وجودهم ونعطيهم نفس التوجيهات التى أعطيت لزملائهم فى محافظات الوجه البحرى ويمكن عقد اجتماع مشترك بين السيدين وزير الادارة المحلية ونائب وزير الداخلية وبين المحافظين ومديرى الامن ٠

● **شمس بدران** : محضر الجلسة الماضية موجود عند السيد سعودى ٠

● **المشير عبد الحكيم عامر** : هل تم طبعه ؟

● **أحمد صادق سعودى** : تم طبع المضبطة وسيكون المحضر موجودا ٠

● **المشير عبد الحكيم عامر** : هل قمت بتوزيعه على اخواننا ٠

● **أحمد صادق سعودى** : لا

● **المشير عبد الحكيم عامر** : يرسل محضر الاجتماع الذى تم مع محافظى وأمناء الوجه البحرى الى جميع محافظى وأمناء الوجهين القبلى والبحرى ٠

● **عباس رضوان** : أثناء اجتماعى بمحافظى الوجه القبلى أمس أثاروا موضوع المستثنين من العزل السياسى ٠

● **المشير عبد الحكيم عامر** : نبحث هذا الموضوع ٠

● **عبد الحميد غازى** : نريد أن نعمل مسحا شاملا لجميع القوى

المعادية للاتحاد الاشتراكى أيا كان مركزها ولذلك أقترح ألا يقتصر عمل اللجنة على الاجتماعات هنا وانما تشكل لجان تمر على المحافظات لمتابعة العمل من نفس المواقع وعلى الطبيعة •

● **المشير عبد الحكيم عامر** : عندنا مهلة شهر بعد أن يتم اجتماع الوجه القبلى ويمكن للاخ على صبرى أن يقسم اللجنة الى مجموعات فرعية لمتابعة العمل فى المحافظات ولبحث المشكلات الموجودة بها •

● **عبد المحسن أبو النور** : بناء على أوامر سيادتكم بدأنا بأرض (نوار) وستكون جاهزة يوم الخميس •

● **المشير عبد الحكيم عامر** : هناك رأى جدير بالبحث وهو أن نؤجر الارض المهربة أو الزائدة من الحيازات الى الجمعيات التعاونية التى تتولى بدورها التعاقد مع الفلاحين •

● **عبد المحسن أبو النور** : تقتصر مهمة الاصلاح الزراعى على القيام بالتحريات اللازمة ليختار الفلاحين المستحقين فعلا للارض وفقا لقانون الاصلاح الزراعى ثم يسلمهم الارض ويحرر لهم العقود التى تودع فى الجمعية التعاونية وبهذه الطريقة نضمن تحرير الفلاح من السيطرة •

● **المشير عبد الحكيم عامر** : هذه الطريقة تضمن فعلا سريان الحكم بالتأجير بسبعة أمثال الضريبة غير أن الناحية السياسية مهمة أيضا فيجب أن يكون المشرف الزراعى من الاتحاد الاشتراكى ومرتبط بنا سياسيا وهو الذى يتولى التأجير حتى يكون هناك ربط سياسى بين الفلاح وبين الاتحاد الاشتراكى •

● **على صبرى** : ينبغى أن نعين المشرف على أساس أن يعطى تدريبا سياسيا حتى يكون مسئولا سياسيا بالاضافة الى مسئوليته أمام الاصلاح الزراعى •

● **المشير عبد الحكيم عامر** : تكون مسئولية المشرف أمام الاصلاح الزراعى من ناحية التوجيهات الصحيحة وأمام الاتحاد الاشتراكى من الناحية السياسية •

● **عبد المحسن أبو النور** : أن تدخل الاصلاح الزراعى هو لضمان عدالة التوزيع واختيار المستحقين الحقيقيين بدلا من ترك الامر للملاك فى توزيع الارض الزائدة على أقاربهم والى أن يتم تعيين المشرفين المرتبطين سياسيا ، ليس عندى مانع من اتخاذ أى اجراء •

● **علي صبري** : الواجب أن نحدد المشرفين الذين يصلحون لهذه العلمية ثم نرسلهم للتدريب سياسيا .

● **عبد المحسن أبو النور** : نحن نعمل على أن يسير الاصلاح الزراعى جنبا الى جنب مع التنظيم السياسى بمعنى أن المشرف الذى سيعين ابتداء من الآن يعطى تدريبا لربطه سياسيا وفى حالة انحرافه يستبعد ٠

● **عبد الحميد غازى** : لى اقتراح بالنسبة لمساحات الاراضى المهربة وهو أن نجعل جمعيات الثروة الحيوانية مركزة فى الجمعيات التعاونية ونعطيها هذه المساحات لاستغلالها اقتصاديا لصالح البلاد ٠

● **المشير عبد الحكيم عامر** : اذ تقرر الاستيلاء على أراض زائدة فسيتسلمها الاصلاح الزراعى ولن يقوم بعملية التوزيع فورا انتظارا لما يقرر بشأنها هل بخصوص جزء منها للمرعى ؟ أو توزع على الفلاحين ؟

● **عبد المحسن أبو النور** : نحن نقوم الآن بعمل سياسى ويجب أن نظهر بوضوح ان هذه الارض الزائدة ستخصص للمعدمين من الفلاحين لكى نكتسبهم ونربطهم بنا ٠

● **المشير عبد الحكيم عامر** : هذا ما سنعمله ويمكن تخصيص جزء من الاراضى الجديدة للدولة حتى يمكن استغلالها فى المراعى أو السياسة الزراعية ٠

● **يوسف حافظ** : بالنسبة لتوجيهات سيادتكم الخاصة ببحث درجة قرابة طلبة الكليات العسكرية بمن سرت عليهم القوانين الاشتراكية قد أعددنا قوائم بأسماء الاقارب من الدرجة الاولى وأريد أن أستعلم عما اذا كان هذا التوجيه يسرى على الاقارب من الدرجة الثالثة مثل العم والخال ؟

● **المشير عبد الحكيم عامر** : القرار يسرى على طلبة الكليات العسكرية الذين لهم قرابة من الدرجة الثالثة ٠

● **يوسف حافظ** : وبالنسبة للموظفين المدنيين ؟

● **المشير عبد الحكيم عامر** : فى رأيى أن القرار يسرى على من طبقت عليهم قوانين الاصلاح الزراعى وكذلك من كانوا يعملون مع الاقطاعيين ٠

● **كمال رفعت** : نريد أن نبحث هذا الوضع بالنسبة لاجهزة الامن أولا ؛

● المشير عبد الحكيم عامر : سنبحث أجهزة الامن أولا ثم نبحث كل الحالات الاخـــرى وهناك توجيهات بأن يتبع نفس الوضـع بالنسبة لاعضاء النيابة وعلى العموم بعد أن نقدم مذكرة للحكومة بتوصياتنا فى هذا الموضوع فستتولى البت فيها بمعرفتها •

● عبد المحسن أبو النور : لبعض الوظائف تأثير كامل بالنسـبة للوضع الاقطاعى فى الريف وهى وظائف النيـــابة والشرطة والاصـلاح والزراعة والرى وكذلك العمد والمشايخ والجمعيات التعاونية ولو أردنا أن نخلى الريف من أى تأثير مضاد يجب أن يسرى هذا القرار بالنســـبة لهؤلاء جميعا •

● المشير عبد الحكيم عامر : سبق أن اتفقنا على ما يتبع بالنسبة لجزء كبير من هؤلاء ولم يبق سوى وظائف الاصلاح الزراعى كما اتفقنـا على عدم قبول طلبة بالكليات العســـــكرية حتى الدرجة الثالثة ولكن الموجودين بالخدمة يطبق عليهم لغاية الدرجة الثانية •

● عبد المحسن أبو النور : أى الوالدين والجـــدين والاخـــوة

● المشير عبد الحكيم عامر : نحب أن تكون لدينا معلومات كاملة عن هذا الموقف (*)

● يوسف حافظ : وما الوضع بالنسبة للاصهار ؟

● المشير عبد الحكيم عامر : المعلومات ستتعرض للزوجة كمـــا تتعرض للوالدين •

● محمد عبد الفتاح ابو الفضل : بالنسبة لرجال السلك السياسي أن بعض رجال سفاراتنا بالخارج لهم صلة بالاقطاعيين ويريدون أن يهربوا ويسلموا أنفسهم للحكومات الاجنبية •

● المشير عبد الحكيم عامر : لا يهمنا هذا الآن ولكن يهمنا الوضع الداخلى أولا •

● عبد المحسن أبو النور : هل ترى سيادتكم أن نقدم مع المذكرات مقترحاتنا لدراستها ؟
على أساس أن يتسع الوقت أمام اللجان لبحث التصرفات وما يجد من اقتراحات •

● المشير عبد الحكيم عامر : هل هناك مسائل غامضة أو ملاحظات على الجلسات الماضية قبل أن نبحث الموضوع الجديد •

● يوسف حافظ : الموضوع الذى أمرتم سيادتكم بتحقيقه مع مأمور

مركز قوة تبين صحته ولكن ما زال هناك بعض استيفاءات بسيطة وسأقدم تقريرا للجنة عند انتهائه .

● **عبد الفتاح أبو الفضل** : هناك تناقض بين تقرير الطبيب الشرعى وتقرير المستشفى مما قد يوحى بحدوث تلاعب متعمد وقد أعددنا تقريرا بذلك وطلب أن يقوم الاخ حسن خليل أو المخابرات بالتحقيق فى هذا الموضوع كجهة محايدة ، لان الحادث سياسى وقد وقع بين مقاول وعامل نقابى وقد أرسل لى رئيس المكتب التنفيذى تقريرا لاحظت فيه تناقضا كبيرا وأعتقد أن انحياز رئيس المكتب التنفيذى للقوى المعادية للثورة أمر فى منتهى الخطورة .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : ولكن بالنسبة لمسئولية رجال الشرطة انتهى التحقيق فيه .

● **شعراوى جمعة** : ما يذكره الاخ عبد الفتاح أبو الفضل من انحياز المكتب التنفيذى للقوى المعادية للثورة فيه اتهام خطير .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : لن نقضى فى هذا الاتهام الا بعد تحقيق لمعرفة مدى صحته ؟ ما اسم هذا الامين ؟

● **محمد عبد الفتاح أبو الفضل** : الدكتور سالم شحاته والتقرير الطبى المضلل وضع بمعرفة طبيب من تلامذته .

● **كمال الدين الحناوى** : جاء بتقرير المكتب التنفيذى أن اسم الشخص المصاب اضيف بعد الحادث فى كشف النقابيين .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : هذا لا يغير من الوضع شيئا .

● **كمال الدين الحناوى** : اذا لم يكن فى النقابة أساسا فان الموضوع يختلف ولا يعدو أن يكون منافسة بين مقاولى أنفار .

● **محمد عبد الفتاح أبو الفضل** : أرسلت لجنة من أمانة شئون الاعضاء كان بها السيد جمال الالفى الذى اطلع على السجل وتبين أن المجنى عليه مقيد بنفس الحبر ونفس التاريخ .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : تتولى المخابرات العامة اعداد تقرير عن هذا الموضوع هل توجد ملاحظات أخرى على الجلسة الماضية ؟

● **عبد المحسن أبو النور** : توجد عائلات كبيرة فى الريف فى

حيازتها مساحات من الارض فى حدود القانون ولكن بالنسبة لكثرة أفراد هذه العائلات فان المساحة التى فى حيازتهم تتيح لهم فرض السيطرة على عدد من القرى وهذا وضع يستلزم ايجاد حل له لمنع هذه السيطرة التى تجرى تحت سمع القانون وأرى بالنسبة للحيازة التى تكون عن طريق التملك أن نطبق من الآن ما نص عليه الميثاق من تحديد ملكية الاسرة بمائة فدان ولا ننتظر حتى سنة ١٩٧٠ قد يكون فى هذا شيء من الرواج عن الميثاق ولكن اذا أردنا أن نلتزم بما نص عليه المبثاق فانه يمكن السماح لمثل هذه الاسر بأن تبيع ما يزيد عن المائة فدان الى الفلاحين أو الى الجمعيات التعاونية وان كنت أفضل أن يكون البيع للجمعيات التعاونية التى تقوم بالتالى بالبيع لصغار الفلاحين .

وفى حالة ما اذا كانت هذه الحيازة عن طريق الايجار فان المساحة التى حددها القانون للمستأجر أو للمشاركة هى خمسون فدانا .. وهى مساحة كبيرة .. وفى رأيى أنه قد حان الوقت لتحديد الحيازة بما لا يزيد عن خمسة وعشرين فدانا والباقى يؤجر عن طريق الجمعية التعاونية وبهذا لن تكون هناك علاقة بين المالك والمستأجر وبالتالى نمنع هذه العائلات من فرض السيطرة والنقطة الاخرى التى أريد التعرض لها هى أن قانون الاصلاح الزراعى أعطى الحق للملاك بأن يتصرفوا خلال خمس سنوات فى الاراضى الزائدة عن المقرر لاولادهم أو للغير ولم يحدد أثمان البيع فكانت نتيجة هذا انهم استغلوا الوضع وباعوا هذه الارض بأثمان مرتفعة لم يستطع الفلاحون سدادها واضطروا للتوقيع على كمبيالات دون تحديد وغير ذلك من الوسائل التى اتخذها هؤلاء الملاك وسيلة للسيطرة واقترح أن يصدر تشريع باسقاط جميع الكمبيالات التى لدى البائعين من كبار الملاك الذين خضعوا لاحكام قانون الاصلاح الزراعى على أن يحتم مستقبلا بالنسبة للكمبيالات الجديدة أن تسجل فى الشهر العقارى وبذلك يكون أمام المدين فرصة اثبات أو نفى حقيقة الدين .

ثم هناك نقطة تثير لنا كثيرا من المشكلات هى أننا لا نعرف الوضع الحقيقى لملكية الارض وقد آن الاوان لوضع حل سريع لهذا الموضوع بحصر الحيازات والملكيات للاراضى الزراعية والاراضى البور وما فى حكمها على الطبيعة بمعرفة لجان تشكل على مستوى القرية من المشرف الزراعى وعضو من الجمعية التعاونية وعضو من الاتحاد الاشتراكى والصراف وأحد رجال الادارة المحلية ودلال المساحة وبمن ترى اللجنة الاستعانة به على أن تعقد اجتماعاتها علنية فى مقر الجمعيات التعاونية وبحيث تبدأ فى العمل من

أول يونية وتنتهى منه فى شهر سبتمبر سنة ١٩٦٦ ثم تعلن نتائج الحصر على واجهات الجمعيات التعاونية طوال شهر اكتوبر ١٩٦٦ وبعد ذلك تتاح الفرصة لمن يريد أن يطعن فى هذا الحكم أمام لجنة على مستوى المراكز برئاسة قاض وعضوية مأمور الشهر العقارى ومفتش المساحة ومعاون المالية ومندوبين عن لجنة الاتحاد الاشتراكى فى المركز ويكون حكمها نهائيا بحيث تنتهى هذه الطعون فى مدة أقصاها ديسمبر ١٩٦٦ وتبلغ القرارات النهائية الى الشهر العقارى والمساحة والجمعيات التعاونية ويسمح للناس بموجب هذه القرارات تسجيل أراضيهم خلال سنة ١٩٦٧ كلها بدون أجر لكى نزيل الصعاب التى يواجهها ضعفاء الفلاحين ثم يشترط بعد ذلك فى صحة البيع بعد سنة ١٩٦٧ أن يكون مسجلا بالشهر العقارى وبذلك نستطيع معرفة ملكية أى فرد عن طريق الشهر العقارى •

وبالنسبة لمن يستخدمون سلطانهم فى الارهاب فى القرى نجد أن منهم المدين للجمعية التعاونية أو لبنك التسليف أو للدولة نظير متأخر الايجار وفى رأيى أن نجمع ما عليهم من ديون وننتزع من ممتلكاتهم ما يقابلها أما اذا لم يكونوا من هذه الفئة أو لم تستطع السيطرة عليهم قانونا فيمكن وضع ممتلكاتهم تحت الحراسة مع ابعاد من لم تؤثر فيه مثل هذه الاجراءات عن القرية نهائيا كاجراء سريع تباشره اللجنة الآن دون انتظار لبحث جميع المسائل •

● **محمد عبد الفتاح أبو الفضل** : موضوع الملاك الذين تقل ملكيتهم عن مائة فدان غير أن لهم ميراثا يجعل ملكيتهم تزيد عن المائة فدان ولذلك يفضلون عدم تسجيله لتستمر ملكيتهم مدة كبيرة هذا الموضوع يحتاج الى حل أيضا •

● **عبد المحسن أبو النور** : اذا زادت الملكية نتيجة الميراث عن المائة فدان فان قانون الاصلاح أجاز له أن يبيع ما زاد عن المائة بنفسه ونحن الآن فى سبيل تحريم هذا البيع الا عن طريق الجمعية التعاونية •

● **على صبرى** : قد يتعمد عدم سداد ضريبة التركات فترة طويلة ويدخل فى نزاع مع مصلحة الضرائب لكى تستمر الاراضى تحت حيازته ويستغل ريعها أطول مدة ممكنة •

● **عبد المحسن أبو النور** : المفروض أن يبلغ خلال شهرين من ايلولة الميراث اليه وقد خول له القانون مدة سنتين ليتصرف خلالها فى الارض

ولكن الآن سأمنعه من التصرف وأنقل هذا الحق الى الجمعية التعاونية .

● **محمد عبد الفتاح أبو الفضل** : تستطيع الحكومة أن تسدد ضريبة التركات عنه مقابل الاستيلاء على ما يقابلها من أرض .

● **عبد الحميد غازى** : تعليقا على كلام الاخ عبد المحسن أبو النور بالنسبة لاسقاط الكمبيالات أعتقد أننا بذلك لا نحقق الغرض واننا نخلق اقطاعا جديدا ولذلك أرى أن تحول هذه الكمبيالات الى خزينة الدولة لكى تستخدم فى التوزيع العادل للثورة .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : هذه الكمبيالات غير مسجلة فاذا صدر مثل هذا القانون فان المالك يفضل تمزيقها على اعطائها للحكومة .

● **عبد الحميد غازى** : بعض الاراضى المباعة والمسجلة كانت تقترن بعمل امتياز على العين وهو ما كان واضحا بالنسبة لارض (نوار) بالبحيرة .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : الارض هى التى كانت مسجلة وعليها امتياز وليست الكمبيالة التى بينهما .

● **عبد الحميد غازى** : تعرض الميثاق للملكية الزراعية وحدد ملكية الاسرة بما لا يزيد عن مائة فدان حتى ١٩٧٠ وأجاز للاسرة التصرف بالبيع فيها حتى هذا التاريخ ولكن اذا كان هناك ابن قاصر يملك الآن خمسين فدانا فانه فى سنة ١٩٧٠ سيكون قد بلغ سن الرشد ومعنى هذا أن الملكية ستظل مركزة فى الاسرة وأرجو أن تحل هذه المسألة حلا ثوريا حتى لا تتركز الملكية فى الاسرة بحيث تخلق لنا نوعا من الاقطاع .

وبالنسبة للحيازة فيجب ألا يزيد الحد الاقصى عن خمسة وعشرين فدانا ويجب أن نحدد كلجنة ثورية ـ معالم الطريق فى تصفية كل الاوضاع الموجودة على أن يطالب أعضاء مجلس الامة بتنفيذ ما نوصى به أثناء مناقشة الجانب السياسى لموضوع الاقطاع فى مجلس الامة بحيث يكون هناك تجاوب بين اللجنة وبين السلطة التشريعية .

● **كمال الدين رفعت** : أقترح بالنسبة للذين يتولون وظائف معينة ألا تزيد ملكيتهم للارض عن حد معين وبذلك نمنع سيطرة الاجهزة الادارية وهى التى تساعد على وجود الاقطاع وكذلك يمكن أن نخيرهم بين الوظيفة وبين ملكية الأرض .

● **علي صبري :** بمعنى أن الارض لمن يفلحها •

● **عباس رضوان :** ما هو الرأى بالنسبة لموظف صغير عنده فدانان او ثلاثة ومرتبه خمسة عشر جنيها وأسرته تتكون من عشرة أفراد ؟

● **عبد المحسن أبو النور :** هذه المسألة ستثير علينا فئة دون مبرر •

● **كمال الدين رفعت :** التحديد يكون بالنسبة لمن تزيد ماهيتهم عن مائة جنيه وحيازتهم تزيد أيضا عن المائة فدان •

● **عبد المحسن أبو النور :** تحديد الحيازة سيضع نهاية لهذه المشكلات •

● **المشير عبد الحكيم عامر :** الموضوع يشمل نقطتين رئيسيتين : فلا يجب أن نخرج عن الميثاق بأى شكل والا اهتزت الثقة فى الحكم الى الأبد فيجب أن نحترم الميثاق •

وفى نفس الوقت يجب القضاء على الاقطاع وفى استطاعتنا ذلك دون استصدار قوانين جديدة فمثلا عند حصر الحيازات ووجود من يحوز مائتى فدان مائة منها بالملكية والمائة الاخرى بالايجار فانى أضع الارض المستأجرة تحت الحراسة أو نأخذها منه ونؤجرها للفلاحين وينتهى الموضوع وبهذا الشكل نتصرف فى جميع الملكيات التى تزيد فيها الحيازة دون خروج عن الميثاق فلو أن أحد الملاك لديه مائة فدان لا يجوز أن نترك له خمسة وعشرين فدانا ونأخذ منه الخمسة والسبعين فدانا لنؤجرها للفلاحين لاننا نكون قد حددنا ملكيته بخمسة وعشرين فدانا ويحتاج الامر فى هذه الحالة الى استصدار قانون •

● **عبد المحسن أبو النور :** ولكننا سنعطيه ايجار الخمسة والسبعين فدانا •

● **المشير عبد الحكيم عامر :** الايجار ليس كزراعة الارض نحن لا نريد أن نخسر المالك الذى عنده مائة فدان فأقل ولم يطبق عليه قانون الاصلاح الزراعى •• المعركة الآن ضد الكبار ليس هناك مبرر للتدخل فى معركة مع غيرهم حتى لا نخسر كل قطاع الريف ولذلك اذا وجدنا ما يعترضنا نبحث الموضوع ونحاول ازالة هذه العقبات دون استصدار قوانين جديدة على قدر الامكان سواء كان ذلك بصفة ادارية أو بصفة ثورية أو بالحراسة وفقا للقوانين الموجودة حاليا •

فنبحث المحافظات واحدة بعد الاخرى ونبحث القرى واحدة بعد الاخرى وننتهى من هذه العملية وفى نفس الوقت نشكل لجان الاتحاد الاشتراكى على النظام الجديد وستكون لجاننا ثورية وأكثر تجاوبا ويمكنها أن تمدنا بالمعلومات الكاملة عن ملكيه الافراد بها وعن سيطرتهم وبهذا تعمل الاجهزة السياسية على قدر الامكان ونحن نعمل دون اصدار قوانين جديدة ٠

موضوع الكمبيالات له ميزاته وله عيوبه فمن العيوب ما ذكره الاخ غازى من أنه يرفع الدين عن الفلاح الذى يمتلك عشرة أو عشرين فدانا واذا جعلنا هذا الدين للحكومة فقد لا تظهر الكمبيالات الا المسجلة فى العقد وتكن هناك نقطة يتعين علينا بحثها فلو قلنا أن الارض التى عليها دين تؤول لملكية الحكومة والكمبيالات الشخصية التى بين بعض الناس والبعض الأخر ان لم تقدم للحكومة تعتبر ساقطة ومنتهية ففى هذه الحالة لن نخسر صغار الملاك لان الحكومة أولى من الاقطاع بالكمبيالة واذا كان على الارض امتياز يعود للدولة ٠

واذا تقررت الحراسة على مالك فلن نعطى له ايراد الارض ولكن يجب أن نضيفها بحيث يصل ثمن الارض الى القيمة الاسمية ونعتبرها مباعة الى الجمعية التعاونية بقيمة اسمية ٠

● **عبد الحميد غازى** : نحدد له معاشا وننتهى منه ٠

● **على صبرى** : أو بالسندات ٠

● **المشير عبد الحكيم عامر** : لا ، لو كان العمل بالسندات يسير للآن تصبح العملية محلولة اذن لن نعطيه ايجار الارض المفروض أن هذا الدخل يرجع للدولة ولا يرجع للاسرة ٠

● **شمس بدران** : سيعطى له ٤٪ من الدخل ٠

● **المشير عبد الحكيم عامر** : ٤٪ من قيمة الارض كلها ٠

● **شمس بدران** : ستقدر قيمة الارض حسب سبعة أمثال الضريبة ويستولى عليها ثم يعطى له ٤٪ من قيمتها ٠

● **المشير عبد الحكيم عامر** : يمكن استهلاك هذه الـ ٤٪ نظير ما عليه من ديون لبنك التسليف أو الضرائب أو غيرها ٠

● **حمدى عبيد** : من رأيى أن يستبعد عن القرية ٠

● المشير عبد الحكيم عامر : هذا الموضوع سيبحث بدقة فان هناك فئة ستبعد عن القرية وقد تعتقل فئة أخرى وهناك فئة ستوضع تحت الحراسة وقد يتخذ أكثر من اجراء مع احدى الفئات ٠

● عبد الحميد غازى : توجد تجربة تمت فى الصين ٠

● المشير عبد الحكيم عامر : نحن بخلاف الصين ولا نثق تماما فى التجارب الخارجية فالاتحاد السوفيتى متخلف فى الزراعة عن الامريكيين لان نظام التطبيق عندهم ليس كما ينبغى ولذلك تركوا ملكيات فى حدود ٢٠٠ فدان فى بولندا والمجر للآن ٠

● عبد الحميد غازى : عدد السكان هنا كبير ومســـاحة الارض قليلة ٠

● المشير عبد الحكيم عامر : هذا حقيقى ولكن يجب أن نضع فى الاعتبار موضوع الانتاج والعمل الفردى والا وقعنا فى نفس الخطأ ووصلنا الى ضعف فى مستوى الانتاج ٠

وبمقارنة انتاج مالك العشرين فدانا بانتاج مالك الخمسة فدادين نجد أن الاخير لا يحصل على غلة توازى ربع انتاج الاول بسبب عدم مقدرته ولذلك كان من الضرورى الاسراع بعملية التجميع الزراعى فى جميـــع المناطق فموضوع التسجيل جدير بالبحث للوصول الى الطريقة السليمة لضمان تسجيل الارض والحيازة بحيث تسير العملية بنظام ٠

● كمال الدين الحناوى : مشروع قانون التسجيل العينى كان مفروضا أن ينفذ من عشر سنوات ولكن هناك عناصر فى وزارة العدل وفى كل الجهات تقاوم هذا المشروع لكى تستمر العملية غير منتظمة ٠

● المشير عبد الحكيم عامر : تشكل لجنة من وزارة العدل مـع السيد عبد المحسن لبحث موضوع التسجيل لان عملية التســجيل فى الريف متشابكة وما زالت هناك حيازات بأسماء من ماتوا منـــذ ثلاثين ســـنة ٠

● عبد الحميد غازى : لو قمنا بتفتيش الملكية وتسجيل هـــذه الحيازات الصغيرة لاثر ذلك على الاموال الاميرية لان هنـــاك قانونا يقضى بتخفيض أربعة جنيهات من كل عشرين جنيها فاقترح أن يعاد النظر فى هذا القانون حتى لا تضار الدولة من جراء التسجيل ٠

● **المشير عبد الحكيم عامر** : يشترك فى هذه اللجنة مندوب من وزارة الخزانة وبالنسبة للقضايا التى أمام الاصلاح الزراعى وهى القضايا التى يدعى فيها كبار الملاك عدم حيازتهم لاكثر من مائة فدان ففى رأيى أن ترفض جميع هذه القضايا لان الذى يطالب بها يملك أكثر من خمسين فدانا قطعا .

● **عبد المحسن أبو النور** : أغلب القضايا التى عندنا تتعلق بأراض وضع الاصلاح الزراعى يده عليها ويدعى الملاك انهم تصرفوا فيها لفلاحين من زمن طويل دون تسجيل ويقدمون عقوداً عرفية الى غير ذلك من المستندات .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : يجب أولا أن نضع يدنا عليها .

● **عبد المحسن أبو النور** : كلها تحت يدنا .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : لا عندنا فى بلدنا ثلاثون فدانا مازالت متروكة للمالك .

● **عبد المحسن أبو النور** : يجوز أن بعض الاراضى قد تركت للمالك طبقا لقوانين سابقة ونحن لا نريد أن نبت فى مثل هذه الحالات قبل أن نستيقن منها .

● **عبد الحميد غازى** : أحيانا يسجل المالك فى اقراره أنه باع الزيادة عن المائة فدان لشخص ما وفى معظم الحالات تكون الارض فى حيازة المالك نفسه يزرعها متسترا تحت اسم المشترى الصورى .

● **محمد عبد الفتاح أبو الفضل** : وأحيانا أخرى يبيع المالك الزيادة عن المائة فدان لابنه .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : البيع لابنه كالبيع للغريب المفروض أن يؤجر الارض كلها أو يقسمها على صغار المزارعين ويؤجرها .

● **عبد المحسن أبو النور** : دل الحصر على أنه من بين سبعين ألف فدان يوجد ستون ألفا موزعة دون شك .

● **على صبرى** : اظن أن بعض الاعضاء فى مجلس الامة سيثيرون مساله تعديل القانون بحيث تخفض الحيازة الى خمسة وعشرين فدانا كحد أقصى .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : ستتكلم الحكومة عن الميثاق وستلتزم بـه ٠

● **عبد المحسن أبو النور** : تعرض الميثاق للملكية ولم يتعـرض للحيازة وهى أن الشخص سواء كان مالكا أو مستأجرا لا يجوز أن يزرع بنفسه أكثر من خمسة وعشرين فدانا والباقى يؤجره نظير سبعة أمثال الضريبة ٠

● **المشير عبد الحكيم عامر** : لا عندما تجزأ المائة فدان وتزرع منها خمسة وعشرين ويؤجر الباقى فمعنى ذلك اننا نتدخل فى الملكية ٠

● **عباس رضوان** : أرجو أن يؤجل الموضوع لحين بحث الحالات الفعلية فقد تكون هناك عائلة مكونة من عشرين فردا يزرع كل منها خمسة وعشرين فدانا فكأنهم يزرعون خمسمائة فدان أو ربع زمام القرية او نصفه وقد تكون هناك عائلة مكونة من أكثر من ذلك ولا تزرع الا فى خمسـين فدانا ٠

● **عبد المحسن أبو النور** : يتضح من كشف العائلات عندى أن عائلة نوار كانت تحتفظ بـ ٣٠٠٠ فدان تزرع منها ٢٠٠٠ بمعرفتهـــا وعائلة سراج الدين ٢٢٠٠ فدان والوكيل ٢٣٠٠ فدان وشريف ١٢٧٥ فدان وويصا ١٨٠٠ فدان والبدراوى ٤٥٠٠ فدان وهكذا آلاف الافدنة ما زالت مركزة فى بعض العائلات ٠

● **حمدى عبيد** : ما دمنا نعمل بحثا للعملية فلا نتطرق لعمليـات فرعية ونترك الاساس ، الاساس أن هؤلاء اقطاعيون ويجب أن تتخذ معهم الاجراءات فورا ٠

● **كمال الدين الحناوى** : أشرت سيادتكم الى أننا لن نعالج الموضوع بقوانين أو تشريعات ٠

● **المشير عبد الحكيم عامر** : اللجنة لن تقترح قوانين جديدة واذا استلزم الامر تخفيض الملكية فان ذلك أيضا سيتم دون استصدار قوانين جديدة ٠

● **عبد المحسن أبو النور** : أجاز الميثاق لهؤلاء الملاك أن يتصرفوا فى الزائد من الاراضى حتى سنة ١٩٧٠ ٠

● **المشير عبد الحكيم عامر** : يمكن منع هذا فلا يجوز التصرف بالبيع

للجمعية التعاونية نريد من السيد عبد المحسن أبو النور أن يعرض البيان الخاص بمن طبق عليهم قانون الاصلاح الزراعي سنة ١٩٥٢ ٠

● **عبد المحسن أبو النور :** اسكندرية : دولت محمد الهوارى ـ ريشة روفائيل ـ محمد مصطفى الهوارى ٠٠ الدخيلة ١٣ فدانا ٠

ويلاحظ أن لبعض هذه الاسماء أراض فى محافظات أخرى ٠

محافظة البحيرة ـ الياس صيدناوى ـ أبو المطامير ١٢٧ فدانا استيلاء ٢٠١ ، ٢٧ كلها فى البحيرة أى حوالى ٣٥٠ فدانا ٠

● **المشير عبد الحكيم عامر :** هؤلاء الذين طبق عليهم قانون سنة ١٩٥٢ موضوعون تحت الحراسة أم لا ؟

● **عبد المحسن أبو النور :** نعم موضوعون تحت الحراسة ٠

● **المشير عبد الحكيم عامر :** نريد حصرا لعائلة صيدناوى ٠

● **عبد المحسن أبو النور :** أحمد رشدى محمد من المحمودية يحتفظ بمائتى فدان والقدر الذى أخذ منه هو ٢٢ فدانا ٠

● **المشير عبد الحكيم عامر :** لا بد أن عنده أكثر من ٢٢٢ فدانا ٠

● **عبد المحسن أبو النور :** لا يوجد أمامه فى الملاحظات ما يشير الى أن له أملاكا فى محافظة أخرى ٠

● **المشير عبد الحكيم عامر :** كيف استولينا على ٢٢ فدانا وهو مسموح له بملكية ٣٠٠ فدان !

● **عبد المحسن أبو النور :** يجوز انه لا يوجد عنده أولاد وعائلة صيدناوى التى طبق عليها القانون كبيرة جدا ٠

● **المشير عبد الحكيم عامر :** ما عملهم ؟

● **عبد المحسن أبو النور :** السيدة مارى صيدناوى توفى زوجها وعندها ولدان ، ويوسف صيدناوى له زوجة وثلاثة أولاد ، وجورج صيدناوى له زوجة وخليل صيدناوى له زوجة وابنه وسيمون صيدناوى ونويس صيدناوى وأولاده وعايدة صيدناوى وابن وبنت وكلهم تحت الحراسة ٠

● **المشير عبد الحكيم عامر :** هل لهم بيوت فى الريف ؟

● **عبد المحسن أبو النور** : نعم ٠

● **المشير عبد الحكيم عامر** : كمبدأ عام جميع الذين طبق عليهم قانون الاصلاح سنة ١٩٥٢ يوضعون تحت الحراسة فهؤلاء اقطاعيون بدون شك ٠

● **شمس بدران** : قد لا يكون اقطاعيا فربما لم يطبق عليه القانون الا فى فدان واحد مثلا ٠

● **المشير عبد الحكيم عامر** : جميع من طبق عليهم قانون سنة ١٩٥٢ كانوا يمتلكون أكثر من ٣٠٠ فدان ثم طبق عليهم قانون سنة١٩٦١ أيضا فطبعا هؤلاء مفروغ من أنهم معادون للثورة ٠

● **عبد الحميد غازى** : هذا القرار يسهل علينا عملنا كثيرا فهؤلاء جميعا قوى معادية ٠

● **عبد المحسن أبو النور** : عندى الموضوعين تحت الحراسة كعائلات ٠

● **شمس بدران** : البدراوى – نوار – سراج الدين – الاتربى – أبو لحاف – الخياط – الجبالى – الفقى – وهناك أفراد تظلموا عندما رفعت عنهم الحراسة لان الماهية التى كانت تصرف لهم من الحراسة أكبر من دخلهم السابق ٠

● **المشير عبد الحكيم عامر** : نحن نناقش المبدأ هل الذين طبقت عليهم قوانين الاصلاح سنة ١٩٥٢ قوى معادية أم لا ؟ ثم نناقش بعد ذلك ما يتبع بشأنهم ٠

● **سامى شرف** : عندما نستعرض أسماء العائلات نستطيع أن نحكم ببساطة على أنهم جميعا قوى معادية للثورة ٠

● **شمس بدران** : يوجد أشخاص فى منتهى الخطورة كما يوجد بعضهم متجاوبون ولو وضعت الحراسة على الجميع دون استثناء لكان فى ذلك شيء من الظلم فمثلا وهدان يحتفظ بمائتى فدان ولم تأخذ منه سوى ٢٢ فدانا ومعنى ذلك أنه لا يوجد عنده زوجة أو أولاد فهل يعتبر معاديا للثورة ؟

● **على صبرى** : نرسل كشوف سنة ١٩٥٢ للاجهزة التى تعتمد عليها اللجنة فنرسلها للاتحاد الإشتراكي وللمحافظ ولمدير الامن لاجراء

التحريات عنهم وايضاح حقيقة أمرهم وممتلكـــاتهم الحالية وهل هم مستغلون أم غير مستغلين ·· الخ ·

● عبد المحسن أبو النور : وعلى ضوء هذه التحريات يوضع تحت الحراسة من تجمع المعلومات على أنه مستغل ·

● حمدى عبيد : لا يجوز أن يكون هناك أى تفاهم مع من طبق عليهم قانون الاصلاح الزراعى سنة ١٩٥٢ لان هؤلاء أعداء للثورة بطبعهم ويجب أن نسير على هذا المبدأ ·

● عبد المحسن أبو النور : لو اتبعنا هذا المبدأ ووضـــعنا تحت الحراسة كل من يطبق عيهم قانون الاصلاح سنة ١٩٥٢ فلا يصح أن يكون قاصرا على هذه الفئة بل يجب أن ينفذ أيضا بالنسبة لمن طبقت عليهـم القرارات الاشتراكية سنة ١٩٦١ وأرى ـ كما ذكر السيد/ على صبرى أن عندنا ثلاثة مصادر للتحريات يكملها مصدران آخران ـ فنبحث الحالات فى كل محافظة على حدة ثم نضع تحت الحراسة من يستغل الناس ويتحكم فى أرزاقهم أما من يعيش مسالما فليس هناك مبرر لمعاداته ·

● شمس بدران : هناك تفاوت فى معاداة الثورة فصاحب المنزل الذى خفض ايجاره معاد قطعا للثورة وواجبنا ألا نضع تحت الحراسـة الا من يشكل خطورة فعلية على الثورة ·

● المشير عبد الحكيم عامر : المالك الكبير الذى كانت له سـيطرة وقوة اقتصادية قبل الثورة هو الذى يشكل خطورة فعلية وكل من انطبق عليهم قانون ١٩٥٢ من هذا النوع لانه لم يسر الا على من كان عنده أكثر من ثلاثمائة فدان أى الطبقة الغنية التى كانت تسيطر على الحكم والاحزاب فى البلد وعندما أردنا أصدار قانون الاصلاح سنة ١٩٥٢ رفض الوفـد الاشتراك فى الحكم مجاملة لهذه الفئة لانه كان يعتبرهم القوة السياسية له ·· هؤلاء هم القوى السياسية المعادية التى لها نفوذ وجذور وسلطة سياسية على مجموعات من الناس فى الريف ولها صلات اجتماعية واسعة وهذا يخيف وضع صاحب البيت الذى خفض ايجاره وهو منطو على نفسه فى بيته ·

● شمس بدران : مالك كان عنده ثلاثمائة فدان بالضـــبط فلم ينطبق عليه القانون وآخر كان عنده ثلاثمائة وواحد فطبق عليه القـانون فكيف نفرق بين الاثنين ؟

● **المشير عبد الحكيم عامر** : من كان يملك ثلاثمائة فدان كان يعتبر مالكا كبيرا لان ايراد ثلاثمائة فدان فى الماضى تعادل ستمائة الآن ثم طبق عليه قطعا قانون ١٩٦١ أو أممت بعض السندات التى كان يملكها ٠

● **على صبرى** : هذا المبدأ صحيح بنسبة ٩٩٪ ولكن بالنسبة لمن توفى من هؤلاء الناس فان علينا أن نفرغ الكشوف ونستثنى من مات وعنده ثلاثة أو أربعة أولاد حصل كل منهم على ٣٠ أو ٢٠ فدانا ٠

● **كمال الدين رفعت** : ليس من الضرورى أن يرتبط صاحب الارض بالسلوك الاقطاعى ٠

● **المشير عبد الحكيم عامر** : كقاعدة عامة ٠٠٠ ، ٩٩٪ ممن كانوا يمتلكون ٣٠٠ فدان كانوا يمارسون النفوذ الاقطاعى ومن شذ عن هذه القاعدة لا تزيد نسبته عن ١٪ ٠

● **كمال الدين رفعت** : فى بعض الاحوال يمارس مالك العشرين فدانا النفوذ الاقطاعى أكثر ممن يمتلك مائتين ٠

● **المشير عبد الحكيم عامر** : لا يمكن مقارنة مالك العشرين فدانا بمالك المائتين ٠٠ من الذى كان ينتخب فى مجلس النواب أو مجلس الشيوخ ؟ صاحب العشرين أو صاحب المائتين ٠

● **حسن خليل** : اذا وضعنا الذين أضيروا من قانون الاصلاح الزراعى تحت الحراسة فان هناك آخرين أضيروا أيضا لاسباب مثل تأمين المصانع والاسهم ٠

● **المشير عبد الحكيم عامر** : موضوع الرأسمالية يخالف موضوع الاقطاع ٠

● **حسن خليل** : فرض الحراسة على مستوى واسع بعد ١٤ سنة من الثورة قد يوحى بأن الثورة بدأت تخشى هؤلاء الناس ٠

● **المشير عبد الحكيم عامر** : بالعكس الثورة بدأت تطور نفسها وتسدد خطاها ٠

● **على صبرى** : فى الوقت الذى نضع الاقطاع تحت الحراسة سنقوم بتوزيع الارض على الفلاحين أقصد أنها ثورة اجتماعية تهدف الى اعادة توزيع الارض بطريقة أكثر عدالة ٠

● المشير عبد الحكيم عامر : تراكم الرأسمالية بهذا الشكل في الريف يضعف من الثورة لما لهم من نشاط وحركة فمثلا أسرة الفقى كانت تحت الحراسة ومازال لها نفوذ وسلطة في منطقتها .

● سامي شرف : أقترح أن نسير في ثلاثة خطوات في بحثنا :

الاول : العائلات الاقطاعية وهى قليلة ومعروفة .

الثانى : الافراد الذين ينطبق عليهم التعريف بأنهم اقطاعيون ومستغلون .

الثالث : اليهود والشوام المتمصرون وهم يشكلون نسبة كبيرة كما هو واضح من الكشوف .

● عبد المحسن أبو النور : عندى كشف بالعائلات التى تمثل - في رأيى - السيطرة في الريف .

● المشير عبد الحكيم عامر : هل طبق على من شملهم هذا الكشف قانون الاصلاح سنة ١٩٥٢ .

● عبد المحسن أبو النور : نعم ويبلغ عدد هذه العائلات ٢٣٦ عائلة وضع بعضها تحت الحراسة وستُرسل الكشوف للمحافظين ولمديرى الامن ولامناء الاتحاد الاشتراكى وللمخابرات والمباحث الجنائية .

● المشير عبد الحكيم عامر : يجب أن نبحث هنا الحالات التى طبق عليها قانون سنة ١٩٥٢ فالقاعدة العامة الاكيدة أن هؤلاء كانوا أصحاب أراض نزعت منهم وأصحاب نفوذ زال عنهم فهم معادون قطعا للثورة ويجب أن ننتهى منهم .

● عبد المحسن أبو النور : عدد العائلات ٣٣٦ وتشمل ١٨٤١ شخصا كانوا يملكون أراض طبق عليها قانون الاصلاح سنة ١٩٥٢ ويمكن وضعهم تحت الحراسة .

(وهنا استعرض سيادته أسماء العائلات ومقدار ملكياتهم) .

● المشير عبد الحكيم عامر : كم يبلغ مجموع هذه الملكيات ؟

● عبد المحسن أبو النور : مجموع المساحات الباقية في حيازاتهم ١٨٠ر٦٧٨ فدانا .

● شمس بدران : التصفية اما أن تكون على أساس التملك أو على

أساس السلوك فاذا كانت التصفية على أساس السلوك فان علينا أن نبحث عن ذوى السيطرة والسلوك المضاد للثورة فنضعهم تحت الحراسة ثم نترك للباقين أن يتصرفوا فى أرضهم وفقا للميثاق ٠

أما اذا كان الغرض من التصفية هو ازالة السيطرة الناتجة عن ملكية الارض فاما أن نضع جميع الملاك تحت الحراسة أو تطبق منذ الآن ما نص عليه الميثاق من تحديد لملكية الاسرة كلها بحيث لا تتجاوز مائة فدان ٠٠ وفى رأيى انهم يرحبون بتطبيق الميثاق من الآن أكثر من فرض الحراسة عليهم حتى ولو تم بيع الزائد من أرضهم عن طريق الجمعيات التعاونية ٠

● **عبد المحسن أبو النور :** العملية ليست عملية أرض ولكنهـــا عملية السيطرة ٠

● **المشير عبد الحكيم عامر :** نحن ملتزمون بالميثاق ٠

● **عبد المحسن أبو النور :** يقضى الميثاق بوضع أصحاب النفوذ تحت الحراسة ، ولكن هل نضع كل الذين خضعوا لقانون سنة ١٩٥٢ تحت الحراسة ؟ أو نكتفى بوضع الذين يمارسون السيطرة الفعلية ٠

● **كمال الدين رفعت :** اما أن نتفق على قاعدة عامة أو نبحث جميع الحالات واحدة واحدة ٠

● **عبد الحميد غازى :** اذا وضعنا الحراسة على شخص فنحن نقدم منفعة لمائتى فلاح وعلينا أن نرى ميزان القوى من الناحية الشعبية وفى رأيى أن هذا اجراء ثورى يفيد الثورة ٠

● **على صبرى :** عندما نتدبر الموقف نجد أن هؤلاء الاقطاعيين ليسوا معنا بالطبيعة فعندما نســـتولى على ١٨٠ الف فدان أو ٢٠٠ ألف فدان ونوزعها على الفلاحين فاننا نكسب بهم قوة سياسية أضعاف هؤلاء الناس لانى أستطيع أن أربط بهذه الارض ٧٠ أو ٨٠ الف عائلة أى حـوالى ½ مليون فرد ٠

● **حمدى عبيد :** المكسب سيكون مضاعفا ويجب ألا تأخذنا بهؤلاء الناس رحمة ولا رأفة فقد رحمناهم هذه المدة الطويلة على أســـاس أن يتحسن أسلوبهم ولكن دون جدوى بل انهم يتربصون بنا ويتحينون الفرص للقضاء علينا ولذلك يجب أن نأخذ حقنا ونصفيهم ونعطى الارض للفلاحين الضعفاء الذين استغلوا طوال السنين الماضية ؛

● **شمس بدران** : يوجد حل وسط فنحن ملتزمون بألا نتخذ اجراء يظلم أحدا ولو اتخذنا اجراء مع ألف شخص ثم ظهر أن هذا الاجراء لم يكن سليما مع اثنين منهم فان ذلك سيسيء الى الاجراء كله ومن هنا نبدأ البحث بحيث لا يكون هناك مظلوم .

قد يكون فى العائلة فرد واحد هو الذى يزاول النفوذ الاقطـــاعى فيمكن أن نضعه بمفرده تحت الحراسة أما اذا كان فى العائلة التى طبق عليها قانون الاصلاح الزراعى سنة ١٩٥٢ أكثر من واحد فان هؤلاء قطعا كانوا يزاولون النفوذ والسيطرة ويجب وضعهم جميعا تحت الحراســة ولذلك أقترح أن تبحث حالة الشخص الذى ليس له عائلة بالبلد ونرى ان كان يزاول نفوذا اقطاعيا أم لا .

● **عبد المحسن أبو النور** : مثل طبيب ادخر بعض الاموال وسيلته الوحيدة لاستثمارها أن اشترى مائتى فدان فى جهة ما ثم طبق عليه القانون .

● **عبد الحميد غازى** : ذكر السيد الرئيس فى عيد العمال أنه اذا كان لدى أحد الاشخاص شركة ثم استخدم مدخراته منها فى انشاء شركة ثانية فانه يكون مستغلا ولذلك فانى أرى أن مثل هذا الشــخص يمثل قوى اقتصادية خطيرة على المجتمع .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : العيب الوحيد فى هذا الاجراء أنه من الجائز أن تكون ملكية الفرد فى بعض العائلات التى طبق عليها قانون الاصلاح سنة ١٩٥٢ صغيرة .

● **عبد المحسن أبو النور** : جميع المذكورين بالكشف يملك كل منهم مائة فدان .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : على العموم قد اتضح من المناقشــة أنه لا خلاف على المبدأ بالنسبة لوضع الحراسة على من طبق عليهم قانون ١٩٥٢ وان كان البعض يقترح اجراء تحريات حتى لا يظلم أحد فيمكن أن نرسل هذه الكشوف الى اللجان أو نعقد اجتماعات معهم .

● **عبد المحسن أبو النور** : سترسل جميع هذه الكشوف اليهم اليوم .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : لا أقصد جميع كشوف سنة ١٩٥٢ ولكن نعطى أسبقيات فنأخذ رأى محافظات بحرى بالنســـبة لكشف

الاول ثم رأى محافظات قبلى ثم أمانة الفلاحين وبعد ذلك نرسل لهم أيضا كشوف سنة ١٩٥٢ كلها ونستطلع آراءهم ٠

● **عبد المحسن أبو النور :** مع مبدأ السرية أخشى ألا يتفق هذا ٠

● **المشير عبد الحكيم عامر :** المعروف فى البلد كلها أننا نبحث موضوع الاقطاع ٠

● **عباس رضوان :** ستكون بداية العمل قطعا بالنسبة لمن طبق عليه قانون سنة ١٩٥٢ فنرسل اقتراح الاخ عبد المحسن بالنسبة للعائلة لكل محافظة على حدة ٠

● **المشير عبد الحكيم عامر :** حتى لا يضيع الوقت وحرصا على العدالة نفرض عليهم الحراسة على أن نسمح بفترة معينة تقدم فيها التظلمات التى ننظر فيها بالاشتراك مع اللجان ٠

● **محمد عبد الفتاح أبو الفضل :** ما هو دور المحافظات فى هذه الكشوف ؟

● **المشير عبد الحكيم عامر :** نطلب منها رأيها عن العائلات الاقطاعية على ضوء الواقع قد يضيفون الى الكشف عائلات أخرى أغفل ذكرها أو قد يطلبون استبعاد عائلة من الكشوف ٠

● **كمال الدين الحناوى :** قد نستطيع بواسطة العمل الجماهيرى أن نصل الى حل أفضل فلو قسمنا اللجنة التقسيم الجغرافى الذى أشار اليه الاخ عبد الحميد وانتقلت اللجان الى المحافظات ثم أستعرضت الكشف الخاص بكل محافظة على الواقع وعلى ضوء البيانات فانه يمكن الرجوع الى اللجنة فى ظرف أسبوع بكل البيانات المطلوبة ٠

● **المشير عبد الحكيم عامر :** هذا معقول تشكل لجنتان واحدة للوجه البحرى والثانية للوجه القبلى وتنتقل اللجنة الى المحافظات وتستعرض الكشوف مع المحافظين ومع الاتحاد الاشتراكى وتصحح المعلومات أو تعدل فيها على أساس أن سنة ١٩٥٢ هى نقطة البداية ٠

بعد ذلك نريد أن نتخذ اجراء نهائيا بالنسبة للموضوعين الآن تحت الحراسة وتهم بيوت فى الريف بحيث يستبعدون من هذه القرى نحدد أقامتهم فى القاهرة ويتولى السيد سامى جحبر من كانوا بالريف ورفعت عنهم الحراسة لبحث حالتهم ٠

● **سامى شرف** : نسبة كبيرة ممن رفعت عنهم الحراسة تركو الريف وانتقلوا بعائلاتهم الى القاهرة أو الاسكندرية ٠

● **المشير عبد الحكيم عامر** : هذا انتقال اختيارى ولكن نريد أن نعمم العملية على هذا الاساس فترسل الكشوف الخاصة بمن رفعت عنهم الحراسة للمحافظات لبحثها على هذا الاساس ٠

● **شعراوى جمعة** : على ألا نسمح لهم الا بمسكن واحد فقط ٠

● **حسن خليل** : كما أن بالعائلة الاقطاعية رؤساء للاقطاع فان بها أفرادا ضعفاء ليس لهم قيمة فعلا ٠

● **المشير عبد الحكيم عامر** : أقصد الذين تحت الحراسة فعلا وهؤلاء هم رؤوس الاقطاع ٠

● **عبد المجيد شديد** : هل تتعلق هذه الخطوة بالارض الزراعية فقط ؟

● **المشير عبد الحكيم عامر** : نعم فنبعد الجميع عن الريف ونحدد اقامتهم فى القاهرة أو الاسكندرية .ويستولى الاتحاد الاشتراكى على بيوتهم فى الريف ٠

● **شمس بدران** : بعض الموضوعين تحت الحراسة لا تتجاوز ملكيتهم عشرين فدانا ٠

● **المشير عبد الحكيم عامر** : لابد أن يترك القرية أيضا ٠٠٠ ماذا يعمل بها ؟

● **سامى شرف** : جميع الموضوعين تحت الحراسة محصورون فى العائلات الكبيرة سواء سنة ١٩٥٢ و ١٩٦١ ٠

الذين فرضت عليهم الحراسة وزعت أراضيهم على الفلاحين بعد الانتخابات الاخيرة لمجلس الامة ٠

● **عبد الحميد غازى** : الحراسة كانت مفروضة على بعضهم لاسباب أخرى خلاف الارض ٠

● **محمد عبد الفتاح أبو الفضل** : هناك بعض الحالات الشاذة أذكر منها حالة محمود زكى القيعى الذى لم يكن موجودا بمنزله الريفى وقت فرض الحراسة التي كان بالمستشفى وعند استلام السلطان

للمنزل طردت الخادم منه ولما شكا القيعى من هذا الاجراء خاصة وأن النفقة التى قررت له كانت ١٢ جنيها شهريا أعيد اليه المنزل ، فهل سيطرد ثانية منه ؟

● **كمال الدين الحناوى** : يوجد ارتباط بين العائلات الاقطاعية فى الريف مما يؤدى الى حدوث تهريب داخلى فمثلا القيعى يصاهر عائلة مهنا وحقيقة مظهره لا تتفق مع المبلغ الذى يتقاضاه كنفقة شهرية .

● **يوسف حافظ** : تبت من بحث الموضوع أن المنزل كان مغلقا وليس به أحد فوضع المركز عليه مخبرا لملاحظته وبعد أن أبلغنى السيد أبو الفضل بما ذكره الآن رفعت الحراسة عن المنزل وسلم لصاحبه .

● **محمد عبد الفتاح أبو الفضل** : ولكن وفقا لقرار السيد المشير ستعاد الحراسة مرة أخرى .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : نحن لم نقرر اعادة الحراسة عليه بعد ولكن الخطوة الاولى الايجابيه هى أن نبحث الموقف بالنسبة لجميع الموضوعين تحت الحراسة ونعمل على تصفيته أقصد وضع الحراسة على كبار الاقطاعيين مثل البدراوى وسراج الدين وأمثالهم .

● **شمس بدران** : هناك أشخاص لهم أملاك بسيطة وضعوا تحت الحراسة لسبب غير الملكية .

● **عبد المحسن أبو النور** : هؤلاء هم تجار الحشيش والمجرمون والمرتشون الذين قدموا للمحاكمة .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : تبين من تحقيق بعض التظلمات أن منهم من كان ضحية تقارير ادارية وتم رفع الحراسة عنه ولذلك أرى أن نعيد بحث جميع الحالات السـابقة ونتخذ فيها قرارا بما يتفق والتحريات .

● **شمس بدران** : الملاك الزراعيون الموضوعون تحت الحراسة الذين طبق عليهم قانون ١٩٦١ نتصرف معهم دون بحث أما الذين لهم ملكيات بسيطة فلا نتخذ معهم اجراء الا بعد بحث .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : نبعدهم عن الريف ونستولى على بيوتهم هناك ونسلمها للمحافظة لتتصرف فيها وتحصر باقى أسماء الذين طبق عليهم قرار سنة ١٩٦١ .

● سامى شرف : هذه الاسماء موجودة لدينا .

● المشير عبد الحكيم عامر : نبعد جميع هؤلاء أيضا عن الريف وتسلم بيوتهم هناك للمحافظة .

● شعراوى جمعة : أغلبهم يقيم اما فى القاهرة أو فى الاسكندرية لان الارض قد أخذت منهم ولم يعد لهم صلة بها .

● المشير عبد الحكيم عامر : لا ، مازال الكثيرون يقيمون بالريف وبصفه عامة من طبقت عليه قوانين الاصلاح سنة ١٩٥٢ سنة ٦١ ، وعنده أرض . وموضـــوع تحت الحراسة تحدد اقامته فى القـــاهرة أو الاسكندرية ويترك له بيت واحد أما باقى البيوت التى فى الريف فتؤخذ منه . وتسلم للمحافظة ثم نترك التصرف فيها للجنة مشـــــتركة من المحافظة والاتحاد الاشتراكى وسنعرض ما أتفق عليه فى هذا الشأن على السيد رئيس الجمهورية ولن يعلن الا بعد التنفيذ .

● شمس بدران : ومتى نبحث باقى حالات الموضـــوعين تحت الحراسة ؟

● المشير عبد الحكيم عامر : سنشكل اللجنتين الآن على أساس أن تبحث جميع الحالات بالاضافه الى حالات سنة ١٩٥٢ بحيث ننتهى من البت فيها فى الجلسة القادمة والاخ على سيشكل اللجنتين ويمكنكم الاستعانة بمن ترون وتبدأون العمل فورا .

● كمال الدين الحناوى : بالاضافة الى اللجنتين أرجو أن تشترك المخابرات والمباحث فى هذا العمل .

● المشير عبد الحكيم عامر : البحث الذى يتعلق بمن طبقت عليهم قرارات سنة ١٩٥٢ أمره يسير أما بحث حالة الذين بين ١٩٦١ ، ٦٦ ، فهو مرهق وهذا ما سنتركه للمخابرات والمباحث .

● على صبرى : نرجو أن يكون لدينا مع الكشـــــف الخاص بالحراسة كشف بالأقارب من الدرجة الثالثة ومناصبهم .

● سامى شرف : سيادتك كنت قد سألت عن الحراسة على عائلة الملوم توجد ستة فروع للعائلة تحت الحراسة .

● كمال الدين الحناوى : هناك ثغرة فى موضوع الحراسة على

العـلات فاذا فرضت الحراسة على شخص ما وأولاده فان الابن البالغ يستبق من الحراسة وعن هذا الطريق يحدث تهريب ٠

● **المشير عبد الحكيم عامر :** ستظهر لنا مثل هذه الحالات فى الحصر التفصيلى لن نترك لاحد فرصة التهرب واذا وافق السيد الرئيس على هذا الراى فان الجهاز الادارى بالمحافظة سيتولى التنفيذ فورا دون مجاملة ٠

ومن الآن يقوم الاخ صلاح بتقسيم العمل الذى ستتولاه المباحث والمخابرات الى مناطق حتى لا يضيع الوقت وأثناء البحث نريد أسماء الثوريين الذين يمكن الاعتماد عليهم فى الريف ونحن لن نكسب الآن شيئا من توزيع الارض على الفلاحين سوى ازالة نفوذ الاقطاع ونقـود الثورة فقد يستغرق التوزيع خمس سنوات أو عشر ٠

● **عبد المحسن أبو النور :** أقترح أن يوضع الاشـخاص الذين ثبت عليهم التهرب من قانون الاصلاح تحت الحراسة ٠

● **المشير عبد الحكيم عامر :** من يثبت عليهـم التهرب قانونا يوضعون تحت الحراسة ويطردون من الريف كما سبق الاتفاق أما من توفى منهم فلا نتعرض لعائلته ٠

● **كمال الدين الحناوى :** ولكنه أصل العائلة ٠

● **المشير عبد الحكيم عامر :** هذا يدخلنا فى حلقة أخـرى من البحث ٠

● **عبد المحسن أبو النور :** (استمر سيادته فى استعراض باقى الاسـماء) ٠

● **المشير عبد الحكيم عامر :** ان شاء الله تنتقل اللجان الى مختلف المحافظات لبحث الذين طبق عليهم قانون الاصلاح سنة ١٩٥٢ ٠

● **على صبرى :** اذا كان اجتماع الوجه القبلى سـيكون الاربعاء القادم فانه يمكن أن تقوم اللجنة المختصة بالوجه البحرى بالبحث فى هذه الفترة ٠

● **المشير عبد الحكيم عامر :** وهو كذلك هل هناك موضـوعات أخـرى ؟

● **عباس رضوان :** هل يلغى اجتماع الوجه القبلى ؟

● **المشير عبد الحكيم عامر** : لا ، يجب أن نجتمع بهم وأكرر القول ألا يدلى أى واحد منا بأية تصريحات للصحف على الاطلاق عما يدور في هذه اللجان وأنا شخصيا لن أصرح بشيء .

● **محمد عبد الفتاح أبو الفضل** : كنت أتولى أعمال السكرتارية للجنة وكذلك ما يختص بالصحافة والسكرتارية الآن أصبحت مع الاخ عبد المجيد شديد فأقترح أن يختص بالصحافة أيضا فى هذا الموضوع لان سيادتك قررت أن السكرتارية هى فقط التى تدلى بتصريحات للصحف .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : المهم أن تكون هناك جهة واحدة مسئولة عن النشر .

اللجان القضائية

للاصلاح الزراعي

وحماية التشريعات الثورية



٣٠ مايو ١٩٦٦ قدم السيد عبد المحسن أبو النور نائب رئيس الوزراء للزراعة والرى ووزير الاصلاح الزراعى واستصلاح الاراضى وعضو اللجنة العليا لتصفية الاقطاع مذكرة الى اللجنة خاصة باللجان القضائية للاصلاح الزراعى وقد تمت الموافقة عليها :

ونص المذكرة كما يلى :

١ ـ تنص المادة (١٣) مكرر من قانون الاصلاح الزراعى الاول (١٩٥٢) على تشكيل لجنة قضائية أو أكثر من مستشار من المحاكم يختاره وزير العدل وتكون له الرياسة ومن عضو من مجلس الدولة ومندوب عن الهيئة العامة للاصلاح الزراعى ومندوب عن الشهر العقرى وآخر من مصلحة المساحة ـ وتكون مهمتها فى حالة المنازعة تحقيق الديون العقارية وفحص ملكية الاراضى المستولى عليها وذلك لتعيين ما يجب الاستيلاء عليه طبقاً لاحكام القانون كما تختص هذه اللجنة بالفصل فى المنازعات الخاصة بتوزيع الاراضى المستولى عليها •

٢ ـ وتقضى المادة ذاتها بأن يكون القرار الذى يصدره مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعى باعتماد الاستيلاء والتوزيع بعد التحقيق والفحص بواسطة اللجان المشار اليها نهائيا وقاطعا لكل نزاع فى أصل الملكية وفى صحة اجراءات الاستيلاء والتوزيع •

٣ ـ لاحظنا عند تولينا وزارة الاصلاح الزراعى واصلاح الاراضى فى أكتوبر سنة ١٩٦١ أنه منذ انشاء اللجنة القضائية للاصلاح الزراعى فى سنة ١٩٥٣ بقيت هذه اللجنة منفردة رغم تكاثر الاعتراضات المقامه أمامه والتى بلغت حينذاك نحوا من ٢٠٠٠ ـ أعتراض ونتيجة لذلك فقد بقيت اعتراضات كثيرة لدى هذه اللجنة دون أن يتم الفصل فيها •

ولذلك فقد أعدنا تنظيم تلك اللجنة واجراءاتها وأدخلنا عليها نظام (التحضير) أسوة بباقى المحاكم بقصد تهيئة الاعتراضات المرفوعة أمامها واعدادها للمرافعة وكذلك فقد رأينا زيادة عدد اللجان القضائية الى ثلاث لجان (دوائر) بدلا من لجنة واحدة كما كان الحال من قبل طوال السنوات السابقة •

٤ ـ ونتيجة لزيادة عدد الاعتراضات بعد تطبيق قانون الاصلاح الزراعى الثانى (١٩٦١) وقانون الاجانب (١٩٦٣) فقد زيد عدد اللجان القضائية للاصلاح الزراعى الى خمس لجان (دوائر) منذ السنة القضائية ١٩٦٥/٦٤ ٠

٥ ـ ومن ناحية أخرى فقد لاحظنا أن اللجان القضائية تلتزم فى قراراتها أحكام القانون فحسب دون نظر الى أية اعتبارات سياسية ودون التفات الى الحيل القانونية التى يلجأ اليها الخاضعون للقانون بقصد التهرب من الاستيلاء ودون مراعاة للثغرات القائمة فى القوانين المختلفة التى يتسرب الخاضعون للقانون منها ويسعون للافلات من الاستيلاء ٠

ولذلك فقد رأينا الاستناد الى النص الوارد فى قانون الهيئات العامة والذى يقضى بألا تكون قرارات مجالس ادارة الهيئات العامة نافذة الا بعد التصديق عليها من الوزير المختص ورأينا الاستناد الى هذا النص لبسط رقابتنا القانونية والسياسية على القرارات الصادرة من مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعى فى شأن التصديق على قرارات اللجان القضائية للاصلاح الزراعى المشار اليها ٠

ومن قبيل ذلك ـ وعلى سبيل المثال

(أ) كانت اللجان القضائية تقضى بالاعتداد بكثير من التصرفات استنادا الى ثبوت تاريخها ببصمة ختم لشخص متوفى ـ وذلك رغم عدم ثبوت جبر (كسر) هذا الختم بعد وفاة صاحبه ٠

وقد التزمنا عند التصديق على هذه القرارات مبدأ عدم الاعتداد بدليل ثبوت التاريخ المستمد من بصمة ختم الشخص المتوفى الا اذا ثبت أعدام هذا الختم فور الوفاة ـ وأن يثبت ذلك بموجب محضر رسمى يودع جهة رسمية مختصة (كمحاكم الاحوال الشخصية مثلا) ٠

(ب) كانت اللجان القضائية تقضى بالاعتداد بكثير من التصرفات استنادا الى ثبوت تاريخها بالتأشير عليها من بعض كتاب المحاكم بما يفيد نظرها فى قضايا معينة ٠

وقد التزمنا عند التصديق على هذه القرارات مبدأ عدم الاعتداد بدليل ثبوت التاريخ المعتمد من تأشير كتاب المحاكم ـ الا اذا كانت المستندات المؤشر عليها ثابتة فى محضر جلسة المحكمة المختصة أو اذا ورد مضمونها فى الحكم الصادر من هذه المحكمة ٠

(ج) كانت اللجان القضائية تقضي بالاعتداد بكثير من التصرفات التى يستخدم فيها ذوو الشأن حيلا قانونية يتذرعون بها للافلات من الاستيلاء : ومثالها الاستناد الى عيب الغبن فى الثمن للتوصل الى أبطال عقود قديمة مضى على صدورها أكثر من ١٥ .. وكذلك الاستناد الى نص فى القانون المدنى الذى يقضي بأن التصرف الصادر من مالك الى أحد ورثته يحتفظ فيه البائع لنفسه بحقه فى الانتفاع مدى حياته بالعقار المبيع مع حرمان المشترى من التصرف خلال هذه المدة - يعد بمثابة وصية .. الخ .

وقد التزمنا عند التصديق على هذه القرارات مبدأ عدم الاخذ بمثل هذه الحيل القانونية اذا تبين من ظروف الاعتراض عدم جديتها وأن القصد منها هو التهرب من القانون ..

(د) كانت اللجان القضائية تجرى فى قراراتها على الاعتداد بملكية الغير للاراضى الخاضعة للاستيلاء استنادا الى ادعائهم تملكها بوضع اليد للمدة الطويلة مكتفية فى اثبات ذلك بشهادة الشهود .

وقد التزمنا عند التصديق على هذه القرارات مبدأ عدم الاخذ بشهادة الشهود وحدها كدليل منفرد لاثبات الملكية بوضع اليد .

وعن طريق هذه الرقابة الدقيقة لاعمال اللجان القضائية وأبطال ما يتعارض منها مع الاهداف الثورية لتشريع الاصلاح الزراعى وروحه .

٦ - ولكن ورغما عن زيادة عدد اللجان القضائية (الى خمس دوائر) فقد تزايد عدد الاعتراضات المقدمة أمامها حتى بلغ ٨٨٨٠ اعتراضا (منذ سنة ١٩٥٣ حتى ٣٠ مايو سنة ١٩٦٦) أتمت اللجان القضائية الفصل فى نحو من ٣٥٠٠ اعتراض (من سنة ١٩٥٣ حتى ٣٠ مايو سنة ١٩٦٦) ولا يزال متداولا أمام هذه اللجان القضائية نحوا من ٥٣٨٠ اعتراضا .

٧ - لذلك ونظرا لبطء اجراءات الفصل فى الاعتراضات من اللجان القضائية للاصلاح الزراعى ثم تتابع مراحل مراجعتها فى ادارة الفتوى والتشريع للاصلاح الزراعى (بمجلس الدولة) ثم نظرها فى مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعى ثم مراجعتها والتصديق عليها لدينا (باعتبارنا وزيرا للاصلاح الزراعى واستصلاح الاراضى) وما يقتضيه ذلك من جهد وما يستغرقه من وقت طويل .

ونظرا لان اللجان القضائية - كما سبق أن أوضحنا - لا تلتزم الا

بأحكام القانون فحسب وعادة تطبيق أحكام القانون العام فى مجال قانون الاصلاح الزراعى رغم ما له من صفة (الخصوصية) باعتباره تشريعا (ثوريا) استثنائيا له أهدافه الخاصة ـ ولا تتقيد بأى اعتبار سياسى ولا تلتفت الى الحيل القانونية والثغرات القائمة فى القوانين المختلفة والتى يلجأ الملاك الخاضعون للقانون اليها بقصد التهرب من الاستيلاء ٠

لذلك كله ـ فاننا نتقدم بهذه المذكرة مقترحين بعض الحلول البديلة التى نعتقد أن الاخذ بها قد يؤدى الى معالجة مشكلة تكدس الاعتراضات أمام اللجان القضائية القائمة حاليا ويكفل مراعاة حسن تطبيق قانون الاصلاح الزراعى باعتباره تشريعا ثوريا ٠ ويضمن حماية أهدافه ٠ وهذه الحلول البديلة هى :

أولا : فرض الحراسة على الاراضى الزراعية والعقارات محل الاعتراضات المقامة أمام اللجان القضائية للاصلاح الزراعى ٠

على أن تحصر تلك الاراضى والعقارات فى كشوف تلحق بقرار فرض الحراسة ٠

وعلى أن ينص فى قرار الحراسة على تخويلنا سلطة تشكيل لجان قانونية تضم كل منها ٣ أعضاء ـ يتم اختيارهم بدقة بالاتفاق مع وزارة العدل ورئيس مجلس الدولة ـ وتختص هذه اللجان بنظر التظلمات التى تقدم من أصحاب الحقوق العينية الاصلية على الاراضى والعقارات المشار اليها على أن تقدم هذه التظلمات خلال ستين يوما من تاريخ نشر قرار فرض الحراسة والكشوف الملحقة به ـ فى الجريدة الرسمية وأن يبين فى التظلم اسم المتظلم (وهو ذات المعترض حاليا) وعنوانه وأسباب تظلمه وأدلته ٠٠ الخ ٠

ويحدد القرار مدة معينة (من ثلاثة الى ستة أشهر) يتم خلالها الفصل فى التظلمات المشار اليها من تاريخ تقديمها ٠

كما ينص فى القرار على أن قرارات اللجان القانونية لا تكون نهائية الا بعد التصديق عليها منا ٠ ولا يجوز الطعن فيها بأى وجه من وجوه الطعن ٠

ثانيا : تعديل قانون الاصلاح الزراعى (وهذا يستوجب العرض على مجلس الامة بحيث يعدل تشكيل اللجان القضائية (الوارد فى المادة ١٣ مكرر من القانون) وتختصر مراحل التصديق على القرارات التى تصدرها

هذه اللجان وتحدد هذه المراحل بدقة مع توفير الضمانات الكافية لمراقبة تلك القرارات بما يحقق المحافظة على الاهداف الثورية لتشريع الاصلاح الزراعى ٠

ثالثا : تعديل قانون الاصلاح الزراعى (وهذا يستوجب كذلك العرض على مجلس الامة) بحيث يتضمن تحديدا وحصرا لادلة ثبوت التاريخ التى يتعين على الجهات القضائية المختصة التزامها عند نظر الاعتراضات المقدمة اليها وكذلك تحديد وحصر أدلة الملكية والحيازة التى يتعين على الجهات القضائية الاخذ بها عند فحص ملكية الخاضعين للقانون وكذلك الزام اللجان القضائية بالفصل فى الاعتراضات المنظورة أمامها خلال مواعيد محددة ٠٠ الخ ٠

اجتماع

الوجه القبلى

اجتمعت

اللجنة العليا لتصفية الاقطاع برئاسة المشير عبد الحكيم عامر نائب رئيس الجمهورية بالمحافظين وأمناء الاتحاد الاشتراكي العربي ومديري الامن لمحافظات الوجه القبلي يوم ٢ يونيه ١٩٦٦ لمناقشة اسلوب عمل اللجنة والرد على اية استفسارات حول الخطوات المقترحة وفيمايلي صورة من محضر اجتماع اللجنة •

● المشير : أرجو الا تواخذونى على هذا التاخير حيث كان عندنا اجتماع للجنة واعتقد ان هذا يسهل اجتماعنا معكم •

الموضوع الذى سنتكلم فيه ليس جديدا عليكم ولكن يجب أن تكونوا على علم تام به فقد تحدثت الصحف عن تشكيل لجنة تصفية الاقطاع او النفوذ الاقطاعى فى الريف على وجه اصح وهذه اللجنة سوف تنظر وتقوم بفحص عدة نقاط : ـ

ملكية او حيازة مساحات كبيرة من الارض الزراعية سواء فردية او عائلية وكذلك الارهاب الاجرامى فاذا كانت هناك عائلات ترهب الناس بالاجرام أو تحتكر بعض وسائل الزراعة مثل ماكينات الرى فى المناطق التى تعتمد أساسا على الرى بالماكينات وأعتقد أن اكثر المناطق فى هذا هى قنا وسوهاج او قد تحتكر مراكز النفوذ فى القرية اى النواحى الادارية فى القرية سواء كان ذلك فى العمودية او شياخة الخفر او الجمعيات التعاونية او لجنة الاتحاد الاشتراكى فى القرية أو مجلس القرية وما الى ذلك من الاجهزة فكل هذه الاجهزة لا بد ألا يتدخل فيها احتكار لنفوذ معين فى القرية كل هذا لا بد أن تبحثوه وكل الاجراءات التى تقوم بها لابد أن تاخذ طريقا ثوريا وليس طريقا روتينيا •• بمعنى أنه عند بحث هذه الموضوعات لا نتقيد فى البحث بالقانون بل تقولون اراءكم فيما يجب ان يكون وبعد أن ينتهى البحث نتناقش فى هذه اللجنة ونتخذ الاجراءات المناسبة ولا نتقيد فى هذا العمل بالقوانين الموضوعة واريد ان تكون اراؤكم فى هذه الموضوعات حرة وثورية لذا يجب أن تقولوا آراءكم فى هذه الموضوعات بمنتهى الحرية وفى راينا أن هذه العملية تتم بالشكل الاتى •

ان الاتحاد الاشتراكى كجهاز سياسى يقوم بحصر هذه الموضوعات ويقدم بها تقريرا للجنة هنا بمفرده كجهاز سياسى ويقدم المحافظون ومعهم مديرو الامن وهم الجهاز الادارى للمحافظة وباقى الاجهزة الادارية فى المحافظة تقريرا منفصلا فى هذه الموضوعات فكل منهما يقدم تقريرا •

علاوة على هذا نحن نرسل لجانا لترى على الطبيعة هـــذا الكلام بحيث يكون عندنا ثلاثة مصادر للمعلومات وبهذا يمكننا ان نخرج بقرارات سليمة ليست ناقصة وليس فيها ظلم لاحد .

العمل الذى سنعمله لابد ان يزيل نفوذ الاقطاع نهائيا من الريف مرة واحدة وبدون رجعة لا تساهل أو انصاف حلول لذا يجب أن تكون كل الحلول او الاحالات التى تعرضونها تقوم اساسا على تصفية كاملة سواء من ناحية التحكم فى الناس بواسطة الملكيات الزراعية او الحيازات أو من ناحية النفوذ الاجرامى أو الارهاب أو الســـيطرة على الاجهزة الادارية .

واحب ان اوضح نقطة سبق أن ذكرتها لاخواننا فى الوجه البحرى وهى ان اى مســئول او اى شخص يعطينا معلومات مضللة او حتى معلومات ناقصة لن اتبع معه اجراءات عادية ايا كان هذا المسئول وايا كان مركزه ضابطا او غير ضابط كبيرا او صغيرا بصراحة اقول ــ اننى سأضعه فى السجن بدون قيد هذه عملية حيوية تختص بالثورة وعملية ثورية يقوم بها الاتحاد الاشتراكى العربى والاجهزة الادارية مع بعضهما متعاونين لاول مرة منذ أن قامت الثورة وهذه العملية الثورية يجب ان يكون تنفيذها سليما لانه اذا كانت الفكرة سليمة والتنفيذ سيئا سوف ينتج عن هذا رد فعل عكسى لذلك فان التنفيذ هنـــا فى غاية الاهميـــة وارجو الا نلجا لهذه الاجراءات واذا كان بين رجال الادارة افراد موالون للاقطاعيين او اقرباء لهم معينون فى وظائف ذات حساسية وموجودون فى هذه المحافظات فعليكم أن تبلغونا عنهم حتى نتصرف فى شأنهم بالنقل سواء كانوا فى اى منصب من المناصـــب الادارية فى المحافظة فاننا مستعدون للنظر فى كل حالة وما يتفق وظروفها بحيث ان الاجهزة تكون سليمة ويجوز لبعض العاملين فى هذه الاجهزة صداقات مع هؤلاء الناس فاذا رأى السيد المحافظ أو مدير الامن أو الاتحاد الاشتراكى أن هـــذا الشخص غير مناسب فاننا مستعدون أن تعاونكم وتنقل كل الذين تجدون انهم لا يصلحون لهذه المهمة أو انهم قد يسيئون اليها .. ونحن على اتم الاستعداد لتقديم كافة التسهيلات على اســاس ان تاتوا لنا بمعلومات صحيحة .

نسير فى عملنا خطوة خطوة وقد بدأنا بمن نفـــذت عليهم قوانين الاصلاح الزراعى سنة ١٩٦١ وثبت عليهم بحكم المحكمة انهم هربوا ارضا زراعية فهؤلاء وضعناهم تحت الحراسة .

وبحثكم فى الوقت الحالى لابد ان ينصب على ان ناخذ موضوعا موضوعا حتى لا نتوه فى متاهات البحث فناخذ اولا موضوع من طبقت عليهم قوانين الاصلاح الزراعي سنة ١٩٥٢ وهم فى نفس الوقت طبقت عليهم قوانين الاصـــلاح الزراعى سنة ١٩٦١ اى طبق عليهم القانونان

هؤلاء نبحث حالتهم من هرب منهم ارضا من يحتكر النفوذ من يتسلل الى الأجهزة الادارية وبذلك نصفى هذا الموضوع فالمطلوب منا فى القسم الأول من عملنا بحيث من طبق عيلهم قانون الاصلاح الزراعى عام ١٩٥٢ وطبق عليه فى نفس الوقت قانون الاصلاح الزراعى سنة ١٩٦١ فهؤلاء فيبدأون ببحث حالاتهم ثم نتخذ بشأنهم قرارا .

سوف تقدم شكاوى تقول ان فلانا كذا وكذا وانا فى رايى ان تفتحوا صدوركم للشكاوى وتتقبلونها وبعد ذلك نحفظها ثم نبحثها على مهل حتى لا نتفرع فى أكثر من موضوع فى وقت واحد ونريد أن يكون عملنا محددا واذا كانت هناك حالات صارخة وواضحة خارج هذا وغير محتاجة الى بحث كبير او مناقشات يجب ان ترسلوها لنا فورا ونحن نتصرف فيها بهذا تعطون مثلا للريف أن الثورة موجودة وانه لا يوجد نفوذ يسيطر غير نفوذ الحكومة الثورية هذه الحالات الصارخة ترسلونها لنا ونحن مستعدون فى هذا أن نجتمع مع كل محافظة على حدة بعد أن تنهى عملياتها تجتمع بالمحافظ ومدير الامن وامين الاتحاد الاشتراكى ومناقشتهم فى كل الموضوعات ونخرج بخلاصة وبقرارات مع بعض فى العمليات كلها وقد شكلنا لجنتين :

احداهما للوجه البحرى ويرأسها السيد عبد المحسن أبو النور والثانية للوجه القبلى ويرأسها السيد عباس رضوان .. ومهمة هاتين اللجنتين هى الاشراف على اللجان الاخرى المشكلة من الاصلاح الزراعى والشرطة العسكرية والحراسة والتى تقوم بعمل بحث آخر خلاف البحوث التى ستتقدمون بها وسيتلقون شكاوى مثلكم واذا كانت هناك موضوعات تحتاج لسرعة بت أو موضوعات تحتاج لسرعة فى نظرها فيمكنكم الرجوع فيها الى المسئول عن الوجه القبلى .

هذه العملية التى نقوم بها لابد ان تكون عملية صحيحة ولابد من ان يفهم الناس ان تصرفاتنا واضحة واننا لانقصد منها ان ننتقم من احد وان العملية ليست عملية تجريد بعض الناس مما يملكونه ولابد ان يكون مفهوما تماما اننا نعمل فى اطار الميثاق ولن نخرج عنه كما اننا لن نستصدر قوانين جديدة فيما يختص بالحقوق سواء بتحديد ملكية أو غيرها فكل ما نص عليه الميثاق نحترمه ونؤكده لكل الناس وعلى الاجهزة الحكومية والشعبية والادارية أن تؤكد تماما انه لن يحدث اى تغيير .

ومن الاجراءات التى سوف نتخذها وضع الناس الذين يثبت عليهم تهريب الارض تحت الحراسة أو الابعاد عن القرية أو الريف والمجرمون الارهابيون يتخذ معهم نفس الشىء .

علاوة على هذا يمكن ان نعتقل المجرمين اذا اوصيتم باعتقالهم ويجب ان تكون التوصيات فى محلها وعلينا أن نفرق بين الابتعاد والاعتقال

فى هذه الموضوعات فمن يستحق الابعاد تطالب بابعـــاده والمجرم الذى يستحق الاعتقال نعتقله وللعلم أقول اننـــا حتى الان لم نعتقل أحدا ولكن اذا جاءت منكم توصيات معينة باعتقال احد ووجدناها فى محلها نقرها وننفذها ونحن اكتفينا الى الان بتحديد الاقـــامة فى المدن وتركنا لهم البيوت فى القاهرة او فى الاسكندرية . وخيروا اما ان يقيموا بالقاهرة او الاسكندرية فقط ولايخرجون من هذا المحيط وايضا اذا وجـدتم أثناء بحثكم من يتصل بهؤلاء الناس بصلة قرابة وثيقة جدا وموجود فى الجهاز الادارى سواء كان فى المحافظة او خارج المحافظة توافى بمعلومات عنه وعن عمله فمثلا تقولون فلاناً ضـــابط بوليس أو ضـــابط جيش او يعمل فى النيابة أو قاضى او يعمل فى الوزارات المختلفة او فى القطاع العام ، لو ان وزارة الداخلية مكلفة بهـــذا العمل ، الا انكم ايضا بحكم عملكم تستطيعون أن تمدونا بهذه المعلومات .

وأحب أن أقول لكم لا حصانة فى هذا الموضوع .. بمعنى أنه اذا كان عندى شىء وانا نائب رئيس الجمهورية فعليكم أن تقولوا عنه : ان نائب رئيس الجمهورية عنده كذا ارجوكم لاحصانة لاحد ولا مجاملة لاحد لان هذا معناه اننا نخرب العملية كلها يجب ان تبلغوا الجميع بان هذا يسرى على اساس المساواة بين افراد الدولة كبيرا وصغيرا .

الشكاوى الكيدية لا يلتفت اليها لانها سوف تكثر ولا يجب أن نبهدل النّاس على أساس شكاوى كيدية .. الشكاوى الموقعة التى نبحثها ومن يأتى من الناس مباشرة ليشكو ويرشد عن حالات جديدة نسمع منهم ولكن يجب أن نتحقق قبل أن نتدخل (ونبهدل) الناس فلا نتخذ أيـة اجراءات الا بناء على معلومات أكيدة فالموظفون لهم حرمة ولهم حقوق ولابد أن نحترم هذه الحرمة وهذه الحقوق .

واجراءات نشر اى شىء يتعلق بهذه الموضوعات يكون عن طريق الامانة نحن كلنا لانصرح باى شىء للجرائد والامانة فقط هى الجهة التى تصرح بالبيانات للصحف وذلك حتى لا تحدث لخبطة لأنه للاسف نشر خبر فى جريدة الجمهورية تسبب فى بلبلة فقد قالت تعقبوا الذى عنده ٢٥ فدانا فأكثر وربما تكونوا قد قرأتم هذا الخبر وهو خبر مدســوس كذب رسميا وحقق مع من نشره وهناك فرق كبير بين خبر ينشر ويكذب رسميا وخبر لا ينشر اطلاقا ولا بد أن تكون الاخبار التى تنشر دقيقة حتى لا تحدث بلبلة للمواطنين ولو لفترة قصيرة .

وفى هذه المرحلة التى نصفى فيها المراكز الاقطاعية فى القرى لابد

ان يصفى الاتحاد الاشتراكى نفسه فى هذه الفرصة على جميع المستويات فى المحافظة اذا ما وجد أشخاص تنطبق عليهم الصفات التى نتكلم عنها اليوم لابد ان يطلب الاتحاد الاشتراكى فصل هؤلاء الناس منه وفى نفس الوقت يجب ان ننتهز هذه الفرصة ونشكل فى الريف لجانا ثورية حقيقية لاول مرة فلاول مرة يدخل الاتحاد الاشتراكى فى الريف وطالما أن النفوذ الاقطاعى قد تحطم فى الريف فتكون هذه فرصة ضخمة للاتحاد الاشتراكى أن ينهض وينطلق انطلاقة جديدة فى الريف ويكون لجانا ثورية ويجب ان نضع فى حسابنا ونحن نعمل على تكوين لجان جديدة للاتحاد الاشتراكى فى الريف ان نعيد تكوين هذه اللجان فاذا كانت هناك لجان تحتاج للحل نحلها قد يوجد فى لجنة العشرين ١٧ شخصا من عائلة واحدة كما حدث فى الوجه البحرى فى عائلة سويلم فنحلها لان هذا الوضع لا يستقيم والامين العام موجود ويمكن أن ترسلوا له وهو يحلها واذا كان هناك مجلس قروى بهذا الوضع تخطر الادارة المحلية وتحله فورا ويعاد التشكيل ففى هذه الفرصة لا بد أن نبعد من الاتحاد الاشتراكى كل العناصر التى تمارس النفوذ الاقطاعى وبذلك يكون الاتحاد الاشتراكى سليما فى تسلسله فى الريف من القرية الى المدينة .

بعد ذلك هناك موضوع مهم ارجو ان يراعى وهو ان الاتحاد الاشتراكى يقوم بعمل ندوات يجتمع فيها بالجمهور فى الريف ليفهمه انه ليس هناك تعديل فى الملكية وما هى الاسس والغاية والفكرة والهدف التى تسير عليه لجنة تصفية الاقطاع حتى يطمئن الناس ولا يفهم انه يجوز أن يتسلل الموضوع من ١٠٠ فدان ويحدد بخمسين فدانا كل هذا لابد ان يرفع من اذهان الناس ولابد ان تحدث توعية .

وفى نفس الوقت يجب ان تأخذ التوعية جانبا آخر وهو أن الفلاحين يجب أن يفهموا أن الفلاح الذى لا ينتج والذى لا يعمل فى أرضه فهو مخرب وعبء على الثورة وسنعامله معاملة الاقطاعى تماما وأن يكون هذا الامر مفهوما بوضوح وجلاء وفى رأيى أن الموضوع ليس رفع شعارات وأن اى فرد نقول انا اشتراكى ويعمل عملا غير اشتراكى فمثل هذا أو غيره من الناس الذين يرفعون هذه الشعارات ويتكلمون عنها ولايعملون بها اكثر ضررا على الثورة من الأقطاعى والرأسمالى لاننا نعرف الاقطاعى والرأسمالى فلا بد أن نوعى الفلاحين ان الذى لا يعمل ولا ينتج يطرد من الارض وتعطى لغيره لابد ان نفهم هذا كل فلاح وفى نفس الوقت نفهمه انه لانفوذ لاحد اطلاقا الا للحكومة والاتحاد الاشتراكى وبذلك نزيل الفكرة التى كانت موجودة فى الريف الى وقت قريب وهى أن النفوذ الاقطاعى ما زال قائما وأن الاقطاعيين محتفظون بنفوذهم حتى ولو كانوا تحت الحراسة لصداقتهم مع رجال الادارة والمسئولين

ويمارسون نفوذهم ايضا حتى وهم تحت الحراسة لابد ان ننفى هذا تماما من عقول الفلاحين مع افهام الفلاح انه لابد ان ينتج فى ارضــه والا اعتبرناه مثل الاقطاعى ونعامله نفس المعاملة وفى الحقيقة ان هـذا مبدأ عام ونحن كتنظيم لا بد أن نتبعه وان كل من يرفع شعار الاشتراكية ويتكلم بها ولم يعمل عملا اشتراكيا فهو منحرف وهو انتهازى ومخرب ويجب ان يعامل معاملة المخربين والانتهازيين ويجب أن يكون هذا اساسا فى عملنا كتنظيم سياسى .

الآن الاخ عبد المحسن أبو النور سوف يقول لنا بعض النقــاط الرئيسية التى تكلمنا فيها اليوم والخاصة بطريقة العمل فى اللجنة .

● **عبد المحسن ابو النور :** ســـبق ان تكلمنا مع حضراتكم فى الاجتماع الذى عقدناه معكم فى مكتبى عن بعض المبادىء وقلنا ان هـذه المبادىء ستعرض على سيادة المشير واللجنة وقد حـــدث بها بعض التعديلات البسيطة يهمنى أن أوضحها لكم .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** ستطبع كل هذه المبـــادىء وتوزع على حضراتكم حتى يكون فى يد كل واحد منكم تعليمات مكتوبة وواضحة وكذلك اللجنة سوف يكون معها نفس التعليمات حتى لايحدث تناقض فى التصرف .

● **عبد المحسن ابو النور :** من ضمن ما قيل ـ ان الارض الزراعية التى يستولى عليها وكان قد تم التصرف فيها تصرفات واضحة وثابتة فنترك للناس الذين تم التصرف لهم وكنا قد اتفقنا على هذا الاســـاس ولكن اللجنة طلبت ان نعرض هذه الحالات على اللجنة العليا اى ترسل كشوف وتعرض اللجنة .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** نبحثها حالة حالة ولانطبق عليها مبدا عاما لانه ربما يؤدى الى الخطأ فبحث كل حالة عـــلى حدة أفضــــل واسلم .

● **عبد المحسن ابو النور :** بالنسبة للمحال التجارية اتفقنا على ان نضع يدنا عليها ولكن بعض هذه المحال التجارية قد تكون صغيرة دكاكين صغيرة اوشيئا من هذا القبيل ومن الصعب ان نضع يدنا عليها لذلك فان مثل هذه المحلات الصغيرة يمكن ان تعرض حالتها على اللجنة لتقرر ماتراه للتصرف فيها .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** بمعنى أن الناس الذين وضـــعوا تحت الحراسة او الذين ستحصر حالتهم ممن نفـــذت عليهم قوانين الاصلاح الزراعى سنة ١٩٥٢ وسنة ١٩٦١ اذا وجد ضمن ممتلكاتهم

محلات تجارية فيجب ان نقول ماهى هذه المحلات ؟ وماذا بها ؟ حتى لا نصدر قرارا بالحراسة على دكان لا يستحق ويكون شكل العملية غير سليم . واذا كان هناك مصنع نعرف حجمة وعدد العمال به ونكون واضحين بحيث يكون التصرف على قدر الموضوع .

● **عبد المحسن ابو النور** : بالنسبة للسيارات اتفقنا على ان كل واحد يحتفظ بسيارة واحدة ولكل من الابن أو الزوجة اذا كانا فى معيشة منفصلة ان يحتفظ بسيارة اذا كانت باسم كل منهما وما زاد عن هذا يستولى عليه .

لذلك فان باقى سيارات الركوب والملاكى أو الاجرة حتى (التاكسيات) يستولى عليها وتسلم للشرطة العسكرية وهدا زيادة عما ذكرناه .

واذا كانت هناك سيارات نقل او سيارات لورى فى شركة نقل او شخص يقوم بتشغيل خمس او ست سيارات فى عملية نقل تستلمها المحافظة وتضم هذه اللوريات الموجودة فى شركات النقل الى الجمعية التعاونية بالمحافظة .

بالنسبة لترحيل من ستفرض عليهم الاقامة الجبرية من الموضوعين تحت الحراسة لا بد أن يرحلوا هم وعائلاتهم كنا قد اتفقنا على أنه اذا رغبت بقية العائلة أن تبقى فيسمح لها بذلك ولكن اللجنة رأت أنه لا بد أن يرحل الفرد هو وعائلته .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : لانه اذا كانت الزوجة والاولاد القصر موجودين أمام الفلاحين ففى هذا احتمال لرجوعه نريد أن ننهى العملية ولا نعطى هذا الاحتمال اى وجود اما الاولاد البالغون فننص عليهم ونقول هؤلاء يبقون وهذا يكون حسب توصيتكم والمقصود بالاسرة هو الرجل وزوجته وأولاده القصر .

وهناك نقطة خاصة بالعمل وخصوصا فيما يختص بالمحافظين ومديرى الامن فمدير الامن فى المحافظة وجميع الاجهزة الادارية لا بد ان تكون تحت قيادة المحافظ فى هذا العمل و ذا كان لمدير الامن عمل اخر بعيد عن هذا فلادخل لى اما فى هذا الموضوع بالذات فان مدير الامن وجميع الاجهزة تتبع المحافظ فى هذا العمل بدون كلام — لكى تعمل وحدة واحدة بدون خلافات لان هذا العمل سنعمل فيه كفريق واحد وكمجموعة واحدة لاتقبل التناقض فى التصرفات ولايعمل كل واحد فى مكان بل يجب ان نعمل كمجموعة واحدة لهدف واحد .

وهناك موضوع آخر وهو موضـــوع أسيوط وله وضـــع خاص وعندنا تقرير من المحـــافظ وأرسلنا له لجنتين أى عززنا اللجنـــة الموجودة هناك وأعتقد أنهما وصلا اليوم ونحن مســـتعدون أن نبحث هذا الموضوع على حده فى اقرب وقت ينتهى فيه فاذا انتهى بعد اسبوع نبحثه ونصدر فيه قرارات بعد أن تكونوا قد جمعتم المعلومات والاجراءات المبدئية التى اتخذناها بخصوص هؤلاء الناس نبت فيها كلها خلال أسبوع اذا انتهيتم منها .

هل توجد نقط جديدة ؟ اى اسئلة .

● **على فوزى يونس** : اننى اقترح طريقة للبحث بالنســـبة للملاك الذين نفذ عليهم قانونا ١٩٥٢ و ١٩٦١ لان الاسلوب الذى يتبع فى كل محافظة قد يختلف عن الاسلوب المتبع فى المحافظات الاخرى وقد اجتمعت مع الاجهزة الاداريه فى المحافظة وبحثت طريقة تعتبر طريقة مثالية فى نظرى لهذا البحث وتشترك فيها المساحة والشهر العقارى والزراعة والاصلاح الزراعى ومديرو الزراعة وبنك التســـليف وقد اجتمعت بهم أكثر من جلســـة ثم انتهينا من الجلسة النهائية الى وضـــع اسس واذا سمح سيادة المشير اقدم بها مذكرة مكتوبة للجنة فاذا وافقتم عليها يمكن اقرارها وتعتبر كنظام موحد للحصول على اكمل بيانات عن كل فرد .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : توجد لجنة مشكلة لهذا الغرض وجميع الاجهزة تحت تصرفكم الاتحـــاد الاشـتراكى يستقى بياناته من الجهاز الشعبى فمثلا قد يقال ان فلانا عنده اكثر من ١٠٠ فدان فهو يريد أن يسأل للتأكد من هذا وله أن يلجأ للاصلاح الزراعى الذى لديه تعليمات بان يلبى طلباتكم هناك تعليمات لكل الاجهزة الادارية الموجودة لمساعدتكم وهناك تعليمات واضحة من اللجنة بهذا الشكل واللجنة التى تقترحها مشكلة من الاصلاح الزراعى والمساحة الشهر العقارى .

● **على فوزى يونس** : ازيد كلامى توضيحا ان اللجنة التى قال عنها السيد/ عبد المحسن ابو النور مشكلة لبحث الشكاوى التى تصل اليها وعمل مسح كامل بالنسبة لجميع من طبق عليهم قوانين ســـنة ٦١/٥٢ وحده كمرحلة قادمة وما اقترحه هو اســـلوب بحث لجميع الحالات بحيث تصل البيانات أدق ما يمكن قبل تطبيق القـــانون هذا مااقترحه كوسيلة عمل فكل جهة تقوم بجمع بيانات .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : الاتحاد الاشتراكى وسيلته الجهاز الشعبى فلماذا فضلنا المحافظة عن الاتحاد الاشتراكى ؟ كان من الممكن ان ندمجهم مع بعضهم ولكن فى الواقع قلنا ان الجهاز السياسى لاول

مرة يمارس عملية اجتماعية ثورية فنعطى له الفرصة ليمارس هـذا العمل عن طريق الجهاز الشعبى الذى يمده بالمعلومات وهـذه الحكمة والجهاز الادارى من ناحيته ياتى بمعلومات وتحت تصرف هذه الاجهزة اشخاص مختصون يلبون طلباتهم فى اى وقت سواء لمسح الارض اوغير ذلك وفى الحقيقة نرى أن هذا النظام هو الاسلم لانه يعزز مركز التنظيم السياسى الذى يعمل لاول مرة فى عمليه اجتماعية ثورية ولا يعمل فى عملية ادارية عادية ، مثل تلقى شكاوى عن مصرف او مدرسة ولكن نريد أن يعمل فى عملية لها قيمتها وأن يبرز الجهـاز السياسى فى هذا الموضوع وتكون له قوة .

ولابد ان يظهر الاتحاد الاشتراكى فى كل هذه الموضوعات انه اقوى من الحكومة واقوى من الاجهزة الادارية لانه بـدون التنظيم السياسى لاتكون عندنا ثورة ولايكون عندنا حكم ولا اجهزة ادارية تتفاعل مع المحافظ او غيره سياسيا واذا لم يكن هناك جهاز سياسى يسـند الدولة ويعضدها فعلى من سيكون المحافظ محافظا ؟

ومن أجل هذا لا بد أن يثبت الاتحاد الاشتراكى وجوده وأن يطلب من الاجهزة الادارية ان تساعده فى هذا .

● **على فوزى يونس** : يمكننى بهذه الطريقة ان اجهـز بيانات كاملة يأخذها الاتحاد الاشتراكى وهى طريقة لاسـلوب عمل الاجهزة الادارية حتى نعطى اكمل البيانات .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : لا أقصـد من كلامى أنك قللت من اهمية الاتحاد الاشتراكى انا افسرلك لماذا فصلنا عمل الاجهزة ؟ من مصلحتنا ان نقوى الاتحاد الاشتراكى ومن مصـلحة المحافظ ومن مصلحة الحكومة ايضا ان يقوى الاتحاد الاشتراكى وهذا ما يجب أن نضعه كهدف لنا فالمحافظ اليوم قد لا يكون محافظا غدا فهو غير بـاق بينما الاتحاد الاشتراكى باق ولا بد أن نقويه ومنصب المحافظ ليس اداريا ولكنه منصب سياسى وما دام منصبه سياسيا فلا بد أن يقوى الجهاز السياسى ولا بد أن يكون هذا هدفنا جميعا .

● **عبد الحميد خيرت** : عندما بحثت هـذا الموضـوع الخاص بالاقطاعيين ظهرت لنا طبقة لابد ان ننتبه لها هى طبقة الوكلاء وهم الذين يعملون فى الريف لصالح من وضعوا تحت الحراسة هذه فئة غريبة جدا يجب ان نهتم بها لان جميع البيانات نجدها عندهم حتى المستندات التى يحاولون ان يخفوها ولكن بشىء من الضغط يمكن ان يظهروها . وأريد أن أعرف ما هى الاجراءات التى تتبع نحو هؤلاء الناس لاننا وجدنا وكلاء نهبوا مال الدولة ومال الاقطاعيين وكونوا لهم ثروة

طائلة وقد وجدنا منهم من يملك ثلاث عمارات فى الاسكندرية وجميع المستندات مخبأة عنـــدهم وعنـدما أحضرناهم قالوا لنا عن ٧٠ فدانا و ٨٠ فدانا مهربة فأريد أن أسأل السيد المشير عن الاجراءات التى تتخذ مع هؤلاء الناس لانه عندما توضع الحراسة توضع الشخص نفسه ويترك هؤلاء الوكلاء وهم مركز الثقل فى العملية .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : ناخذ منهم معلومات فاذا لم يعطونا نهددهم بوضعهم تحت الحراسة أو بالاعتقال والمهم أن نأخذ منهم معلومات وبعد ذلك اذا كان عندهم أراض تطبق عليهم نفس الشيء واذا كان عندهم اراض سوف تظهر فى المرحلة الثانية لقد قسمنا عملنا الى مراحل أولها من طبقت عليهم قوانين ٥٢ و٦١.ثم يلى ذلك من طبقت عليهم قوانين ٦١ فقط ثم يلى ذلك من طبقت عليهم القرارات الاشتراكية وبعـــد ذلك نرى من عندهم حيازات أكبر من اللازم عملوها عرضا دون ان نعرف ناخذ مراحل فى عملية بحثنا الاجتماعى فلن ننتهى فى مرحلة واحـــده لذلك اقول انها مراحل وهذه تبقى لاحدى المراحل التالية ولكن فى مرحلة الحصول عـلى معلومات ناخذ منهم معلومات فاذا رفضوا ابلغونا بشانهم فنقول اضغطوا عليهم بالطريقة التى ترونها اعطيكم تفويضا فى عمل هذا على راحتكم حتى تاخذوا منهم المعلومات .

● **على الشريف** : نريد أن نســـتوضح نقطة تتعلق بروح التنفيذ نفسه فيصح ان ننفذ نصوصا أو تعليمات وبدون التنفيذ الثورى بمفهوم معين ولو تمسكنا بالنص فى عملية التنفيذ فقد يكون التطبيق خطأ وبالتالى نستدر عطف الجماهير على بعض الحالات التى يكون فيها شيء من التطرف .. وعلى سبيل المثال صدرت اوامر باستبعاد عائله حامد جودة وله زوجه فى أســـيوط وزوجة أخرى فى المنيا تقيم فى بندر المنيا ولها ثلاثة أطفال أكبرهم سنه ثمانى سنوات ومورد الزوجة ١٦ جنيها مثل هذه الحالة ليس لها خطورة مطلقا فى رايى .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : الحالات التى تجدونها حالات انسانية يمكن ان تتصرفوا فيها بغير هذا الطريق على ان تخطرونا تقول مثلالم ابعد عائلة حامد جوده للاسباب الاتية .. وجود شخص مشلول مثلا فليس من المعقول أن (تنقله على نقالة) لتبعده ، هناك حالات استثنائية سوف تقابلنا ولكن تصرفوا فيها واخطرونى بتصرفاتكم .

● **على الشريف** : اريد ان اصل الى حالة ابعد مثلا اسرة التلاوى فرضت الحراسة على الاسرة وهذه الاسرة يصاهرها شـخص من عائلة شمروح له زوجة توفيت ولها ابنان فوق الـ ٤٥ سنة ورثا من والدتهما احدهما ٢٠ فدانا والاخر عشرة افدنة . ثم تزوج بعد ذلك لسوء حظه من

عائلة التلاوى وانجب من زوجته هذه اطفالا . ومن ضمن الافراد الذين فرضت عليهم الحراسة هذا الرجلان الكبيران من الزوجة التى توفيت واصل ملكيتهما لاتتصل اطلاقا باسرة التلاوى مثل هذه الامور تتردد بين الناس ويستغلها الاقطاعيون لتشويه الصورة وقد جاء لى القرار اليوم للتنفيذ وارى ان العملية فيها ظلم فما حدودنا فى هذا النطاق حتى لايكون هناك تعاطف بالنسبة للجماهير فى الحالات التى تكون سليمة ١٠٠٪ هل نأخذ الحرية عندما يرد لنا قرار مثل هذا ؟ هل لا ننفذه ثم نخطر بأننا لم ننفذه لاسباب كذا وكذا هل أستطيع ان اتدخل لتصحيح هذا الخطأ حتى يشعر الناس ان العملية سليمة وليست انتقامية ؟

● المشير عبد الحكيم عامر : اخطرنا بسرعة فى مثل هذه الحالات حتى نرد عليك وتقول لنا الحالة كذا وكذا . ونحن نقول لك نفذ او لاتنفذ أما الحالات الانسانية فأوقفوها وأخطرونا وقولوا لنا أوقفناها من أجل كذا وكذا . ويكون هناك تشاور بيننا وبين بعضنا البعض فى هذه الموضوعات وعندكم حرية عمل فى هذا الموضوع والموضوع الذى قصدته به خطأ فى التنفيذ هل هذه السيدة (تلاوية) ؟

● على الشريف : السيدة « تلاوية » وعمرها ٧١ سنة وكان متزوجا غير السيدة التلاوية توفت عن اثنين من الاولاد فوق الـ ٤٥ سنة فهو عن كبر تزوج السيدة تلاوية .

● المشير عبد الحكيم عامر : ليس المفروض ان يوضع تحت الحراسة يجوز التعليمات غير سليمة ولكى تكون كل أعمالنا سليمة يمكنكم أن تتداركوا الخطأ فالتعليمات تصدر عمومية فاذا رأيتم اى خطأ قولوا لنا .

● على الشريف : هناك التلاوية من المعدمين واحد عنده بقرة أو نصف فدان .

● المشير عبد الحكيم عامر : نفس الشيء تصرفوا وارسلوا لنا مذكرة .

● محمد قرنى البدوى : بعض الناس يفسرون القانون بانه يجوز لمن طبقت عليهم قوانين سنة ٦١ ان يتصرفوا فيما يزيد عن المائة فدان حتى سنة ١٩٧٠ .

● عبد المحسن ابو النور : ليس هناك زيادة عن مائة فدان للشخص اطلاقا وليس له اية حرية فى التصرف عما زاد عن مائة فدان فلابد ان يستولى عليها والا يكون تهربا .

● محمد قرنى البدوى : بعض الناس يفسرون القانون على

انه يسمح بهذا حيث ان الميثاق حدد الملكية بمائة فدان فى سنة ١٩٧٠ .

● **عبد المحسن ابو النور :** القانون واضح والميثاق يقول مائة فدان للاسرة وليس للفرد .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** للفرد مائة فدان ولكن الميثاق يقول ان هذه المائة فدان سنة ٧٠ تكون للاسرة بدلا من الفرد .

● **احمد كامل :** بعض الافراد حددت اقامتهم جبريا ولم تفرض على ممتلكاتهم حراسة .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** مثل من ؟

● **احمد كامل :** عائلة القمص وشلقامى ..

● **شمس بدران :** الحالات الاربعة التى وافقتم عليها سيادتكم بالنسبة لاسيوط هي شلقامى وتمام والقمص ومحفوظ وحيث أنهم يشكلون خطورة فى اسيوط حجزناهم فورا لانه لاتنطبق عليهم عملية التهريب .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** عملنا اجراء ثوريا على اساس ان هؤلاء الاشخاص يؤثرون على الفلاحين فابعدناهم والاجراءات التالية تاتى بعد ذلك فاذا وجدنا بعد البحث انها تهربت نتخذ مايلزم من اجراءات .

● **احمد كامل :** كنت ارجو ان نضعهم تحت الحراسة حتى نحافظ على ممتلكاتهم لانهم بداوا يهربونها .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** ما هى الاشياء التى يقومون بتهريبها .

● **احمد كامل :** صنادل فيها غلال ومواشى .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** المواشى يمكن معرفة محلها اينما كانت فى الريف .

● **احمد كامل :** انهم يبيعونها .

● **شمس بدران :** ابعدوهم حتى يزول نفوذهم ويستطيع الفلاحون ان يتكلموا .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** كمبدا نتحفظ على املاكهم ونمنعهم من ان يخرجوا اى شىء حتى نبحث حالاتهم .

● **احمد كامل** : ان طريقة التنفيذ تاخذ طابعا انسانيا زائدا عن اللازم .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : هل أنا الذى أنفذ التعليمات .

● **احمد كامل** : التعليمات تقضى بان يكون التنفيذ انسانيا الى ابعد الحدود اضرب مثالا .. عائلة تمام مسيطرة على المنطقة سيطرة غير عادية لدرجة ان الناس حتى اليوم تخاف أن تتكلم ولا يقولون اى شئ لانهم متصورون ان تمام سيعود مرة اخرى وتصورهم هـذا ناتج عن انه خرج راكبا تاكسـيا وذهب الى القطار وقلنا له مع السلامه .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : انت الذى قلت له مع السلامة ؟

● **أحمد كامل** : لان هناك تعليمات بذلك .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : هل قالوا لك اركبه تكسيا وقل له مع السلامة !

● **شمس بدران** : كانت التعليمات تقضى أن يكون الابعاد دون عنف .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : دون عنف غير أن نقول له مع السلامة ونركبه تاكسيا على كل حال سأريحك ، نتحفظ على أملاك عائلة تمـام حتى يزول الخوف .

● **احمد كامل** : وهل ينفذ بالطريقة التى نراها ؟

● **المشير عبد الحكيم عامر** : دون « بهدله » اما من يستحق « بهدله »

● **احمد كامل** : نريد ان نرفع من نفوس الناس الخوف من هذه العائلة .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : ارفعه انت والاتحاد الاشتراكى تصرفا ولابد أن يكون الاتحاد الاشتراكى بجوارك فى هذا الموضوع .

● **احمد كامل** : سنراعى هذا .

● **عبد المحسن ابو النور** : يمكن ان تاخذ بيت هـذا الرجل ونعمله مدرسة أو مستشفى أو يستولى عليه الاتحاد الاشتراكى .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : وبهذا يظهر للفلاحين أن تمـام لن

يعود مرة أخرى ويمكن للمحافظة مع الاتحاد الاشـــتراكى التصرف فى بيته فى الريف .

● **رؤوف عبد الحميد حمدى :** لقد كتب فى أمر الابعاد اسم تمام تمام عبد الرحمن ففى أمر الابعاد نص على انه محمد تمام عبـــد الرحمن فقط ثم ابعد ايضا ابن عمه تمام عبد الرحمن تمام وترك اولاده الذين حرر لهم الارض دون قرار بابعادهم .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** اظن ان اربعة من اولاده ابعدوا .

● **شمس بدران :** أبعد من عائلة تمام سبعة أشخاص وهم المؤثرون فعلا ولم نرد التوسع حتى ترد لنا معلومات جديدة .

● **رؤوف عبد الحميد حمدى :** توجد ملاحظة فى حالة محمد عبد الرحمن ولم يكتب عبد الرحمن تمام عبد الرحمن ابن عمه .

● **احمد كامل :** تم ابعاد سبعة افراد من اسرة تمام وهنا قرار صدر بابعادهم ولكن حصلت لخبطة وكان أولاد تمام فى القاهرة وعنـد التنفيذ عليهم فى القاهرة قالوا ليس لنا دخل وهم كمال وسيد تمام وقد رجع كمال الى اسيوط فعلا او امس .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** نضعهم فى قرار ابعاد ونكمل الاسماء الباقيـــة .

● **شمس بدران :** نرجو أن تحدد الاسماء .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** ارسلوا الاسماء للسيد على صـبرى وهو يصدر القرار ويمكن أن يتم هذا قبل سفركم .

● **احمد كامل :** حاضر .

● **محمد أحمد البلتاجى :** اذا وضعت الزوجة تحت الحراسة نتيجة لما آل اليها من أبيها فهل للزوج دخل فى هذا ؟

● **المشير عبد الحكيم عامر :** لا الزوجة فقط .

● **شمس بدران :** حسب قواعد الحراسة العادية وقد أرســلت لكم تعليمات بقواعد الحراسة .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** قواعد الحراسة العـــامة تقضى بأن الزوجة فقط توضع تحت الحراسة والزوج ليس له دخـل فى ذلك الإبعاد .

● **محمد احمد البلتاجى** : وهل يخضع ما آل اليها من زوجها للحراسة ؟

● **المشير عبد الحكيم عامر** : ما آل اليها بالوراثة من ابيها فقط هو الذى يوضع تحت الحراسة أما اذا كانت مالكة لاى شىء آخر عن طريق غير والدها فلا يوضع تحت الحراسة .

● **شمس بدران** : حتى يكون هناك معيار ثابت للجميع أرسلت تعليمات الحراسة التى تتخذ كما أرسلت التعليمات التى صدرت فى المؤتمر الذى عمله السيد عبد المحسن ابو النور ولا بد من تطبيق تعليمات الحراسة وتعليمات المؤتمر .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : ننفذ التعليمات العامة للحراسة والقرارات التى اتفقتم عليها وسنخرج لكم تعليمات مكتوبة للتنفيذ بمقتضاها .

● **أحمد منتصر** : هل نركز عملنا فقط على من طبقت عليهم قوانين ١٩٥٢ ، ١٩٦١ أم أنه اذا وجدنا شخصا طبق عليه قانون ١٩٦١ فقط يمكن أن نركز عليه مع باقى حالات الطغيان التى ذكرتها سيادتكم

● **المشير عبد الحكيم عامر** : لقد قلت هذا حتى لا نتفرغ فى عدة بحوث لقد قلت أن ناخذ الحالات التى طبقت عليها قوانين ١٩٥٢ و ١٩٦١ سويا ثم الحالات الصارخة عندكم سواء طبقت عليها قوانين ١٩٦١ أم لا ثم هناك بعد ذلك مراحل أخرى وعلينا أن ننتهى منها مرحلة بعد أخرى والحالات الصارخة مستعدون ننظرها فورا سواء طبقت عليها القوانين أم لا .

● **محمد امين عمر** : ما هى المدة المحددة للمرحلة الاولى ؟

● **المشير عبد الحكيم عامر** : ما المدة التى تكفيكم ؟

● **محمد أمين عمر** : فى اعتقادى لا تكون أقل من شهر .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : موعدنا أول يوليو وقد كانت لديكم فرصة ١٥ يوما زيادة عن الوجه البحرى لتبحثوا فيها وعلى ذلك ستتأخرون شهرا ونصف شهر بينما الوجه البحرى أخذ شهرا واحدا

● **محمد امين عمر** : هل يمكن أن نرسل كل ما ننتهى منه فورا ؟

● **المشير عبد الحكيم عامر** : لا مانع من هذا وكل مركز تنتهى منه ترسله فورا ولو أمكن الانتهاء قبل أول يوليو ولو بأسبوع يكون هذا أفضل .

● محمد أمين عمر : أرى أن نعطى المهلة المناسبة حتى يكـون رائدنا الدقة والعدل .

● المشير عبد الحكيم عامر : لتكن المهلة الى أول يوليو .

● محمد أحمد البلتاجى : بعض الناس حددت اقامتهم بالقـاهرة او الاسكندرية والجيزة تعتبر من القاهرة فهل يسمح لمن يرغب ممن حددت اقامتهم فى القاهرة بالذهاب الى الاسكندرية ؟

● المشير عبد الحكيم عامر : القاهرة أو الاســكندرية فقط . له أن يختار مكانا واحدا فقط فى الوقت الحالى .

● أحمد منتصر : الاشـــخاص الذين طبقت عليهم القـــوانين فى أسيوط ولديهم ملكيات فى محافظات أخــــرى لا نســتطيع أن نحصر ملكياتهم الا فى نطاق محافظة أسيوط .

● المشير عبد الحكيم عامر : احصروا فى اســـيوط وبلغوا المحافظات الاخرى مباشرة دون « لف » .

●احمد منتصر : دون ان نرسل للجنة ؟

● المشير عبد الحكيم عامر : دون الارسال الى اللجنة لانها عملية تكميلية .

● مصطفى السعيدى : سؤال بعيد عن الموضوع الذى تطرقنا له بمناسبة دراسة هذا الموضوع فى ما يختص بالقانون سنة ٥٢ و ١٩٦١ لقد لاحظت فى الجمعيات التعاونية أن هناك اقطاعياً فى المديونية بالنسبة لكبار المزارعين ألا ترون التفكير فى هذا الامر مستقبلا ؟

● المشـير عبد الحكيم عامر : من ضـــمن التعليمات أن تحصر الديون التى عليهم سواء بالبنوك او فى بنك التســـليف وتقوم اللجنة بهذا ولا مانع أن تقوموا به أنتم أيضا ، أظن أننا واضحون هل هنـــاك أى اسئلة ؟

ان شاء الله تأتون لنا بمعلومات قيمة وبهذه المعلومات نقضى على الاقطاع نهائيا فى الريف بفضل مجهوداتكم .. مع الشكر . ؟

وانتهى الاجتماع الى القرارات والتوجيهات التالية :

١ ـ الواجب الاساسى للجـــان فى هذه المرحلة يتركز فى البحث عن الاشخاص الذين طبق عليهم قانون الاصلاح الزراعى سنة ١٩٥٢ ومن طبق عليه قانون الاصلاح الزراعى ســنة ١٩٦١ منهم وذلك لضبط حالات تهريب الارض وغيرها مما يمثل اقطاعا فى الريف .

٢ ـ تجمع الشكاوى الواردة للجان ويؤجل البحث فيها لحـين

الانتهاء من المراحل الاساسية السابقة وذلك فيما عدا الحالات الصارخة التى يتطلب الامر بحثها بصفة عاجلة فيرفع بشانها تقرير الى اللجنة العليا لتصفية الاقطاع لاتخاذ قرار بشانها .

٣ ـ يجب على الاتحاد الاشتراكى فى هـذه المرحلة أن يولى اهتماما خاصا الى اقامة ندوات للتوعية تهدف الى توضيح المفاهيم الاتية : ـ

(أ) ان اللجنة العليا تلتزم فى اسلوبها وقراراتها مبادىء الميثاق التى تحكم كل تصرفاتها .

(ب) ان كل من يرفع الشعارات الاشتراكية ولا يلتزم بها فى تصرفاته واعماله يعتبر انتهازيا ومخربا وعلى الفلاح ان يبذل قصارى جهده فى خدمة الارض والانتاج والا تعرض للمحاسبة والمؤاخذة .

(جـ) لانفوذ ولا سيطرة لافراد وانما الذى يسـود هو حكم القانون ومبادىء الاتحاد الاشتراكى .

٤ ـ يراس المحافظ لجنة تصفية الاقطاع بالمحافظة وعلى جميع الاجهزة الادارية ان تقدم كافة البيانات وان تعمل متعاونة ويحظر على اى جهة فى الجهاز الادارى فى المحافظة وخاصة جهاز الامن العمـل منفردا .

٥ ـ يقوم السيد شعراوى جمعة والسيد سامى شرف والسادة محافظ وأمين اتحاد اشتراكى أسيوط باعداد مشروع قرار جمهـورى يضم أسماء باقى أفراد أسرة تمام بأسيوط الذين لم ترد أسـماؤهم بقرار الابعاد وتتخذ فورا اجراءات التحفظ على اموالهم وابعادهم كما يمكن تخصيص منازل الاسرة المذكورة كمقر للاتحاد الاشـتراكى او للخدمات العامة وذلك بالاتفاق بين المحافظ والاتحاد الاشتراكى .

٦ ـ على جميع اللجان الانتهاء من بحث الحالات التى فى دائرة محافظاتها فى موعد أقصاه آخر شـهر يونيو سنة ١٩٦٦ على أن ترسل الحالات التى تم استكمال بحثها الى سكرتارية اللجنة العليا لتصفية الاقطاع اولا باول .

٧ ـ عند فرض الحراسـة تطبق المبادىء والتعليمات الخاصـة بالحراسة العامة فى حدود القرارات والتوجيهات والمبادىء العـامة التى قررتها اللجنة العليا لتصفية الاقطاع .

٨ ـ يفوض المحافظون فى التصرف عند تطبيق قرارات اللجنـة وذلك فى الحالات التى يرون انها تستدعى ايقاف بعض الاجـراءات لاسباب انسانية على أن تخطر اللجنة العليا بأسباب هـذا التصرف لابداء الراى .

١٠ ـ كل جهاز من الاجهزة الادارية مسئول عن صحة المعلومات التى يقدمها للجنة وسـيؤاخذ كل من يخفى المعلومات عن اللجـان أو يضللها بتقديم معلومات خاطئة أليها .

ماذا دار في

اجتماع ٦ يونيو؟ ١٩٦٦

هذا ملخص ما دار في اجتماع السيد على صبرى الامين العام للاتحاد الاشتراكى العربى وعضو اللجنة العليا لتصفية الاقطاع بالسادة المحافظين وأمناء الاتحاد الاشتراكى ومديرى الامن لمحافظات الوجه البحرى يوم الاثنين ٦ يونيه ١٩٦٦ ٠

والحوار الذى دار فى هذا الاجتماع يلقى أضواء على طبيعة وأبعاد عمل اللجنة العليا لتصفية الاقطـــاع واسلوب تفكير أعضائها ٠

وهذه صورة من ملخص ما دار :

السيد الامين العام : اجتمعت اللجنة العليـا لتصفية الاقطاع يوم الخميس الماضى ٢ يونيه ١٩٦٦ برئاسة السيد المشير عبد الحكيم عامر مع السادة المحافظين والسادة أمناء الاتحاد الاشـــتراكى ومديرى الامن بمحافظات الوجه القبلى وطبعاً كان قد عقد اجتماع مبدئى معكم قبل ذلك وقد أثيرت بعض النقاط أو الاستفسارات من اخوانكم فى محافظات الوجه القبلى ٠٠ وعلى ذلك طلب منى السيد المشير أن اجتمع معكم لكى أوضح لكم نفس المبادىء والقرارات التى اتخذت فى هذا الاجتماع لكى نســير جميعا على نمط واحد وخطة واحدة ٠

وقد كان من الواضح فى الفترة البسيطة الماضية أن هناك بعض التضارب أو عدم الفهم لخطة العمل كما كان يخشى من الدخول فى عمليات فرعية بحيث لا نستطيع الوصول الى تنفيذ العمل الرئيسى وانهائه فى الفترة المحددة ٠

فقد كانت الشكاوى ترد الينا بمعلومات عن المستغلين والاقطاعيين وفى نفس الوقت كانت ترد الينا شكاوى أخرى من بعض الذين وضعوا تحت الحراسة ولاحظنا أن بعض المســئولين عن تصفية الاقطاع كانوا يتجهون الى بحث هذه الشكاوى والتظلمات بحيث أصبح العمل يتفرع ويتداخل أمامهم ويصرفهم عن الواجب الرئيسى مما قد يعوقنا عن الوصول الى تحقيقه بالسرعة المطلوبة ٠

ففى الاجتماع الذى عقد يوم الخميس الماضى اتفقنا على خطة عمـل نلتزم بها فى جميع المحافظات ونسير عليها باستمرار ولعلكم تعرفون أنه فى الفترة الماضية اتخذت اللجنة العليا لتصفية الاقطاع قرارات بالنسبة ل ٨٨ شخصا كانوا متهربين فعلا من قانون الاصلاح الزراعى وكانت لهم قضايا وخلافات مع وزارة الاصلاح الزراعى وثبت تهريبهم للاراضى .

ونريد أن ننتقل الى المرحلة القادمة ونضع لهم أولويات فلكى نبدأ بداية سليمة .. رأينا أن نبدأ بمن طبق عليهم قانون الاصلاح الزراعى سنة ١٩٥٢ ، ١٩٦١ فى نفس الوقت فهؤلاء نبحث حالتهم بحثا موضوعيا بواسطة الجهاز الادارى الذى يتمثل فى المحافظين ومديرى الامن وكذلك بواسطة الجهاز الشـــعبى الذى يتمثل فى المكاتب التنفيذية للاتحـــاد الاشتراكى .

ويكون بحث حالة هؤلاء الافراد على الطبيعة وعلى الواقع من ناحية السيطرة الاقطاعية أو من ناحية التهرب من قانون الاصلاح الزراعى كذا بالنسبة للزيادات فى الحيازة أو التحايل على الملكية كما يشمل البحث السيطرة الاجرامية اذا وجدت أو النفوذ سواء كان من الناحية الادارية أو من أية ناحية أخرى فمثلا الناحية الادارية عن طريق العمد أو مشايخ البلد أو مشايخ الخفراء أو الجمعيات التعاونية وما شابه ذلك من الاجهزة المسيطرة على القرى وكذلك المسيطرة على الاتحاد الاشتراكى فى القرية فواجبكم فى هذه الحـــالة أن تتقـــدموا بتقارير عن هؤلاء الافراد وعن سيطرتهم سواء كانت سيطرة اجرامية أو ادارية .. الى غير ذلك .

هذا هو المطلوب فى المرحلة الاولى ، وهذا هو الهدف الذى علينـا أن نضعه نصب أعيننا .

وعندما ننتهى من ذلك ننتقل الى مرحلة ثانية ... وهكذا يجب الا ننعزل عن الناس فى هذه المرحلة فنفتح صدورنا لمن يتقدم الينا بمعلومات ونتقبل منهم الشكاوى والبلاغات ثم نجمعها حتى لا يتشـــعب البحث ويبعدنا عن مهمتنا الاصلية وهى البحث عن من طبق عليهم قانون سنة ١٩٥٢ و ١٩٦١ وان كنا سنعود لهذه الشكاوى فى مرحلة تالية .

ومع ذلك فلا نريد أن نضع قيودا أو قواعد جامدة أثناء البحث فاذا وجدنا حالات صارخة للسيطرة بكافة أشكالها وأنواعها وتحتاج لاجراء سريع وحاسم فان فى استطاعة الاجهزة المختلفة أن ترسل الينا تقارير

بما اكتشفته أثناء بحثها وستبت اللجنة العليا لتصفية الاقطاع فيهــا فوراً وتتخذ الاجراء السريع الملائم فاذا كان هناك نوع من الســـيطرة الاجرامية أو أى نوع من أنواع الاســـتغلال التى لم ينطبق عليها قانونا الاصلاح الزراعى سنة ١٩٥٢ وسنة ١٩٦١ مما يســـتدعى اتخاذ اجراء سريع فان هذا لا يؤثر فى سير الاجراءات ويمكننا أن نبحث هذه الحالة مباشرة وعلى وجه الاستعجال نرسلها الى اللجنة لاصدار القرار اللازم فى شـــأنها •

وبالنســـبة لمن ينطبق عليهم هذه الاجراءات فانى أحب أن أوضح أنه لا يوجد من هو بمنأى عن هذا الاجراء •• وليست هناك حصانة لاحد وعلى الاجهزة المختلفة أن تبحث كل حالة بصرف النظر عن مركز الشخص واذا شعرتم بأن هناك من يعرقل البحث بحكم وظيفته فيمكنكم موافاتنا بكشوف بأسمائهم لنتخذ معهم الاجراء المناسب سواء بالنقل أو بالفصل اذا لزم الامر وذلك حتى لا تعرقل أعمال اللجان •

ومما اتفقنا عليه كذلك أن يعمل الجهاز الادارى مستقلاً عن الجهاز الشـــعبي فبالنســـبة للجهاز الادارى فلا نريد أن يتفتت العمل داخل المحافظة ولذلك فان المحافظ هو المسئول عن هذا الجهاز •• فلا يعمل مدير الامن لوحده ولكن جميع المعلومات تصب عند المحافظ وكذلك بقية الاجهزة الادارية كالاصـــلاح الزراعى والمباحث والمباحث والصيارف كلها تحت تصرف المحافظ ومسئولة أمامه •

وفيما يختص بالجهاز الشـــعبى فانه يتبع أمين المكتب التنفيذى بالمحافظة وهو مسئول عنه ومعنى ذلك أن ينقســـم مصدر المعلومات الى مصدرين مصـــدر ادارى ويتبع المحافظ ومصدر شـــعبى ويتبع المكتب التنفيذى وهذا لا يمنع من وجود تعاون كامل بين الجهازين ولا يكون هناك أى نوع من التعطيل من قبل أى جهاز للآخر •

وأود أن أكرر ما قاله السيد المشير بالنسبة لمسئولية كل جهاز عن المعلومات التى يصل اليها فنحن نعتبر كل جهاز مسئولا عن صحة ما يقدمه من معلومات سواء من ناحية الدقة أو من ناحية نقصها أو اخفـــاء شىء منهـــا •

وأحب الاشارة الى أنه قد برزت بعض الحالات عند التطبيق العملى مثل وكلاء الملاك الذين قد يكونون هم المصدر الاساسي للتهريب •• وعند

ثبوت ذلك ستنطبق عليهم نفس القواعد والاجراءات التى ستتخذ مـع الملاك المتهربين من حراسة أو اعتقال وغيره بصرف النظر عن أنه ليس هو الحائز ٠

وبالنسبة للحراسة فقد استقر الرأى على تطبيق القواعد العـــامة للحراسة وهى معروفة وستوزع عليكم مكتوبة الى جانب بعض المبـادىء التى قررتها اللجنة العليا لتصفية الاقطاع فى اجتماعها وستوزع عليكم أيضـــا ٠

أما بالنسبة لعمليات الابعاد عن الريف الى القاهرة أو الاسكندرية فقد أشار السيد المشير الى نقطة أثارها بعض اخوانكم عن بعض حالات انسانية تحتاج الى عدم تنفيذ القواعد العامة ٠٠ مثل حالة شخص مشلول لا يتيسر ترحيله من القرية أو بعض حالات أخرى مماثلة ٠٠ ففى هــذه الحالات أعطينا السلطة الكاملة لسادة المحافظين فى استثنائها عـلى أن يتولوا اخطار اللجنة عن أسباب هذا الاستثناء بمعنى أن هناك حرية فى التصرف حسب مقتضى الحالة على أن تخطر اللجنة عن نوع التصرف وأسبابه أما بالنسبة للعمليات التى بها شك أو يستدعى الامر أخذ الرأى فيها بصفة عاجلة فيمكن للمحافظ الاتصال التليفونى فى أى وقت من الاوقات بى شخصيا بمكتبى بالاتحاد ٠

بعد ذلك نريد أن نتفق عـلى المدة اللازمة لاتمـــام البحث بحيث لا تتعدى ١٥ يونيه ٠

● **ابراهيم بغدادى :** ممكن انهاء هذا العمل بعد شهر ٠

● **الامين العام :** حددت المدة بشهر اعتبارا من اجتماع ٢٣ مايـو ١٩٦٦ ونحب أن نسمع رأى الاخوان فى ذلك مع ملاحظة أن هذه العملية خاصة بمن سرى عليهم قانون الاصلاح سنتى ١٩٥٢ و ١٩٦١ وهى عملية محددة من واقع الكشوف وليست بحثا فى الظلام وليس هناك ما يمنع من موافاتنا بحالات أى مركز يتم بحثه ٠

● **ابراهيم بغدادى :** هل الميعاد يكون ١٥ يونيه بالنسبة لجميع الحالات ؟

● **محمد على بشير :** أعتقد أن آخر يونيه مناسب جدا لاننا نلاقى عناء كبيرا فى البحث ونريد أن نكون مطمئنين لما نقدمه من معلومات وقد تؤدى السرعة الى عدم توافر الدقة ٠

● **الامين العام** : المطلوب هو تحديد أقصى موعد للانتهـــاء من العملية .

● **محمد على بشير** : آخر الشهر مناسب .

● **محمود طلعت** : ذكرت فى الاجتماع الماضى بأنه يكفينا الانتهاء من العملية حتى ١٥ يونيه ولكن عندما بدأنا فى البحث العملى على الواقع وجدنا أفرادا لهم أراض فى محفظات أخرى مما يتعـذر معه الانتهاء فى هذا الموعد .

● **الامين العام** : يكون آخر ميعاد للانتهـــاء من هذه المرحلة هو آخر شهر يونية وما يتم بحثه من حالات يرســـل الينا قبل هذا الموعد للبت فيهـــا .

● **مصطفى الجندى** : أرى أن نتحدث عن أســـلوب العمل قبل تحديد المدة فأساس العملية هو تصفية الاقطاع بعد دراسة تتعاون فيها الاجهزة المختلفة بحسب تخصصها .

فيمكن للاجهزة الشعبية اكتشاف بعض الافراد الذين يمتلكون فعلا أكثر من فدان ولكنهم من الناحية القانونية يصعب اكتشافهم وهى مهمة تختلف عن مهمة الجهاز الادارى الذى توجه به البيانات الرسمية .

● **الامين العام** : نحن لا ننظر فى الموضوع من الناحية القانونية ولســـنا لجنة قضـــائية نريد الواقع والاجهزة الادارية تعاون الاجهزة الشعبية فى تأكيد هذه البيانات وتحقيق مدى صحتها وأسلوب العمـــل واضح وهو أن الجهاز الشعبى يبحث الحالات على الطبيعة وبهذا يعرف الشخص المتهرب من غير المتهرب .

● **مصطفى الجندى** : الجهاز الشعبى يكون هو الاساس فى جمع المعلومات يعتمد فى ذلك على لجان العشرين الموجـــودة فى القرى يكمل بياناته الاجهزة الاخرى على أن يكون هناك ربط بينهما .

● **الامين العام** : لا ، يجب أن نكون واقعيين فقد تكون لجنـــة العشرين واقعة تحت سيطرة الاقطاع ونحن الآن نعمل على تصفية مثل هذه اللجان فقد لوحظ فى احدى لجان العشرين أن ١٧ عضوا منها من عائلة واحدة وتسيطر على البلد وسنحلها لهذا الســـبب فاذا أخـذت معلوماتك من مثل هذه اللجنة فلن تصل الى معلومات حقيقية كما أن

هناك أجهزة أخرى ستشـــترك فى العملية وهى المباحث العســكرية والمخابرات ففى الحقيقة يجب أن نكون واقعيين وأن نعتبر معلومات الجهاز الشعبى كمصادر أولية ولكن جدية كذلك الجهاز الادارى مصدر معلومات أولية وجدية فنتحقق من هذه المعلومات ونبحثها على الطبيعة وعلى الواقع وذلك بصرف النظر عن القانون أو النواحى القانونية بالنسبة للسـيطرة الاقطاعية فى هذه المنطقة ونوعها ٠٠ وهى هناك تهرب من قانون الاصلاح الزراعى عن طريق تفتيت الملكية لاشـــخاص وهميين ؟ أو عن طريق حيازات ؟ أو عن طريق الاجرام ؟ أو عن طريق السـيطرة على الاجهزة الادارية أو الشعبية ؟

تفتيت الملكية فى أكثر من محافظة ففى هذه الحالة يجب أن يكون هناك اتصال مباشر بين المحافظات بعضـها البعض لاســتيفاء المعلومات واكتشـــاف الحقيقة .ولا يصـــح الانتظار أو التقيد بأى نوع من أنواع (الروتين) ٠

وأود أن أشــير الى بعض التوجيهات الخاصـــة برجال الإتحاد الاشتراكى للسير بمقتضاها خلال هذه العملية فلابد أن يكون هناك نشاط فى التوعية بما يجرى حتى لا تستغل الرجعية هذه الفرصة لتشويه عملنا وتكون تعبئة الجماهير بالتركيز على الآتى :

١ ـ أننا ملتزمون بالميثاق وبما ورد به من تحديد الملكية وبذلك نقضى على كل اشاعة يروجها المغرضون عن تخفيض الملكية الى ٥٠ أو ٢٥ فدانا وأن نشعر الناس على الدوام أن ما جاء بالميثاق هو موضوع أساسى ونحن نلتزم به ولن نخرج عنه مطلقا وان الغرض من هذه الاجراءات هو معاقبة من خرج عن الميثاق وإعطاء الشعب حقوقه ٠

٢ ـ ان الارض التى توزع ليست هبه انما توزع لزيادة الانتاج وليس معنى رفع الإستغلال عن كاهل الزراع أننا رفعنا عنه الواجبـات الاساسية وهى زيادة الانتاج ولكن عليه ألا يهمل خدمة الارض والا اعتبرناه خارجا عن الميثاق واتخذنا معه نفس الاجراءات التى تتخذ مع أى منحرف فيجب أن يكون مفهوما أن على الفلاح أن يبذل قصارى جهده فى خدمة الارض والانتاج وألا تعرض للمحاسبة والمؤاخذة ٠

٣ ـ لا يمكن أن نسمح بإستمرار النفوذ سواء عن طريق الاسرة أو عن طريق الافراد كما لن نسمح بأية سيطرة على الاجهزة الادارية مثل

العمد والمشايخ والجمعيات التعاونية أو الاجهزة الشعبية مثل الإتحاد الاشتراكى ، بل لابد من القضاء على كل سيطرة أو استغلال للنفوذ ٠

● **وجيه أباظة** : موضوع الابعاد عن الريف موضوع أساسى ولكن قد لا يفى بالغرض فقد يصدر أمر الابعاد باسم شخص ليس هو مصدر الخطر وابنه وهو مصدر الخطر لا يبعد عن الريف ولذلك أرى أن يكون الابعاد لشخص شاملا لعائلته ٠

● **الامين العام** : من ضمن القرارات التى اتخذتها اللجنة الفرعية وأقرتها اللجنة العليا لتصفية الاقطاع أن يبعد الشخص بعائلته عن الريف والهدف من ذلك هو ازالة هذه الوجوه المسيطرة على الريف من أمام الفلاحين أما بالنسبة للحالات الانسانية مثل رجل مشلول فيوضع الحرس على منزله لكى يفهم الناس أنه قد اتخذ اجراء قبل هذا الشخص ذوى النفوذ وهو تعيين حرس عليه لحماية الناس منه ٠

أو قد يكون هناك رجل متزوج باثنتين فيمكن أن يسمح للزوجة غير القيمة معه أن تبقى فى عاصمة المحافظة وهكذا نتصرف فى مثل هذه الحالات التى تثير عطف الناس ٠

● **وجيه أباظة** : الصيارف يشكلون أمامنا مشكلة كبيرة فهم ضالعون مع الاستغلاليين من قديم الزمان ويستطيع الصراف أن يقدم بيانات رسمية عن الشخص تبعده عن الخطر ومعه فى نفس الوقت نوته خاصة به بها البيانات الحقيقية التى تدين الشخص لذا نريد اتخاذ اجراءات حاسمة مع من يثبت عليه انحراف أو اخفاء للمعلومات من هؤلاء الصيارفة وتفرض الحراسة على أملاكهم ولو طبق ذلك على اثنين منهم فانه سيكون ردعا للآخرين ٠

● **الامين العام** : ينطبق على هؤلاء ما ذكرته من اجراءات تتخذ بالنسبة للمعوقين من الاجهزة الادارية ولكن لابد أن يثبت انحرافه وتواطؤه ٠

● **وجيه أباظة** : بالنسبة للاراضى المزروعة تقرر أن يتولى الاصلاح الزراعى مباشرتها وأعتقد أن أجهزة الاصلاح لا تستطيع أن تتولاها بالعناية الكاملة بحيث نتحصل منها على أقصى درجات الانتاج ويوجد عندنا متطوعون فى منظمات الشباب يستطيعون الاشراف على هذه المساحات فهل نسمح لهم بذلك ؟

● **الامين العام** : اذا كان لديكم اقتراحات فى هذا الشـــأن يمكن لاتفاق مع السيد عبد المحسن أبو النور بحيث لا يتأثر الانتاج واذا كان هناك متطوعون وعلى درجة عالية من الكفاءة وملتزمون سياسيا يمكنكم وافاتنا باقتراحاتكم وبكشوف بأســـمائهم والارض التى ســـيباشرون لاشراف عليها •

● **الدكتور سالم شحاته** : توجد بعض حالات التهريب للاقطاعيين الذين عندما شعروا بأن هناك اجراءات على وشـــك أن تتخذ معهم باعوا الارض لصغار الفلاحين وأخذوا منهم أية مبالغ فهل تعتبر هذه من الحالات الصارخة التى نبحثها ؟

● **الامين العام** : اذا كان هناك مثل هذه الحالات أبلغونا بها لكى نتخذ الاجراء المناسب •

● **مصطفى الجندى** : اذا تحققت الاجهزة التى تعمـــل داخـــل المحافظة من وجود مخالفات لبعض الاداريين هل نوقفهم أم نعزلهم ؟

● **الامين العام** : القرارات كلها تصدر من اللجنة العليا لتصـفية الاقطاع وعلى ذلك نوافى بتقارير عن هذه الحالات لاتخـــاذ اللازم فى شأنها •

● **اللواء محمد عز الدين حافظ** : ورد لى طلب بعزل بعض رجال الادارة فهل ننفذ أم ننتظر قرار لجنة تصفية الاقطاع ؟

● **حسن على خليل** : بالنسبة لهذا الموضوع تبين لنا أن لبعض العمد وضع استغلال شـــنيع وكان من رأيى أن يعزلوا فقلت لضابط المباحث بأن يتصل بمدير الامن لعزلهم وكان ذلك قبل اجتماع اللجنة العليا لتصفية الاقطاع •

● **الامين العام** : اتفقنا يوم الخميس الماضى على أن تكون هـذه الامور من اختصاص اللجنة العليا لتصفية الاقطاع واذا رأيتم مثل هذه الحالات يمكنكم الاتصال باللجنة العليا •

● **مصطفى الجندى** : سيادتك أمرت بايقاف الامين المساعد لجنة الاتحاد الاشتراكى ؟

● **الامين العام** : الفصل من الاتحاد الاشتراكى شىء والابعاد عن

القرية أو العزل شيء آخر فالفصل من الاتحاد الاشتراكي من سلطة الاتحاد وقد يكون لانحراف أو غيره ولكن في موضوع الاقطاع لابد أن يكون القرار من اللجنة العليا لتصفية الاقطاع .

● **اللواء مصطفى علواني** : هناك اجراء من سلطة مدير الامن بالنسبة للعمد والمشايخ فاذا كان المطلوب ايقافهم فان من سلطة مدير الامن الايقاف لمدة شهرين .

● **الامين العام** : وهو كذلك الايقاف يمكن تنفيذه محليا وبالاتصال المباشر أما العزل أو الابعاد فهي اجراءات شديدة وتكون من سلطة اللجنة

● **وجيه أباظة** : قد يكون مصدر السلطة في العمودية أو في مناصب الجمعية التعاونية فاذا طلب الاتحاد أو الشرطة العسكرية الايقاف فهذا اجراء محلي وفي بعض الحالات لا تستطيع الشرطة العسكرية أو لجان الاتحاد الاشتراكي أن تصل الى المعلومات الحقيقية في بعض القرى الا اذا اتخذنا مثل هذا الاجراء بالنسبة للعمد ووظائف الجمعية التعاونية .

● **الامين العام** : الاجراءات المحلية التي هي من سلطة الادارة المحلية يمكن اتخاذها في مثل هذه الحالات أما الاجراءات الاشد فلابد أن تكون عن طريق اللجنة العليا .

● **ابراهيم آدم** : بالنسبة لموضوع البيانات فهي اما أن تكون مستخلصة من الطبيعة والواقع وتعدد الاجهزة في هذه العملية واجتهاد القائمين بجمعها فائدة كبيرة واما أن تكون البيانات مستخرجة من سجلات كالشهر العقاري فهي ليست محل اجتهاد أو اختلاف وكان لتعدد جهات البحث ان الموظفين أرهقوا من تعدد استخراج مثل هذه البيانات .. مرة للاتحاد الاشتراكي ومرة لجهاز الادارة وثالثة للمباحث العسكرية فما دام البيان واحدا فان المحافظة تستخرجه وتجعله تحت تصرف كل الجهات .

● **ضياء الدين داود** : لنا تجربة في دمياط بالنسبة لهذا الموضوع فقد شكلنا لجنة من المسئولين الاداريين مثل مفتش المساحة والشهر العقاري والصيارف واستخلصنا كل البيانات والمعلومات من سجلات كل جهة وبذلك أمكننا الوصول الى البيانات الرسمية .

● **الامين العام** : ما دامت هى نفس البيانات فانه يمكن اعداد ثلاث أو أربع نسخ من كل كشف وأعتقد أن ذلك لا يرهق الموظفين ٠

● **محمود طلعت** : لقد أعددنا من كل كشف نسخا زيادة وكان لنضامن الاجهزة أثر كبير فى هذا ولكن بالنسبة للملاك الذين لهم ملكيات فى محافظات أخرى فاننا لا نستطيع الوصول الى المعلومات الدقيقة بسرعة فمثلا أعمال الشهر العقارى بأجزاء من محافظة دمياط كانت تابعة للشهر العقارى بالدقهلية وقد أرسلت فعلا لطلب بعض المعلومات ولكن لم تصل

● **الامين العام** : هذا ما أقصده من أن يكون هناك اتصال مباشر بين المحافظين وتكون المحافظة هى المسئولة عن البيانات داخلها ٠

● **محمد على بشير** : هل من حق المكتب التنفيذى ايقـــاف أمين لجنة ؟

● **الامين العام** : لا ، ترسل الاسباب لى وســـــأنظر فى الامر فى ظرف ٢٤ ساعة ٠

● **حسن خليل** : الحصول على البيانات الرسمية أسهل جزء فى العملية وانما الجزء الصعب هو تحليل هذه البيانات الموجودة واجراء التحريات على التصرفات نفسها وعلى الارض فنحن نفضل أن نبحث كل جهة الموضوع من بدايته أى من أول الحصول على البيانات حتى نهايته ٠

● **الامين العام** : طبعا ٠

● **اللواء على حسنى** : اذا فصل العمدة من الاتحاد الاشتراكى فانه بالتبعية يفصل من منصب العمودية ٠

● **الامين العام** : فصل العمدة من الاتحاد الاشتراكى من ســلطة اللجنة التنفيذية العليا ٠

● **د. سالم شحاتة** : بعض الاقطاعيين الذين نقوم بالبحث عنهم يتواجدون الآن بالقرى وذلك يرهب الناس فما المانع لو حدد المحـــافظ اقامتهم بعيدا عن القرية حتى لا يؤثرون على الاهالى وأعتقد أن الحــرية الشخصية لن تفقد كثيرا من اصدار مثل هذا القرار ٠

● **الامين العام** : يمكن أن نقوم بالبحث السريع ونصدر القرار خلال أسبوع بدلا من أن تحدد اقامته فى الاسكندرية مثــلا دون ثبوت

الجريمة عليه ويكون ذلك مثارا للاشاعات .

● **كمال الشاذلى :** بالنسبة لايقاف عضو الاتحاد الاشتراكى اذا كانت هناك حالات صارخة أليس من الواجب أن يوقف العضو ثم يخطر الاتحاد بعد ذلك مثل اتهام أمين لجنة فى جريمة مخلة بالشرف .

● **الامين العام :** صدور قرار الايقاف فى مثل هـذه الحالات لا يستغرق لدينا أكثر من يوم ولكن بالنسبة للفصل فهو من اختصـاص اللجنة التنفيذية العليا .

● **كمال الشاذلى :** فى مثل هذه الحالات نرجو أن يصـدر قرار بالايقاف بصفة عاجلة الى أن يصدر قرار الفصـل من اللجنة التنفيذية العليـا .

عضو من الشرطة العسكرية : أعتقد أنه لو أنشىء سجل خاص لكل محافظة عن كل فرد من الذين طبق عليهم قانونا سنة ١٩٥٢ و سنة ١٩٦١ أو الذين لهم نشاط اجرامى وتصب فى هذا السـجل جميع المعلومات الموجودة فى الجهات المختلفة مثل المساحة وغيرها أو المعلومات التى تأتى عن القرى فان ذلك يسهل عملية الاتصال والتحرى بين الاجهزة .

● **الامين العام :** اتفقنا على أن الجهة المركزية التى تصب فيها هذه المعلومات هى اللجنة العليا لتصفية الاقطاع وفيما يختص بتوحيد البيانات الرسمية المستخرجة من الشهر العقارى فقد ذكرت بأن تعمل من أربع صور وتعطى للاجهزة المختلفة ولكن بالنسبة لما يتخذ قبل الشخص فان المحافظة كجهاز ادارى لها رأى والاتحاد الاشتراكى كجهاز سياسى له رأى وللمباحث رأى آخر فقد يرى الاتحـاد عدم وجود خطورة من شخص ما بخلاف المحافظ أو الادارة وعندما يحال الامر الى المباحث العسكرية فقد تؤيد أحد الرأيين .

● **عضو من الشرطة العسكرية :** أقصد أن يكون بالمحافظة ملف توضح فيه كل البيانات .

● **الامين العام :** لقد اتفقنا على مبدأ هام وهو أن القرار النهائى يصدر من اللجنة العليا على أن تجمع الاجهزة المختلفة المعلومات لنا وتوضح لنا كل منها رأيها .

● **عضو من المباحث العسكرية :** قد تختلف البيانات بين الشهر العقارى وبين الاجهزة الاخرى .

● **الامين العام** : يجب أولا معرفة ما اذا كان مقدم البيان مغرضا وفي هذه الحالة نعتبره متضامنا مع المتهرب •

ويجب أن نعتمد في عملنا على بيانات جدية ولا نعتمد على البيانات القديمة كبيانات الاصلاح الزراعى السابقة وكل واحد مسئول عما يقدمه من بيانات ويحاسب عليها ويكفي أن نجازى واحدا أو اثنين لكى يحرص الباقى على صحة البيانات •

● **عضو من المباحث العسكرية** : يقوم كل جهاز بارسال تقريره الى اللجنة العليا التى تتولى بدورها احالته الى المباحث العسكرية فتوفيرا للوقت أقترح عندما يرسل أحد الاجهزة تقريره الى اللجنة العليا أن يرسل صورة منه فى نفس الوقت الى المباحث العسكرية •

● **الامين العام** : اللجنة تجتمع كل أسبوع وتبت فى الموضوعات أولا بأول وما أخشاه أن تتأثر الاجهزة بمعلومات بعضها ففى تصورى أنه بالنسبة لحالات سنة ١٩٥٢ و ١٩٦١ لن يكون هناك اختلاف فى الآراء بين الجهازين الادارى والسياسى وفى هذه الحالة سنبت فى هذه الحالات فورا أما اذا وجد اختلاف فاننا نرسل للجهة الثالثة وهى المباحث العسكرية لكى تعيد بحث الحالة وتصفى الموقف •

● **د• سالم شحاتة** : طلبنا من البنك العقارى المصرى أن يعطينا بيانات عن ديون الاقطاعيين فرفض محتجا بأن هذا موضوع سرى وأحالنا على البنك المركزى ويجب أن يكون لدينا كجهاز سياسى فكرة عن مثل هذه الديون بل انى أرى ألا يقبل البنك رهن أرض الا بعد أخذ رأينا فيكون عندنا احصائية لهذه الديون مستقبلا •

واذا كان هناك رجل اقطاعى أو عائلة اقطاعية هل تكفى تنحيتها عن الاجهزة الادارية ؟

● **الامين العام** : أبلغنا برأيك •

● **عبد الفتاح فؤاد** : هناك بعض الفلاحين كانوا قد اشتروا الارض بعقود عرفية ولم تسجل ولم يكن لدى صغارهم الذين اشتروا فى حدود فدانين المقدرة على التسجيل ولكن بالنسبة لمن اشترى ٢٥ فدانا المفروض أن لديه القدرة على التسجيل فهل يعتبر مثل هذا تهربا ؟

● **الإمين العام** : لا يمكن أخذ مبدأ فى هذا الشأن علينا أن نبحث

جدية العقد فنحضر المشترى ونسأله عن أرضه وحدودها فاذا لم يعرفها اعتبر أن ذلك البيع تهرب وكمبدأ عام يحقق الموضوع لبحث ما اذا كان التصرف سليما أو غير سليم والقرية كلها تعرف الحقيقة •

● عضو من المباحث العسكرية : هناك عقود عرفية مضت عليها مدة طويلة فهل أضع فى الاعتبار أن البيع الذى تمضى عليه مدة طويلة يعتبر صوريا •

● الامين العام : عادة الفلاح الصغير لا يسجل هذه العقود لعجزه عن سداد رسوم التسجيل •

● عضو من المباحث العسكرية : الرسوم بسيطة الآن •

● الامين العام : لا يمكن أن نضع للعملية مبادىء عامة فقد جرى العرف بالريف على ذلك وهذا ما يتعبنا الآن لاننا لا نعرف حقيقة الحيازات ومستقبلا سنجعل التسجيل اجباريا •

● عضو من المباحث العسكرية : هناك نقطة أخرى وهى أن أصحاب الحيازات الكبيرة يقومون بتسجيل الاراضى لاولادهم وأقاربهم فنرجو اصدار تعليمات للشهر العقارى بعدم التسجيل الى أن ننتهى من عملنا •

● الامين العام : يمكن بحث وقف التسجيل لفترة •

● د• سالم شحاتة : بالنسبة لديون البنك ، لا يجوز التصرف فى الارض بالبيع الا اذا كان البائع قد سدد الديون التى عليها أو يلتزم المشترى بسدادها ؟

● الامين العام : طبعا •

● عضو من المباحث العسكرية : أحد أصحاب الحيازات الكبيرة كان عنده ٢٩٠ فدانا كتبها بأسماء اخوته لولا تدخلنا •

● الامين العام : لن نعتد بالتسجيل الذى يتم بعد قيام لجنة تصفية الاقطاع وبالطبع ستنكشف هذه العمليات ويمكن ايقاف التسجيل لفترة •

● عضو من الشرطة العسكرية : سنبدأ العمل بمن طبق عليهم قانونا ٥٢ ، ١٩٦١ وهناك بعض الاجانب ممن ينطبق عليهم القانون رقم

١٥ لسنة ١٩٦٣ فهل نعتبر هذه حالة لها إسبقية أم نتركها فى الوقت الحالى .

● الامين العام : مثل هذه المعلومات ترسل فورا ولا تكون محل بحث روتينى لانه لا يجوز أن يوجد أجنبى الآن يمتلك أرضا على الاطلاق .

● عضو الشرطة العسكرية : بالنسبة لمن طبق عليهم قانونا ٥٢ ، ١٩٦١ نحن نستعين بالموظفين فى المساحة والمكلفات والاملاك الاميرية وصغار الموظفين يمكن التأثير عليهم وعلى هذا الاساس يستطيع الشخص أن يعمل عقودا ابتدائية ببيع ثمار الحدائق أو المواشى ونريد أن نحد من هذه العملية فلا يكون لهم حق التصرف فى بيع ثمار الحدائق أو تهريب المواشى .

● الامين العام : هذا الموضوع نوقش هنا وعمليا لا يمكن ايقافه وان كان سيعرف فى النهاية .

● عضو الشرطة العسكرية : وكذلك بالنسبة للسلفيات عن بنك التسليف وخلافه .

● الامين العام : لا بد أن نصل الى السلفيات ونعتبر من يسهلها منحرفا ويحاسب عليها .

● د. سالم شحاتة : يجب محاسبة البنك العقارى على اعطائه هذه السلفيات .

● الامين العام : طبعا .

● ضياء الدين داود : بالنسبة للاراضى البور توجد حالات كثيرة كان بها تلاعب وبيعت الآن الى أشخاص حقيقيين فما هى الوسيلة لكى نقتص من المتلاعب الذى حصل على كل أمواله ؟ لاننا لو عملنا حراسة على هذه الارض أضير الفلاح الذى يزرعها .

● الامين العام : نحن نضع حراسة على أملاك الشخص كلها واذا كان له أموال وعمارات وخلافه توضع تحت الحراسة وتبحث هذه الحالات .

● مصطفى الجندى : توجد حالة عن شخص باع لاولاده واحتفظ لنفسه بحق الانتفاع مدى الحياة فهل تدخل هذه الحالة فى نطاق البحث؟

كذلك يوجد أشخاص باعوا الارض بفائدة ٧٪ وأضاف كذلك رسوم تسجيل قدرها ٣٦ جنيهاً حتى أصبحت الفوائد أكثر من ثمن الارض ألا تعتبر هذه حالة تنطبق عليها اجراءات البحث .

● **الامين العام** : طبعا وهذا من أبشع صـــــور الاستغلال التى استحدثت فعلا .

● **وجيه أباظة** : ننظر الى البيع لصغار الفلاحين بسوء نية لانه كان يحدث رهن أو كمبيالات على الشارى مما يجعله تحت سيطرة الملاك فهل يمكن أن نحدد وقتاً معيناً لاظهار ما لديهم من كمبيالات أو عقود الرهن بحيث يسقط العمل بها بعد هذا الموعد .

● **الامين العام** : مثل هذا المالك الموضوع تحت الحراسة لن يظهر هذه الكمبيالات وكأننا بذلك نعطى الفلاح الارض وأرفع عنه ديونه .

● **وجيه أباظة** : هذه البيوع كلها بهذا الشكل .

● **الامين العام** : سبق أن ذكرت أننا لسنا لجنة قانونية اذكر لنا رأيك فى هذه العملية ؟ وما هو رأيك بالنسبة لمثل هذا الشخص ؟ وعلى ضوء ذلك سننظر ونتخذ الاجراء .

● **وجيه أباظة** : الموضوع الخاص بالمعلومات من المصالح الحكومية هناك بيانات لا بد أن تستند اليها جهات البحث المختلفة ويتعين توزيعها على جميع أجهزة البحث .

● **الامين العام** : ليس هناك ما يمنع ولكن لكل جهاز أن يبـــدى رأيا مختلفا .

● **عضوالمباحث العسكرية** : يوجد شخص متهرب كان مديرا للبنك العقارى وحصل على سلفيات كبيرة .

● **الامين العام** : هذه الحالة سيتخذ فيها اجراء حازم .

● **اللواء محمد عز الدين حافظ** : الاراضى المقتـــــرض عليها من الاشخاص الموضوعين تحت الحراسة وهم واضعوا اليد فعلا هل يستولى عليها الاصلاح الزراعى أم تترك له ؟

● **الامين العام** : لا نريد أن نتخذ مبدأ عاماً فى هذا الشأن ولكن نبحثها كحالات فردية .

● **اللواء محمد عز الدين حافظ** : فيما يتعلق بالاعمال المطلوبة على الطبيعة للاجهزة المختلفة فقد يستلزم الامر تشكيل لجنة لمسح الارض وفى نفس الوقت تكون المباحث العسكرية محتاجة لهذه اللجنة وعندما تنتقل اللجنة وتقدم كل المعلومات تأخذها المباحث العسكرية ولا تسمح لها بالحصول على صورة منها فتضطر اللجنة لاجراء عملية مسح ثانية وفى ذلك ارهاق وتكرار للعمل .

● **الامين العام** : يجب أن تكون الاجهزة كلها متعاونة .

● **عميد أ.ح سعد عبد الكريم** : الموضوع الخاص بطرد المستأجرين من الارض مطلوب من جهتين :

١ ــ جهة ادارية ونحن فى انتظار معلوماتها .

٢ ــ الجهة الشعبية ويتولاها السيد/ عبد الحميد غازى .

● **الامين العام** : هناك ثغرة فى القانون الخاص بالعلاقة بين المالك والمستأجر مثل القيمة الايجارية والمواعيد وغير ذلك ويستغلها الملاك فى طرد المستأجرين .

● **عميد أ.ح سعد عبد الكريم** : توجد حالات تعسفية أمكن حصر أسبابها فى الآتى :

١ ــ لا تتمشى مواعيد سداد الاقساط مع الدورة الزراعية .

٢ ــ يعطى القانون المالك حق طرد المستأجر عند تأخره عن السداد يوما واحدا وقد يكون المبلغ المتبقى لا يزيد عن خمسة جنيهات فيطرد من الارض كلها عند تأخره عن السداد .

٣ ــ يعطى المالك للمستأجر مخالصة موقعا عليها من شخص آخر ثم يطعن بالتزوير فالمحكمة تحكم بالطرد .

٤ ــ الحصول على أحكام بالطرد نتيجة الاهمال وهذه يمكن التلاعب فيها بواسطة شهادة من المشرف الزراعى يستغلها المالك فى الحصول على حكم الطرد ويجب أن تكون هذه الشهادات محل بحث .

٥ ــ اعلان المالك للمستأجر عن طريق الاجهزة الادارية قد يكون فيه تلاعب فلا يصل الاعلان للمستأجر وقد يكون المستأجر قد سدد الايجار فى جهة أخرى .

٦ ـ وضع المستأجر تحت سيطرة المالك بواسطة كمبيالات فيستطيع عن طريقها طرده من الارض اذا لم يلب رغباته وهذه بعض الحالات التى توصلنا اليها ٠

● **الامين العام :** نريد من كل الاجهزة أن تعطينا المعلومات ولنا أن نضبط الحالات الهامة التى تصادفها ولكن لا يصح أن نتفرغ الا بعد أن ننتهى ممن انطبق عليهم قانونا الاصلاح سنة ١٩٥٢ وسنة ١٩٦١ ٠

● **د٠ سالم شحاته :** أقترح أن نعيد بحث جميع الحالات لانه لا توجد معايير ٠

● **الامين العام :** طبعا ٠

● **عضو من الشرطة العسكرية :** لا يمكن السماح باستمرار النفوذ والسيطرة على الاجهزة الادارية والاجهزة الاخرى لان فى ذلك تأكيدا للحرية الاجتماعية والادارية وأقترح أن نجعل الانتخابات لمجلس الامة ولاعضاء الجمعية التعاونية وللجان الاتحاد الاشتراكى والعمد موزعة على أحياء القرية حتى نمنع النفوذ والسيطرة للعائلة الواحدة ٠

● **الامين العام :** العمدية ستنتهى على مراحل فيما يختص بلجان الاتحاد الاشتراكى ستحل اللجنة على أسس أن يكون تشكيلها مناسبا وقد لا نلتزم بالانتخاب ونقوم بالتعيين بحيث لا تكون هناك عائلة واحدة مسيطرة على الاتحاد الاشتراكى وقد أعددنا خطة عمل بأن نصفى السيطرة السياسية والادارية فى القرى أثناء عملنا ٠

● **عضو من المباحث العسكرية :** بالنسبة لمن يوضع تحت الحراسة تبين أن لدى بعضهم كمبيالات على بياض ولم تضبط للآن أو هربت ولم يعرف مكانها فصاحب الارض يحتفظ بها ثم يؤرخها بالتاريخ الذى يلائمه فهذه الثغرة نريد أن نضع لها حلا بالنسبة للفلاح أو نضع لها نهاية ٠

● **الامين العام :** الحل هو أن نسقط جميع الكمبيالات لمثل هذا الشخص الا اذا تقدم بها وأثبت جديتها ٠

● **الدكتور فؤاد محى الدين :** توجد أحكام نهائية بطرد المستأجر من الارض ومشمولة بالنفاذ فهل يمكن ايقافها ؟

● **الامين العام :** نوقش هذا الموضوع يوم الخميس الماضى وكان هناك مطالبة بايقاف هذه الاحكام قد يكون حكم بالطرد نتيجة اهمال

حقيقى أو مماطلة حقيقية وقد حددنا الطرد التعسفى بما يكون نتيجة لعدم سداد القسط طبقاً للعقد فى الجمعية عن نفس السنة أو تأخره يوما أو يومين وتوجد حالة عندكم بالقليوبية أحضرنا فيها المالك وجعلناه يكتب عقودا جديدة وفقا للدورة الزراعية وليس وفقا للاقساط .

● د. فؤاد محى الدين : مازال الفلاحون فى جمجرة لم يرجعوا لارضهم .

● الامين العام : لقد اتخذنا فيها قرارا يوم الخميس الماضى .

● العميد أ.ح سعد عبد الكريم : نريد أن نعرف أسماء الفلاحين مع بحث حالتهم وهل كان الطرد تعسفيا أم لا ؟

● الامين العام : هذه الحالة بالذات ثبت أن الطرد فيها تعسفى وقد صدر فيها قرار باعادتهم اداريا للارض .

● عضو من المباحث العسكرية : حدد الميثاق ملكية الاسرة سنة ١٩٧٠ بمائة فدان وأعطى مهلة للملاك كى يتصرفوا فيها حتى هذا التاريخ فاقترح أن نحصر الملكيات الزائدة من الآن ونمنع التصرف فيها الا باشرافنا الآن ان الميثاق محترم ولا خروج عليه .

فاذا أساء الشخص فانى أتخذ ضده الاجراء المناسب لانه شخص خرج عن الميثاق وليس لانه تصرف فى الارض أما الشخص العادى فلن أتخذ ضده اجراء طالما أنه لم يخالف الميثاق ولن نتعرض له .

● كمال أبو الفتوح : أحكام الطرد التى أثارها بعض الاخوان حصرتها فى صورتين :

الاولى : عندما حدث تعديل فى قانون الاصلاح الزراعى سنة ١٩٦٣ وشكلت لجان للفصل بين الملاك والمزارعين فقد فوجئت فى محافظة القليوبية بحوالى ثلاثين أو أربعين حالة طرد وكانت كلها تقريبا فى مركز بنها وهو مركز يتسع فيه التشجير وفوجئت بالمستأجرين يتظلمون من أحكام الطرد الصادرة من لجان الفصل فى المنازعات الزراعية ولما حققت فى الموضوع ظهر لى أنه لم يكن لدى هؤلاء فسحة من الوقت لمعرفة اجراءات القانون الذى يحفظ حقوق المالك والمستأجر وانهم وقعوا تحت تأثير الغفلة فاتخذت اجراء لعله عرض على سيادتكم عند رئاستكم للوزارة لانه كان اجراء خارجا عن حدود سلطتى فقد أوقفت الاحكام والاجراء

أبلغ لوزير العدل ووجد فيه اعتداء على السلطة القضائية ولكنى تشبثت بوجهة نظرى لانى رأيت أن روح التعديل كانت بقصد حماية الفلاحين واستطعت أن أصمد أمام كثير من الحالات ٠

وقبل نهاية السـنة الزراعية أمكننى المرور على جميع المراكز بالمحافظة ، وبصرت الناس بالضمانات التى فى القانون وطريقة السداد حتى لا يحدث تواطؤ أو تلاعب من الملاك وكان نتيجة لذلك أنه لم تأت الينا أحكام طرد الا بالحق وبدأ الناس يدركون مالهم وما عليهم ٠

الحالة الثانية : وهى حالة جمجرة تختلف عن ذلك فقد استصدر المالك حكما من المحكمة ثم حضر الى المزارعون وضدهم حكم قضائى ليس لى أن أتصدى له بالتعطيل فأرسلت للمالك الذى أوضح لى أن العقـد بينه وبين الفلاحـين والعقد شريعـة المتعاقدين وقد حكم له ابتدائيـا واستئنافيا فنصحته بأن الافضل له أن يعود الى الصواب ويرد الارض لهؤلاء الفلاحين حرصا على أرزاقهم فادعى أن لهؤلاء المستأجرين أراض أخرى والى هنا وجدت من واجبى ألا أستطرد فى الضغط عليه وقد نقلت المسألة الى القاهرة للتفاهم بين وزيرى العدل والاصلاح الزراعى لتعديل القـانون ٠

هذه الحالة لا يمكن وقد أقسمت على احترام الدستور والقانون أن أتصرف فيها بغير ذلك لانه تحكمنا اختصاصات ولو أمرتنى سيادتكم باعادة الارض للمستأجرين لامكننى ذلك ٠

● **محمد على بشير** : ببعض القوانين التى تصدر على وجه السرعة ثغرات نلاقى منها المتاعب فأقترح أن تقوم كل المحافظات بدراسـات عميقة عن كل ما يصادفها من ثغرات فى هذه القوانين لكى نعمل على تعديلهـا ٠

● **الامين العام** : لا مانع من ذلك والى أن يتم تعديل القـانون لا ننتظر بل نتخذ فى الحال الاجراءات السريعة ٠

● **اللواء مصطفى علوانى** : بالنسبة لاختلاف جميع المعلومات بين الأجهزة الثلاثة ووجود شىء من الحساسية البسيطة فى أن يعتقد كل جهاز أن معلوماته التفصيلية يجب أن تكون زيادة عن معلومات الآخر فانى أرى أن هدفنا جميعا هو ازالة السيطرة والاقطاع وأن نركز جميعا على هذا الهدف حتى تصل الى الاجراء الثورى لتصفية الاقطاع ٠

● **الامين العام** : هذا ما أقصده من تعاون الاجهزة الثلاثة فان الفضل سيعود الى الجميع ونحن نعمل كفريق واحد ولكل جهاز المساهمة فى هذا العمل ٠

● **د٠ فؤاد محى الدين** : هناك ثغرة واضحة فى القانون وهى تملك القصر للارض فى وجود عائلتهم وأقترح أن نسد هذه الثغرة ٠

● **الامين العام** : لن نستطيع الخروج عن الميثاق فى هذا فهناك قصر سيكونون بالغين سنة ١٩٧٠ ويكونون أسرا مستقلة ولا يمكننى أن أمنع واحدا يريد أن يطمئن على مستقبل ابنه العملية تتركز فى أن أى شخص سواء عن طريق ملكيته أو حيازته أو سيطرته على الاجهزة الادارية يشكل خطرا على العدالة الاجتماعية أو حقوق الشعب اذا كان الامر كذلك نتخذ معه الاجراء الحازم والحكم فى هذا هو مدى سيطرة هذا الشخص بأى وسيلة كانت ٠

● **حسن خليل** : المشكلة تختص بالحيازة لان هناك ملاكا قد تصل حيازتهم الى ١٠٠٠ فدان دون المساس بالميثاق ٠

● **الامين العام** : ليست المسألة هى الحيازة فقط ولكن هى الملكية والحيازة والسيطرة الاجرامية والادارية فقد يكون عند واحد ثلاثون فدانا وعن طريق سيطرته على الجمعية التعاونية يأخذ السماد والتقاوى ويبيعها فى السوق السوداء أو يستولى على محصول القطن كله بأبخس الاثمان ويورده باسمه وبذلك يزيد دخله عن طريق هذا الاستغلال ٠

● **د٠ سالم شحاته** : هناك أفراد يزيدون من ملكيتهم مع أن المفروض أن يتخلصوا مما لديهم من ملكية زائدة حتى سنة ١٩٧٠ وفقا للميثاق فهؤلاء لا يؤمنون بروح الميثاق فهل أتركهم ؟

● **الامين العام** : لم أقل أنى لن أتخذ ضد هؤلاء أية اجراءات ولكن عليكم أن تبلغونا وسننظر فى الامر دون تعديل فى القوانين ٠

هناك نقطتان خارج موضوع الاجتماع أحب الاشارة اليهما قبل انتهاء الجلسة سواء بالنسبة للاتحاد الاشتراكى أو الاجهزة الادارية فقد كان السيد عبد المحسن أبو النور يريد التنبيه الى وجود تقاعس فى

تجهيز الارض لزراعة الاذرة الصيفى عما هو مخطط ويجب أن تقوم الاجهزة الادارية والشعبية بالتوعية لسرعة تجهيز الارض بالنسبة للذرة الصيفى فنحن الآن فى ٦ يونيو وما زالت هناك أراض لم تزرع ، وهذا واجب أساسى للاتحاد الاشتراكى فى أن يقوم بالتوعية فى هذا الشأن ٠

النقطة الثانية : أنه ظهرت اصابات فى زراعات القطن أشـد من السنة الماضية وواجبنا الآن أن نعمل على مقاومتها شعبيا وحكوميا على المحافظين أن يكونوا على اتصال مستمر بمديرى الزراعة فى سبيل تحقيق الهدف من زيادة الانتاج فهذا الموضوع سياسى واقتصادى ٠

● **محمد على بشير** : ما هو الميعاد الذى حدد للانتهاء من بحثنا ؟

● **الامين العام** : اتفقنا على أن يكون آخر يونيو هو آخر ميعاد للانتهاء من هذه العملية وما يتم قبل ذلك سواء عن المراكز أو المحافظات فنحن على استعداد لبحثه فورا ٠

أعداء الثورة.

الحراسة على الفرد أم العائلة؟

يعتبر اجتمـاع اللجنة العليـا لتصفية الاقطاع فى ١١ يونيه ١٩٦٦ من أهم الجلسات التى عقدت .. ففى هذا الاجتماع دارت مناقشات طويلة للوصول الى قرار وجواب حاسم على ما يلى :

من هم أعداء الثورة ..
ومن الموالين لهـا ؟
الحراسة هل تفرض على
الاسرة والفـرد .. ؟

والمناقشات التالية تلقى الضوء على أسـلوب التفكير .. وكل الاجراءات التى اتخذت فيما بعد .. والاهم كيف كانت تحكم مصر ..

وهذه صورة حية من واقع الملفات من المناقشات التى دارت .

● المشير عامر : ان الشخص الذى انطبق عليه قانون سـنة ١٩٥٢ بتحديد الملكية بـ ٣٠٠ فدان — أى أنه كان يملك أكثر من ٣٠٠ فدان — هل يمكن أن يكون هذا الشخص مواليا للثورة ؟ هذا سـؤال يجب أن تتضح الاجابة عليه لأنه يحدد تصرفاتنا بالنسـبة لمن أنطبق عليهم قانون سنة ١٩٥٢ وهذا موضوع سياسى أكثر منه موضوع تهرب ، لان الذين طبق عليهم قانون سنة ١٩٥٢ لا يمكن أن يكونوا موالين للثورة ولو لم يكن لهم نشاط معاد ظاهر حاليا ولكن لو أتيحت لهم الظروف لاظهروا عداءهم واذا رجعنا بالذاكرة الى سنة ١٩٥٤ نجد أن كل الذين هددوا الثورة سنة ١٩٥٤ هم الاقطاعيون الذين طبق عليهم قانون الاصلاح الزراعى سنة ١٩٥٢ علاوة على الاحزاب المنحلة ومنها الاخوان المسلمون وانتم بطبيعة الحال تذكرون هذه الاحداث الخطيرة .

اذن لا يمكن أن ننظر الى الحالات التى ينطبق عليها قانون سـنة ١٩٥٢ على أنها موضوعات تهريب فقط بل يجب أن ننظر اليها أيضـا من الناحية السياسية الولاء للنظام الاجتماعى .

هل يمكن أن يكون من طبق عليهم قانون سنة ١٩٥٢ — أو غالبيتهم

أو أقل من الغالبية موالين للثورة ؟ هذا السؤال يجب أن نجيب عليه حتى نكون واضحين فى تصرفاتنا وهو مطروح للمناقشة ٠

● **شمس بدران** : طبعا أغلبهم أو ٩٩٪ معادون للثورة لكن قد نكون هناك حالات فردية وبسيطة جدا ــ ممن انطبق عليهم قانون ١٩٥٢ غير معادين للثورة واذا راجعنا الاسماء كلها فقد نخرج بواحد أو اثنين أو ثلاثة أو عدد صغير جدا لا ينطبق عليهم عدم الولاء ٠

● **المشير** : واحد أو اثنين أو ثلاثة لا يعتبرون شيئا بالنسبة للعدد الكبير ٠

● **شمس بدران** : قد يكون هناك أفراد قلائل انطبق عليهم قانون سنة ١٩٥٢ ولم ينطبق عليهم قانون سنة ١٩٦١ ولم يهربوا ارضا مثلما ذكر فى الاجتماع الماضى عن طبيب مثلا اشترى أرضا من دخله الخاص فى بلد غير بلده ٠

● **المشير** : هل يمكن لمثل هذا الطبيب أن يشترى ٤٠٠ فدان ؟ أى قانون سنة ١٩٥٢ يسمح بملكية ٣٠٠ فدان ، وحتى مثل هذا الطبيب لا يمكن أن يكون مواليا لانه بعد أن كان عنده ٤٠٠ فدان وأخذنا منه ٣٠٠ فدان لا يعقل أن يكون مواليا للثورة لانه يعتبر أننا أخذنا الناتج من جهده طوال هذه المدة ٠

● **شمس بدران** : لنفرض أن ما أخذ منه لا يزيد عن فدان أو اثنين ٠

● **المشير** : أنا أتكلم عن المساحات الكبيرة مثل حالة ال ٤١٣ فدانا المعروضة أمامنا ، وهى مساحة كبيرة ينطبق عليها قانون سنة ١٩٥٢ بزيادة ٣١٣ فدانا ٠

● **شمس بدران** : هو لم يقدم اقرارا سنة ١٩٥٢ بأنه يمتلك أرضا زائدة ٠

● **المشير** : كان متهربا منذ سنة ١٩٥٢ فقد كان يمتلك أكثر من الحد الاقصى ٠

● **حسن على خليل** : هناك حالات أخرى تبلغ المساحة فيها ٢١٣ فدانا ٠

● **المشير** : يمكن أن نستعرض حالة حالة ولكن من حيث المبدأ فان من أنطبق عليهم قانون سنة ١٩٥٢ لابد ان نعتبرهم معادين والا نكون مخطئين أما الحالات الاخرى فتبحث حالة حالة واذا كانت المساحة الزائدة فدانا واحدا أو اثنين فلا نعتبر ذلك تهربا بمعنى الكلمة فقد تكون (فروق مقاس) ٠

● **عبد الحميد غازى** : لا شك أن من انطبق عليهم قانون سنة ١٩٥٢ معادون للثورة واذا كان السيد شمس بدران يرى أن واحدا أو اثنين أو ثلاثة من هؤلاء غير معادين فقد يكون هذا صحيحا نظرا لانهم استفادوا من الثورة نفسها ٠

والحالة المعروضة أمامنا لا تحتاج الى مناقشة لانها تتعلق بأشخاص قدموا اقرارات وتم الاستيلاء فعلا على المساحات وكون ان هناك مساحات صغيرة ٣ و ٤ و ٥ أفدنة زيادة فلا تعتبر هذه المقادير فرق مساحه لان الشخص حدد المساحة وتم الاستيلاء على المساحة الزائدة فعلا ومن لا يكون عنده استعداد لترك ٣ افدنة فمثل هذا الشخص يعتبر اشد ضراوة على اشتراكيتنا ممن عنده ٣٠ أو ٤٠ فدانا ويجب اعتباره متهربا ٠

● **المشير** : لنفرض أن قانونا اشتراكيا صدر وقضى بأن من عنده ١٠٠ جنيه بمنزله يعطى منها للدولة ٥٠ جنيها فانا وأنت وكل من في هذه القاعة سيخفى ٣٠ أو ٤٠ جنيها ولا يقرر الحقيقة ولا يفسر طواعية واختيارا بأن عنده ١٠٠ جنيه وهذه هى الطبيعة البشرية ويجب أن نعترف بهذا وبالنواحى البشرية وبالضعف البشرى وعلينا ان ننظر فى مثل هذه الحالات بشيء من المرونة ٠

● **كمال الحناوى** : اذا كنا سنوافق على ما ذكره الاخ شمس بدران من حيث أنه قد تكون هناك حالة أو اثنين أو ثلاثة تشذ عن القاعدة الا أننا يجب أن نتبع القاعدة العامة أساسا فطالما ان موقف الغالبية العظمى من هؤلاء الناس معاد فانى أرى ألا يكون بحث الحالات الاستثنائية القليلة فى المرحلة الاولى الحالية وانما يأتى ذلك فى مرحلة التظلمات وحينئذ يرفع الظلم اذا تأكدنا من وقوعه ولكن لا يجوز أن نضع على أنفسنا قيودا منذ البداية فيستغرق بحث كل حالة مدة طويلة وما قيل الآن سبق أن قيل أثناء مناقشة فى اللجنة فهذه حالات ثابتة بمستندات وليست بحالات جديدة تحتاج الى بحث أو تحريات انما هى ثبتت

بمحض اختيار المالك ودون اكراه وكانت أمامه كل الفرص ليقرر الحقيقة ومع ذلك أقر بأنه قام بالتهريب .

وفى رأيى أننا يجب ألا نشذ القاعدة التى اتبعناها بالنسبة لل ٨٨ حالة التى ثبت فيها التهريب على أن تنظر لجنة التظلمات فيما بعد فى الحالات الاستثنائية .

● **شمس بدران** : حالات التهريب طبعا تسرى عليها كل الاجراءات التى اتخذناها ولكن كلامى كان ردا على سؤال المشير عما اذا كنا نعتبر من طبق عليهم قانون الاصلاح الزراعى سنة ١٩٥٢ ونزعت ملكيتهم معادين للثورة ونتخذ معهم اجراء موحدا كالحراسة مثلا رغم انه قد لا يثبت على بعضهم تهريب الارض .

● **المشير** : يجوز أن نتخذ معهم اجراء آخر غير الحراسة حتى اذا كانوا لم يقوموا بالتهريب ونحن نبحث على هذا الاساس .

● **شمس بدران** : لقد طلبتم سيادتكم بحث موضوع من طبق عليهم قانون سنة ١٩٥٢ ونحن متفقون فيما يتعلق بالمتهربين أما غير المتهربين فهناك حالات بسيطة لا تعتبر معادية ولو اتخذنا اجراء بالنسبة للجميع دون نظر الى هذه الحالات البسيطة فقد تثير عطف باقى الناس عليهم وليس هذا من المصلحة .

● **المشير** : طلبنا بحث حالات سنة ١٩٥٢ على هذا الاساس .

● **شمس بدران** : نعم سيادتك اتخذت قرارا فى الجلسة الماضية ليس من ناحية التهرب ولكن من ناحية انطباق قانون الاصلاح الزراعى سنة ١٩٥٢ فما هو وضع هؤلاء الناس هل نتخذ معهم اجراء جماعيا بدون استثناء أم نبحث حالة كل واحد منهم ؟ من الجائز أن نجد بعض الحالات البسيطة التى لا تستدعى اتخاذ اجراء واذا اتخذ اجراء معهم فمن الجائز أن يثيروا عطف الناس عليهم ليس عطف الاقطاعيين فحسب بل من الجائز أن يثيروا عطف الاشتراكيين أيضا .

● **المشير** : حالات سنة ١٩٥٢ ـ حتى ولو لم يهربوا أرضا ـ سنبحثها حالة حالة ولذلك طلبنا من اللجان بحث حالات ١٩٥٢ ووضعهم الاجتماعى .

● **شمس بدران** : هذا القرار اتخذته سيادتكم فى الجلسة الماضية ونحن حاليا نخلط بين حالات التهريب وحالات ١٩٥٢ .

● **صلاح نصر** : هدف اللجنة واضح وهو تصفية النفوذ الاقطاعى وعمل اللجنة ثورى وأعتقد أنه لا يوجــد أحد ممن طبق عليهم قانون الاصلاح الزراعى سنة ١٩٥٢ مع الثورة بل اذا لم يكن هذا الشــخص معاديا للثورة أو لم يظهر عداوته لها فنفوذه موجود والناس تحس به وله خطورة على الانتاج من ناحية وعلى النفوذ الادارى والسياسى فى المنطقة من ناحية أخرى ٠

وأنا أعتقد أن هدف اللجنة واضح جدا ، وعملها ثورى وقد حددنا معالمه وهذا الكلام قيل فى أول جلسة لذلك أنا أخالف الاخ شمس بدران فى هذه النقطة لانه لا يوجد أى فرد طبق عليه قانون سنة ١٩٥٢ مــع الثورة ٠

● **المشير** : مع هذا الفرض طلبنا أن تعرض علينا حالات ســنة ١٩٥٢ حالة حالة ونبت فيها كذلك فربما مات أشخاص وتركوا أولادا فيجب أن نبحث الاوضاع الجديدة من سنة ١٩٥٢ الى سنة ١٩٦٦ ٠

حالات سنة ١٩٥٢ نبحثها حالة حالة ماعدا حالات التهريب فسنبت فيها على الفور والحالة التى أمامنا هى حالة تهريب من قانون ســنة ١٩٥٢ وأعتقد أنه من المعقول أن نبت فيها ٠

● **عباس رضوان** : تعقيبا على كلام الاخ شمس ، نحن حاليـــا نركز على عمليات التهريب وهناك حالات من سنة ١٩٥٢ طبق عليهـــا قانونا ٥٢ و ٦١ والتزمت بتنفيذ القانونين ولم ترد حالة منها عنا اذن نكون قد دخلنا فى حالة بحث أخرى لاجــراء آخر ونحن ملتزمون الى الآن بأن نعرض حالات التهريب حتى يطبق المبدأ فى الحالات الاولى التى عرضت.هذه هى حالات سنة ١٩٥٢ وثابت التهريب فيها ٠

● **شمس بدران** : حسب القرار الماضى وضعنا أسبقية واحــدة لعملية التهرب ولعملية بحث من طبق عليهم قانون سنة ١٩٥٢ بحيث تسيران فى أولوية واحدة ولا يصح أن تشغلنا عمليات التهرب ونترك حالات سنة ١٩٥٢ التى تعتبر أكثر خطورة من المهربين ٠

ان كل من انطبق عليهم قانون ٥٢ يشكلون خطورة وعداوة ضــد النظام والقرار الذى اتخذناه أن تبحث حالتهم مــع المهربين في مرحلة واحــدة ٠

● **على صبرى** : يجب أن تكون لدينا باستمرار خلال عملنا صورة واضحة عن الهدف وكل الامور التى نوقشت الآن سبق مناقشتها من قبل وبدأ عمل هذه اللجنة بالكلمة التى قالها السيد المشير وأوضح بها ان هذه اللجنة هى مجلس ثورة لتصفية الاقطاع فى الريف •

ثم وضعنا خطة عمل واضحة لاعمال اللجنة لانجازها بسرعة ورأينا أن ننظر الحالات بأولويات أول حالة تعرضـنا لها هى حالات التهريب الواضحة أمام الاصلاح الزراعى لا خلاف فى أن ننظرها الآن وفيما يختص بحالات سنة ٥٢ فقد رأينا أن تقوم اللجان فى المحافظات بعمل مسح شامل لهؤلاء الافراد وتتقدم لنا المحافظات فى تواريخ محددة سواء كلها أو مركزا مركزا بحالات من انطبق عليهم قانونا ٥٢ وسنة ١٩٦١ ، وما هو وضعهم الآن من ناحية الحيازة أو النفوذ الاجرامى أو الادارى أو السياسى فى القرية ، هذا الموضوع لم توافينا به اللجان الى الآن وبالتالى كرسنا عملنا على الحالات الواضحة لحين انتهاء اللجان بالمحافظات من تقـديم أبحاثها فنناقشها محافظة محافظة على انفراد وعلى ضـوء المبادىء التى وضـعناها وهى الحيـازة أو الملكية أو النفوذ الاجرامى أو الادارى أو السياسى فى القرية بما فيها الاجهزة الشعبية أو الجمعيات التعاونية أو الاجهزة التنفيذية •

وما أخشاه أن نتناقش فى المبادىء من جديد مع أنها واضحة فيجب الا نخرج عن الخطة والا سنجد أنفسنا نعمل عشر سنوات ولا ننتهى •

● **محمد عبد الفتاح ابو الفضل** : ماذا يمنع من سـؤال المتهرب عن السبب فى عدم تقديمه اقرارا صحيحا سنة ١٩٥٢ ؟ يهمنا ان نعرف رده ولو لحب الاستطلاع •• قد ينفعنا رده •• هل كان عنده أمل فى زوال الثورة ؟

● **عباس رضوان** : أثير هذا السؤال فى اللجنة والاخوة كانوا موجودين واستغرقت مناقشته حوالى ساعة ونحن نعرف أن القاتل عندما يقدم الى القضاء أو الى مجلس عسكرى ينكر جريمته ويقول أنه غـير مذنب •• فالمتهرب طبعا سيدعى بأنه غير متهرب ، واذا ذكر ذلك فلابد أن أتمشى معه وأتسلسل فى الاجراءات •

والمعلومات التى وردت من الاصلاح الزراعى عن المتهرب وردت بناء على علاقات قائمة بينه وبين الاصلاح الزراعى ومستمرة فطالما طبق عليه قانون الاصلاح الزراعى سنة ١٩٥٢ وتهرب منه ثم صدر قانون سـنة

١٩٦١ ولم يتقدم كذلك فبدأت العلاقة بينه وبين الاصلاح الزراعى عندما تسأله هل هرب أرضا فانه سينكر والاجراء التالى هو هل أتسلسل معه لبحث صحة كلامه وأكرر العملية التى قام بها الاصلاح الزراعى من ناحية بحث الحالات المعروضة ؟ هذه الحالات يتقدم بها الاصلاح الزراعى لا كمعلومات عن فلان وانما يتقدم بها نتيجة لبحث العلاقات القائمة بينه وبين هذا الشخص منذ صدور القانون ٠

● **المشير** : تقفل باب المناقشة فى الموضوع الا اذا كان فى أذهان بعض السادة الحاضرين حالة يود أن يذكرها ٠

● **العقيد مصطفى المحمدى** : المفهوم من كلام الاخ شمس أن هناك اجراءات ستتخذ مع الذين طبق عليهم قانون‌الاصلاح الزراعى لسنة ١٩٥٢ مع استثناء بعض الذين التزموا بالقانون وأخذت منهم أرضهم وماشيين جنب الحائط ٠

● **شمس بدران** : أقصد بكلامى أنه من الجائز أن تقابلنا بعض حالات للذين طبق عليهم قانون سنة ١٩٥٢ ولا يشكلون خطورة وليسوا معادين للثورة ولو طبقنا عليهم نفس المبدأ واتخذنا معهم اجراء فمن الجائز أن نثير عليهم عطف الناس ان ٩٩٪ منهم معادون قطعا للثورة ولكن من الجائز أن تجد ١٪ غير معاد والسيد المشير اتخذ قرارا فى هذا بأن نبحث الاسماء ٠

● **المشير** : يجب أن نعتبر أن غالبية هؤلاء الناس معادون للثورة كونه يسير الآن جنب الحائط غدا يسير فوق الحائط لو استطاع بدليل أن هؤلاء الناس تكتلوا سنة ١٩٥٦ وطلبوا دخول الانجليز ووزع بعضهم الشراب فلا يجب أن ننسى الاحداث ٠

● **شمس بدران** : حصل نفس الشىء يوم الانفصال سنة ١٩٦١ ٠

● **المشير** : يجب ألا ننسى الاحداث هؤلاء كالثعابين تماما والثعبان اذا ما أحس بالدفء يلدغك ٠

وفى هذه الحالة رقم ٣ عبد العزيز أحمد حسن الخولى الذى هرب ٣١٣ فدانا رأى اللجنة موافقة على اجراءات الحراسة التى تتخذ من الاصلاح الزراعى يجب أن تكون سليمة وأما عن عملية التهجم والتقسيط فلا يجب أن تحدث ٠

● **عبد المحسن أبو النور** : حصل هذا فى المدن ولكن هذه الاعمال أوقفت بعد الاجتماعات التى عقدت ٠

● **المشير** : يجب أن نؤكد هذه المبادىء ٠

● **شمس بدران** : نفس اللجان التى قامت بضبط ال ٨٨ حالة تتولى التنفيذ ٠

● **عباس رضوان** : الحالة الخامسة من محـــافظة البحيرة ٠٠ خاصة بمحمود شبكرى محمد شكرى حسن ٠٠

● **المشير** : القرارات التى يذكر فيها اسم الشخص فقط تفرض الحراسة عليه فقط الا اذا نص فى قرار اللجنة على فرض الحراسة عليه وعلى عائلته ٠

● **عبد المحسن أبو النور** : ما حدث بالنســـبة لل ٨٨ حالة يخالف ذلك ٠

● **المشير** : أعلم ذلك ٠

● **عبد المحسن أبو النور** : هل ســيطبق على هذه الحـــالات ما طبق على ال ٨٨ حالة ؟ أو سنعدل فيها ٠

● **المشير** : سنسير وفقا للاصول ، اللجنة الفرعية طلبت فرض الحراسة على بعض الاشخاص بالذات ،كما طلبت فرض الحراسة عــلى بعض الاشخاص وعائلاتهم فيمكن أن نطبق ما أوصت به اللجنة الفرعية ٠

● **عبد المحسن أبو النور** : فرضنا الحراسة على الشخص المتهرب على أساس أنه قام بتهريب الارض فاذا كان يملك ١٨١ فدانا فاننا نستولى ال ٨١ فدانا المهربة وعلى المائة فدان ولا ندخل عائلته فى الموضوع ولكننا فى ال ٨٨ حالة أدخلنا العائلة فهل نستمر على فرض الحراســـة على العائلة أو نكتفى بفرضها على الشخص المتهرب فقط ؟ واذا كان الشخص المتهرب قد توفى ٠٠ فهل نأخذ ما آل الى ورثته بالميراث ؟ نريد أن نتفق على مبدأ نسير عليه ٠

● **المشير** : القرار يتوقف على ما يتضح من دراسة الحالة وبالنسبة لما آل اليهم بالميراث فنحن متفقون على الاستيلاء عليه ٠

● **عبد المحسن أبو النور** : الحالة هى أن فلانا قد هرب بنفسه أرضا زائدة لم يبلغ عنها وال ٨٨ حالة كانت على هذا الشكل فعندما تقرر فرض الحراسة ٠٠ هل سيوضع الشخص المتهرب وحده تحت الحراسة أم هو وعائلته ٠ ؟

كان هناك بحثان فى هذا الموضوع ٠٠ بحث يرى أن نضع الشخص وعائلته تحت الحراسة لان هؤلاء يشكلون خطرا فى الريف فلابد أن يبعد و وعائلته وكانت هناك مناقشة فى هذا الموضوع اذ أننا لو نظرنا الى هذا الاجراء من الناحية القانونية البحته لوجدنا انه غير سليم على اعتبار أن الشخص الذى خالف فنصادر أرضه باعتباره مخالفا جزاء له على مخالفته وفى هذه الحالة لا يكون لعائلته أى ذنب فى هذا الموضوع ولذلك أرى ضرورة تحديد الاجراء الذى يتخذ لتسير العملية بطريقة سليمة ٠

● **اللواء حسن طلعت** : سواء كان القرار بالمصادرة أو بفرض الحراسة فان الاستيلاء يقع على المساحة التى تم تهريبها سواء كانت تحت يده أو تحت يد أولاده وقرار الحراسة يقع على الجميع باعتبار أن الذنب تهرب من تطبيق قانون الاصلاح الزراعى سنة ١٩٥٢ من المعادين للثورة ومن التجاوز الكبير أن نعتبره مواليا للثورة وكذلك اذا كان له أولاد لديهم أرض زراعية فمن التجاوز أيضا أن نعتبرهم موالين للثورة وعلى ذلك أرى أن يكون قرار الحراسة شاملا له ولعائلته أى زوجته وأولاده ٠

● **كمال رفعت** : أرى أن يكون الاجراء باستبعاد الشخص وحده ولا نأخذ العائلة ، والا فاننا نخلق أجيالا معادية للثورة ٠

● **اللواء حسن طلعت** : أبن هذا الرجل موجود فى الريف يعمل فلاحا فى نفس المنطقة وقد تكون هناك عائلة لرجل يستولى أولاده على الارض أثناء حياته وتم التهريب والارض تحت يدهم أو تحت يد أبيهم لماذا لا تأخذها الدولة ؟

● **المشير** : كقاعدة عامة حالات سنة ١٩٥٢ يمكن اتخاذ أى اجراء معهم بصفة عامة ولكن اذا فرض أن لشخص ما أولادا قصر فلماذا نضعهم تحت الحراسة ثم نعود فنرفع الحراسة عنهم ؟ هذا هو ما دعانى الى القول بأن ننظر فى كل حالة حسب ما يتضح من دراستها ٠

● اللواء حسن طلعت : من أين أتت ثروة هؤلاء القصر ؟

● المشير : ان القصر لا ثروة لهم والقانون ينص على الاولاد البالغين

● عبد المحسن أبو النور : هناك حالات كتب فيها الشخص لاولاده القصر أرضا قبل سنة ١٩٦١ وحتى الان يمكنه أن يقوم بكتابة أرضه لاولاده ٠

● المشير : هل يستطيع أن يقوم بذلك قانونا ؟

● عبد المحسن أبو النور : يمكنه أن يوزع الارض على أولاده فى حدود المائة فدان بحيث يكتب لاحد أولاده القصر ٣٠ فدانا مثلا ولابنته القاصرة ٣٠ فدانا أخرى ويحتفظ لنفسه بأربعين فدانا وبذلك يكون تصرفه قانونيا ٠

● المشير : اذا كان الرجل يحتفظ بملكية الارض ولم يوزعها على أولاده فلماذا نضع هؤلاء الاولاد تحت الحراسة وهم لا يملكون شيئا ؟

● حسن خليل : هناك أوضاع نجد فيها أن شخصا ما لديه حوالى ٤٠٠ فدان ولكن المسجل باسمه شخصيا ٦٠ فدانا فقط والباقى باسم أولاده مثل هذه الحالة يجب أن تطبق الحراسة عليها ٠

● المشير : تفرض الحراسة عليه هو وعائلته طبعا وتدرس مثل هذه الحالات حالة حالة ولا يمكن أن نصدر قرارا يطبق على كل الحالات ففى حالة يكون قرار فرض الحراسة على الشخص نفسه وفى حالة أخرى يكون القرار منصبا على الشخص وعائلته ٠

● كمال رفعت : يجب ألا نأخذ الابناء بجريرة الاباء ويجب أن يكون هذا مبدأ لانه فى استطاعتنا أن نقوم بتغيير عقلية الاولاد ، وتحويلهم الى الاتجاه الثورى ولكن تعذيب الاولاد وأولاد الأولاد يخلق أجيالا معادية للثورة ٠

● المشير : اذن لكى نصل الى نتيجة فى هذا الموضوع لابد من معرفة الوضع العائلى كله لل ٨٨ حالة التى وضعت تحت الحراسة ، يضاف الى ذلك الحالات الجديدة فنعرف كل المعلومات عن الاولاد القصر منهم والبالغين وعلى ضوئها نستطيع التصرف ٠ لنفرض أن لديه ولدا

يبلغ الآن ١٨ سنة وبعد سنتين أو ثلاث يتخرج من الجامعة ويحصل على شهادة وهو تحت الحراسة فهل سنقوم بتعيينه فى أى عمل وهو تحت الحراســـة ؟

● عبد المحسن أبو النور : هذه حالات موجودة فعلا وأريد أن أضرب لسيادتك أمثلة لكى تكون الحالات واضحة ونتخذ القرار على ضوء ذلك .. يصدر القرار بفرض الحراسة على فلان وعائلته وضمن هـذه العائلة بنت متزوجة حصلت على أرض من زوجها فكانت النتيجة أننـا وضعنا يدنا على هذه الارض لان العائلة وضعت تحت الحراسة كذلك قد يوجد ابن تمكن من ملكية أرض عن غير طريق أبيه فوضعنا يدنا أيضا على هذه الارض على هذا الاساس فهل نضـــع فلانا هذا وعائلته تحت الحراسة ؟ أم نضعه لشخصه فقط ؟ أم نقول ما آل اليه عن أبيه حتى ولو كان حيا ؟

وأرى أن الشخص الذى انطبق عليه قانون سنة ١٩٥٢ هو وعائلته يطبق عليه نفس الوضع ونفس الاتجاه والشعور على اعتبار أن هؤلاء الناس كانوا على الاقل يدركون أننا سنأخذ الـ ٤٠٠ فدان كلها ولكننا أخذنا الـ ٣٠٠ فدان وتركنا الـ ١٠٠ فدان ونحن نريد أن نحدد الوضع بالنسبة للمائة فدان ، هل نتركها أو نأخذها أو ماذا نفعل ؟

● المشير : رأيى أن نفرض الحراسة بالاسم وليست بصفة عامة ، ونأخذ على سبيل المثال حالة (السى مرشاق الياس شحاده) وأولادها ، فنقول نفرض الحراسة على فلانة وعائلتها فلان وفلان بالاســـم ونذكر كل الاسماء .. ومن الجائز أن نذكر أخاها أو ابن عمها . وبذا يكون القرار أكثر وضوحا أننى أتكلم عن المستقبل - فقد يكون من الممكن أن نقر هذه الحالات المعروضة لانها من حالات سنة ١٩٥٢ .. وهى عـلى جانب كبير من الوضوح ، ولكن لابد أن يتضمن القرار اسم فلان وابنه فلان وابنته وهكذا لكى نكون واضحين ولا يخرج القرار مبهما .

لنفرض أن شخصا لديه ٢٠ ولدا فهل أضعهم جميعا تحت الحراسة وقد يكونون متزوجين ولديهم أولاد ؟ وقد لا يملكون شيئا فلا نكتسـب الا عداءهم للثورة فضلا عن أن هذا الموضوع لن ينتهى وسيـــظل فى دوامة مستمرة .

● **شمس بدران** : سيادتكم طلبتم فى الاجتماع السابق للجنة ـ أن ترد حالات هؤلاء المتهربين كل شخص وحالته على حده .. ثروته فى البنك وماذا يمتلك من أراض وعقارات أو مصانع فى المدن أى .. ترد الينا الحالة بالكامل ، واذا تيسر ذلك ترد حالة أولاده القصر والبالغين ثم تنظر اللجنة الفرعية فى هذه الحالات وتقدم بشأنها توصيات تعرض على اللجنة العليا .

● **على صبرى** : يمكن أن نتتبع هذه الحالات قبل وضعها تحت الحراســـة .

● **شمس بدران** : لقد وضع الشخص فعلا تحت الحراسة هو هو وعائلته .

● **المشير** : بعد أن يوضع الشخص هو وعائلته تحت الحراسـة تدرس الحالة لنتبين كيف يعيش هؤلاء النـــاس وماذا يمتلكون بعد الحراسة وعدد الاولاد لانه ليس من المعقول أن نعطيه كل ايجار الارض وكذلك ليس من المعقول ألا نعطيه شيئا ولذلك يجب أن ندرس حالتـه الاجتماعية ونقرر له معاشا على ضوء هذه الحالة .

حسن خليل يرى أن العملية عملية حراسة فقط .. لا .. أنهـا ليست حراسة فقط ولكنها وضع يجب أن ينتهى اما بالقانون أو بغيره فليس المقصود من فرض الحراسة على الارض هو اعطاؤه الريع الناتج منها .. لن يكون الامر كذلك ..

● **عباس رضوان** : اذا رؤى أن يكون القرار محددا بالاسماء فان الامر يستدعى عرض الحالة بالكامل ويســـتدعى بحثا آخر غير الذى ستنند اليه ونســـير على أساسه اليوم اذ يجب أن نفحص ملكيته هو وزوجته وأولاده وممتلكاتهم التى آلت اليهم عن أى طريق ســـواء عن طريق أبيهم أو عن طريق مجهودهم وفى هذه الحالة يختلف الوضع فهل فى الامكان أن تتم عملية بهذا الشكل قبل العرض أم بعد العرض ؟

● **المشير** : اذا اتخذنا قرارا يتضمن توصية للســـيد الرئيس لاستصدار قرار بفرض الحراسة على أشـــخاص فليس من المعقول أن نطلب منه رفع الحراسة عنهم وحين اتخاذ أية توصـــية لابد أن نكون متأكدين من أن هذا الوضع ليس مؤقتا والا فان القرارات كلها سيحدث فيها عودة الى الوراء وليس هذا بالامر المستحسن .. ولذلك عندما نوصى

بفرض الحراسة يجب أن نكون على بينة مما نقرر لان ذلك يمثل وضعا منتهيا .

● **على صبرى** : حتى لا يتعطل عمل اللجنة من السهل ان نأتى ببيان عن ملكية العائلة من واقع السجلات بالنسبة للحالات التى من هذا الشكل وتعرض الحالة مع ملكية الاولاد البالغين والقصر وكذلك الحيازات الموجودة طرفهم بحيث نتبين ماذا يمتلك الشخص وما عدد أولاده وما مقدار ملكية كل منهم ولكى يكون القرار واضحا هل تفرض الحراسة عليه هو وعائلته ؟ أم عليه وحده ؟ وبذلك يكون الاجراء عادلا .

● **عبد المحسن أبو النور** : ليس من السهل تحقيق العدالة المطلقة ولا يمكن أن يتم ما يقول عنه على صبرى الا اذا أتينا بالشخص وسألناه عما لديه هو وأولاده .

● **المشير** : يمكن أن يأتى ليوقع اقرارا بما لديه واذا ظهر أى خطأ فى المعلومات الواردة بالاقرار يوضع تحت الحراسة ويؤخذ كل ما لديه وهم يفهمون ذلك جيدا .

● **على صبرى** : الحالات الواردة من الاصلاح الزراعي لم تتضمن هذه المعلومات .

● **المشير** : اننا نريد مثل هذه المعلومات العامة بالنسبة لكل شخص ما عدد أولاده وأين يعملون ؟ فهناك أشخاص يتولى أولادهم مناصب كبيرة فى وزارة الخزانة مثلا أو فى الشركات أو يعملون فى الاصلاح الزراعى وليس معقولا أن يترك هؤلاء هكذا فنحن نحتاج فعلا الى هذه البيانات والا فان العملية لن تكتمل .

● **كمال رفعت** : أقترح مبدئيا أن تكون الحراسة على رب الاسرة أساسا لانه هو السبب فى هذا الاجراء أما بالنسبة للاولاد والعائلة فتبحث حالتهم لان الأولاد قصر أو غير قصر يمكن أن نغير تفكيرهم وندخلهم المعاهد الاشتراكية ونحول مفاهيمهم بحيث يتخذون موقفا معاديا من أبيهم ومن تصرفاته أما اذا اتخذنا الاجراءات ضد الاب والعائلة جميعا فان القاعدة المعادية لنا ستتسع .

● **كمال الحناوى** : اذا كنا سنأخذ بمبدأ فرض الحراسة على رب العائلة فقط فاننا سنواجه بالنسبة لموضوع الأبعاد حالات مثل حالة مهد

الذى فرضت عليه الحراسة فى البحيرة وأولاده البالغون موجودون بالبلدة والمحافظ لا يستطيع أبعادهم • ولذلك أرى كاجراء تكميلى أنه اذا فرضت الحراسة على شخص فيجب أن ينظر فى أمر الاولاد الموجودين فى القرية بالنسبة للابعاد •

● **كمال رفعت** : ننظر فى أمرهم باعتبار أنها حالات قائمة بذاتها

● **المشير** : قلنا ذلك فمن تفرض عليه الحراسة وله أولاد بالغون موجودون بالريف ويتولون زراعة الارض ينطبق عليهم الابعـــاد كأبيهم تماما مثل حالة تمام وأولاده •

● **عباس رضوان** : هل يمكن أن يطبق هذا المبدأ من حيث فرض الحراسة على الشخص مع ابعده هو وعائلته عن الريف ؟

● **شعراوى جمعه** : لو فرضت الحراسة على الشـــخص وحده وأبعدنا الاولاد البالغين عن القرية فمن الذى يدير أرضهم ؟ لابد ان يكون هناك اجراء تنفيذى بالنسبة لذلك والا ستكون هناك مشـــكلة أرض هؤلاء ليست تحت الحراسة •

● **المشير** : أنت تفترض أن لديهم أرضا ؟

● **شعراوى جمعة** : نعم •

● **المشير** : اذا كانت لديهم ارض سيأخذها الاصـــــلاح الزراعى لتأجيرها للفلاحين •• بمعنى ان الاولاد البالغين الذين نبعدهم عن الريف يتولى الاصلاح الزراعى تأجير أرضهم للفلاحين وقد قلنا قبل ذلك أن الذين يبعدون عن الريف تؤجر الحيازات التى كانت طرفهم للفلاحين بواسطة الجمعيات التعاونية أو الاصلاح الزراعى وفى هذه المشكلة بالذات تؤجر الارض فى الحال للفلاحين ••

● **عبد المحسن ابو النور** : اذا لم يوضـــــع اولادهم هؤلاء تحت الحراسة فيكون القول بتأجير ارضهم للفلاحين ليس له سند قانونى اى انه لابد ان نبحث عن اساس يتيح للجمعية التعاونية ان تؤجر هذه الاراضى للغير نيابة عنهم •

● **المشير** : نحن نلتزم بنصوص القانون وعلى هؤلاء جميعا ان يعطوا توكيلات للجمعيات التعاونية ولو قسرا عنهم والا وضعوا تحت الحراسة •

● **عبد المحسن ابو النور** : ان اجراء كهذا لابد ان يتخذ والا كان من السهل عليهم ان يرفعوا دعاوى امام القضاء ٠

● **المشير** : اذا لم يعطوا توكيلا للجمعية التعاونية بتأجير الارض يوضعون تحت الحراسة فورا ٠ ٠

● **عبد المحسن ابو النور** : هل نعتبر هذا قرارا

● **المشير** : نعم هذا قرار ٠

● **عبد الحميد غازى** : بالنسبة للحالات المعروضة امامنا ارى انها كانت تحتاج لبعض ايضاحات على أساس أن قرار فرض الحراسة عندما يصدر قد يصدر بأسماء أبناء لا يمتلكون أرضا فيكون بعض الشىء ولكننا نريد ان نبحث حالة الشخص واولاده البالغين والقصر فى التقرير الذى يعرض على اللجنة العليا بحيث تشمل القوى الاقتصادية للعائلة كلها ٠٠ واذا كانت تمتلك ٦٠٠ فدان مثلا يمكن ان تؤجر هذه المساحة للجمعية التعاونية ويعطى لهم الايجار فقرار فرض الحراسة يتخذ محددا على ضوء كل حالة فلا يشمل من لايملك ارضا ومثل هذا نبعده عن القرية وبذلك نحدد القرار بأسماء معينة من ناحية الابعاد أو فرض الحراسة ٠

اما فيما يتعلق بتغيير عقلية ومفهوم الابناء ليكونوا موالين وغير معادين لابيهم فأعتقد ان هذه عملية صعبة جدا فى هذه المرحلة لاسيما الابن الذى ورث مائة فدان وخاصة واننا نجد صعوبة حتى الان فى ربط المستفيدين من الثورة بها ٠

● **كمال الدين رفعت** : هذه عملية غير صعبة اذا أولتها أمانة الفلاحين اهتمامها وامامنا ثلاث حالات : تهريب الارض ، والحيازات الكبيرة والنفوذ والسيطرة ٠

فالابن الذى يملك الارض قد تنطبق عليه الصورة الثالثة وهى النفوذ والسيطرة والهدف من العملية كلها الا نخرج بعداء كل الناس حتى فى داخل العائلة ٠

● **عبد الحميد غازى** : هم أعداء بالطبيعة ٠

● **المشير** : هذا يدخلنا فى حلقة مفرغة لان الابن سيتخرج ويعمل ويتزوج وهو تحت الحراسة والعملية فى رأيى ليس لها إلا حلان : اما أن

نعالج جزءا منها سياسيا واما ان نقضى عليهم ان نجتثهم جميعا ولا يمكن ان نغفل ذلك لان المصالح متشابكة كلها بعضها مع البعض الاخر .. اذن لابد ان ننظر للموضوع نظرة اخرى .

● **شعراوى جمعه :** من الصعوبة ان نعالج كل حالة على حدة فيما يتعلق بفرض الحراسة والاسهل ان نتخذ مبدأ موحدا يدفعنا الى الامام وتسهيل الاجراءات ولو كان فى صالح العائلة لانى اخشى ان تدخل اللجنة فى متاهات وتكون العملية صعبة فتجتمع اللجنة وتنفض لا لبحث الحالات وانما لتقرر وضع الاولاد تحت الحراسة ام لا ..

امامنا قاعدتان اما ان نتخذ مبدأ بوضع العائلة تحت الحراسة ثم نبحث التظلمات فيما بعد واما أن نضع الاب تحت الحراسة كمبدأ عام ونترك العائلة ونبحث بعد ذلك موقف كل واحد من العائلة ..

ولكن اذا بدأنا ببحث وضع الابناء تحت الحراسة من عدمه فأعتقد ان العبء سيكون كبيرا جدا ولن نندفع الى الامام بل سيكون كل عملنا قاصرا على بحث حالة فرد او اثنين كل اسبوع ويمكن ان نتخذ فى هذا الموضوع قرارا اليوم ..

● **عبد المحسن ابو النور :** اننى متفق فى الرأى مع السيد شعراوى جمعه لان الحالات سوف تتشعب وعلى ضوء الدراسة قطعا سيكون امامنا مئات الحالات وكل حالة تتشعب الى ٥ أو ٦ حالات وقد يكون الامر أيسر الان لان الحالات قليلة وواضحة لكن عندما تأتى نتيجة اعمال اللجان الاخرى ستكون العملية صعبة .

● **كمال رفعت :** اذا اخذنا بالاسهل يمكن ان نقضى على الكل وننتهى فمن السهل اتخاذ اجراء عام من الصعب تقدير نتائجه ولكن يجب أن يكون من أهدافنا الاساسية أن نعيد صياغة عقلية الناس وهذه هى المشكلة التى يجب ان نركز عليها بصرف النظر عن صعوبة الموضوع .

● **شعراوى جمعة :** أرى أن نتخذ قرارا اما بفرض الحراسة على الفرد وعائلته واما على الفرد فقط ولكن اذا بحثنا كل حالة على حدة فأعتقد أن اللجنة الفرعية ستدخل فى متاهات .

● **عباس رضوان :** امامنا حل اخر غير الحلين اللذين ذكرا فيمكن فرض الحراسة على المتهرب نفسه مع ابعاده هو وعائلته عن الريف ونستكمل بحث حالات المبعدين بعد ذلك خلال الفترة الباقية على البحث

تختلف كل الجهات التى تقوم بالبحث لغاية آخر يونيو الحالى بان نضع اسبقيت للبحث عن حالات الاولاد الذين سيبعدون عن الريف تطبيقـا لهذا القرار على ان يكون البحث على الطبيعة من ناحيه ملكياتهم وحيازاتهم وقد يساعد هذا على تبين الهدف وهو ان نجتث هذه الجذور من الريف ونجتزئ المخطىء وببحث الوضع الاقتصادى الذى اشار اليه السيد عبد الحميد غازى على الطبيعة لانى اعتقـــد ان البحث على الورق من ناحيه الاصلاح الزراعى لايعطى الصوره السليمة فلابعاد نفسه سيعطى فرصه لبحث الوضع على الطبيعه حتى من ناحيه الاولاد وهل هربت لهم ارض ام لا ؟ وهل الحيازه تتجاوز ماحدده القانون ام لا ؟ وستكون امامنا صـــورة كامله للاسرة . فيكون القرار نهائيا ولا تكون هناك حـاجة للبحث كما حدث في الـ ٨٨ حالة وقد اشار سيادة المشـــير ببحث الـ ٨٨ حالة من ناحيه اوضاع أولادهم وملكياتهم ووظائفهم ونفوذهم فاذا أجرينا بحثا اخر بالنسبة للحالات المعروضة بعد الابعاد فقد يعطينا ذلك صورة سليمة وصحيحة ..

● **كمال رفعت** : هناك صورة يجب ان تكون موضع اعتبار وهى مدى تأثير الانتاج الزراعى فى تلك المناطق بالذات لاننى اعتقـــد ان تأثر الانتاج الزراعى يشكل خطورة كبيرة وعلينا ان نحافظ بقدر الامكان عليه وعلى كفاءته وفى نفس الوقت نضرب التسلط والاقطاع والنفوذ والسيطرة .. الخ

● **عباس رضوان** : فى تقديرى ان الاولاد لايزرعون بانفسهم بل هم من الاعيان ويعملون بطريقة المزارعة او المشـــاركة ويمكن عن طريق الجمعية التعاونية ان يتم التأجير لمن يباشر زراعة الارض فعلا ..

● **المشير** : لقد كلفنا السيد عبد المحسن ابو النور بموضــــوع انتاجية الارض التى وضعت تحت الحراسة وسنطلب منه تقديم بيانات عن هذا الموضوع واذا اتضح ان الانتـــاج فى هذه الارض انخفض عن متوسط الانتاج العادى للفلاحين فأننا سنفصل المشرفين الزراعيين لانهم فى هذه الحالة اما انهم يسرقون او يهملون فى عملهم ..

● **عبد المحسن ابو النور** : كنت قد اجتمعت بالمختصـــــين يوم الخميس الماضى واوضحت لهم تماما ماذكرته سيادتكم الان على اساس انه من الاسلم كمبدأ ان نؤجر الارض الى صغار الزراع لانه من الافيد اجتماعيا وسياسيا أن تؤجر الارض لمن لا يملكون شـــيئا حتى يجدوا مورد رزق ثابت لهم .

● **المشير** : نريد أن نعرف محصول هذه الارض .

● **عبد المحسن ابو النور** : لقد بدأنا اليوم بتاجير زراعة خاصة بالاذرة الى آن تتم عملية التأجير الكامل فى موسم الزراعة القادم .

● **المشير** : الارض فيها قطن الان وكان فيها قمح ..

● **عبد المحسن أبو النور** : القطن والقمح نحن مسئولون عنهما .

● **المشير** : بعد ذلك ستؤجر الارض ونريد ان نتبين المحصول .

● **عبد المحسن ابو النور** : ان شاء الله ..

● **المشير** : نعود للنقطة الاساسية .

● **محمد عبد الفتاح ابو الفضل** : يمكن ان نكلف كل شخص تحت الحراسة أن يقدم اقرارا بأفراد عائلته وتحت مسئوليته بما يملكه أو بما تحت يده من حيازة وكما اتصور ستكون العملية بعد ذلك بسيطة بالنسبة للجنة الفرعية اى ان يوضع الشخص فورا تحت الحراسة وتبعد عائلته عن الريف ويقدم الكشف والاقرار عن اولاده وزوجته تحت مسـئوليته وهذه مجرد عملية اخذ بيانات منه هو شخصيا ولن تكون معقدة ..

● **المشير** : اذن ما هى النتيجة ؟

● **حمدى عبيد** : فى رأيى الموضوع يحتاج الى عمل ثورى اكثر من الالتجاء الى القانون لنتبين نصوصه .. نحن فى ثورة وهذه اللجنة شكلت استثناء من القوانين وتعتبر امتدادا للثورة والعمل الذى نتخـذه يعتبر استكمالا للثورة ولا شك أن هذا العمل سـيخلق لنا أعداء واذا تبصرنا قليلا فسنجد أنهم أعداؤنا القدامى أى أننا لن نكتسـب أعداء جدد بل بالعكس اذا سرنا فى عملنا الثورى فسوف ينكمشون خصوصا واذا جردوا من سلاحهم الاسـاسى الذى يعتمدن عليه لانهم اذا علموا أنهم مهددون فى لقمة العيش سوف يلتزمون الصمت ويتعلمون كيف يكتسبون عيشهم وفى اعتقادى ان عامل الوقت عامل مهم واذا اعطينا الفرصة لهؤلاء الناس حتى نبحث بالدقة حالة كل فرد بشخصه فأن ذلك عدالة حقيقية غير اننا نلمس ان الحالة فى البلاد الان غير مستقرة والكلام والهمس كثير نتيجة انهم لم يروا عملا حاسما يواجهون به واذا أعطينا هؤلاء فرصة تمييع العملية عن طريق التظلمات فلن تنتهى التظلمات أبدا ، فينبغى ألا نخشى عداء الناس ويجب أن نحدد عملنا أولا فننظر فيمن طبقت عليهم القرارات

الثورية ونحصرهم ونقدر موقفنا على أساس أقصى ما يمكن أن نصل اليه ونبحث حالتهم قبل التطبيق وبعده ثم نتصرف على ضوء ذلك قبل أن نضع رب العائلة تحت الحراسة ولا نضع أولاده تحت الحراسة ..

يقول السيد كمال الدين رفعت ان من الجائز ان ننتفع بالابناء وهذا جائز ولكن لا يجب ان ننتفع بهم فى مكانهم الحالى وانما فى مكان اخر بعد ان نهيئهم للاشتراكية .. قد يصبحون مؤمنين بالاشتراكية ويدافعون عنها اما وجودهم فى مكانهم الذى مارسوا فيه الاقطاع والسلطة فى قلب القرية فهو امر يخيل لى انه يحتاج الى اعادة نظر ..

فأذا كان للرجل اولاد قصر أو بالغون وكتب للقصر ارضا فهـــذا يعتبر نوعا من التهريب ويؤخذ هؤلاء مع ابيهم ولن نترك هؤلاء الناس لاننا مسئولون عن والدهم ويمكن ان يأخذ القدر الذى يمكنه من تربية اولاده .

أما اذا كان لهذا الرجل اولاد بالغون فأما ان يكونوا قد حازوا هذه الاراضى بمجهودهم الشخصى واما ان يكونوا قد مارسوا الاقطاع وارى اننا اذا تمسكنا بميزان امسكنا ميزانا دقيقا للعدالة فأن هذا سوف يأخذ منا مجهودا كبيرا ..

● **شمس بدران :** لى كلمة فى موضوع التهريب لقد اخذنا اجراء عنيفا مع المتهربين من قوانين الاصــــلاح الزراعى حتى يكونوا عبرة لاى شخص ..

وعلى اساس أن نعطى فرصة لبقية المتهربين الذين لانعــرفهم لكى يتقدموا طواعية من انفسهم ويبلغوا عن الاراضى التى هربوها فنعفيهم من الاجراء الذى اتخذناه مع الـ ٨٨ حالة او الحالات التى نبحثهــــا لانه لا يمكننا ضبط كل الاراضى المهربة ..

فلا اقل من ان نعطي هؤلاء الناس املا فى اجراء مخفف فى انهم اذا أبلغوا عن الاراضى المهربة بأنفسهم ســنكتفى بمصادرة الجزء المهرب من الاراضى والاكتفاء بنقلهم من الريف الى المدينة واعفائهم من باقى الاجراءات العنيفة مثل الحراسة وغيرها ..

وأعتقد أنه اذا سرنا فى طريق البحث عن حالات التهرب فلن ننتهى منها ابدا وسنظل سنين تورد لنا حالات فيها تهريب فعندما يبلغ هؤلاء الاشخاص عن أنفســـهم نعطيهم الامل فى أن يعفوا من الاجراء العنيف

ويصادر فقط الجزء المهرب وتستمر ملكيتهم للارض مع تأجيرها بمعرفة الاصلاح الزراعى للفلاحين المعدمين ..

● **حسن خليل** : تبين من الممارسة ان ضبط التهريب عملية بسيطة فبفحص العقود وفحص الملكية فى الشهر العقارى وبسؤال الصراف يمكن كشف التهريب وهناك حالات كثيرة ظهرت وستقدم للجنة ..

ومادام المبدأ الذى يقضى بوضع من يهرب الارض تحت الحراسة قد طبق فأعتقد انه من السهل ان نستمر فيه خاصة وان كشف التهريب اصبح عملية سهلة ..

● **المشير** : نعود للموضوع الرئيسى هل نضع الفرد تحت الحراسة ام نضع الفرد والعائلة تحت الحراسة ؟

● **يوسف حافظ** : الفرد والعائلة .

● **حمدى عبيد** : الفرد والعائلة .

● **شمس بدران** : يوضع الفرد تحت الحراسة وتبعد العائلة لحين بحث موقفها ..

● **شعراوى جمعه** : الفرد والعائلة .

● **كمال الحناوى** : الفرد والعائلة ..

● **عبد الفتاح ابو الفضل** : الفرد تحت الحراسة والعائلة ابعاد ..

● **عبد الحميد غازى** : يوضع الفرد تحت الحراسة وتحدد اسماء العائلة وملكياتها ..

● **لواء حسن طلعت** : يوضع الفرد وأولاده تحت الحراسة .

● **لواء محمد احمد صادق** : يوضع الفرد تحت الحراسة بمفرده ثم ينظر فى حالة العائلة منفصلة ..

● **حسن خليل** : يوضع الفرد وحده ثم يبت فى حالة من يوضع تحت الحراسة من باقى العائلة ..

● **لواء سيد جاد** : توضع الحراسة على الفرد مع ابعاده والاولاد .

● **عقيد مصطفى المحمدى** : وضع الفرد تحت الحراسة مع ابعاد

العائلة بالكامل وهذا يكشف عملية التهريب مثلما رأينا فى حالة نمام عبد الرحمن ..

● **العميد سعد عبد الكريم** : يوضع الفرد تحت الحراسة وكذلك افراد عائلته الذين يثبت عليهم انهم مكنوا هذا الفرد من فرض سيطرته على الريف ..

● **ابراهيم مخيمر** : يوضع الفرد مع العائلة تحت الحراسة مع تحديد الاسماء ..

● **عبد الخالق شوقى** : حراسة على الفرد مع ابعاد العائلة ..

● **حسن عليش** : حراسة على الفرد مع ابعاد العائلة وبحث حالتها .

● **د. محمد دكرورى** : الفرد وبحث حالة العائلة ..

● : **عبد الحميد شديد** : الفرد وابعاد العائلة ..

● **سامى شرف** : الفرد والعائلة ..

● **صلاح نصر** : الفرد والعائلة ..

● **عباس رضوان** : قبل الادلاء برايى اريد ان اعرف عما اذا كان سيعاد النظر فى عائلات الـ ٨٨ ؟ وهل ستصفى الحراسة فنعطى سندات للاسرة فى حدود ٣٠ ألف جنيه ؟

● **المشير** : القرارات التى تتخذ نهائية وليس فيها اعادة نظر ..

● **عباس رضوان** : ارى فرض الحراسة على الفرد وعائلته ..

● **كمال رفعت** : الفرد وبحث حالة العائلة ..

● **عبد المحسن أبو النور** : اذن تكون هناك معاملتان فى هذه الحالة وأنا أحبذ أن تكون المعاملة واحدة وبميزان واحد ..

● **عباس رضوان** : هذا موضوع سؤالى ..

سيظهر عند فحص حالات الـ ٨٨ على الطبيعة بعد تنفيذ الحراسة ان هناك أطفالا قصر لا يملكون شيئ أو أولادا بالغين أيضا لا يملكون شيئا هل يستمرون تحت الحراسة ام لا ..

● **شمس بدران** : تصفية عملية الحراسة وتحويلها الى سندات هى التى ستحدد الموقف وتنهيه بالكامل ..

● **علي صبري** : رايي ان يوضع الفرد والعائلة تحت الحراسة بناء على عدة اعتبارات فقد أنتهت بعض المحافظات من بحثها بالكامل ووضح ان جميع الحالات التى جاءت من هذه المحافظات سواء كانت تهريبـــا من قانون الاصلاح الزراعى او نفوذا اجراميا او حيازات او سيطرة على الادارة لا تزيد متوسط الحالات فى المحافظة الواحدة عن عشرين أو ثلاثين عائلة وبالتالى بعملية حسابية بسيطة لموازنة القوى بين العداوة وبين المكاســب السياسية نجد أننا نفقد الآن جزئيا حوالى ٤٠٠ عائلة أو ٥٠٠ عائلة وهم اعداء للثورة بدون اى تردد ..

النقطة الثانية هى اننا نبحث الان فى قانونى ٥٢ و ٦١ وقال سيادة المشير أنه لابد وأن يزول نفوذ هؤلاء لان ٩٩٫٩٩٩٪ منهم أعداء للثورة حتى لو استبعدنا بعض الافراد سيكونون من القلة القليلة ١ر٠٪ أو واحد فى الالف وبالبحث فى هذا سوف يعطل عمل اللجنة ..

واى عمل لايمكن ان يكون عادلا ١٠٠٪ مهما بحثنا وضرر هذا اننا نعرقل العمل الثورى الذى يجرى النهاردة وعنصر الوقت الذى اشار اليه الاخ حمدى عبيد هام جدا فلو شعر الناس ان هناك اجراءات ثـــورية واســـتمرارا للثورة فى الريف فان أى تراخ نتيجة حرصنا على توخى العدالة المطلقة وهذه لن نصل اليها ـ فضرره اكثر بكثير من نفعه لابد من اشعار الناس اننا فى ثورة جديدة فى الريف هذه هى النقطة التى اردت ان اوضحها ..

● **كمال رفعت** : ليس معنى الاجراء الثورى ان يتسم بالعنف انما الاجراء الثورى هو فى التغيير نفسه الذى يحدث طالما اننا كثوريين نتخذ اسلوبا سليما فى تحقيق التطور نفسه فى المجتمع فأن هذا التطور ينتج عن عملية الاقتناع بدليل أن الاتحاد الاشتراكى نفسه يجمع قوى الشعب العاملة وهى عناصر متناقضـــة ولكن بداخله يتم الاقناع ونكون النتيجة اذابة الفوارق الموجودة واذا أخذنا هذه الحقيقة أن الثورة أسلوبها سليم وأن وسيلة الاسلوب السلمى هو الاقناع ..

وفى تقديرى انه من الضرورى ان نلتزم بهذا الطريق ومن الســهل اتخاذ اى اجراء عنيف ومن الصعب اتخاذ الاسلوب الســـلمى ولكن اذا نظرنا الى الاهداف البعيدة بالنسبة للمجتمع والى الظروف الحالية نجد أنها تحتم التأكيد على هذا الاسلوب .. اسلوب الاقناع بالذات ..

● **علي صبري** : احب ان ارد على نقطة الاقناع كمسئول فى الاتحاد

الاشتراكي ـ فى تصورى ان هذا الاسلوب وان كان من الواجب اتباعه الا أنه صعب عملياً ولا نستطيع اتباعه حتى ولا بعد خمس سنوات لعدم وجود الافراد الملتزمين القادرين على اقناع هؤلاء الافراد على مستوى المصنع وعلى مستوى القرية وعلى مستوى الحلقة الضيقة وتحويلهم فعلا من أشخاص معادين الى أشخاص ملتزمين أو اشتراكيين ربما أستطيع هذا بعد خمس سنوات وبعد ان اكون كادرا سياسياً صحيحا يمكنه ان يتغلغل ويقنع هؤلاء الناس .

● **عبد المحسن أبو النور** : أنا أعتبر أن الموضوع فى هذه النقطة وصل الى مرحلته الحاسمة فطالما أننا لن نرجع عما أتبع بالنسبة للعائلة بالنسبة لل ٨٨ حالة فيجب أن تستمر العائلة الى ما بعد هذا ولا نكون كمن يكيل بكيلين وضرر هذا أكثر من نفعه ..

● **المشير** : ليس معنى اننا اتبعنا ذلك فى ال ٨٨ حالة ان نسير على هذا الشكل باستمرار قد يتغير الوضع بالنسبة لحالات سنة ١٩٦١ ..

● **عبد المحسن ابو النور** : انا أتكلم بالنسبة للمبدأ الذى نسير عليه بالنسبة لمن ينطبق عليهم قانون ١٩٥٢ ..

● **المشير** : يمكن ان نستطلع الان الرأى العام للسادة الحاضرين ..

● **مختار عمر** : اقترح وضع الحراسة على الشخص وابعد الاولاد الى أن يبت فى حالاتهم ..

● **عبد الفتاح الشربينى** : وضع الحراسة على الشخص وفحص العائلة ..

● **احمد رشاد نافع** : وضع الحراسة على الشخص وفحص العائلة .

● **شكرى حافظ** : توجيهات السيد صلاح نصر تقضى بأن نفحص العائلة ونفوذها بالكامل ويكون ذلك موضع بحث وتقرير مفصل وفى هذه الحالة يسهل تقرير ما اذا كنا سنضع الاولاد مع رب العائلة أو رب العائلة فقط ..

● **كوثر عبد القادر** : نحن نزلنا على الطبيعة فى الريف ورأينا صورة واضحة ان هناك قاعدة شعبية كبيرة تقول انهم كانوا مظلومين ومضطهدين ومازالوا يعانون من هذا بعد الثورة وحتى هذه اللحظة هذه القاعدة الشعبية لمسنا بعضهم يقول انهم يشعرون بتبعيتهم للجمهورية العربية

المتحدة .. توجد عائلات في كل قرية أو في كل بلد رئيسية اذا أبعدنا رأس العائلة فقط فهذا لايحل المشكلة لان هذه عائلات اما من عائلات سنة ١٩٥٢ او عائلات جديدة سيطرت سيطرة كاملة لايمكن ان تحل المشكلة بابعاد فرد واحد .. ان ابعاد العائلة هو الحل الوحيد ولو عملنا حصرا بهم على مستوى الجمهورية نجدهم افرادا موتورين وابعادهم لن يؤثر على المنطقة ولن يؤثر على شيء في الريف اريد ابعاد افراد العائلة حتى تحل المشكلة حلا جذرياً ..

● **شكري حافظ** : توجد ارض مملوكة لاقطاعيين مقيمين فى القاهرة يأخذون الايجار السنوى بواسطة إتباعهم فى القرية وهذا لايشكل خطرا اقطاعيا فى الريف ولكن توجد اموال عندهم اكثر من الاخرين واذا وضعت رب العائلة تحت الحراسة فلا داعى لان اضع باقى افراد العائلة لانهم لا يشكلون خطرا فى الريف أما الخطر الموجود فى الريف فهو خطر العائلات الكبيرة المقيمة فى الريف وتزرع الارض بنفسها ولها سطوة ونفوذ اجرامى أو اقطاعى ولها نفوذ متغلغل فى جميع النتظيمات السياسية فاذا كان فى هذه العائلات اقطاعيون فيجب ابعادهم بالكامل حسبما يتضح من دراسة كل حالة ..

● **عبد العزيز المقدم** : فى رأيى نفرض الحراسة على الشخص وعلى ابنائه الذين يمارسون نشاطا اقطاعيا فى المنطقة ..

● **رائد محلى محمد عبد المقصود الجنزورى** : من الممكن ان نفرق بين الابعاد وبين فرض الحراسة فالابعاد يشمل رب الاسرة وأولاده القصر والبالغين على اساس الا يكون هناك امتداد لاية سيطرة او نفوذ ..

وبالنسبة لفرض الحراسة على الرجل بمفرده أو هو وعائلته اعتقد ان الميثاق حدد العائلة بالرجل وزوجته واولاده القصر عندما اشار الى ملكية الاسرة سنة ١٩٧٠ ... وأنا ارى ان تشمل كلمة العائلة الرجل وزوجته واولاده القصر عند فرض الحراسة . وبالنسبة للاولاد البالغين فى رايى أن تفرض عليهم الحراسة اذا كانت ملكيتهم آلت اليهم عن طريق والدهم.

● **رائد جلال عمر الديب** : ممكن ان نفرق بين هؤلاء الذين طبق عليهم قانون ٥٢ ففى هذه الحالة تفرض عليهم الحراسة على الفرد والعائلة وبالنسبة لمن طبق عليهم قانون ١٩٦١ تفرض الحراسة للفرد فقط وتبحث حالة العائلة .

● **رائد حسن كفافي** : ارى ان تفرض الحراسة على اقطاع العائلة

توجد فروق فى القرية فمثلا توجد عائلة كبيرة عندها ١٨٠ الف فدان باعت جزءا وفرضت حراسة على جزء وتبقى لها ٣ آلاف فدان قد تبلغ ملكية الرجل وزوجته واولاده الاربعة فى هذه العائلة حوالى ٣٥٠ فدانا وفى نفس العائلة يوجد افراد لايزيد ماعندهم عن ٢٠ فدانا فقط فارى ان تفرض الحراسة على اصحاب الملكيات الكبيرة فهم الذين يسيطرون على الفلاح وهم الذين يزرعون الارض ولا يعطون فرصة للفلاح ان يعيش ويكون فرض الحراسة على الناس بهذا الشكل ..

كما ان الاقطاع الاجرامى موجود مثلا عائلة تسيطر على نصف البلد .. هؤلاء لابد ان يوضعوا تحت الحراسة ويبعدوا عن البلد ..

● **رائد رياض احمد ابراهيم :** توضع الحراسة على رب الاسرة وتبحث حالة الاسرة ..

● **مقدم محمد نور الدين عفيفى :** فرض الحراسة على رب الاسرة مع بحث حالة بقية افراد الاسرة ولو اخذنا بالراى الذى قاله العقيد حسن خليل فى اخضاع جميع الحالات بالنسبة لرب الاسرة وبقية الافراد ..

● **رائد محلى محى الدين عشماوى :** فى رايى ان الاجراء الثورى الذى نتخذه هو فرض الحراسة على رب الاسرة مع بحث حالة العائلة فنكون مطبقين للعدالة ..

● **رائد محلى ابراهيم محمد مصطفى السويدى :** ارى وضع الحراسة على الشخص نفسه مع الابعاد الفورى للعائلة لحين بحث حالتهم ..

● **محمد مسعد عبد الرحمن التميمى :** فى جميع الحالات التى بحثناها فى الريف وجدنا ان ما آل الى هؤلاء الافراد نتيجة مجهودهم لايذكر بالنسبة لما آل اليهم بالميراث فارى ان تفرض الحراسة على رب الاسرة واولاده وابعادهم سوف يأتى بنتيجة خاصة وان نفس السلطة ونفس النفوذ ما زالا متمثلين بالنسبة لهذه العائلة وقد نجد شخصا واحدا وزع مايملك على اولاده وكلهم بعيدون عن القرية ومازال نفوذه موجودا للان فبابعاد هؤلاء الناس واولادهم سيرفع الظلم او الكبت ونستطيع ان نحقق هدفنا ..

● **رائد على حسن مازن :** من رأيى أن نفرق بين الذين انطبقت عليهم القوانين سنة ١٩٥٢ وسنة ١٩٦١ ـ فبالنسبة للذين انطبق عليهم قانون سنة ١٩٥٢ تفرض الحراسة على العائلة باكملها علاوة على فرض الحراسة

على الناظر او الوكيل الذين لم ترد سيرتهم فى المناقشة على الاطلاق باعتبار ان هذا الشخص هو الممثل الحقيقى لهذه العائلة ولان هؤلاء الاقطاعيين ليسوا موجودين فى الريف والذى يباشر العملية هو الناظر او الوكيل ووجوده فى القرية هو الذى يمثل الاقطاع ـ فاذا تركنا الوكيل أو الناظر فى القرية فأنه يمارس نفس العملية وتخشاه الناس من ناحية أنه يمثل اقطاعاً علاوة على أننا اذا أبعدنا رب العائلة وتركنا الاولاد حتى لو كانوا قصر فاننا نجد فى القرية من يساندهم حتى ولو كان هناك ورثة يبعدون عن الريف بداعى العطف أو الانسانية هذا فضلا عن أن أبعاد رب العائلة عن القرية وترك الاولاد بها سيؤدي الى أن يمارس هؤلاء الاولاد الاقطاع الحقيقى فى البلد ..

أما بالنسبة لحالات سنة ١٩٦١ فتفرض الحراسة والابعاد بالنسبة لمن تهربوا من هذا القانون ، وتبحث حالة العائلة قبل اتخاذ اى قرار حيالها .

● **احمد صادق سعودى** : ارى فرض الحراسة على الاشخاص وابعاد باقى أفراد العائلة لحين فحص حالاتهم ..

● **احمد فوزى عطيه** : هل هناك فرق بين هذه الحالات والحالات التى عرضت سابقا وهى الخاصة بال ٨٨ حاله ؟ ان السيد عبد المحسن أبو النور أوضح أن الحالتين متماثلتان والتفرقة فى القرارات الصادرة بشأن الحالتين تثير تساؤلات ولذلك أرى أن يطبق على الحالات الجديدة نفس القرار الذى طبق على الحالات السابقة ..

● **المشير** : واضح ان الاراء متضاربة فى هذا الموضوع ..

● **شعراوى جمعه** : هناك اتجاه عاطفى بالنسبة لان هناك املا فى تحويل بعض الافراد وجعلهم عناصر طيبة ومتجاوبة مع الثورة ..

وبالنسبة لكيفية تدبير معيشة من فرضت عليه الحراسة ان هناك هدفا رئيسيا وهو تصفية نفوذ الاقطاع وهذه فرصة مناسبة للقيام بهذه التصفية لان هذا هو المبدأ والهدف الرئيسى امامنا نفوذ الاقطاع وهذه فرصة مناسبة للقيام بهذه التصفية لان هذا هو المبدأ الرئيسى امامنا ومن الممكن ان نتمشى مع العاطفة بان نسارع بتقرير النفقة حين تفرض الحراسة على الفرد والعائلة وبذلك تكون الناحية العاطفية قد غطيت واعطينا للاولاد سواء كانوا قصر أو بالغين النفقة اللازمة لمعيشتهم أما بالنسبة للاولاد الذين يتعلمون في المدارس الاعدادية او الثانوية والذين نحاول تغيير

عقلياتهم فيمكنهم أن يدخلوا الجامعة ويتعلموا ولا نضع عليهم أى قيد نتيجة فرض الحراسة عليهم ولكن عندما نفرض الحراسة على الفرد ونترك العائلة فقد نتيح الفرصة للتكتل واعادة التهريب اذن .. يجب ان نسير وفقا لهدفنا فنوفر لهم سبل المعيشة بأن نسارع فى فرض النفقة وفى نفس الوقت بالنسبة للاولاد الصغار نحاول تغيير افكارهم ليكونوا مع الثورة واذا وصلنا الى ذلك كان خيرا ونرفع عنهم الحراسة فى المستقبل .

● **صلاح نصر :** يخيل الى ان تعليمات اللجنة واضحة والاجهزة تقوم بهذه العملية فى ضوء التوجيهات وأعتقد أنه فى نهاية الشهر بعد الانتهاء من هذه العملية تكون جميع هذه النقاط قد غطيت وبذلك يمكن ان تصدر القرارات بناء على معلومات سليمة ويكون القرار ثوريا وواضحا بدلا من ان نصدر قرارات قد تظهر بها اخطاء فيما بعد ..

● **المشير :** بالنسبة لحالات سنة ١٩٥٢ تفرض الحراسة على الرجل وعائلته .. اى الزوجة والاولاد القصر مع ابعاد الاولاد البالغين عن الريف .

أما بالنسبة لحالات سنة ١٩٦١ فلا بد أن ترد الحالة العائلية بالكامل لكى نفحصها قبل أن نتخذ قرارا بشأن فرض الحراسة على الرجل وعائلته او عليه وحده ..

أما بالنسبة للـ ٨٨ حالة التى فرضت عليها الحراسة وكذا الحالات التى فحصتها اللجنة الفرعية فتشكل لجنة خاصة برئاسة السيد حسن ظلعت لاحضار البيانات الكاملة عن الحالة الاجتماعية بالنسبة للاولاد القصر والاولاد البالغين- ووظائفهم والجهات التى يعملون بها وممتلكاتهم ومن السهل الحصول على هذه البيانات من رب الاسرة ورب الاسرة الذى لايعطى بيانات صحيحة سنعتقله ونتخذ معه اجراءات اخرى وعندما يفهمون هذا الكلام سيقدمون البيانات الصحيحة وبذلك نكون قد راعينا الامرين : الثورية والعدالة ..

فان الثورية ليس معناها عدم العدالة ومن الجائز القيام باجراءات شاملة فى بداية الثورة ولكننا اليوم فى وضع مستقر وبذلك يمكن ان نقوم باجراءات ثورية فيها عدالة وعلى اساس من البحث ولا داعى للعجلة فنحن لانخشى من انقضاض الاقطاع علينا لان المسألة لم تصل الى هذه الدرجة ونحن وان كنا فى اوضاع ثورية الا انها اوضاع مستقرة ويجب

ان نبحث فى تأن وان يكون بحثنا لقرب ما يكون الى الدقة وان نسير على هذه المبادىء ونستكمل عملنا ..

● **عبد المحسن ابو النور** : ذكرتم سيادتكم انه بالنسبة لحالات سنة ١٩٥٢ تفرض الحراسة على الزوج والزوجه والاولاد القصر اما بالنسبة للاولاد البالغين فتبحث حالاتهم .

● **المشير** : الاولاد البالغون يبعدون عن الريف وتبحث حالاتهم فاذا وجدنا أن لهم أوضاعا مشابهة تفرض عليهم الحراسة .

● **عبد المحسن ابو النور** : اننى اقترح اضافة شيء بالنسبة لهذا القرار عن الاولاد البالغين لان العائلة تشملهم فاذا كان المقصود بالقرار الزوج والزوجة والاولاد القصر فقط فاقترح ان ينص فى القرار على ان يوضع تحت الحراسة كل ما آل الى الاولاد البالغين بأى طريقة من طرق الملكية عن ابيهم الخاضع للحراسة والذى تهرب ..

● **المشير** : موافق .

● **عبد المحسن ابو النور** : فاذا كتب شخص مائة فدان لابنه فأننا بهذه الطريقة ناخذها ايضا ..

● **المشير** : اعتقد ان هذا اجراء عام معقول وانا موافق عليه .

● **حسن خليل** : ان مانسمعه فى البلد عن اعمال اللجنة يحدث بلبلة وعدم استقرار فى حين ان حقيقة ما يحدث فى اللجنة مختلف تماما عن ذلك فهو يحقق ضمانات كثيرة وهناك بحث وتحرى للمعلومات من أكثر من جهة لذا اقترح ان تقوم سكرتارية اللجنة بتوضيح هذه الاجراءات ونشرها فى الصحف فيتضح ان ما تتخذه من قرارات يصدر بعد استيفاء الضمانات المختلفة وبذلك يطمئن الناس وتقضى على اية بلبلة موجودة فى البلد ..

● **عباس رضوان** : الاخ حسن خليل اثار هذا الموضوع فى اللجنة وكان هناك اقتراح بنشر اسلوب العمل وان الحالات التى صدرت فيها قرارات سبق بحثها فى الاصلاح الزراعى اثناء تطبيق القانون وعلاوة على هذا فانها تعرض على جهات بحث اخرى ثم تعرض على اللجنة الفرعية ثم على اللجنة العليا ولو اوضحنا ذلك وظهرت هذه الصورة من الاجراءات التى تتخذها اللجنة فأن ذلك يغطى عملية البلبلة الموجودة .

● **المشير :** لامانع ..

● **شعراوى جمعه :** بالنسبة للحالات المعروضة هل تفرض الحراسة عليها او ننتظر نتيجة بحث اللجنة المشكلة برئاسة السيد حسن طلعت ؟

● **المشير :** نفرض الحراسة عليها لانها من حالات سنة ١٩٥٢ . أما حالات ١٩٦١ فتبحث حالة حالة وقد قلنا بأن تبحث الحالة العائلية للـ٨٨ حالة السابقة بالاضافة الى الحالات التى ستفرض عليها الحراسة اليوم بحيث تبحثها اللجنة المشكلة برئاسة السيد حسنن طلعت وترد اليـنـــا البيانات بالكامل عن كل حالة على حده ..

● **شعراوى جمعه :** الحراسة سوف تختلف عن ال ٨٨ حالة حسب قرار سيادتك الاخير فسوف تفرض فيها الحراسة على العائلة وهى الزوج والزوجة والاولاد القصر ..

● **المشير :** تفرض الحراسة على الجميع .. على الشخص والعائلة بالكامل على ان تقوم اللجنة المشكلة برئاسة السيد حســـن طلعت ببحث الحالات اما بالنسبة لحالات سنة ١٩٦١ كمبدأ فلا تفرض الحراسة الا بعد البحث عن الحالة الاجتماعية بالكامل مع التوصيات واذا كان السيد حسن طلعت يريد ان يضم الى اللجنة الفرعية بعض الاعضاء فيمكن للسيد على صبرى ان يعين مساعدين له ..

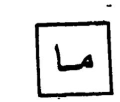
● **حسن طلعت :** ان لدينا الجهاز الخاص بنا ..

● **المشير :** على ان يكون الاشخاص منتقين وعلى ضمانتك الشخصية ؟

● **حسن طلعت :** حاضر ..

مرتبات

الخاضعين للحراسة



موقع الناحية الانسانية في قرارات اللجنة العليـا لتصفية الاقطاع ؟!

كيف كانت تعيش العائلات التى تفرض عليهـا الحراسة وتؤخذ منها الارض والممتلكات ؟!

هل كانت قرارات اللجنة انتقاما وتشريدا وتجويعا لافراد هـذه العائلات ؟!

كل هذه الاسئلة وغيرها كانت موضوع مناقشات اللجنة فى اجتماع اللجنة برئاسة المشير عبد الحكيم عامر فى جلسة ٦ يولية ١٩٦٦ .

وفيمايلى نص المناقشات :

● **المشير عبد الحكيم عامر** : وبالنسبة لمرتبات الموضـوعين تحت الحراسة هل صرفت اليهم جميعا ام لا ؟

● **ابراهيم مخيمر** : صرفت المرتباتلهم جميعا وقد بلغت حوالى ٢٣ الف جنيه .وعندى الكشوف . .

● **شعراوى جمعة** : هل صرفت يا أخ مخيمر لكل الناس بالنسبة للمائة جنيه .

● **ابراهيم مخيمر** : تم صرف أربع دفعات ١٠٠ مائة جنيـــه فى البداية ثم بعد ذلك خمسون جنيها فى الشهر .

● **شعراوى جمعه** : بالنسبة لعائلة الشيخ ياأخ مخيمر هل هى ضمن الـ ٨٨ حالة أو ان الحراسة مفروضة عليها من قبل حيث انها لم تصرف مرتبات من الحراسة للان .

● **ابراهيم مخيمر** : هؤلاءليسوا من ضمن الـ ٨٨ حالة .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : المبدأ العام هو ان تصرف المرتبات للجميع ويوجـــد اقتراح ورد من اللجنة الفرعية بخصوص القواعد التى تصرف المرتبات على أساســـها وهى أن يكون الحد الادنى للنفقة ٥٠ جنيها شهريا وحدها الاقصى ١٠٠ جنيه شهريا .

ويراعى فى تقدير النفقة القواعد الاتية :

(أ) الخاضع الاعزب تحدد النفقة الشهرية له بمبلغ ٥٠ جنيهـــا

(ب) الخاضع المتزوج وليس له اولاد تحدد النفقة الشهرية له وزوجته ٦٠ جنيها .

(جـ) الخاضع المتزوج وله ولد واحد يعيش معه فى معيشة واحدة تحدد النفقة له وعائلته بمبلغ ٧٠ جنيها .

(د) الخاضع المتزوج وله ولدان يعيشان معه فى معيشة واحدة تحدد النفقة الشهرية له وعائلته بمبلغ ٨٠ جنيها .

(هـ) الخاضع المتزوج وله ٣ اولاد يعيشون معه فى معيشة واحدة تحدد النفقة الشهرية له وعائلته بمبلغ ٩٠ جنيها .

(و) الخاضع المتزوج وله اكثر من ٣ اولاد يعيشون معه فى معيشة واحدة أيا كان عددهم تحدد النفقة الشهرية له وعائلته بمبلغ ١٠٠ جنيه .

ـ فاذا كانت ملكية الخاضع اقل من مائة فدان من الاراضى الزراعية فتقدر النفقة وفقا للقواعد السابقة بنسبة ما يمتكه الى مائه فدان .

يمنح الخاضعون للحراسة من الاولاد البالغين ذوى الاسر الذين يعيشون على استقلال عن أبيهم ـ الخاضع الاصلى للحراسة ـ نفقات شهرية ـ اذا كانت لهم ملكية خاصة بهم ، وذلك وفقا للقواعد المنصوص عليها فى المادة السابقة وبنسبة ما يمتلكه كل منهم الى مائة فدان .

اذا كان الخاضع يتقاضى مرتبا او معاشا من الدولة او له دخل عن مهنة حرة فلا تصرف اليه النفقة الشهرية اذا كان المرتب أو المعاش او الدخل من المهنة يزيد على قيمة النفقة واذا قل المرتب او المعاش أو الدخل عن النفقة الشهرية مقدرة وفقا للقواعد السابقة أدى اليه الفرق ليبلغ اجمالى دخله الشهرى الحد المقرر للنفقة وفقا لتلك القواعد .

هل لاحد ملاحظات على هذه القواعد ؟

ابراهيم مخيمر : هذه القواعد سوف تتعارض مع القواعد الخاصة بمرتبات الذين فرضت عليهم الحراسة بالقانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ لان أقصى مرتب وفقا للقواعد السابقة سبعون جنيها على أساس أنهم يستحقون تعويضا قدره ٣٠ ألف جنيه ولا أرى مبررا للتمييز بينهم .

● **عبدالمحسن ابو النور :** الاخ مخيمر يتكلم على من سويت حالتهم فعلا أما بالتسنبة لهذه الحالات فهى عملية مؤقتة الى أن تتم التسوية النهائية .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** هؤلاء كانوا ياخذون مرتبات اعلى من الثلاثين ألف جنيه قبل تسوية حالتهم فالى أن تتم تسوية حالاتهم هل توجد ملاحظات أخرى على هذه المذكرة ؟

● ابراهيم مخيمر : توجد نقطة أخرى وهي أننا نصرف للعـائلة اى الزوج والزوجة والاولاد القصر باعتبارهم عائلة واحدة مبلغ خمسين جنيها واذا كان ضمنهم بنت متزوجة أو ولد متزوج فنصرف له أيضا مبلغ الخمسين جنيها فهل نسير على هذه القاعدة أم نغيرها ؟

● المشير عبد الحكيم عامر : القاعدة هى اللى فى معيشة واحدة يعنى اذا كان الولد قاصرا ومقيما مع والده في معيشة واحدة فيصرف اليهم خمسون جنيها وكذلك الأولاد الغير قصر ويعيشـون مع والدهم في معيشة واحدة ويزرعون الارض واخذناها منهم فيعتبر التعبير بكلمة (فى معيشة واحده) تعبيرا سليم .

● ابراهيم مخيمر : ينبغى ان ينص فى القرار على ان تستبعد الارض التى ليس لها انتاج كالاراضى البور عند تقدير النفقة .

● المشير عبد الحكيم عامر : طبعاً سوف تستبعد من القرار الاراضى البور عند تقدير النفقة الشهرية .

● شعراوى جمعه : لو سمحتم سيادتكم ان يصدر بهذا قرار جمهورى .

● المشير عبد الحكيم عامر : كل ما ينتج عن أعمال هذه اللجنة سيصدر به قرار جمهورى سواء من ناحية الحراسة او المرتبات .

● ابراهيم مخيمر : النفقات لاتحتاج الى قرار جمهورى فهي من سلطة النائب العام .

● عبد المحسن ابو النور : هذه ليست تسوية نهائية ولكنها نفقة مؤقته والقواعد الموضحة بالمذكرة على أساس ان ملكيـة من يخضع للحراسـة تبلغ مائة فدان فأكثر فاذا كانت ملكيته أقل من مائة فدان فان تقدير النفقة سيكون بنسبة ما يمتلكه الى مائة فدان .

● صلاح نصر : المادة الرابعة بالمذكرة سوف تثير مشاكل عند التطبيق فقد يكون مايمتلكه ستة افدنه فقط .

● المشير عبد الحكيم عامر : سيراعي فى التطبيق أن يكون تقدير النفقة يتناسب مع ما يمتلكه وفقا للمذكرة فيعطى بنسبة ٦٪ .

● صلاح نصر : اقصد انه قد يصيب الخاضعين للحراسة ممن كانوا يمتلكون أقل من مائة فدان بعض الظلم وخاصة أن هناك حالات كثيرة بالنسبة لمن آل اليهم بالميراث .

● المشير عبد الحكيم عامر : لقد وضعناهم تحت الحراسة أساسا لتهريبهم الارض ونحن لا نستولى الا علي ما آل اليهم ونترك لهم الباقي

وهناك موضوعات معلقة من الجلسة السابقة مثل موضوع بركات قد طلبنا بحثه .

● **محمد عبد الفتاح أبو الفضل :** أعتقد أنه اذا قلت الملكية فان نسبة النفقة الشهرية ستقل تبعا لذلك فمثلا شخص يمتلك عشرين فدانا ثم وضع تحت الحراسة فان مقدار النفقة فى هذه الحالة يكون غير مناسب وأعتقد أن تقدير النفقة على أساس نسبة ثمن الارض يكون اكثر عدالة .

● **عبد المحسن ابو النور :** اذا كان الشخص يمتلك عشرين فدانا فقط فان مايصرف اليه سيكون خمس مبلغ المائة جنيه .

● **محمد عبد الفتاح أبو الفضل :** اذا كان المبلغ سيصرف على هذا الاساس فاعتقد ان هذه نسبة غير عادلة .

● **عبد المحسن ابو النور :** ايجار الفدان بواقع سبعة امثال الضريبة اى ٢١ جنيها فى المتوسط وهذا يكفى .

● **محمد شكرى حافظ :** عندنا حالة اجرامية لشخص يمتلك حوالى ثلاثة أفدنة ويستأجر حوالى مائة فدان فاذا وضع مثل هذا الشخص تحت الحراسة فان جملة مايمتلكه ثلاثة افدنة فقط والمائة فدان ستؤجر للآخرين .

وبالنسبة لنشاطه الاجرامى فانه سيعتقل ولكن بالنسبة لعائلته فان النفقة التى ستقدر على هذا الاساس ستكون ضئيلة ولا تكفيها ما ذنب أولاده ؟ ولذلك أقترح وضع حد أدنى للنفقة .

● **عبد المحسن ابو النور :** ان الارض التى يستأجرها ليست أرضه وسوف توخذ منه وتوجر لصغار الزراع ولن تكون موردا للحراسة وقد اخذت منه بسبب اجرامه .

● **محمد شكرى حافظ :** من ناحية اجرامه فنحن معترفون بانه مجرم ولكن من أين ياكل أولاده ؟ .

● **عبد المحسن أبو النور :** عندما تحدد اقامة شخص فاننا لا نمنعه ولا نمنع أولاده من العمل .

● **محمد شكرى حافظ :** واذا تقرر اعتقاله فمن أين ياكل هو وأولاده ؟

● **عبد المحسن ابو النور :** سياكل هو فى المعتقل ويمكن لاولاده ان يعملوا .

● **محمد عبد الفتاح أبو الفضل** : لماذا ننظر لهـــؤلاء وهم ذوى النفوذ الاجرامى ـ نظرة انسانية فلياخذوا بنفس النسبة التى يعامل بها المائة فدان .

● **حسن طلعت** : أعتقد أن الاخذ بمبدأ نسبة الارض مبدأ سليم لان الشخص الذى يزرع ارضا ليست ملكه هو عبارة عن قـــوة عاملة فقط وهو لا يزرع الارض بنفســـه ومن الممكن أن تسير العملية بنفس الطريقة .

اما بالنسبة للحائز المجرم الذى يحوز ارض الناس رغما عنهم فمن المصلحة أخذ الارض منه ويأكل فى المعتقل شأنه شأن غيره وانى أرى ان هذه المبادىء سليمة .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : لا يمكن أن تغطى المبادىء العـــامة جميع الحالات ولكنها تغطى أغلب الحالات على قدر الامكان فاذا حدث لديكم حالات فردية تستدعى النظر فيها فيمكن عرضها علينا اذ ليس من الممكن أن نضع مبادىء عامة تغطى جميع الحالات .

● **محمد عبد الفتاح أبو الفضل** : على أى أســـاس حددت المائة جنيه ؟ هل حددت على اساس جنيه للفدان ؟ وهل هذا المبلغ يكفى ليعيش عيشة رغدة ؟

● **المشير عبد الحكيم عامر** : ماهو المقصود بالمعيشة الرغدة ؟ وهل الشخص الذى عنده ثمانية اوتسعة اولاد ومتزوج بثلاث يستطيع أن يعيش عيشة رغدة بمائة جنيه ؟

● **محمد عبد الفتاح ابو الفضل** : المفروض ان تتناسب النفقة المقررة لهؤلاء الاشخاص مع حالتهم فى المجتمع ليعيشوا فى مســـتوى طيب فهل نساوى بينهم فى المعاملة وبين حالات الاجرام ؟

● **المشير عبد الحكيم عامر** : كيف نساوى بينهم فى المعاملة وبين المجرمين ؟ هل يسوى القانون بين من يسرق بالاكراه وبالسلاح وبين من يسرق بغير سلاح ؟

● **محمد عبد الفتاح ابو الفضل** : اذا كان لدى الشخص مائة فدان فيمكن أن تقدر ثمنها فى المتوسط وتصرف له الاعانة على أساس ثمن الارض .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : ماهو المقصود بتقدير ثمن الارض ؟

● **محمد عبد الفتاح أبو الفضل** : اذا كان ثمن الفدان فى المتوسط

ثلاثمائة من الجنيهات وكان الشخص قد حصل على مائة جنيه فتصرف له الاعانة بنسبة متوسط ثمن الارض على أن تطبق هذه القاعدة بالنسبة للجميع .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : ان هذا يتم عند التسوية النهائية ولكن الهدف الآن هو صرف اعانات عاجلة لهذه الاسر .

● **محمد عبد الفتاح أبو الفضل** : شخص عنده أربعة أولاد هل ياخذ ثلاثة جنيهات ؟

● **المشير عبد الحكيم عامر** : يمكن احضار الحالات التى من هذا النوع ـ والتى تمثل حالات اجتماعية تحتاج الى معونة اكثر ـ فندرسها على حدة ونبت فيها دون قاعدة .

● **محمد احمد صادق** : ان النسب الواردة فى المذكرة مناسبة ولكنى ألاحظ أن الاعزب نحدد له النفقة الشهرية بمبلغ خمسين جنيها والمتزوج وليس له أولاد نحدد له النفقة الشهرية بمبلغ ستين جنيها اى ان الزوجة يقدر لها عشرة جنيهات بينما يقدر لكل طفل عشرة جنيهات وفى هذا غبن على المتزوج .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : هل عشرة جنيهات قليلة بالنسبة للزوجة ؟

● **محمد احمد صادق** : نعم ولذلك اقترح ان تكون النفقة للمتزوج سبعين جنيها شهريا وخمسة جنيهات عن كل طفل .

● **عبد المحسن ابو النور** : ليس من الضرورى ان يكون أبناء الشخص اطفالا فمن الجائز ان يكون عنده مائة فدان وله اولاد يعيشون معه ويقومون بزراعة الارض وليس لهم ايراد آخر وقد يكونوا متزوجين ولهم أولاد ايضا اذن فالمائة جنيه ستصرف لهم جميعا .

● **سامى شرف** : قانون الموظفين كان يقضى بان يصرف للموظف جنيه واحد اعانة للزوجة فاذا كنا نصرف للاقطاعى الذى فرضنا عليه الحراسة عشرة جنيهات للزوجة فى حين ان الموظف الذى لم تتخذ ضده اية اجراءات لايصرف له سوى جنيه واحد فان هذا تصرف اكثر من عادل .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : ان هذا الموضوع يتصل بالناحية الاجتماعية .

● **سامى شرف** : ان اعانة الزوجة قد الغيت فى قانون الموظفين الجديد .

● **صلاح نصر** : نحن ننظر الى هذا الموضوع نظرة اجتماعية فمن أين يأكل هؤلاء ؟ يتحولون الى مجرمين ؟

● **المشير عبد الحكيم عامر** : بالنسبة لشخص كعبد الله نصار فانه متزوج من اثنتين ولديه تسعة أولاد فهل من المعقول أن تعيش هذه الاسرة بخمسين جنيها من اين ياكل هؤلاء ؟ وكلهم هكذا فى الريف متزوجون بأكثر من واحدة وعندهم عدد كبير من الاولاد .

● **مصطفى محمدى** : فليتذوقوا طعم هذا النوع من الحياة .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : مثل هذا الشخص كان يعيش على دخل شهرى لا يقل عن ألف جنيه فأصبح يعيش على مائة جنيه فى الشهر .. الايكفى هذا ؟

● **مصطفى محمدى** : عند تنفيذ الحراسة تم الاستيلاء منه على اكثر من ثلاثمائة فدان .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : هذا بالطبع بالاضافة الى الحيازة التى كان يزرعها لحسابه فاذا صرف ١٢٠٠ جنيه فى السنة بدلا من ٩٠٠٠ جنيه كان ينفقها فى السنة فان هذا يكون مناسبا .

● **صلاح نصر** : يجب تأمين معيشة هؤلاء الناس .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : اننا ننظر الى الحالة الاجتماعية لاننا لا نريد أن يتشرد الاولاد ونخلق منهم أعداء للنظام فاما أن نتيح لهم حياة معقولة اوتقضى عليهم ولاوسط بين الامرين فمادمنا لن نقضى عليهم فلابد أن نعمل على أن يعيشوا عيشة معقولة .

● **شعراوى جمعه** : هناك نقطة خاصة ببعض كبار الموظفين الذين يشغلون مراكز كبرى فى الدولة وزوجاتهم خاضعات للحراسة فما هو الوضع بالنسبة لهم ؟

● **المشير عبد الحكيم عامر** : هؤلاء يجب حصرهم ثم نبت فى امرهم .

● **شعراوى جمعه** : ان بين هؤلاء من هو مستشار اوضابط أومدير شركة .

● **المشير عبدالحكيم عامر** : نريد حصرا لكل كبار الموظفين الذين وضعت زوجاتهم تحت الحراسة .

● **شعراوى جمعة** : اننا لم نتخذ قرارا بشأن هؤلاء الموظفين

ولكن القرار الذى اتخذ كان خاضعا بالموظفين الذين وضعوا فعلا تحت الحراسة .

● **على صبرى :** القرارات التى اتخذناها كانت تتعلق بالمبادىء التى وضعتها اللجنة الفرعية .

● **شعراوى جمعه :** فى الجلسة الماضية كانت القرارات خاصة بالافراد الذين طبقت عليهم فعلا هذه القرارات فبالنسبة للذين يعملون فى القضاء والجيش والبوليس فانهم ينقلون الى العمل فى مراكز غير حساسة ولكن لم تتعرض للاشخاص الذين وضعت زوجاتهم تحت الحراسة ولم يبت فى وضعهم بعد .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** يحضر هؤلاء وتبحث حالتهم فى اللجنة الفرعية .

● **على صبرى :** يمكن بعد حصرهم أن ننظر فى الامر ونصدر بشأنهم التوصية اللازمة .

● **ابراهيم مخيمر :** هناك اثنان من عائلة التلاوى : الاول متزوج من بنت التلاوى المدعوة مرفت وهو الضابط على رحمى والآخر ضابط مهندس من عائلة التلاوى .

● **حسن خليل :** الضابط على رحمى متزوج من مرفت ابنة التلاوى والتحريات عنه حسنة .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** ينقل الضابط المهندس الى وظيفة مدنية والشخص الاخر المتزوج من ابنة التلاوى وهو على رحمى الذى لم نبت فى أمره ينقل أيضا الى وظيفة مدنية .

● **صلاح نصر :** هناك حالات مثل على رحمى وهو من الضباط الاكفاء وتاريخه معروف .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** ولو أنه ضابط كفء وتاريخه معروف الا أن زوجته وضعت تحت الحراسة ..

● **صلاح نصر :** ان هذا القرار لن يؤثر فيه .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** كيف لايؤثر فيه ؟ اننا بشر ولابد ان يتاثر ولانه ضابط كفء فاننا ننقله الى عمل اخر .

● **حسن خليل :** ان هذا الضابط يعمل فى ادارة التوجيه المعنوى .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : كيف يوجه معنويا وزوجته خاضعة للحراسة .. يمكن ان ينقل الى الاصلاح الزراعى مثلا .

● **صلاح نصر** : اذا كان الضابط كفء وسيرته سليمة فلماذا لايبقى ؟

● **المشير عبد الحكيم عامر** : جميع أجهزة الامن يجب أن تكون سليمة ١٠٠٪ ويمكن أن يوضع هذا الشخص فى مكان آخر .

وقد انتهت المناقشات الى اقرار المذكرة التالية والخاصة بالنفقات الشهرية للخاضعين للحراسة .

وافقت اللجنة العليا لتصفية الاقطاع على تقرير نفقات شهرية تصرف للخاضعين للحراسة طبقا لقرارات اللجنة .

وقد تم تحديد المبالغ التى تصرف طبقا للمذكرة التى عرضت على اللجنة والتى كان نصها مايلى : ـ

مذكرة

للعرض على اللجنة العليا لتصفية الاقطاع .

اقتضت المصالح القومية للدولة فرض الحراسة على بعض الأشخاص من فلول الرجعيين والاقطاعيين حتى تضع حدا لسيطرة هذه الفئة واستغلالها .

وقد شملت الحراسة ـ الخاضعين وأفراد عائلاتهم ـ من زوجات واولاد بالغين وقصر ورغبة فى تحديد مراكز الخاضعين وعائلاتهم بالنسبة الى النفقات الشهرية التى تصرف اليهم حتى تتم تصفية اموالهم وممتلكاتهم ـ فاننا نتقدم بهذه المذكرة المتضمنة القواعد المنظمة لتقدير هذه النفقات ـ على اساس ماكان يملكه كل خاضع أو احد افراد عائلته ـ من الاراضى الزراعية ، وذلك على النحو الاتى :

اولا : ـ تحديد قيمة النفقة الشهرية الموقته التى تصرف للاشخاص الطبيعيين الذين تفرض عليهم الحراسة ـ وذلك الى حين تصفية أموالهم وممتلكاتهم وفقا للقواعد الآتية وبشرط أن يكون الخاضع مالكا لمائة فدان من الاراضى الزراعية : ـ

١ ـ ان يكون الحد الادنى للنفقة ٥١٠. جنيها شهريا وحدها الاقصى ١٠٠ جنيه شهريا .

٢ ـ يراعى فى تقدير النفقة القواعد الاتية :

(أ) الخاضع الاعزب تحدد النفقة الشهرية له بمبلغ ٥٠ جنيها .

(ب) الخاضع المتزوج وليس له اولاد تحدد النفقة الشهرية له وزوجته بمبلغ ٦٠ جنيها .

(ج) الخاضع المتزوج وله ولد واحد يعيش معه فى معيشة واحدة تحدد النفقة الشهرية له وعائلته بمبلغ ٧٠ جنيها .

(د) الخاضع المتزوج وله ولدان يعيشان معه فى معيشة واحدة تحدد النفقة الشهرية له وعائلته بمبلغ ٨٠ جنيها .

(هـ) الخاضع المتزوج وله ٣ اولاد يعيشون معه فى معيشة واحدة تحدد النفقة الشهرية له وعائلته بمبلغ ٩٠ جنيها .

(و) الخاضع المتزوج وله أكثر من ٣ أولاد يعيشون معه فى معيشة واحدة ــ أيا كان عددهم ــ تحدد النفقة الشهرية له وعائلته بمبلغ ١٠٠ جنيه

ثانيا : ــ فاذا كانت ملكية الخاضع أقل من مائة فدان من الاراضى الزراعية فتقدر النفقة وفقا للقواعد السابقة بنسبة ما يمتلكه الى مائة فدان .

ثالثا : ــ يمنح الخاضعون للحراسة من الاولاد البالغين ذوى الاسر الذين يعيشون على استقلال عن أبيهم ــ الخاضع الاصلى للحراسة ــ نفقات شهرية ــ اذا كانت لهم ملكية خاصة بهم ــ وذلك وفقا للقواعد المنصوص عليها فى المادة السابقة وبنسبة مايمتلكه كل منهم الى مائة فدان .

رابعا : ــ اذا كان الخاضع يتقاضى مرتبا او معاشا من الدولة . او له دخل من مهنة حرة فلا تصرف اليه النفقة الشهرية اذا كان المرتب أو المعاش أو الدخل من المهنة يزيد على قيمة النفقة واذا قل المرتب أو المعاش أو الدخل عن النفقة الشهرية المقدرة وفقا للقواعد السابقة ــ أدى اليه الفرق ليبلغ اجمالى دخله الشهرى الحد المقرر للنفقة وفقا لتلك القواعد .

المقيمون في الخارج



جلسة ٦ يوليو ١٩٦٦ .. دارت مناقشات هامة حول أصحاب الارض الزراعية الذين يقيمون بالخارج .. ويرسل لهم الدخل بالتهريب او من خلال التحويل للدارسين بالجامعات الاجنبية ..
وحول هذه القضية دارت هذه المناقشات :

● **سعد عبد الكريم :** تبين اثناء البحث ان هناك بعض المصريين يقيمون فى الخارج اقامة دائمة ويمتلكون أراضى زراعية فى مصر يديرها لهم آباؤهم أو أقاربهم أو وكلاء عنهم فى حين أنه لا يجوز لمثل هؤلاء ان ينتفعوا بايراد املاكهم مادامت اقامتهم دائمة فى الخارج ونريد اتخاذ قرار خاص بالتصرف فى هذه الارض .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** اذا ثبت ان الاقامة دائمة فى الخارج واستمرت مدة طويلة فيجب ان نتصرف فى الارض المملوكة للشخص المقيم فى الخارج اقامة دائمة وقد سبق آثارة موضوع تحويل ريع هذه الاراضى الى ملاكها فى الخارج وذلك فى الجلسة الماضية وطلبت بحث هذا الموضوع لمعرفة الحقيقة ومنع هذا التحويل فهل تم ذلك ؟

● **شعراوى جمعة :** نعم وكان الاساس فى هذا هو موضوع المبعوثين .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** بصرف النظر عن المبعوثين هناك اشخاص يقيمون فى الخارج اقامة دائمة ويعملون هناك كما يوجد أشخاص هاربون وتحول لهم ايرادات أملاكهم .

● **شعراوى جمعه :** التحويل يتم بالنسبة للاجانب حسب اتفاقيات التعويضات .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** اننى أقصد المصريين المقيمين فى الخارج فبالنسبة للمالكين منهم الاراضى بمصر يمنع تحويل الاموال اليهم فيما عدا من هم فى بعثات دراسية فلا يمكن تحويل أموال لمن يقيمون اقامة دائمة فى الخارج .

● **شعراوى جمعة :** سبق أن صدرت تعليمات بهذا المعنى منذ فترة .

● **العقيد حسن على خليل :** لقد تم فعلا تحويل اموال فى شهر ابريل الماضى لشخص مقيم فى لندن منذ سنة ١٩٣٤ بتصديق من من ادارة النقد .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : أعتقد أن هـــذه العملية تدخل فيها المحسوبية والرشوة وكمبدأ لا يحول اطلاقا ايـــراد لمن يعمـــل خارج الجمهورية أيا كان مصدر هذا الايراد ويعرض هـــذا المبدأ على السيد رئيس الجمهورية لاتخـــاذ قرار بعدم التحويل الا للمبعوثين والـــذين يدرسون فى الخارج

● **العقيد حسن على خليل** : ان لوائح ادراة النقد تسمح بالتحويل لغير المبعوثين والطلبة .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : يمنع ذلك .

● **محمد احمد صادق** : ان العملية كلها او ٩٩٪ منهـــا تعتبر تهريبا عن طريق تحويل النقد لطلبة يدرســـون فى الخارج ومنهم من مضى عليه فى الدراسة بالخارج ١٥ ســـنة ومتزوج ومع ذلك تحول له الاموال .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : موضوع الطلبة الذين قضـــوا مدد طويلة فى الخارج سيبت فيه هذا العام فى مؤتمر المبعوثين المصريين الذى سيعقد فى نهاية هذا الشهر على أساس أن يخيروا اما بالعودة أو اسقاط الجنسية عنهم بعد انذارهم بالعودة خلال سنة .

● **صلاح نصر** : هناك ظاهرة مرتبطة بهذه العمليـــة فهناك حالات كثيرة من هذا النوع فرضت الحراسة على اصـــحابها وتحايلوا على الخروج من البلاد بالحصـــول على عقود عمل من الخـارج وقد سمحت الحكومة لهم بالخروج وارى ان يصدر قرار فى هذا الشأن .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : لقد اتخـــذ قرار بحرمان المعزولين السياسيين والخاضعين للحراسة من الخروج حتى يحدد الســـيد رئيس الجمهورية الجهة التى تصرح لهم بالخروج بصرف النظـــر عن عقود العمل او أى شىء آخر .

● **صلاح نصر** : لدى وزارة الداخلية تعليمات بذلك .

● **حسن طلعت** : هـــذه التعليمات تطبق على من صـــدرت بشأنهم قرارات من هذه اللجنة أما الحالات الاخـــرى فلا يطبق عليهـــا هذا المبدأ .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : جميع الموضوعين تحت الحراســـة حتى الان سواء قبل هذه اللجنة اوبعدها يمنعون من الخروج مبدئيا لانه لافرق بين من وضعوا تحت الحراسة بقرار من هذه اللجنة اوبقرار من سلطة اخرى .

● **حسن طلعت** : هناك فرق بين من قام بتهريب الارض وارتكب بذلك جريمة وبين من وضع تحت الحراسة لغير هذا السبب ؟

● **المشير عبد الحكيم عامر** : اذن لماذا وضع هذا الاخير تحت الحراسة ؟

● **حسن طلعت** : هذا يرجع الى الاشتباه فى ولائه للثورة .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : هؤلاء ايضا لايصرح لهم بالخروج حتى يحدد السيد رئيس الجمهورية الجهة التى تصرح لهم بالخروج بصرف النظر عما اذا كان لديهم عقد عمل أم لا .

● **على صبرى** : كنا نسير على مبدأ السماح للمصريين بالخروج على أساس اسقاط الجنسية عنهم بعد ستة شهور وكانت هذه وسيلة للتخلص من غير المصريين .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : اذا اراد المتمصر ان يخرج فليترك الجنسية قبل خروجه ولا يمكن ان يصرح بالخروج لشخص موضوع تحت الحراسة .

● **شعراوى جمعه** : بالنسبة لتحويل النقد الى الخارج فان المبدا العام الا تحول اموال لمن يقيمون فى الخارج منذ مدد طويلة ولهم عمل دائم وفى الاسبوعين الماضيين قابلتنا حالات تتعلق بأشخاص خاضعين للحراسة ويدرس أولادهم فى الخارج او يعالجون هناك وقد منعنا عنهم الاموال .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : يسمح بتحويل الاموال للمبعوثين بغض النظر عن ابائهم او عائلاتهم .

● **عبد المحسن ابو النور** : المفروض ان الحراسة هى التى تتولى التحويل للمبعوثين فى الخارج الذين فرضت على ذويهم الحراسة .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : يسمح بالتحويل بالنسبة لحالات العلاج وكذلك للمبعوثين الذين يتعلمون فى الخارج حتى تقرر الحد الاقصى للمدة التى يقضيها المبعوث فى الخارج وهو ماسيتقرر فى مؤتمر المبعوثين .

● **عبد المحسن ابو النور** : امرتم سيادتكم بالتحفظ على اراضى الذين يقيمون اقامة دائمة فى الخارج ونرجو من الاجهزة التى تجد حالات من هذا القبيل ان تخطرنا بها لننفذ هذا القرار .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : يتم التحفظ على اراضى جميع المقيمين فى الخارج وفى الغالب ستوضع تحت الحراسة بعد حصرها .

● **حسن طلعت** : هل نقوم بعمل حصر عن هذه الحالات عن طريق ادارة الجوازات ؟

أجازة للقـــانون!

قرارات

اللجنة العليا لتصفية الاقطاع .. هل هى بسبب النفوذ الاجرامى او تهريب الارض أم لاسباب أخرى .

هل من سلطة اللجنة اعطاء القانون اجازة .. والتدخل فى أعمال اللجان القضائية للاصلاح الزراعى والعمل على ايقافها والضرب بقراراتها عرض الحائط.

ان الجلسة التى عقدتها اللجنة فى ١٣ يوليو ١٩٦٦ .. تجيب على كل هذه التساؤلات وهذا جزء من الحوار الذى دار كما سجله محضر الجلسة ..

● **المشير :** كنا قد وقفنا فى الجلسة السابقة عند موضوع عائلة أبو كريشة بسوهاج .. وقد كان من الممكن أن ننتهى منه فى الجلسة الماضية ولكن هناك عائلات كثيرة بهذا الشكل ستعرض علينا سواء فى الوجه القبلى أو الوجه البحرى ولا ينطبق على هذه العائلات موضوع النفوذ الاجرامى أو تهريب الارض ولكنها عائلات لها نفوذ كبير بحكم صلات المصاهرة وبحكم الفترة الطويلة التى استوطنت فيها هذه المناطق وأى اجراء غير عادل يتخذ مع هذه العائلات ستكون نتيجته ايجاد فراغ فى الريف هذا بالاضافة الى أننا لا ندرى مدى ما يمكن أن تصل اليه تلك الاجراءات مع هذه العائلات الكبيرة وهذا خطأ من الناحية السياسية اذ أننا سنوجد فراغا ثم أننا سنخلق قوى معادية للثورة وقد لا تكون هذه القوى اشتراكية ولكنها غير معادية للثورة ولذلك يجب أن نبحث هذه الحالات بوعى سياسى أكثر عمقا مما فعلنا فى الحالات الاخرى ..

فمثلا بالنسبة للنفوذ الاجرامى .. يجب أن نقطع دابره كذلك يجب القضاء على حالات تهريب الارض والتهرب من قانونى الاصلاح الزراعى الصادرين فى سنة ١٩٥٢ وسنة ١٩٦١ ولا بد أن نبت فيها أولا وننتهى منها لانها تمثل حالات واضحة .

أما هذا الموضوع فهو يمثل حالة من الحالات التى لم نتخذ بشأنها مبدأ معينا وتخرج عن المبادىء التى قررناها فى أول جلسة من جلسات لجنة تصفية الاقطاع

وفى مثل هذه الحالات قد لا نصادف نفوذا اجراميا أو تهريبا للاراضى ولكن قد نصادف فيها حيازة أكبر من الحيازات التى يجب أن تكون تحت يد هؤلاء الناس بحكم القانون .

وقد نص قانون الاصلاح الزراعى الجديد على عقوبة الحبس لمدة ستة أشهر فى حالات الحيازة غير القانونية وفى مثل هذه الامور فان كل من يضع يده على حيازة أكبر مما نص عليه القانون بصرف النظر عن

موضوع القانون تؤخذ منه الحيازة الزائدة وتؤجر للفـــــلاحين تحت اشراف الاصلاح الزراعى والجمعية التعاونية الزراعية وينتهى الموضوع عند هذا الحد واذا ظهر شيء من هذا القبيل فى فترة انعقاد اللجنة ـ ونحن لن ننتهى قبل ثلاثة اشهر من حالات سنة ١٩٥٢ او سنة ١٩٦١ فيمكن أن ننظر فى الموضوعات الاخرى بالحيازة بعد عمل حصر لها لاننا لو دخلنا فى حالات الحيازة الآن فان عمل اللجنة سيتفرع ولا ينتهى .

والاصل أنه يجب أن تكون هناك أولويات للمسائل التى تنظرها اللجنة وعلى رأسها الموضوع الاساسى وهو تصفية الاقطـاع فى الريف ثم نبحث بعد ذلك موضوع الحيازات وعمليات التحايل لانهـــا تتطلب وقتا أكثر وسنجتمع لفترة فاذا ظهر خلالها اى تغيير فى المعلومات بالنسبة لاية حالة من هذا النوع فاننا نصدر قرارنا سواء بالابعاد أو الحراسـة أو كلاهما معا بالاعتقال .. الخ

ولذلك أرى بالنسبة لموضوع عائلة ابو كريشة أننا لا يمـــكن أن نأخذه بالاوضاع أو المقاييس التى كنا نقيس بها النفوذ الاجرامى هذا ملخص عن الموضوع وأود أن أسمع رأيكم فيه .

وأود أن أشير أيضا بأن اللجنة دائمة ولن تحـــل وانما ستبقى لمتابعة العملية باستمرار

● **السيد عبد العزيز المقدم :** لقد اعتبرنا انه لا يوجد تهرب من قوانين الاصلاح الزراعى بالنسبة لعائلة ابو كريشة على اساس أن الجزء الخاص بوضع اليد لم يجمع فى التكاليف الخاصة به .

ولكن عندما جمعنا المساحة الموجودة فى مكلفات اسماعيل أحمد ابو كريشة ومحمد مظهر ابو كريشة الى المساحة الخاصة بوضع اليد وجدنا أن المساحة تصبح أكبر مما يسمح به القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ .

واذا اعتبرنا أن وضع اليد ليس ملكية فعلى هذا الاساس لايوجد تهريب ولكن اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ تنص فى المادة الاولى على أن وضع اليد على الارض الزراعية يعتبر مثل الملكيـة سواء كانت الارض مزروعة أو بوارا وسواء كان وضع اليد بدون سند أو بسند ناقل للملكية أو بسند مسجل ولم ينقل به التكليف متى كانت الارض تزيد على مائتى فدان .

كما وردت فى الفقرة حـ من نفس المادة اشارة الى المالك أو واضع اليـــــد

وورد فى المادة ٢ من نفس اللائحة أن كل شخص أصبحت مساحة الاطيان التي يمتلكها أو يضع يده عليها تزيد على مائتى فدان .. الخ

كما ورد فى المادة الثانية من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ أنه أذا زادت مساحة الارض التى يضع يده عليها أو يتملكها قانونيا بسبب الميراث أو الوصية أو غير ذلك من طرق كسب الملكية عن طريق التعاقد .. الخ اذن موضوع وضع اليد يثير مشكلة وهى : هل تضاف مساحة وضع اليد الى المساحة الواردة بالتكليف ؟ اننا اذا قمنا باحتساب مساحات وضع اليد فهناك حالات ستزيد فيها المساحة عن الحد الذى يسمح به القانون واذا لم تحتسب فلا تكون هناك مخالفة للقانون .

● المشير : تقصد من ناحية التهريب ؟

● عبد العزيز المقدم : نعم وهذا هو الوضع الذى ينطبق على هذه الحالة فلو أضفنا المساحة التى يضع يده عليها فانه يتجاوز قانون سنة ١٩٦١ واذا لم نحتسبها فانه لا يتجاوزه ولا يكون هناك تهريب أرض .

● نبيل دكرورى : بالنسبة لوضع اليد اذا تمكنا من اثبات صحة وضع اليد لمالك الارض بعقد عرفى وذلك لمدة أكثر من ١٥ سنة فانه يعد مالكا للارض .

وفى الاصلاح الزراعى نقوم بتحقيق وضع اليد وسند المالك فيه كأننا فى المحكمة فنسأل الشهود وكبار السن فى القرية ونتحقق من أنه اشترى الارض بسؤال البائعين ونتثبت من أن وضع اليد كان بنية التملك وكذلك من صفته فى الحيازة .. هل كانت بنية التملك أم لا ؟ فاذا تحققنا من صحة التملك أخذنا بها وهناك حالات كثيرة من الجائز أن يكون وضع اليد فيها نتيجة للاستئجار أو لان واضع اليد ناظر أوقف أو مغتصب لارض .

● المشير : من الجائز أن يكون مغتصبا لارض حكومية

● نبيل دكرورى : الموضوع يحتاج الى تحقيق وضع اليد .

● المشير : الموضوع سياسى وثورى وليس قانونيا وفى رأيى اذا وجدنا أن وضع اليد على مساحات أكثر من الحد القانونى سواء كان ذلك نتيجة للملكية أو غير ذلك وان واضعى اليد تحوم حولهم شبهات من نفوذ اجرامى أو تسلط معروف ففى هذه الحالة يمكن أن نعتبر الشخص متهربا ولكن اذا كان هؤلاء الناس عاديين ولا ضرر منهم فاننا لا نعتبره تهريبا ونكتفى بأن نأخذ الارض الزائدة ونؤجرها بمعرفتنا للفلاحين لوضع حد لعملية وضع اليد أو اغتصاب الاراضى هذا هو رأيى واود ان أناقشه معكم .

● محمد كوثر : أود أن أتكلم فى موضوع آخر بشأن السيطرة فهناك عائلات فى الريف لا تمثل حالات نفوذ اجرامى أو تهريب ولكنها

تمثل سيطرة من ناحية العدد وتشعب أفرادها فى عضوية الاتحاد الاشتراكى والجمعيات التعاونية مما يترتب عليه استغلال للجمعيات التعاونية وسيطرة على لجان الاتحاد الاشتراكى حيث يصل عددهم أحيانا الى ١٥ عضوا أو ١٩ عضوا من أعضاء لجنة العشرين كما أنهم يتغلغلون فى المناصب الادارية .. فمنهم العمدة وشيخ البلد والخفراء مما يزيد من قبضة العائلة على القرية بنسبة تزيد عن العائلات الاخرى .. حقيقة أنه ليس هناك اجرام ولكن هناك استغلال بشع للفلاحين والجمعية التعاونية وقد تختلف الصورة ونريد وضع معايير ثابتة بالنسبة لتقدير مثل هذه الحالات .

● **علي صبري** : لى رأى فى الموضوع من الناحية السياسية ومن ناحية اللجنة فاننا حتى الان نفصل فى حالات يتقبلها الراى العام ١٠٠٪ لانها تمثل حالات تهريب للاراضى أو حالات نفوذ وسيطرة اجرامية وهؤلاء معروفون فى محافظاتهم بل وعلى مستوى الجمهورية ولكن مثل هذه الحالات التى أشار اليها الاخ قد لا تكون فيها سيطرة اجرامية وكل ما فى الامر أن هذه العائلات كبيرة ومسيطرة وقد تكون مستغلة للجمعية التعاونية .. واننى أرى أن علينا أن نضع مخططا للعملية وننظر فيها حسب الاولويات فنقوم بسحق راس الافعى فى أى مكان فاذا انتهينا من ذلك نبدأ فى التفكير هل هناك فعلا سيطرة على الجمعيات التعاونية ؟ وما هو الاجراء الذى يمكن أن نتخذه فى هذه الحالة ؟ قد نكتفى بحل الجمعية التعاونية ونضع على رأسها أشخاصا آخرين ونقوم بتطعيم الجمعيات بشكل يؤدى الى اصلاحها وازالة الاستغلال وقد يكون الاجراء أشد اذا كان الاستغلال أشد .

واذا أخذنا العملية حسب الاولويات فان هناك رؤوس أفاع فى كل مكان يجب أن نقضى عليها أولا وننتهى منها ولكن من الناحية السياسية ومراعاة للرأى العام خصوصا ونحن نسير على مبدأ النشر لو قلنا أن بعائلة أبو كريشة ٤٠٠ شخص يمتلكون ستمائة فدان فسيقول الناس جميعا أن هذا معقول وليس فيه شىء ولا يمكن أن نقنع الناس وبخاصة الفلاحين — على المستوى الاقليمى أو المركزى أو حتى على مستوى الجمهورية — بالاجراءات التى نتخذها ضد هذه العائلة ولكن الامر يختلف بالنسبة لعائلة كعائلة أبو جازية مثلا فلا يوجد من لم يؤيد الاجراء الذى اتخذ ضدها لان الجميع يعرفون تاريخ هذه العائلة وكذلك بالنسبة لفهيم أبو زيد أو غيره من حالات النفوذ والسيطرة الاجرامية .

فيجب اذن أن ننظر الى العملية على ضوء العلاقات الاجتماعية فاذا كانت السيطرة الاجتماعية للعائلة بوسائل بارزة وواضحة فيمكن ان نبت فيها ثم ننتقل بعد ذلك الى الصورة الاخرى وهكذا .

● **عبد المحسن ابو النور** : مما لا شك فيه أنه يوجد بجمهوريتنا

وفى قرانا عائلات قديمة جدا وكبيرة العـــدد وترتبط بصلة المصـاهرة ببقية العائلات فى القرية بحيث تصبح القرية بمثابة عائلة واحدة وليس من المعقول أن نتخلص منها بسبب انها كبيرة ولها أقارب كثيرون ممـا جعلها تسيطر على القرية اذ لو فعلنا ذلك لادى هذا الى وضع خطير غير مفيد للثورة بل على العكس قد يضر بها حقيقة أن العائلات المشــهورة بالاجرام لابد من كسر شوكتها وكذلك العائلات التى تستغل النـــاس وتسخرهم فى أراضيها وتعطيهم أجورا ضئيلة وتؤجر الارض لهم بأكثر من سبعة أمثال الضريبة فان هذه العائلات لابد من تقليمها أما بالنسبة للعائلات الاخرى الكبيرة التى تمارس هذه الافعال وقد تكون حاصلة على ١٢ مقعدا فى لجنة العشرين أو أكثر تبعا لتعدادهم الى باقى سكان القرية فهذا وضع طبيعى اما اذا كانوا يستغلون وجودهم فى الاتحاد الاشتراكى للحصول على مكاسب فهذا وضع آخر واذا كانوا مستغلين للجمعيات التعاونية ــ وقد قصدت أن اثير هذا الموضوع بالذات ــ فان وضـــع الجمعيات التعاونية مخل فى كثير من المناطق التى لم يدخلهـــا تنظيم الانتاج الزراعى سواء كانت هذه العائلات مسيطرة عليها أو لا .

وقد قمنا بتنظيم الجمعيات التعاونية الزراعية وتقرر أن يكون أربعة أخماس أعضائها من الحائزين لخمســـة أفدنة فاقل والخمس من الحائزين على أكثر من ذلك وبالرغم من هـــــذا فما زالت الجمعيات التعاونية متعثرة ولذلك أعددنا مشروع قانون جديد للتعـــاون وآخر للجمعيات التعاونية حتى يمكننا أن نعيد تنظيم الجمعيات التعاونيـــة خاصة وأننا نطبق قانون التنظيم الزراعى ونتوسع فيه سنة بعد أخرى ليشمل محافظات جديدة ويقضى المشروع الجديد بأن يكون المسئول عن الجمعية التعاونية مشرفا زراعيا من الحاصلين عـلى بكالوريوس الزراعة ومعه مدير للجمعية من خريجى الزراعة الثـــانوية وكاتب متخرج فى الزراعة الثانوية أو التجارة وأمين مخزن ويـــكون هؤلاء هم المسئولون عن نظام العمل فى الجمعية وبذلك لا يصبح لمجلس الادارة عمل تنفيذى وهذه هى النقطة التى نتخلص بها من هذا المشكل ويصبح عمله قاصرا على الاشراف وليس على التنظيم من الناحية الزراعيـــة فينظر فى الشئون الزراعية وأنواع السماد اللازمة الى غير ذلك فضلا عن مراقبة عمـــل الجهاز التنفيذى فى الجمعية وبذلك نضع أساساً سليما لهذه الجمعيات ونخرج من عملية استغلال الاشخاص لها .

● **المشير :** لا بد عند النظر فى هذه الموضوعات أن نعرف طبيعـة التكوين الاجتماعى وطبيعة العلاقات الاجتماعية فى الريف وهى علاقات قديمة فهناك عائلات نشأت بعيدا عن الاقطاع ولم يقطع هؤلاء الناس ارضا ولكنهم تمكنوا من تملك هذه المساحة الكبيرة من الارض عن طريق العمـــل ســـواء باستصلاحها او باستخدام سلطتهم من مدة طويلة

كأشخاص أستطاعوا فرض رأيهم وحماية انفسهم وهذه العمليـــــة استغرقت أجيالا طويلة وفى هذه الحالة اذا زادت الارض عن الحد الذى يقرره قانون الاصلاح الزراعى فاننا نعتبرها زيادة عن الحد المقـــــرر وتؤخذ منهم وتوزع على الفلاحين .

ولكن الذين أقطعوا الارض فعلا واشتروا أرضا بطرق غير مشروعةلانهم كانوا متصلين بعائلة محمد على أو بالانجليز استغلوا نفوذهم فى الاحزاب المنحلة واستطاعوا بذلك معرفة المناطق التى سيجرى فيها شق الترع والمصارف مما يترتب عليه صلاحيتها للزراعة ثم يقومون بشراء آلاف الافدنة بثمن بخس فهؤلاء تختلف النظرة اليهم وبالتالى معاملتهم .

وفى الحقيقة أن التكوين الاجتماعى فى الريف مختلف واغلب هؤلاء الذين اشرت اليهم أخيرا ليس لهم من ناحية التكوين الاجتماعى ـ جذور كبيرة فى الريف .

ولنأخذ لذلك مثلا شعراوى فى محافظة المنيا ـ فليس له عائلة هناك ولكنه يمثل اقطاعا للارض ولديه مساحات شاســـعة من الاراضى ويقيم فى القاهرة وقد لا يعرف أين تقع هذه الارض لانه قد استقطب بعض الفلاحين من متوسطى الحال أو أقل من المتوسط لزراعة هـــذه الارض والحصول على ايرادها لينفقه فى أوربا على مآربه الخاصة .. وهذا لا يمنع من وجود أشخاص من اقارب هـــؤلاء الاقطاعيين قد لا يكونون ممن طبق عليهم قانون الاصلاح الزراعى ولكن لهم نفس خطورة الاقطاعيين فان نفوذ هؤلاء الاقارب كأن مرتبطا تماما بوجود الاقطاعيين فى السلطة ولذلك فان هؤلاء يعتبرون أعداء للنظام ولو لم تطبق عليهم قوانين الاصلاح الزراعى وسوف نجد حالات كثيرة بهـــذا الشــكل وأن كنا لن نكتشفها بسهولة فى المرحلة الاولى ولكن فى المرحلة التاليـة لابد وأن نكتشفها وقد أكون على علم بهذه الحالة لاننى من نفس المحافظـــة وهؤلاء وان كانوا ممن لم تطبق عليهم قوانين الاصلاح الزراعى الا أنهم رجعيون ١٠٠٪ ولا يمكن أن يتمشوا مع النظام لانهـــم من أقارب عائلة شعراوى أو سلطان مثلا وكانوا يتمتعون بالنفوذ وكانوا كذا وكذا ـ فلا يمكن نقلهم من الخط الرجعى الى الخط الاشتراكى .

وهناك عائلات اخرى لم يطبق عليها القانون ولكنها كبيرة العـــدد ولها علاقات متشعبة فى الريف ويجب أن ننظر الى ذلك بعين الاعتبار وان نراعى التكوين الاجتماعى للقرية عند فحص هذه الحالات وهـــذا يؤدى بنا الى نقطة أخرى وهى كيفية معاملة الناس فى القرية أثناء بحث هذه الحالات لان أى اساءة أو تصرف مهين سيسبب أحقادا تجعل من بعض الناس أعداء للنظام ولو بصفة مؤقتة ولذلك يجب على أجهزتنا مراعاة اتخاذ الاسلوب الصحيح فى هذه الحالات عدا الحالات الاجرامية

ولابد من معالجة الامور بحرص ورفق وهوادة ودون اهانة للناس أو تجريح لهم .

وبالنسبة للمناطق التى اتخذنا فيها قرارات مثل حالات التهريب أو الاجرام والنفوذ والسيطرة فسوف يعاد تكوين الاتحاد الاشتراكى فى هذه المناطق فى مدة لا تجاوز منتصف اغسطس وبذلك سيكون فى هذه القرى جهاز سياسى جديد وسيكون جهازا نظيفاً بعيدا عن النفوذ الاقطاعى ويمكنه الاشراف على جميع الاعمال السياسية ويمنع الاستغلال وفقا لما نرجوه من أجهزة الاتحاد الاشتراكى .

أما المناطق الاخرى التى قد تكون بها عائلات كبيرة العدد ومسيطرة على جميع المراكز الرئيسية .. كأن يكونوا مدرسين فى المدارس فى القرية وهم أنفسهم فى لجنة الاتحاد الاشتراكى ثم أيضا هم أنفسهم فى الجمعيات التعاونية . الخ فسوف نأخذ ذلك فى الاعتبار عند البدء فى اعادة تكوين الاتحاد الاشتراكى والتنظيمات السياسية فى هذه القرى بما يضمن عدم طغيان عائلة واحدة على بقية العائلات الموجودة اذ قد تكون هناك أكثر من عائلة لا تتمكن من المنافسة سياسيا أو الظهور لانها محكومة بسلطة هذه العائلة الكبيرة التى يتغلغل أفرادها فى الاجهزة المختلفة كالجمعيات التعاونية وبنك التسليف والنيابة الادارية المحلية والاصلاح الزراعى وغيرها من وظائف الحكومة وقد يكونون فى مناصب أعلى من ذلك وهذا ما يجب أن نضعه فى الاعتبار عند اعادة تكوين لجان الاتحاد الاشتراكى بحيث تأخذ هذه القرى الاسبقية التى تكلمت عنها واذا وجدنا فى النهاية أنه لا فائدة ترجى من وراء هؤلاء الناس وأنهم يصرون عى فرض أنفسهم على الجميع حينئذ يمكن أن نتخذ معهم اجراء شديدا سواء بالتهجير أو الابعاد أو الحراسة أو غير ذلك ولكن يجب أن نضع لانفسنا خطوطا عامة فى هذه الموضوعات نسير عليها ونلتزمها

فهل وضحت فكرتى لكم أم أن بها غموضا أو هل هناك خلاف على ذلك وهل يوافق ممثلو المخابرات والقوات المسلحة على ذلك أم أن لهم رأيا مغايرا ؟

● **حسن عبد الفتاح :** أود أن أعرض مسألة لا تدخل فى جدول الاعمال وانما تتصل بالاقطاع والاستغلال وهى بشأن القضايا المعروضة حاليا على لجان الاصلاح الزراعى والتى بلغت ستة آلاف قضية .

● **المشير :** لقد اتخذنا قرارا بايقاف هذه القضايا

● **حسن عبد الفتاح :** أرى أن توضع الاراضى موضوع هذه القضايا تحت الحراسة ثم تشكل لجنة بقرار من السيد نائب رئيس الوزراء .

● **المشير** : سأقول رأيى فى هذا الموضوع ــ وهو ليس للنشر ــ ارى تجميع كل القضايا التى عرضت على اللجنة القضائية بالاصلاح الزراعى على هذه الاراضى اذ أن الحكم فيها يكون خاطئا من أساسه لان الذى يرفع القضية هو المالك لاكثر من ١٠٠ فدان لكى يثبت أن الارض مملوكة لشخص معين .

● **حسن عبد الفتاح** : هناك أيضا أراض كانت مملوكة لاجانب وقد صرح السيد رئيس الجمهورية فى ٢٣ ديسمبر بأنه لا يجوز للاجانب تملك الاراضى الزراعية ومنذ هذا التاريخ حتى ٦٦ اشترى بعض المصريين أراضى من أجانب وسجلوها باعتبار أن القانون الخاص بعدم تملك الاجانب لاراض زراعية لا يسرى على المصريين وانما يسرى على الاجانب فقط وهذه البيوع لم يعتد بها ويستحق السيد نائب رئيس الوزراء وهو وضع يجب علاجه .

● **المشير** : من الناحية القانونية هم مصريون لا يخضعون لذلك القانون ولكى ينبغى بحث الحالات كل علىَ حده فمن البديهى أنهم اشتروا هذه الاراضى بثمن بخس لانهم انتهزوا الفرصة فاذا اتضح أن من اشترى الارض باسم أولاده هو أصلا مالك أو مالك كبير يمكن أن نتخذ التصرف المناسب الذى يتفق مع كل حالة فمثلا من اشترى أرضا باسم أولاده أو أصهاره وانتهز فرصة انخفاض الثمن مع كونه مالكا أصلا ففى هذه الحالة نستولى على هذه الارض ولكن اذا اتضح أن شخصا ما اشترى ٣ أو ٥ أفدنة ولم تكن لديه ملكية قبل ذلك فلا يجوز أن نحرمه منها .. اذن التصرف يتوقف على الوضع بالنسبة لكل حالة على حدة ويجب أن نحصر الحالات التى من هذا النوع ونبحث حالات المشترين وملكياتهم هم وأولادهم وعائلاتهم ونتصرف على ضوء ذلك فاما أن توضع الارض تحت الحراسة أو تلغى هذه الاحكام بقانون أو نتصرف بأى اجراء آخر .

● **حسن عبد الفتاح** : اقترح فرض الحراسة فى مثل هذه الحالات حتى لا نلجأ لتعديل القانون فالحراسة من أعمال السيادة .

● **المشير** : اننى لا اختلف معك من حيث المبدأ يمكن وضعها تحت الحراسة بدون صرف مرتبات لهم اكتفاء بما يمتلكونه أصلا ولكن يجب أن ننظر فى كل حالة على حدة .

● **عبد المحسن ابو النور** : سبق أن تناولتم سيادتكم هذا الموضوع قبل ذلك وقضايا الاصلاح الزراعى تنقسم الى نوعين : الحالات التى اعتد بها قبل ذلك والحالات الجديدة التى لم تنظر أمام المحاكم الى اليوم ..

فبالنسبة للقضايا التى أعتد بها أشرتم سيادتكم بأن نعيد فحصها مرة أخرى ونحن نشكل لجانا لهذا الغرض وسنعرض كل هذه الحالات على لجنة ثم تعرض المبادىء على سيادتكم مرة أخرى ذلك لان هذه الحالات لا تتعلق برفع يد المالك عن الارض بل هناك حالات أخرى كحالة مالك باع قبل ذلك فدانين لفلاح صغير وتقدم هذا الفلاح وأقر بذلك فليس من المعقول أن تأخذ الارض فى هذه الحالة ولذلك نبحث كل هذه الحالات لنخرج منها بمبادىء معينة تعرض على سيادتكم .

أما بالنسبة للقضايا الجديدة التى لم تنظر بعد فقد شكلنا لجنة فنية لبحث أفضل الوسائل التى تتبع بشأنها وهي تقترح فرض الحراسة على هذه الاراضى وبحث موضوعها بواسطة لجان فنية فاذا ثبت أنها بيعت لصغار الفلاحين بعقود واضحة وثابتة التواريخ أعيدت لهم اما اذا ثبت أن العملية لا تخرج عن كونها تحايلا يستولى عليها وتوزع

● **المشير** : لا خلاف على ذلك من ناحية المبدأ ولكن اذا قلنا بفرض الحراسة على الاراضى التى باعها الاجانب والتى هى موضع النظر حاليا فانى أخشى أن نواجه بحالات كثيرة وبملكيات قليلة ١٠ و ١٥ و ٢٠ مما يؤدى الى تشتيت العملية وتعذر فرض الحراسة عليه .

● **عبد المحسن أبو النور** : اننى أتكلم من وجهة نظر قانون الاصلاح الزراعى وليس بالنسبة لقانون تملك الاجانب لاراض زراعية

● **المشير** : ان المبدأ نفسه يسرى بالنسبة لقانون الاصلاح الزراعى

● **عبد المحسن ابو النور** : ان القضايا المعروضة على المحاكم تمثل ٤٥ الف فدان

● **المشير** : هذه القضايا يمكن البت فيها لان الامر واضح بالنسبة لقانون الاصلاح الزراعى ولان المشترى يملك غالبا أكثر من ١٠٠ فدان وليس من المعقول أن يحكم له باكثر من ذلك ومن رأيى الا تصدر أحكام جديدة وأن يعاد النظر فى الاحكام القديمة بعد ايقاف تنفيذها لانها خضعت لعوامل المحسوبية والرشوة والمجاملة وكانت اللجان تنظر فى هذه الحالات نظرة قانونية صرفة لا علاقة لها بالناحية الاجتماعية ويجب أن تصحح هذه الاوضاع .

● **نبيل دكرورى** : هل نوقف أعمال اللجان القضائية مع تشكيل لجان داخلية فى الاصلاح الزراعى ؟

● **المشير** : نعم توقف اللجان القضائية وتشكل لجان داخلية فنية لبحث الحالات المعروضة والقديمة ..

● **مختار عمر** : أضيف نقطة جديدة لهذا الموضوع فقد اتضح من بعض الحالات التى نظرتها لجان البحث أن الملاك كانوا يلجأون حتى ١٩٥٧ الى جهات متعددة للاعتداد بصحة تصرفاتهم أو باثبـــات تواريخ العقود العرفية بالنسبة للتصرفات التى تمت منذ سنة ١٩٥٢ فكانوا يلجأون الى الشهر العقارى ومجلس الدولة أو الاصلاح الزراعى نفسه أو يلجأون لتكوين شركات وهمية بقصد التحايل لحيازة اكثر من ٢٠٠ فدان ..

وقد ثبت بالنسبة لهؤلاء أن الاعتدادات تمت بطريق التحايل ولم تكن هناك جهة محددة تختص بالاعتداد .

ولذلك ارى أن تجمع حالات الاعتـــداد التى تمت قبل ١٩٥٧ وتراجع مرة أخرى بمعرفة لجان الاصلاح الزراعى .

● **المشـــير** : هل بدأت اللجان القضائية عملها ســنة ١٩٥٧ أم قبل ذلك ؟

● **نبيل دكرورى** : حتى ١٩٥٧ كانت توجد ادارة للشـــئون القانونية ومجلس الدولة وادارة الاستيلاء والشهر العقارى وكانت هذه الجهات تصدر الفتاوى .

● **المشير** : اذن لا بد من مراجعة الحالات التى تمت بعد صـــدور قانون الاصلاح الزراعى ١٩٥٢ لغاية ١٩٥٧ وما بعدها لان معظم هـذه الحالات استعملت فيها الاختام المزورة واختام المتوفين وتمت بالتواطؤ مع الصيارفة ويجب الاستيلاء على هذه الاراضى وتوزيعها على الفلاحين

● **محمد كوثر عبد القادر** : لقد اكتشـــف الاصـــلاح الـزراعى حالات تهرب من قانون الاصلاح ١٩٥٢ قبل انعقاد اللجنة العليا لتصفية الاقطاع واستولى على الاراضى الزائدة فهل ترون تقديم أصحاب هذه الحالات الى اللجنة كمتهربين من قانون الاصلاح الزراعى سنة ١٩٥٢

● **المشير** : ما دام ينطبق عليهم قانون ١٩٥٢ وثبت التهـــريب فيعتبرون متهربين لان هناك فرقا بين مخالفة قانون ١٩٥٢ وبين مخالفة قانون ١٩٦١ .

● **محمد كوثر عبد القادر** : هذا يعنى تطبيق هـــذا المبدأ بأثر رجعى .

● **المشير** : نعم .

نماذج وقصص

سويلم..

الحالة رقم ١٥



١١ يونية ١٩٦٦ .. كانت عائلة سويلم .. هى الحالة رقم ١٥ أمام اللجنة العليا لتصفية الاقطاع برياسة المشير عبد الحكيم عامر النائب الاول لرئيس الجمهورية .. وبدأ عباس رضوان فى سرد هذه الوقائع :

تسيطر عائلة سويلم سيطرة كاملة على مقـــدرات الفلاحين فى المنطقة وتمارس استغلالا اقطاعيا كبيرا معتمدة على كبر مســاحة الاراضى المنزرعة التى فى حيازتهم والتى تبلغ ٤٠٪ من زمام المنطقة بناحية برمبال مركز دكرنس والتى تبلغ حوالى عشرة الاف فدان وتستخدم نفوذ من يشغل وظائف ادارية من بين افــراد العائلة واقاربهم واعوانهم ومن تسلل منهم الى التنظيمات الشعبية وتســاءل المشير عامر : من هى عائلة سويلم .

ورد عبد المحسن ابو النور انها من محمد والسعيد وابراهيم وسويلم محمد سويلم ثم دار هذا الحوار ...

● **رائد محمد مسعد التمامى** : بالنسبة لمحمدالباز سويلم فقد وضع تحت الحراسة ورفعت عنه فقد كان ابن أخيه سطوحى هو الذى ينفذ الحراسة عليه وهذه العائلة مسيطرة بصورة بشعة على الاجهزة الادارية بالكامل فلجنة العشرين منها ١٧ عضوا من عائلة ســـويلم والمساحات الكبيرة من الارض تمتلكها هذه العائلة كما تســـيطر على الجمعيات الزراعية فكافة سلفيات البذور او الكيماويات تســـتولى عليها بالكامل .

● **عباس ضوان** : التقرير المقدم يوصى بفرض الحراسة على محمد محمد سويلم ، ابراهيم سويلم السعيد سويلم ، سويلم محمد سويلم ، واصدار قرارات ادارية بفصل حسن سويلم والعمدة ، ومنصور خلف السعدنى نائب العمدة ، والسعيد سويلم (شيخ بلد) وابراهيم دويدار (شيخ البلد) ومحمد السعيد امام (شيخ بلد) ومصطفى طاحون (شيخ بلد) والمتولى ابو شيبه (شيخ الخفر) ومجاهد عبد الرحمن (وكيل شيخ الخفر) وحل مجلس القرية والجمعية الزراعية والتحقيق فى المخالفات التى ارتكبها بعض الافراد من هذه العائلة المتولية اجهزة ادارية مثل كاتب الجمعية ورئيسها ومفتش الاصلاح الزراعى بمنطقة دكرس .

● **المشير عامر** : هل يوجد من العائلة افراد فى الاصـــــلاح الزراعى . : ؟

● **عباس رضوان** : نعم وقد صـــدر قرار بحل لجنة العشرين ولكن مجلس القرية لم يحل .

● **حمدى عبيد** : بمجردحل العشرين يبحل الثانى على طول .

● **المشير عامر** : اذن تفرض الحراسة على الاربعة ويفصل العمدة ونائب العمدة وشيخ البلد وشيخ الخفر ووكيله اى تغير الادارة كلها .

● **حسن خليل** : هـــذه العائلة متغلغلة فى الاجهزة الادارية والشعبية ويوجد منهم اشخاص ابتداء من مجلس القرية الى مجلس المحافظة وتصرفاتهم مع الفلاحين شـــاذة وقد قاموا بعمليات طرد الفلاحين من الارض اذ سبق ان وضع واحد منهم تحت الحراسة التى قامت بتاجير ارضه للفلاحين فلما رفعت الحراسة عنه طرد الفلاحين من الارض وساعدته السـلطة الادارية على ذلك ومن الفلاحين من ظل محجوزا سبعة أيام بمعرفة السلطة الادارية .

● **عبد المحسن ابو النور** : الموضوع ان هذه الارض كانت موضوعة تحت الحراسة وعلى اساس المبادىء التى وضعها الاصلاح الزراعى فان اية ارض على الذمة توضع تحت الحراسة توزع بعقـــد وايجار الى المزارعين ولما رفعت الحراسة عنه لم يعترف بهذه العقود ورفع قضـــية طرد امام لجنة الاصلاح الزراعى فرفضـــتها فاتجه الى وكيل النيابة الذى امر بطرد الفلاحين ثم تقدم الفلاحون بشكاوى للاصلاح الزراعى فارسلت خطابا شخصيا للنائب العام لكنه رفض وقال ان على المتضرر من قرار وكيل النيابة أن يرفع قضية .

● **رائد محمد مسعد التميمى** : بداية العملية ان مفتش الاصلاح الزراعى محمد سطوحى كان الحـــارس على أموال عمه فأخفى الكشوف وبدأت عمليات طرد جماعى ل ٢٠٧ عائلات .

● **المشير عامر** : الموضوع يحتاج علاجا اقوى من ذلك ومن رأيى ان يوضع كل هؤلاء تحت الحراسة ، سويلم محمد سويلم ، السيد سويلم وابراهيم سويلم ، ومحمد سويلم ثم يفصل العمدة ونائبه وشيخ البلد والخفر كما يوضع سطوحى مفتش الاصلاح الزراعى تحت الحراسة ويفصل من وظيفته وكذلك يفصل رئيس الجمعية التعاونية .

● **رائد محمد مسعد التميمى** : وعضو الجمعية المشتركة وعضو مجلس المحافظة .

● **المشير عامر** : كل هؤلاء يعتقلون جميعا بمافيهم الموظف الذى كان حارسا وبما فيهم العمـــدة وشيخ الخفـر كل هؤلاء يعتقلون والا لا تستطيع البلد أن تعيش فى حريتها .

● **رائد محمد مسعد التميمى** : فى جميع القرى التى تنزل فيها

نجد تجاوبا عذا برمبال القديمة التى تتركز فيها عائلة سويلم فلم نتمكن من أخذ بيانات الا بعد الضغط على العمدة أمام الفلاحين .

● **المشير عامر** : اذن نفرض عليه الحراسة ويعتقل .

● **اللواء محمد احمد صادق** : أى آن نتخذ قرارا بأنه لا يجوز أن يكون اى موظف عمومى فى القرية وخاصة موظفى الاصلاح الزراعى من نفس القرية بل يكون من قرية اخرى او منطقة اخرى .

● **المشير عامر** : فعلا ويجب ألا يكون موظف الاصلاح الزراعى من نفس القرية او ان يكون الحارس من القرية نفسها .

● **اللواء صادق** : أرى أن أية قرابة يثبت فيها نفوذ أو سيطرة تلغى العمودية وتضم الى نقطة الشرطة فاذا لم يكن بها نقطة فتنشابها .

● **المشير** : هل هناك نقطة للشرطة .

● **اللواء حسن طلعت** : نعم توجد فى برمبال القديمة ولكن هل عائلة سويلم فى برمبال نفسها .

● **رائد مسعد التميمي** : ان العائلة تتركز فى حوالى ٤ قرى وتوجد نقطة شرطة فى برمبال ويتضح من التقرير ان مامور المركز ويدعى دويداو وضابط المباحث ساعدا على طرد الفلاحين كما أخذا بعض الفلاحين ووضعوهم فى الحجز أربعة أيام الى أن انتهى سويلم من جمع محصول القطن ووضعه فى مخزنه .

● **المشير عامر** : ينقل الاثنان الى أن ينظر فى مجازاتهما .

● **اللواء حسن طلعت** : يمكن ان نواخذهما على حجز الفلاحين بالمركز ولانستطيع ذلك بالنسبة لتنفيذ امر النيابة .

● **المشير عامر** : هناك مئات القضايا لاتنفذ فلماذا يسارعون فى هذه القضية بالذات .

● **اللواء طلعت** : لو أخذناهم على تنفيذ أمر النيابة لكان هذا مبدأ خطيرا لانه سيؤدى الى تعطيل تنفيذ أوامر النيابة .

● **المشير عامر** : ننقلهما الان .. وعندما يحقق معهما ويثبت التواطؤ يمكن اتخاذ اجراء اخر معهما ، اما بالنسبة لوكيل النيابة فيرسل تقرير عنه الى وزير العدل أما الباقون فيعتقلون جميعا وتفرض عليهم الحراسة بمعنى أن تفرض الحراسة على أفراد عائلة سويلم ومحمد سطوحى مندوب الاصلاح والعمدة هم وعائلاتهم ثم يعتقل هؤلاء الذين فرضت عليهم الحراسة مضافا اليهم نائب العمدة وشيخ البلد وشيخ الخفر ووكيله ويفصلون وتسلم الارض للذين كانوا يستأجرونها .. هل هناك اعتراض .. ؟

(لم يعترض أحد .)

علام

بين سنتريس

وسجين الكوم

في جلسة ٢٣ يونية ١٩٦٦ برئاســـة المشير عبد الحكيم عامر .

عرضت حالة علام محمد علام .. أحد ملاك الاراضى الكبار بسندبيس مركز القناطر الخيرية بالقليوبية .. وبسجين الكوم مركز قطور بالغربية .

٤ تقارير :

وقد نوقشت حالته من خلال ٤ تقارير مقدمة من المكتب التنفيذى للاتحاد الاشتراكى بالغربية والمحافظة وادارة الشرطة العسكرية والمباحث الجنائية العسكرية .

وقد تضمنت التقارير أن ابنه محمد سعيد علام وضـــع تحت الحراسة ضمن اول دفعة والتى ضمنت ٨٨ مالكا وقد نسب اليه انه كانت لديه ٧٩ فدانا و ١٤ قيراطا و ٤ أسهم آلت اليه من والده بالميراث فى سنة ٢٩ وفى الاقرارات التى قدمها للاصـــلاح الزراعى فى القانونين الاول والثانى لم يذكرها ولكن بعد وضعه تحت الحراسة وتفتيش منزله وجدت حجتان شرعيتان فى مكتبه تثبتان ان هذه المساحات آلت اليه بالميراث ولم تذكر فى اقراراته .

وقد تلاعب علام الاب بالاشتراك مع ابنه بالنسبة لتهريب الارض وهى العملية التى فرضت فيها الحراسة على ابنه شخصيا فقد باع لابنه مساحة ١٠٢ فدان واحتفظ بحق الانتفاع بالريع لنفســـه بحيث اذا اكتشفت الارض عند الاب يقول انها عند الابن واذا اكتشفت عند الابن يقول انها عند الاب والعملية ماهى الا حيلة قانونية يتفادى بها تنفيذ القانون ولقـــد اعتبرت الارض عند الابن وادين على هـــذا الاساس .

تهريب :

واضافت التقارير ان الاب علام اشترك مع ابنه فى تهريب هـــذه المساحات من الاصلاح الزراعى واستعان باجراء بيوع صورية للمشتغلين عنده ممن لا يعملون فى الزراعة وبأخذ أقوالهم تبين أن البيع صـــورى .. على أن هذا البيع لو كان حقيقيا فان هؤلاء الاشخاص لاينطبق عليهم قانون الاصلاح الزراعى لانهم لايعملون بالزراعة .

ومن ضمن البيوع الصورية المخالفة لقانون الاصلاح الزراعى انه باع للطباخ فدانين وللباشكاتب ٣ أفدنة .. ولمأمور الزراعة وهكذا ..

وبالاضافة الى ذلك فعلام يضع يده على مساحة الارض المملوكة للعائلة ــ اولاده واحفاده اى على مساحة ٤٦٠ فدانا ويـــديرها ادارة فعلية وبذلك يكون مخالفا لقانون الاصلاح الزراعى لانه حائز لاكثر من خمسين فدانا .

ومن واقع اقرارات علام الذى كان يبلغ من العمر فى عام ١٩٦٦ خمسة وسبعين عاما وبتتبع أملاكه قبل ســـنة ١٩٤٧ اتضـح أن لديه ١٠٨١ فدانا .

توصيات :

وكانت توصيات اللجنة الفرعية فرض الحراسة على علام محمد علام وعائلته وابعادهم عن الريف وفصل كل من أحمد علام نائب عمدة سنديبس ومن عضوية الاتحاد الاشتراكى واسقاط عضوية كل من سعيد وصبحى وعبد العزيز علام من الاتحاد ايضا .

وطالب كمال الحناوى طبقا لتوصية اللجنة بمســـاءلته طبقا لقانون الكســـب غير المشروع لان امتلاكه للارض كان وقت عمله كمدير للبنك العقارى وقد استغل سلطته فى ذلك .

البداية :

كيف حدث هذا ... ؟

من اقوال حسن كفافى فى الجلسة ... ان علام ورث عن ابيه فدانين فقط واشترى منه أيضا ١٠٣ أفدنة بثمن بخس هو خمســين جنيها للفدان . وقد استطاع بصفته مديرا للبنك العقارى ان يحصل على سلفة مقدارها حوالى ١٤ الف جنيه من البنك العقارى واشترى ٣٦١ فدانا وكانت هذه الارض مرهونة للبنك فاســتغل ســلطته فى شرائها وفوق هذه المديونية أخذ سلفة أخرى تزيد على عشرة آلاف جنيه استغلها فى شراء ١٦٢ فدانا .

وقد طبق عليه القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ هو واولاده كما سرى عليهم القانون ١٢٧ لسنة ١٩٦١ وقد أخذ من الولدالاول ٩٠ فدانا ومن البنت الاولى ٥١ فدانا ومن الثانية ٤٢ فدانا ومن الثالثة ٤٥ فدانا ومن البنت الرابعة ٤٩ فدانا وكلها مساحات تزيد عن المائة فدان المسموح بهـــا ..

استغلال :

ويقول حسن كفافى أن علام عندما قام ببيع الاراضى لصغار الفلاحين

حسب قانون الاصلاح الزراعى باعها لهم بالتقسيط لمدة ٢٠ سـنة واحتسب بفائدة مركبة قدرها ٥٪ وفائدة تأخير بواقع ٧٪ ويقوم باحضار التقاوى والسماد وتكاليف الزراعة وياخذ المحصول وبذلك فان الفلاحين لم يتملكوا الارض ولم يستطيعوا تملكها على اساس هـذه الشروط المجحفة .

ومن مظاهر تسلط ونفوذ علام التى استعرضها عبد المحسن أبو النور أنه باع لشخص فدانين بسبعمائة جنيه بفوائد مركبة قدرها ٥٪ وفوائد تأخير ٧٪ على أن يدفع المبلغ على أقساط لمدة ٢٠ سـنة ومجموع هذه الفوائد يصل الى ٣٦٧ر٥ جنيه .

هذا علاوة على ان علام اقام صلات وعلاقات مع العاملين فى الشهر العقارى منذ أن كان مديرا للبنك العقارى لدرجة أنهم كانوا يقدمون له كل معاونه فى الحصول على فتاوى خاطئة وقد اثبت ذلك الفنيون فى الشهر العقارى وعندما كان يريد ان يسجل اى عقـد وهى عملية تسـتغرق عادة شهرين او ثلاثة فانها كانت تتم فى ثلاثة ايام وكان الموظفون ينتقلون من القاهرة الى بنها وطنطا لانهاء التسجيل ويستلمون الدوسيهات من الشهر العقارى او الاصلاح الزراعى .

هذه هى بعض تفاصيل حالة علام محمد علام .

كيف نوقشت .. وماهو اسلوب تفكير اعضاء اللجنة ... ؟

هذا ما تكشفه هذه الآراء .

قال المشير عامر : ـ نريد أن نحقق موضوع الشهر العقارى .. فهل تكلف النيابة الادارية بذلك ؟

دوامة القانونيين :

فرد شعراوى جمعه انه احال الموضوع السابق الى النيابة الادارية ولكنها سـارت فيه بطريقة قانونيـة بحته وبذلك انتهت فيـه الى البراءة .

واضاف عبد المحسن ابو النور انها قالت ان الموظف قام بتسجيل العقد تسجيلا تاريخيا ولذلك فلا شأن له اذا كان العقد يتضمن زيادة فى الملكية اولا ولادخل له فيما نطلبه من التحقيق معه بالنسبة لتسجيله عقدا يتضمن مساحات فوق المائتى فدان .

وقال شعراوى جمعة لهذا لم أقتنع بالنيابة الادارية ولا أريد أن يحيل اليها موضوعات أخرى وفى تصورى انه يجب ان تحال مثل هذه الموضوعات الى جهة ثورية للتحقيق فيها مثل المخابرات العامة اوالمباحث

العســـــكرية بدلا من الدخول فى دوامة القانونيين وتنتهى الحالات بالبراءة .

ويرد المشير عامر انه لاداعى لتدخل المباحث الجنائية العسكرية فى مثل هذه الامور ويمكن للمباحث العامة ان تقوم بذلك .

ويعترض حسن طلعت مدير المباحث العامة لانها ستضطر الى الى تحويل الموضوع الى النيابة العامة او نيابة امن الدولة الا اذا اعطيت سلطة للمباحث للقيام بهذا التحقيق لاداعى للنيابة .

ويقول المشير لاداعى للنيابة العامة او نيابة امن الدولة واذا كان فى استطاعة المباحث العامة ان تقوم بذلك التحقيق فلا مانع من اعطائها السلطة بذلك .

وجاء الدور على الابرياء الذين لاذنب لهم .. الا انهم تزوجوا بنات علام ..

استعرض العقيد حسن خليل اسرة علام بان ابنه تحت الحراسة وبناته متزوجات الاولى متزوجة من السفير السابق أحمد حقى والثانية من الدكتور يوسف فهمى مدير مستشفى حلوان العام والثالثة من الدكتور عثمان شحاته استاذ بكلية الزراعة بجامعة عين شمس والرابعة متزوجة من العميد بالاستيداع احمد سرور الضابط بالقوات المسلحة سابقا وهو ابن شقيق عثمان محرم القرار .

ويصدر المشير عامر القرار بنقل استاذ الجامعة ومدير المستشفى ومن وظيفتيهما .. ويتساءل شعراوى جمعة الى أين ينقلان .

يرد المشير ينقلان الى اية جهة فاستاذ الجامعة لايجوز ان يستمر فى عمله لاتصاله بالطلبة والثانى ليس من المعقول ان يســـــتمر مديرا للمستشفى لاتصاله بالجماهير .. اومن الممكن ان يصدر قرار باحالتهما الى المعاش وننتهى من المشكلة وهذا أفضل .

ويعلن عبد المحسن ابو النور ان اللجنة التى شكلت برئاســة على صبرى قد اتخذت مبادىء من ضمنها أن الذين يعملون فى القوات المسلحة او فى الجامعة او فى السلك السياسى وتنطبق عليهم .

قرارات اللجنة لابد وأن يحالوا الى المعاش .

وتعد ...

هذه صورة من صور الاقطاع والاستغلال فى الريف ..

وصورة لاسلوب التفكير وادارة الحكم .

مرشد عقل

الحالة رقم ٢٢



اجتماع اللجنة العليا لتصفية الاقطاع يوم ٦ يوليه ١٩٦٦ كانت حالة أسرة محمد أبو سريع مرشد عقل من المنوفية الحالة رقم ٢٢ ، قدمها عباس رضوان بأن التقارير الواردة تؤكد أنها تعتبر مثالا للاقطاع المستغل للنفوذ الاجرامي في الريف .

كان محمد ابو سريع يمتلك فى عام ١٩٥٢ حوالى ٣٧ فدانا ونشاع ان جملة ممتلكاته سواء بعقود مسجلة او غير مسجلة بلغت ١٨٠ فدانا ولم يتقدم باقرار عن ملكيته التى تزيد عن الحد الاقصى للقانون ١٢٧ لسنة ١٩٦١ كما أن الملكية الزراعية لاولاده ١٠٢ فدانا تقريبا مشتراه بماله بصفته وليا شرعيا عليهم وفضلا عن الاطيان المملوكة له ولاولاده يحوز حوالى ٥٥ فدانا بالايجار مخالفا بذلك قانون الاصلاح الزراعى كما تبلغ مديونيته لبنك التسليف ٥٤٠٥٦ جنيها .

وسجلت التقارير ان الذى ساعد هذه العائلة فى بسط نفوذها وفرض سيطرتها على الاهالى وتسخيرهم فى العمل لديهم باجور زهيدة انهم استطاعوا ان يتسللوا الى المناصب ـ الادارية ومجلس ادارة الجمعية التعاونية أو التنظيمات الشعبية بالقرية والمركز فضلا عمالهم من صلات ببعض المسئولين من رجال الادارة .

واضافت المعلومات التى عرضت على اللجنة ان محمد ابو سريع بدأ حياته مزارعا بسيطا يمتلك فدانا ونصفا وأصبح متخصصا فى زراعة الموز وبدأ يشترى الاراضى الزراعية وباسعار زهيدة لعدم تقدم احد للشراء سواه ، فقد تمكن من بث الرعب فى نفوس اهالى القرية والقرى المجاورة وذاع صيته وشهرته الاجرامية الى أن أصبح اسمه يثير الرعب فى النفوس .

واستعرض عباس رضوان سلسلة من الحوادث وصور الاستغلال لافراد العائلة وبدأت مناقشات اللجنة حول الاجراءات والقرارات التى تتخذ بالنسبة لعائلة عقل ودارت على الوجه التالى : ـ

● **المشير عامر :** كاننا تركنا الاقطاع واصبحنا نقوم بعمل الشرطة .

● **رياض ابراهيم :** هذه حالة تهريب اكثر منها حالة اجرام لانه فى سنة ١٩٥٢ كان يملك ٣٧ فدانا فقط .

● **المشير عامر :** يوجد أكثر من ١٠ قضايا قتل وشروع فيه وسرقة .. الخ .

● **رياض ابراهيم** : كان للمذكور عصابة مكونة من ١٥ فردا صفى منهم ستة والتسعة الباقون طلبنا اعتقالهم وورد بالتقارير ان ابنه واخر قريبه ضابطا شرطة وابن أخيه نقيب بالقوات المسلحة •

● **المشير عامر** : هل يوجد أحد غيرهما •

● **عبد المجيد شديد** : يوجـــد فى تقرير المحافظة اسم ضابط الشرطة محمد الدمرداش ابو سريع عقل .

● **المشير عامر** : يمنح هذا الضابط اجازة .

● **رياض ابراهيم** : انه ضـــابط شرطة فى مكتب المخـــدرات الدولى .

● **المشير عامر** : يعطى كل من هذين الضابطين اجازة ثم تبحث حالة كل منهما وهما : ـ

١ ـ محمد رشيد ابو سريع عقل الرائد بالقوات المسلحة .

٢ ـ محمد الدمرداش عقل رائد شرطة .

● **العقيد حسن خليل** : يوجد نقيب بالقوات المسلحة هو محمد الصغير محمد عقل ايضا .

● **المشير عامر** : مادرجة قرابته ؟

● **العقيد حسن خليل** : هو ابنه .

● **المشير عامر** : يمنح اجازة لحين بحث موقفه .

● **محمود طنطاوى** : هل ننقل ابنه الى وظيفة مدنية .

● **المشير عامر** : يمنح اجـــازة أولا الى أن يبحث موقفه ؟ ما هى التوصيات ؟

● **عباس رضوان** : كنا قد أقترحنا فرض الحراسة على محمـد ابو سريع عقل وعائلته وابعادهم عن الريف .

● **المشير عامر** : هل هذا يكفى للقضاء على نفوذه الاجرامى ؟

● **عباس رضوان** : كانت اللجنة قد سارت على مبدأ عـــدم اعتقال من تزيد سنة على ٦٠ سنة .

● **المشير عامر** : هذا الرجل كبير السن يبعد عن الريف وتحـدد اقامته .

● **العقيد حسن خليل** : سنة اكثر من ٦٠ سنة .

● **المشير عامر** : سنه ٦٠ سنة ولكنك ستجده قويا وصحته جيدة .. اذن يعتقل ايضا ويكون القرار هو فرض الحراسة على محمد ابو سريع مرشد عقل وعائلته واعتقاله واعتقال الخطرين على الامن الواردة اسماؤهم فى مذكرة المباحث وهم محمد على وفايد وفريد ومحمد ونجاتي وفوده وراشد وصفي الدين وحمدى عقل وفضل المنشاوى عقل شخ بلد وابعاده خارج المحافظة وابعاد الدمرداش مرشد العمدة السابق خارج المحافظة ثم بالنسبة للضباط الذين سبق ذكرهم وهم اثنان من القوات المسلحة وثالث من الشرطة فيمنحون اجازة واذا تاكدنا ان الضابط محمد رشيد ابنه مباشرة فينقل الى وظيفة مدنية اما الاثنان الاخران فيمنحان اجازة لحين بحث موقفهما .

● **رياض ابراهيم** : ارى حل لجنة الاتحاد الاشتراكى العربى .

● **المشير عامر** : تحل لجنة الاتحاد الاشتراكى بكفر عليم .

● **رياض ابراهيم** : وبالنسبة للجمعية التعاونية في ساقية أبو شعرة .

● **المشير عامر** : تحل الجمعية فى ساقية أبو شعره .

● **رياض ابراهيم** : بالنسبة لنقطة البوليس الموجودة بالقرية ارى أن يوضع بها ضابط ممتاز .

● **المشير عامر** : هل يوجد بها نقطة شرطة ؟

● **رياض ابراهيم** : نعم .

● **المشير** : يعين لها ضابط ممتاز ولماذا لم يقدم ضابط النقطة السابق تقارير عن هذه الحوادث الخطيرة ؟

● **رياض ابراهيم** : ضابط مباحث المركز هو المختص بتقديم التقارير عن هذه الحوادث والاجرام كان منتشرا بالقرية قبل سنة ١٩٥٠ .

يوسف حافظ : سنغير ضابط الشرطة باخر ممتاز .

● **محمد عبد الفتاح أبو الفضل** : كان ابن شقيقه وزوج ابنته محمد دمرداش عقل المحامى يوجهه قانونيا فى عمليات التلاعب فنوصى على الاقل بابعاده عن البلده ومنعه من الذهاب الى المحافظة .

● **المشير** : الاهالى انفسهم لن يسمحوا لاى فرد من هذه العائلة بالعودة الى القرية مرة اخرى .

● **عباس رضوان** : واضح من تقرير المحافظة أن هذا الشخص

من نفس مركز فهيم أبو زيد ونفس رجـال الادارة الذين تعاونوا معه امثال العقيد حسن عبد الله هم انفسهم الذين قاموا بالتعاون مع محمد ابو سريع مرشد عقل .

● **شعراوى جمعه** : اسماء الضباط الذين عاونوه موجودة .

● **عباس رضوان** : جاء بتقرير المكتب التنفيذى مايلى : استطاعت هذه الاسرة بمالها من نفوذ مادى واجرامى ان تتسلط على كل مظاهر الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فى القرية وامتد ذلك الى خارجها وقد ساعدها على ذلك ماكان يربطها من صلات الصداقة والمودة بالمسـئولين مثل اللواء حسن كامل عندما كان مديرا للامن بالمنوفية والعميد حسن عبد الله عنهما كان مديرا للامن بالمنوفية والعميد حسن عبد الله عندما كان مامورا لمركز شرطة اشمون والعقيد محمد فتحى اسماعيل والرائد محمد زكى عبد الهادى من شرطة مركز اشمون .

● **المشير عامر** : ماذا تم بالنسبة لهؤلاء الضباط يا أخ يوسف : ؟

● **يوسف حافظ** : العميد حسن عبد الله موقوف وهو فى دمياط حاليا ومحمد فتحى اسـماعيل نقل من هناك والرائد محمد زكى عبد الهادى اعطى اجازة .

● **المشير عامر** : يوقف محمد فتحى اسماعيل والرائد محمد زكى عبد الهادى بدلا من الاجازة واللواء حسن كامل موجود ؟

● **يوسف حافظ** : اللواء حسن كامل يشغل الان منصب مدير الدفاع المدنى .

● **المشير** : هل هو ضابط كفء ؟

● **يوسف حافظ** : أيوه يا أفندم فهو ضابط كفء ممتاز .

● **عباس رضوان** : يبدو ذلك اذ أن العملية لم تخرج عن دائرة المركز .

● **سامى شرف** : اقترح موافاتنا بكشف بيان افراد هذه العائلة لان شجرة هذه العائلة غير واضحة تماما .

● **المشير عامر** : جميع الحالات التى أصدرنا فيها قرارات يأتى لنا بيان باسماء افراد عائلاتها حتى نعرف الموظفين منهم الموجودين فى كل مكان فى الاجهزة المختلفة .

الضباط الذين سبقت الاشارة اليهم ياخ يوسف يفصـلون من

الخدمة ويحالون الى المعاش والضباط غير المشتركين فى حالات الاقطاع تكتفى بنقلهم الى وظائف مدنية اما المتواطئون فلا بد ان يفصلوا على الاقل ليعرف الجميع ان هناك محاسبة .

● **يوسف حافظ** : الا نحقق معهم ؟

● **المشير عامر** : التحقيق لن ياتى بنتيجة والضباط الثلاثة هم حسن عبد الله ومحمد فتحى اسماعيل ومحمد زكى عبد الهادى اما اللواء حسن كامل فكلكم أجمعتم على سلامة مسلكه .

وبعـــد ..

هذه صورة لما دار فى اللجنة العليا لتصفية الاقطاع ؟ تكشـــف بوضوح عن أسلوب التفكير والحكم وظلم الابرياء تصـــفية الاقطاع نعم ولكن في حدود ســـيادة القانون وبعيدا عن البطش والاســـاليب غير الانسانية ..

خبير القطن

والقرارات الجمهورية الملغاة!

كشفت

جلسة اللجنة يوم ٦ يولية ١٩٦٦ أثناء مناقشة حالة خبير القطن عبد المجيد بركات عن أسرار هامة وخطيرة في مقدمتها ان القرارات الجمهورية كانت تلغى مقابل الرشاوى الضخمة ٠

كيف حدث هذا ٠٠ وماذا جرى لبركات ٠٠ هذا ما تكشفه وقائع الحالة والمناقشات التى دارت حولها والقرارات التى صدرت ٠

وكانت العودة على الوجه التالى :

● **المشير عبد الحكيم عامر** : هل بحث السيد شعراوى جمعه موضوع عبد المجيد بركات ؟

● **شعراوى جمعه** : موضـــوع هذا الشخص ينقســـم الى قسمين : قسم بالنسبة لعمله وقسم بالنسبة لارضه الزراعية ولا يوجد ما يثبت تهربه ٠

● **حسن على خليل** : بالنسبة للارض رأينا أنه متهرب ولكن السيد عبدالمحسن أبو النور يرى ان هذا الشخص قد تقدم باقرار كامل عن ملكيته وقد اعتد به ولذلك لا يعتبر متهربا وان المسئولية نقع على الاصلاح الزراعى الذى به هذه التصرفات ٠

● **شعراوى جمعه** : لقد قمنا بدراسة هذا الموضوع من ناحية عمله فى القطن فوجدنا بالبحث ان هناك ثلاث نقاط اخذت عليه ٠

النقطة الاولى : قيامه بتأجير المحلج لشركته ٠

النقطة الثانية : بيعه بعض مكونات المحلج ٠

النقطة الثالثة : علاقته بالعمال والتأمينات الاجتماعية ٠

فبالنسبة لعملية تأجير المحلج فان المؤسسة قد وافقت على هذا العمل واعتبرته عملا قانونيا ولكن ظروف العملية فى الحقيقة تشير الى انه كان هناك استغلال فى هذا الموضوع للاسباب الاتية :

اولا : ــ كان مجلس الادارة الذى اقر عملية الايجار مكونا من ثلاثة اعضاء هو احدهم وقد تنحى هو عند نظر هذا الموضوع وبقى اثنان وبذلك تكون العملية غير قانونية ... لانه لايمكن لمجلس الادارة ان يقرر عملا من الاعمال وهو مكون من شخصين ٠

ثانيا : ــ انه قبض العشرة الاف جنيه مقـــدما قبل ان توافق المؤسسة على عملية الايجار وعندما قمنا بمقارنة هذا العقـــد بعقود

المحالج الاخرى للتحقق من أن عملية التأجير كانت تتضمن استغلاله اولا وجدنا ان الشروط التى وضعها فى العقد غير موجوده فى اى عقد اخر فقد نص فيه على ان تكون قيمه الايجار عشرة الاف جنيه وانه اذا زادت كمية القطن المحلوج عن مائة ألف قنطار يأخذ مبلغا آخر واذا زادت الكمية عن مائة وخمسين الف قنطار ياخذ مبلغا اخر .

وفى استطاعته ـ بصفته رئيسا لمجلس ادارة هذه الشركة زيادة انتاجية المحلج وبالتالى فانه يصل بالايجار الى أكثر من عشرة آلاف جنيه بكثير وقد اعتبرنا أن العملية غير طبيعية نظرا لسرعة اقرار العقد وتشكيل مجلس الادارة على هذا النحو والاجراءات التى تمت بمعنى أن أى شخص شريف وغير مستغل لا يزج بنفسه فى مثل هذا العمل وكان فى استطاعة مثل هذا الشخص اذا كان عنده محلج ويريد تأجيره أن يعرض على المؤسسة تأجيره والاستفاده منه ثم يترك لها حرية التقدير ولا يتعرض بنفسه لهذا الموضوع .

اما بالنسبة للنقطة الثانية الخاصة ببيع بعض مكونات المحلج فقد اتضح انها كانت عملية غير قانونية واعترضت عليها المؤسسه ولكن الاعتراض وصل بعد ان حصل على خمسه الاف جنيه وعندما اعترضت المؤسسة على ذلك دخل فى قضايا بينه وبينها ووضع غريب جدا ان يقف رئيس مجلس اداره شركة تتبع احدى مؤسسات القطاع العام هذا الموقف فعندما اعترضت المؤسسة على انه باع للشركة التى يرأس مجلس ادارتها اقام دعوى على المؤسسه وقد حكم لصالحه فى القضية بسبعة عشر الف جنيه ومازالت القضية مستمرة حتى الان وهو رجل ضليع فى الناحية القانونية وذوقدرة على تأجيل القضايا ونقل نظرها من الاسكندرية الى القاهرة مع ان عملية البيع غير قانونية اصلا .

وبالنسبة للنقطة الثالثة : فقد كان يتهرب من التأمينات الاجتماعية وكان يدعى أن أجر العامل أو الموظف عشرون جنيها وعنه نقلهم أدعى أنه كان يدفع مرتبات أكبر ولذلك أقيمت عليه قضايا من وزارة الشئون الاجتماعية ووزارة العمل وحكم عليه بخمسة او ستة الاف جنيه فى هذه العملية وهذا هو ملخص الاتهامات التى وجهت لهذا الشخص .

وهناك اشكالات أثيرت بسبب الشكاوى التى قدمها مجد الدين كشك وهو زوج ابنة فرغلى وكان يعمل فى الشركة من قبل ان يتولى عبد المجيد بركات رئاسة مجلس ادارتها وفى تصورى ان لكل منهما شخصية قوية وقد اراد كل منهما أن يتخلص من الاخر وكان مجدالدين كشك هو العامل الاساسى فى عمليتى التأجير والبيع وكان احد عضوى مجلس الادارة الذين وافقا على التأجير ويبدو انه لم يستطع ان يستفيد الفائدة الكاملة من هذه العملية ولذلك حدث خلاف بينهما فانتهز فرصة سفره وقام بتقديم الشكاوى المختلفة ضده وعندما سألنا السيد وزير

الاقتصاد عن رأية فى عبد المجيد بركات اوضح ان المذكور استفاد من الغموض فى بعض مواد القانون وهو يعلم بها قطعاً لانه خبير فى اقطن ويفهم السوق ويعلم انه بعد الاجراءات التى اتخذت لابد من تأمين المحالج ولذلك سارع الى نهب بعض الاموال قبل التأمين ولاشك انه على جانب كبير من المهارة نقد استدان من البنك مبلغ مائتى الف جنيه مقابل رهن عماراته والمحلج الذى يؤجره واخذ يبيع بعض مكوناته وقد قرر السيد وزير الاقتصاد ان سلوك هذا الرجل سلوك معيب وان وجوده على رأس شركة كبيرة من شركات القطن يخلق بلبلة لاتتفق مع السلوك الثورى أو السلوك الاشتراكى الواجب وأبدى استعداده للاستغناء عن كفائته الفنية .

وقد كان من بين المسائل التى احترنا فيها : هل نبقى عليه كمستشار فى المؤسسة ونبعده عن الشركة أم نبعده نهائيا .

وقد سالنا انفسنا هل سيكون هذا الرجل يوما مع الثورة او لا ووجدنا هذا الرجل حصل على رتبة الباشوية قبل الثورة مباشرة مقابل ثلاثين الفا من الجنيهات وبعد ان قامت الثوره فقد الباشوية وضاعت عليه الثلاثون ألفا من الجنيهات ولذلك لا نعتقد أنه سيكون مواليا للثورة فى يوم من الايام وبعد استعراض هذا الموقف اتفقنا على الرأى النهائى فى هذا الموضوع وهو ان تصرف السيد عبد المجيد بركات تأجير المحلج ومع مكوناته للشركة التى يرأس مجلس ادارتها يوضح أن سلوكه الوظيفى محاط بالشبهات التى تشير الى أنه قد أستغل مركزه كرئيس لمجلس الادارة للاستفادة الشخصية على حساب الصالح العام وكذلك ادخاله المؤسسة والشركة فى منازعات قضائية كان يمكن تجنبها وقيامه برهن ممتلكاته لدى البنك مقابل ٢٠٠ الف جنيه فضلا عن محاولته الاستفادة من الثغرات الموجودة فى القوانين القائمة بطرق ملتوية باعتبار أنه كان من كبار تجار القطن .

وللاعتبارات المتقدمة ولما أبداه السيد وزير الاقتصاد من الاستعداد للتضحية بكفاءته الفنية فى سبيل اقرار القيم الاشتراكية ونظرا لما يثيره وجوده من تقولات فى الراى العام ولما اتضح من سلوكه وتصرفاته السابقة فقد انتهت اللجنة الى اقتراح ابعاده عن منصبه .
ونظرا لما تبين من اشتراك السيد محمد مجدى الدين كشك العضو المنتدب للشركة العربية للاقطان فى التصرفات التى وقعت من عبد المجيد بركات وبالنسبة لما اشاعه من بلبلة فى الرأى العام بعد ابعاده عن عضوية مجلس الادارة فقد صدر قرار جمهورى بتشكيل مجلس ادارة الشركة وليس فيه مجدى الدين كشك فاعتبر أن هذا القرار ليس فصلا له وانه مازال عاملا بالشركة وعلى هذا الاساس اقام دعوى وحكم فيها لصالحه بان يصرف مرتبه اعتبارا من اول مايو ١٩٦٥ بواقع ٢٥٠٠ جنيه سنويا وقد استأنفت الوزارة هذا الحكم والواقع انه لافرق بين

مجد الدين كشك وعبد المجيد بركات والقرار الذى وصلنا اليه يقضى بفصل عبد المجيد بركات وعدم اعادة مجدى الدين كشك .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : وماذا عن المبالغ المستحقة للحكومة ؟

● **شعراوى جمعة** : أنه مدين للبنك ويمكن للجنة النظر فى فرض الحراسة عليه وبذلك نبحث موقفه وما عنده من ممتلكات .

● **حسن على خليل** : انه مدين للبنك بمبلغ ٨٠ الف جنيه ولديه عشر عمارات وكان من المفروض عليه بكل سهولة أن يسوى أموره مع البنك ويسدد ماعليه لانهاء الرهن الذى كان مفروضا ان ينتهى فى اكتوبر ١٩٦٤ ولكنه مازال قائما الى اليوم .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : ماهى العقارات التى قام برهنها فى سبيل الحصول على القروض من البنك ؟

● **حسن على خليل** : لقد حصل سنة ١٩٥٣ على ٢١٠ آلاف جنيه مقابل رهن ٧١ فدانا وهى ملكيته علاوة على المحلج ويبدو انه قام بعملية الرهن ليشترى عمارات ومازال مدينا بمبلغ ٨٠ الف جنيه وارى ان الفرصة مواتية الآن لتصفية موقفه مع البنك .

● **عباس رضوان** : اذا كان التصرف بالنسبة لعبد المجيد بركات سيقتصر على مجرد تنحيته عن رئاسة مجلس ادارة الشركة فكأننا بذلك نكيل بمكاييل مختلفة فهذه الحالة تمثل أسوأ صور الاستغلال فمن ثبت عليه أنه قام بتهريب أربعة أفدنة وضع تحت الحراسة بينما الحالة المعروضة تمثل تلاعبا على الدولة والحصول بطريق التحاليل على حوالى ٢٠٠ الف جنيه كان يمكن ان تستغل لصالح المجتمع وارى ان هذه الحالة تعتبر أسوأ من كل الحالات التى عرضت علينا .

● **شعراوى جمعه** : الواقع ان عمليات الديون والسلفيات من البنوك عمليات منتشرة وللاسف ان الذين يستفدون منها هم اصحاب الاموال الطائلة .

● **عباس رضوان** : فى رأيى ان هذا يمثل اسوا استغلال للدولة والمجتمع وهو لا يقل عمن يستغل الفلاحين .

● **كمال الدين الحناوى** : بالنسبة لواقعة تهريب الارض فى الحالة المعروضة يثور سؤال هو هل يعتبر الخطأ من جانب الاصلاح الزراعى فى الاعتداد بالتصرف مبررا لاعفاء عبد المجيد بركات من جريمة التهريب ؟ فاذا كان قد استطاع بنفوذه او بأى سبب أن يحصل على اعتداد من من الاصلاح الزراعى بهذا التصرف الذى تم بصورة احتيالية لانه أثبته فى محضر محاسبة الضرائب وهى وسيلة واضح فيها التلاعب فهل نعتبر الخطأ من جانب الاصلاح الزراعى تكفيرا عن خطأ عبد المجيد بركات أو تبريرا للجريمة ؟

ثم اذا رجعنا الى مسلكه منذ قيام الثورة نجد انه رهن أرضه فى مقابل الحصول على مبلغ ٢١٠ آلاف جنيه وحـول هذا المبلغ الى ملكية عقارية فى العمارات على أسـاس أنه ليس هناك اتجاه لتأميمها وبقيت الارض مرهونة بمبلغ ٨٠ الف جنيه حتى الان لانه توقع اتخاذ الاجراءات بالنسبة للاراضى الزراعية هذا الى جانب تصرفاته فى المؤسسة والشركة فقد رأينا انه اقام دعوى على الشركة التى يرأس مجلس ادارتها فى نفس الوقت يؤجر لها محلجه وكأنه بذلك يقاضى نفسـه ويخفى ذلك عن الادارة القانونية وقد ثبت تواطؤه مع المحامى :

والواقع أن كل الظروف والتصرفات تشير الى ادانته سواء بالنسبة لتهريب الارض أو التلاعب فى أموال الدولة فى القطاع العـام وكلهـا تصرفات تمت بقصد الاستغلال .

لذلك فان تنحيته عن منصبه يمكن أن تتم شأنه شأن موظف منحرف ولكنه ليس منحرفاً فحسب بل يمثل صور ةمن صور الاقطاع والاستغلال والتحايل على القوانين الثورية بذكاء خارق فاذا استسلمنا لذكائه لن نصل الى الاجراء العادل الذى يجب أن يتخذ حياله وأرى الرجوع الى توصيات اللجنة التى عرضت فى الجلسة الماضية والتى تضمنت فرض الحراسة عليه .

● **محمد مازن مشرف** : بالنسبة للقرار الذى صدر بتأميم محلج عبد المجيد بركات كان المفروض ان يشمل التأميم المصنع والشـونة الملحقتان بالمحلج ولكن الذى حدث هو ان قرار التأمين نفذ بالنسبة للمحلج فقط وهو يقوم بتأجير المصنع للمحافظة مقابل ١٤٠٠ جنيه سنوياً اما الشونة والادوات فما زالت موجودة .

● **شعراوى جمعة** : لقد بحثت اللجنة هذه النقطة ووجـدت أن هناك فاصلا فعلا بين المصنع والمحلج اما الشونة فهى عبارة عن مخزن .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : ما الذى ينتجه هذا المصنع ؟

● **محمد مازن مشرف** : هو مصنع نسـيج يؤجره للمحـافظة مقابل ١٤٠٠ جنيه سنويا اما الشونة فلا تستخدم .

● **عبد المحسن ابو النور** : المفروض ان الشونة تتبع المحلج اما مكاتب الموظفين التى يفترض تخصيصها للمحلج فانها مغلقة .

● **حسن عبد الفتاح** : لقد بلغنا ان لديه مصنع نسـيج فى سويسرا .

● **حسن على خليل** : الذى يدير مصنعه فى سويسرا حتى الان هو ابنه .

● **كمال الدين الحناوى** : هذا يعنى ان عبد المجيد بركات قام بتهريب الاموال للخارج ايضا اى ان نشاطه متفرع فى الداخل والخارج .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : هل ترون بعد ذلك ان نطلب منح عبد المجيد بركات نيشانا لانه اثبت انه رجل زكى وعرف كيف يخدع الدولة والحكومة .

يوضع عبد المجيد بركات تحت الحراسة بجميع ممتلكاته هو وعائلته ويمنع من مغادرة الجمهورية وتحدد اقامته ويجب ان نتابعه حتى نحضر أمواله التى فى الخارج .

● **محمد مازن شرف** : لقد ابلغنا محمد عويس مدير المحلج المؤمم بمعلومات عن المحلج ونتيجة لذلك نقل من المحلج فور ابلاغنا بهذه المعلومات .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : يعاد محمد عويس للعمل بالمحلج .

● **محمد عبد الفتاح ابو الفضل** : يشاع ان اتصالات عبد المجيد بركات تمكنه حتى من الغاء القرارات الجمهورية .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : لايمكن مطلقا قبول مثل هذا الكلام وليس من المعقول أن يحدث ذلك .

● **محمد عبد الفتاح ابو الفضل** : لقد حدث هكذا مع الاسف .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : الذى حدث فى أن البعض قدم مذكرات فى مصلحته نتيجة لحصولهم على رشاوى منه .

● **محمد عبد الفتاح أبو الفضل** : أريد قطع اتصالاته .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : ستقطع اتصالاته نتيجة لتحديد اقامته يبقى بعد ذلك موقف محامى الشركة .

● **شعراوى جمعه** : المحامى لم يكن معينا بالشركة وهو محام .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : وماذا عن عضو مجلس الادارة الاخر الذى كان احد العضوين اللذين اقرا تأجير المحلج للشركة ؟

● **شعراوى جمعه** : العضوان هما مجدى الدين كشك ومحمود حمدى .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : محمود حمدى ـ يجب فصله .

● **حسن على خليل** : قرار التأجير فى حد ذاته سليم لان الشركة لا ترجع الى المؤسسة فى هذه الحالة .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** لايمكن التسليم بذلك .

● **مازن مشرف :** بالنسبة لاملاكه فقد كتب من عمراته باسماء اولاد شقيقته الذين كان هو وصيا عليهم فى الوقف .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** يوضع هؤلاء ايضا تحت الحراسة فعبد المجيد بركات يوضع هو وعائلته تحت الحراسة وكذلك تفرض الحراسة على الاملاك التى تصرف فيها بالبيع لاقاربه .

● **محمد مازن مشرف :** الى اى تاريخ يرجـــع فيما يختص بالتصرفات .

● **عبد الحكيم عامر :** من سنة ١٩٥٢ الى الان .

● **شعراوى جمعه :** وضع القرار بهذا الشكل يودى الى صعوبة فى التنفيذ فارى ان يسبقه بحث .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** كل ماتصرف فيه بالبيع لاقرابه يوضع تحت الحراسة .

● **شعراوى جمعه :** هل يوضع ذلك فى نص القرار أو يبحث .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** نعم يوضع فى نص القرار .

● **شعراوى جمعة :** هل ترون سيادتكم عدم اعادة مجـــد الدين كشك الى منصبه .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** نعم مجـد الدين كشك لا يعود الى منصبه ويفصل محمود حمدى عضو مجس الادارة.

● **شعراوى جمعه :** لقد صدر حكم لمجد الدين كشك بان يحصل على مرتب وقدرة ٢٥٠٠ جنيه سنويا من تاريخ فصله وقد استأنف القطاع العام هذا الحكم وتمكن البحث عن حل فيما يتعلق بالقـــرار الجمهورى الذى استند اليه فى دعواه .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** نبحث امكان تنازله عن القضية أو يوضع تحت الحراسة .. يبقى بعد ذلك تحديد الجهة التى ســـوف تتحفظ على كل هذه الاملاك نريد تكليف جهة معينة تتولى هذا الموضوع فهل يقتصر ذلك على الحراسة وحدها أو بالاشتراك مع جهة ادارية أخرى

● **ابراهيم مخيمر :** الحراسة تبلغ الجهات المختصة للتحفظ عـلى الممتلكات لكن من الصعب تنفيذ القرار فيما يتعلق بالتصرفات التى تمت ونرجو تزويدنا بالمعلومات الخاصة بذلك .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : ستعطى لكم المعلومات .

● **ابراهيم مخيمر** : اذن الحراسة وحدها هى الجهة المختصة .

● **شعراوى جمعة** : عند بحث موقف المحامى أبو السعود ظهر أنه محام حر وليس موظفا فى الشركة بل كان يوكل فى قضايا الشركة وترافع عن عبد المجيد بركات فى قضيته ضد الشركة .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : ينفذ قرار اعادة محمد عويس بمعرفة نائب وزير الداخلية مع الحراسة .

● **شعراوى جمعة** : سنستصدر قرارا جمهوريا بفصل عبد المجيد بركات وسيبعد عن العمل مباشرة وتخطر البنوك وتطبق الحراسة منذ اليوم على أن يشترك السيدان يوسف حافظ وابراهيم مخيمر فى التنفيذ

● **المشير عبد الحكيم عامر** : يجب أن يكلف بالتنفيذ ضباط ممتازون .

● **شعراوى جمعة** : حتى لا نتوسع فى القرار يمكن أن تطبق الحراسة على عائلته وهم زوجته وأولاده البالغين والقصر فقط واذا قلنا ما بيع لاقاربه فان العملية سوف تتسع .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : يطبق القرار لاننا لا نعترف بما باعه لاقاربه .

● **شعراوى جمعة** : بهذا الشكل سوف نصل الى جميع فروع العائلة .

● **عبد المحسن أبو النور** : أرى أن توضع الممتلكات فقط تحت الحراسة وهى التى باعها لاقاربه منذ سنة ١٩٥٢ حتى الآن .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : المقصود فى الموضوع هى العمارات سواء ما يمتلكه منها أو ما تصرف فيه بالبيع أى أن العمارات العشرة توضع تحت الحراسة .

● **حسن على خليل** : يمكن أن يصدر القرار مبدئيا بفرض الحراسة عليه وعلى عائلته ثم يبحث الموقف بالتفصيل بعد ذلك وهذا لن يستغرق وقتا .

● **شعراوى جمعة :** فيما يتعلق بالتفتيش أرى ألا يتعداه هو وزوجته وأولاده فقط .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** لا داعى للتوسع فى التفتيش لان المقصود هو وضع العمارات تحت الحراسة سواء التى يملكها أما التى باعها لاقاربه أى أن الحراسة ستفرض على الممتلكات لا على الاشخاص الذين تصرف لهم بالبيع ويمكن لوزارة الداخلية والحراسة معرفة مواقع هذه الاملاك ويجب أن نطبق المبادىء التى أتخذناها على الجميع دون النظر ألى الافراد .

● **شعراوى جمعة :** يمكن التحفظ على العمارات لحين معرفة لمن بيعت .

● **يوسف حافظ :** عناوين العمارات العشرة مبينة بالصفحة الخامسه من التقرير الذى عرض فى الجلسة الماضية .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** لكى نبسط الموضوع قول نوضع جميع هذه العمارات تحت الحراسة بصرف النظر عن مالكيها ويوضع هو وأولاده تحت الحراسة أى أن القرار يشمل كل ممتلكاته بما فيها الارض الزراعية فنحن نعتبره هرب أرضا ونصب على الحكومة .

● **حسن عبد الفتاح :** القرار ينص على فرض الحراسة على عبد المجيد بركات وعائلته كما ينص على فرض الحراسة على العمارات أيضا بعضها مكتوب بأسماء أولاد شقيقته .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** توضع العمارات تحت الحراسة أيا كان المالك لها ولا داعى لذكر اسم مالكها .

● **حسن عليش :** سبق أن صدرت قرارات جمهورية بهذا المعنى فى حالات مماثلة أى أن هناك سوابق للموضوع .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** الحراسة تشمل المصنع والاراضى الزراعية والعمارات واذا أتضح فيما بعد أنه تصرف بالبيع الى شخص من غير أقاربه يمكن بحث ذلك أما اذا كان التصرف لاحد أقاربه فتوضع العين تحت الحراسة .

● **كمال الدين الحناوى :** أرى أن عملية الاقرار والتهريب فى حاجة الى بحث بمعرفة الاصلاح الزراعى لتحديد مسئولية الذين اعتدوا بالتصرفات .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** السيد عبد المحسن أبو النور يتولى هذه المسألة ويحقق فيها والآن هل هناك اعتراض على هذه القرارات .

(لم تبد اعتراضات) .

ملك البطاطس



جلسة ٦ يوليو ١٩٦٦ بحثت حالة ملك البطاطس في مصر محمود حسنين يوسف وكانت الاتهامات الموجهة اليه .. احتكار بيع البطاطس وتهريب الارض ..

وكانت قرارات اللجنة فرض الحراسة عليه وعائلته ونقل ازواج بناته من الشرطة والقوات المسلحة الى وظائف مدنية .. وفصل والد احد أزواج بناته من العمودية .

وهذه صورة من المناقشات التى دارت ..

● **عباس رضوان** : حالة محمود السيد حسنين على يوسف وقد وردت التقارير عنه من المباحث الجنائية العسكرية والمكتب التنفيذى للاتحاد الاشتراكى بمحافظة المنوفية : ملكيته عام ١٩٥٢ وتطورها :

ـ المذكور كان يمتلك مساحة قدرها ١٥ ٨ ٣٠ فدان فى الفترة مابين عام ١٩٥٢ وعام ١٩٥٧ ..

ـ اشترى بعقود مسجلة وعقود عرفية وآل اليه بالميراث مساحات قدرها ٩ ١ ٢٧٤ ف حتى عام ١٩٥٧ وبذلك اصبح جملة ما يمتلكه يوازى ١٠٤١٠ ..

ـ ثم باع المذكور مساحة قدرها ١٠ ١١ ١٢٩ ف الى اولاده بعقود مسجلة عام ١٩٥٧ ..

ـ وبذلك يكون باقى ملكيته الزراعية الثابتة بعقود مسجلة واحكام قضائية ومن واقع تكليفه وبالميراث عن والده سنة ١٩٥٧ نحو من ـ ١٦ ـ ١٧٤ ف ملكيته عام ١٩٦١ ..

ـ عند صدور القانون ١٢٧ لسنة ١٩٦١ تقدم المذكور باقرار عن ملكيته الزراعية متضمنا مساحة قدرها ١٨ ٦ ١٦٦ ف بيانها كالاتى :

س ط ف
ـ ـ ١٠٠ احتفاظه ..

١٨ ٦ ٦٦ ادعى التصرف فيها ـ وقبل الاعتداد بالتصرف فى مساحة قدرها ـ ـ ٤٨ ف فقط ..

ـ يتضح من اقراره أنه أغفل مساحة مقدارها ٦ر٩ر٧ أفدنة وهى الفرق بين المساحة الفعلية المتبقية والثابتة بعقود مسجلة واحكام قضائية ومن واقع تكليفه وبالميراث عن والده سنة ١٩٥٧ وبين ما جاء ذكره باقرار ملكيته ..

ـ اعتد الاصلاح الزراعى بالتصرف الصادر من المذكور فى مساحة ٤٨ فدانا الى زوج ابنته المدعو قاسم عبد الحليم مأمون بالرغم من الظروف الشاذة التى احاطت باجراءات شهر هذا التصرف ويتضح ذلك بجلاء فيما ثبت من ان تقديم طلب كشف التحـــديد عن هذا التصرف الى مامورية الشهر العقارى بأشمون فى يوم ٦١/٧/٢٢ (اى قبل تاريخ صـــدور القانون ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بثلاثة ايام) وسير هذا الطلب فى غير مساره الطبيعى فقد تم بحث الطلب والموافقة على صلاحيته للشهر ثم تحـــرير مشروع العقد ومراجعته وختمه بخاتم صالح للشـــهر كل ذلك فى ذات اليوم الذى قدم فيه الطلب (١٩٦١/٧/٢٢) ثم لم تتخذ اجراءات توثيق العقد او تسجيله الامر الذى يؤكد ان المقصود بهذا الاجراء هو مجـــرد اختلاق واقعة اثبات التاريخ تهربا من تطبيق القانون فضلا عما هو ثابت من ان المتصرف اليه هو زوج ابنته البالغ ..

علما بأن الحد الادنى لاجراءات بحث المساحة وكشوف التحديد محددة بخمسة عشر يوما حسب اللائحة ..

السيطرة واستغلال النفوذ ..

استطاع بنفوذه وسيطرته على بعض المسئولين بالاجهزة الادارية من تكوين مجموعة من محمد فهمى حسن زيد ومحمد فتح الله الحرانى واخرين تحتكر عملية استيراد تقاوى البطاطس وقد عملوا على سفر المذكور الى الخارج مع بعض اعوانه لشراء التقاوى وكانوا يخصون انفسهم بالاصناف المنتقاه منها لزراعتها باراضيهم والتى يعلمون مقدما انها مطلوبة للتصدير وبذلك احتكروا عملية تصدير البطاطس واســـتفادوا من ذلك ارباحا طائلة ..

ـ وكان المذكور يلجأ الى افتعال الازمات فى تجارة البطاطس بتخزين كميات كبيرة منها يقوم ببيعها عندما ترتفع اسعارها ..

ـ خلال عام ٥٩ استطاع بنفوذه ان يكون رئيسا لجمعيـــة منتجى

البطاطس بالجمهورية كما استطاع انشاء ثلاجة ضخمة لحفظ البطاطس اقامها وسط عزب عائلته ..

(١) خالف المالك المذكور أحكام القانون ١٢٧ لسنة ١٩٦١باغفال ذكر مساحة ٦ ٩ ٧ فدان في قرار ملكيته ..

(٢) التوقيت المريب لعملية بيع مساحة ١٥ ـ ٤٨ فدان الى زوج ابنته قبل صدور قانون الاصلاح الزراعى رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بثلاثة ايام واتمام الاجراءات اعداد العقد للتوثيق خلال ساعات ثم التراخى فى اجراء التوثيق وتسجيل العقد ..

(٣) استغلال نفوذه لدى بعض الجهات لتنفيذ رغباته ..

● **المشير عبد الحكيم عامر** : المهم هو زيادة الملكية من ثلاثين فدانا الى ٢٧٤ فدانا ..

● **عبد المحسن ابو النور** : النقطة الخاصة بسنة ١٩٥٢ ربما كانت غير موضحة هنا فقد قيل انه اشترى بعقد عرفى مساحة ١٠ ١١ ١٢٠ فدان من احدى السيدات بالطبع لم يستطع احد اثبات هذا العقد وعندما وجد انه مخالف للقانون حول البيع من السيدة التى اشترى منها لاولاده مباشرة وسجل البيع وعلى هذا الاساس لاينطبق عليه قانون الاصـــــلاح الزراعى لعدم توفر دليل الاثبات .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : لا اقصد هذا ما اقصـــــده هو انه كان يمتلك ٣٠ فدانا فقط عـــام ٥٢ وفى عام ١٩٥٧ ارتفعت ملكيته الى ٣٠٤ أفدنة فمن أين جاءت هذه الزيادة ؟ هذه هى العملية الاساسية .

● **حسن على خليل** : عندما سألنا السيدة دولت حسن زايد التى باعت له هذه الاراضى اقرت بانها باعت الارض له شخصيا وفى ســـنة ١٩٥٧ طلب اليها ان يكون التسجيل باسم اولاده وقد اقرت السيدة بهذه الواقعة وان كنت اعتقد ان مجرد كلامها لايتعد به كدليل للاثبات ..

● **السيد شعراوى جمعة** : هذا الرجـــــل خطر جدا ويعتبر مخربا للاقتصاد القومى اذ كان يتلاعب باسواق البطاطس المصرية كيفما شـــاء وكاد يؤثر تأثيرا على تصدير البطاطس فى هذا العام وقد طلبنا من السيد عبد المحسن ابو النور ابعاده عن الجمعية التعاونية لمنتجى البطاطس وهو متهرب قطعا وحتى بغض النظر عن تهريب الارض فأن حالته توجب وضعه تحت الحراسة ونحن اذ نفعل ذلك نكون في غاية الاطمئنان ..

● **رياض ابراهيم** : يتضح من المذكرة ان هذا الرجـــل لم يخالف قانون الاصلاح الزراعى رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ فحسب وانما خالف ايضا قانون الاصلاح الزراعى سنة ١٩٥٢ اذ اشترى ١٢٠ فدانا سنة ١٩٥٤ وكان ينبغى عليه ان يقدم اقرارا بها فى ١٩٥٧ الا انه لم يقدمه وتحايل على السيدة التى اشترى منها لتسجيل المساحة باسماء كريماته ..

وقد ذكرتم سيادتكم أنه لا بد من وجود شواهد معينة حتى نعتبر هذه الاجراءات سليمة وعندى من الشواهد ما يثبت ان هذا الرجل يحوز هذه الاراضى ويمتلكها الى الان ..

● **المشير عبد الحكيم عامر** : لاشك فى انه مخالف للقانونوالتوصيات « فرض الحراسة على محمود السيد حسنين على يوسف وعائلته وابعاده عن الريف » ..

● **حسن على خليل** : بالنسبة للتوصية توجد ظاهرة غريبة وهى ان توثيق العقد فى الشهر العقارى تم فى ظرف ساعة واربعين دقيقة .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : هذا الموضوع قد تم بحثـــه بمعرفة المباحث فنريد تحديد المسئولية بالنسبة للتوثيق ..

● **رياض ابراهيم** : احدى عمليات التوثيق تمت فى ساعة واحدة واربعين دقيقة ..

● **المشير عبد الحكيم عامر** : تشترك المباحث الجنائية العسكرية فى تحقيق هذا الموضوع ..

● **عباس رضوان** : زيادة فى الايضاح فان هذا الشخص قد سجل العقد يوم ٢٢ يوليو والقانون صدر يوم ٢٥ يوليو فمن المؤكد أنه كان يعلم بصدور القانون .

● **حسن على خليل** : هذا مع العلم بأن يوم ٢٣ يوليو عطلة رسمية ويوم ٢٤ يوليو ١٩٦١ كان يوم جمعة .

● **رياض ابراهيم** : توجد بالمنوفية حالات كثيرة مشابهة ففى يوم ٢٣ يوليو سنة ٦١ بالذات تم الكثير من هذه التصرفات واجراءات التوثيق تمت فى ظرف ساعة ونصف تقريبا ..

● **كمال الدين الحناوى** : توجد تصرفات فى ٢٤ يوليو ١٩٦١ ايضا

أى قبل صدور القانون بيوم واحد والغريب أن التسجيل تم فى نفس اليوم ..

● **رياض ابراهيم :** نريد بحث موضوع ال ٤٨ فدانا التى كتبها لزوج ابنته يوم ٧/٢٢ ..

● **المشير عبد الحكيم عامر :** نريد بحث جميع التصرفات التى تمت فى ايام ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ يوليو ١٩٦١ وهى بلاشك ثابتة فى الشهر العقارى والاصلاح الزراعى اى ماتم قبل صدور القانون بثلاثة ايام او اسبوع ..

● **المشير عبد الحكيم عامر :** من المؤكد أنهم كانوا يعلمون بصدور القانون لان وجود اكثر من حالة يشير الى ان هؤلاء الناس كانوا يعلموا ان القانون سيصدر يوم ٢٥ يوليو فتصرفوا على هذا الاساس ..

● **عبد المحسن ابو النور :** توجد حالات لتصرفات كبيرة تستقبل صدور القانون بأقل من أربعة عشر يوما كما توجد تصرفات قبل صدوره بعشر ساعات ..

● **المشير عبد الحكيم عامر :** موضوع القانون كان قد بحث فعلا قبل صدوره بأربعة عشر يوماً كما أن قرارات التأميم كانت قد بحثت أيضا وبالنسبة لهذا الشخص فيعتبر مخالفا لقانون الاصلاح الزراعى لسنة ١٩٥٢ ..

● **رياض ابراهيم :** يلاحظ ان اغلب التصرفات الكبيرة التى سبقت صدور القانون مباشرة هى فى محافظتى المنوفية والدقهلية ..

● **المشير عبد الحكيم عامر :** اذن القرار يكون فرض الحراسة على محمود السيد حسنين على يوسف وعائلته وابعاده عن الريف ..

● **رياض ابراهيم :** بالنسبة لل ٤٨ فدانا التى باعها لزوج ابنته فإن هذا القرار لا يشملها لان زوج الابنة لا يعتبر من العائلة ..

●**حسن عبد الفتاح :** اذا كان العقد مسجلا فنستطيع ان نضع هذه الارض تحت الحراسة اما اذا لم يكن مسجلا فأن هذه المساحة سفرض عليها الحراسة ضمن ارض العائلة ..

● **المشير عبد الحكيم عامر :** تفرض الحراسة على ال ٤٨ فدانا سواء سجلت أم لم تسجل ؟؟

● **رياض ابراهيم :** عندى شاهد بأن العقد لم يسجل ..

● **المشير عبد الحكيم عامر :** تفحص حالة كل الاراضى التى سجلت ابتداء من يوم ٢١ يوليو سنة ١٩٦١ او حتى من اول يوليو ١٩٦١ فأذا كانت المساحات المسجلة كبيرة فلاشك انها مهربة اما اذا كانت بسيطة فيمكن صرف النظر عنها ..

● **السيد رياض ابراهيم :** سنفحصها جميعاً ..

● **عبد المحسن ابو النور :** هل يقتصر هذا البحث على من طبق عليهم قانون الاصلاح الزراعى لسنة ١٩٦١ وعلى الذين كانوا يمتلكون مائة فدان فى سنة ١٩٦١ ..

● **المشير عبد الحكيم عامر :** نعم فانا اتكلم على من طبق عليهم قانون الاصلاح الزراعى رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ والذين كانوا يملكون مائة فدان فدان سنة ١٩٦١ فيتم بحث عمليات البيع التى قاموا بها ابتداء من أول يوليو سنة ١٩٦١ لغاية صدور القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ ..

● **محمد عبد الفتاح ابو الفضل :** يلاحظ ان اثنتين من بنات هذا الشخص متزوجتان من ضابطين بالشرطة ..

● **رياض ابراهيم :** ابنته ثريا متزوجة بالملازم أول شرطة اسامه حسن عبد الجواد وابنته عايدة متزوجة بالنقيب شرطة عبد الرازق سيد جلال وهذا وارد بمذكرة المباحث الجنائية العسكرية قسم التحريات فى البند الاول الخاص بافراد عائلته ..

● **المشير عبد الحكيم عامر :** هل عبد الرازق سيد جلال نجل سيد جلال عضو مجلس الامة ..

● **عباس رضوان :** نعم فسيد جلال كان شريكه فى عمليات البطاطس وله بنت ثالثة متزوجة من عمدة بلدة قلما قليوبية ..

● **رياض ابراهيم :** العمدة فى بلدة اخرى ..

● **المشير عبد الحكيم عامر :** العمدة يفصل طبعا وينقل الضابطان الى وظائف مدنية ما رأيك يا أخ يوسف هل نتركهما فى الشرطة ؟

● **يوسف حافظ :** الرأى لسيادتكم .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** نحن فى مناقشة مفتوحة فما هو رأيك

● **يوسف حافظ :** ننقلهما الى وظائف مدنية .

● **المشير عبد الحكيم عامر :** المبدأ أن أجهزة الامن فى الدولة يجب ان تكون سليمة ١٠٠٪ ..

شلقانی باسوس



جلسة يوم ٦ يوليو ١٩٦٦ برئاسة المشير عبد الحكيم عامر كانت الحالة الرابعة عشرة المعروضة للمناقشة هى حالة عبد العزيز اســماعيل الشلقانى وعائلته بقريه باسوس ـ محافظة القليوبية ..

وقد قدمت الحالة من الشرطة العسكرية على أنها تمثل مخالفـــة لقانون الاصلاح الزراعى وسيطرة ونفوذ واستغلال ..

وكانت مبررات الشرطة العسكرية أن عميد عائلة الشلقانى يضـع يده على حوالى ١١٦ فدانا وأن العائلة تسيطر على المناصب الادارية بالقرية علاوة على ما يلى :

يقوم عبد العزيز الشلقانى ببسط نفوذه واستغلال الفلاحين بشتى الطرق مثل طرد الفلاحين والاستيلاء على ارضهم بالقوة وقد تأيد ذلك من اقوال الفلاحين .

من ابرز مظاهر استغلاله للفلاحين ادخال عداد كهرباء فى بيته يمد القرية ويتحكم فى سعر الكهرباء الذى وصل الى ٥٠ مليما للكيلو مستغلا الفرق لنفسه وذلك منذ عام ١٩٤١ ..

هذا الى جانب مظاهر أخرى للنفوذ والسيطرة والاستغلال ثبتت من البحث الذى قامت به ادارة الشرطة العسكرية .

واستعرض عباس رضوان توصيات اللجنة الفـــــرعية فى فرض الحراسة على عبد العزيز الشلقانى وعائلته وابعادهم وعلى حوالى الـ ٥٧ فدانا المشتراه من ونيس فريد نخنوخ بأسماء أولاد عمه ، واعتقال أسامة الشلقانى ووضع ممتلكاته تحت الحراسة وعائلته مع ابعادهم عن الريف وابعاد كل من صلاح وأسعد الشلقانى وحل الجمعية التعاونية وفصـــل العمدة ومشايخ البلد من أقاربه وجعــــل الجمعية تقوم بادارة مشروع الكهرباء للقرية ..

ثم دارت المناقشات بين اعضاء اللجنة على الوجه التالى ..

● **المشير عامر** : ماهو سبب التوصية باعتقال اســامه عبد العزيز الشلقانى ؟

● مصطفى كمال محمدى : اسامه هو المجـــرم الوحيد فى هذه العائلة ، وقد سبق أن عمل عن اجرامه « ريبورتاج » فى احدى المجلات سنة ٥٦ وقد أرفقناه بالتقرير الاصلى وســـبق أن قام بضرب النار فى القرية وهو عموما انسان مستهتر لا يلتزم بأى قانون ··

● المشير عامر : هل سبق له الاشتراك فى جرائم قتل ؟

● مصطفى كامل محمدى : سبق ان اتهم فى عدة جنايات قتل ولم يثبت عليه شىء وعموما فهذه العائلة مظهرها بشع جدا لدرجة انه عندما ذهبنا الى قرية باسوس وكانت الساعة وقتئذ الثانية عشرة مسـاء وعلم الناس بالامر خرجوا من بيوتهم بالمصابيح والفوانيس ، ووزعوا الشربات ولعبد العزيز الشلقانى ارض مزروعة بالموز ومع انه مازال تحت الحراسة الا ان محصولها كان يرسو مزاده على طباخه المدعو عبد الوهاب الذى كان يشترك فى المزاد لحسابه وعندما سالناه اقر بأنه لايفهم الا فى الطهى ··

● كمال الدين الحناوى : مظهر هذه العائلة فى باسوس اجرامى خطير ولا يجرؤ أحد على مقاومتهم لدرجة أنهم يشـــكلون محاكم داخلية ويقومون بضرب الاهالى وتعذيبهم · ·الخ ، آلى جانب الاستغلال الموجود وقد وردت الينا شكاوى ضد هذه العائلة ··

● المشير عامر : متى تم ايقاف صلاح الدين الشلقانى ؟

● مصطفى كمال محمدى : اخيرا ·· قبل اجراء البحث ·

● المشير عامر : معنى هذا أن هناك بعضا ممن وضـــعوا تحت الحراسة لازالوا فى مناصبهم الادارية ··

● : مصطفى كمال محمدى : الحراسة كانت قد رفعت عن البعض سنة ١٩٦٤ طبقا للقانون رقم ١٣٨ ··

● المشير عامر : كان ينبغى ان ينحى العمده عن منصـــــبه فى التصفيات ··

● مصطفى كمال محمدى : حتى الانلم يدفـــع ثمن الارض التى اشتراها من اولاد نخنوخ ··

● **المشير عامر** : القرار .. تنفيذ التوصيات ..

● **مصطفى كمال محمدى** : يعين حلمى زكريا مديرا للحدائق فى الارض المستولى عليها ..

● **المشير عامر** : هل هو معين من الاصلاح الزراعى ..

● **مصطفى محمدى** : من قبل الحراسة يا أفندم .

● **عبد المحسن ابو النور** : لقد تم فصله منذ اكثر من سنة ..

● **المشير عامر** : وكذلك يفصل كل من عبد القادر الشلقانى وعبد الباسط الشلقانى وحلمى حافظ الشلقانى مشايخ بلدة باسوس ويبعد كل من صلاح واسعد واسماعيل وعمر واسامه الشلقانى وكذلك حل الجمعية ونقل التزام الكهرباء اليها .. هل هذه العائلة هى العائلة الوحيدة الكبيرة فى هذه القرية ؟

● **مصطفى محمدى** : توجد عائلات كثيرة أخرى فى هذه البلدة ولكن عائلة الشلقانى تعتبر أكبر عائلة فيها ..

● **حسن خليل** : ورد ذكر اسم هذه العائلة فى مؤامرة الاخوان الاخيرة اذا إدعى بعض الاخوان هنا ان سبب حيازتهم للاسلحة هو مقاومة ارهاب هذه العائلة ..

● **المشير عامر** : لاشك ان الكثير من افراد هذه العائلة يحوزون أسلحة فلابد أن تسحب هذه الاسلحة منهم على الفور سواء كانت مرخصة أم غير مرخصة ..

● **يوسف حافظ** : كل من يوضع تحت الحراسة يسحب منه السلاح ..

● **عبد المحسن أبو النور** : سبق لعمر واسماعيل الشلقانى ان اقتحما حدائق الاصلاح الزراعى ومعهم حوالى ١٥ واحدا مسلحين وأحدثا بها بعض الاتلاف ...

● **المشير عامر** : اذا كان الاسمان اللذان ذكرهما السيد عبد المحسن ابو النور غير موجودين فيجب أن نضعهم فى الاعتبار ..

● **عبد المحسن ابو النور** : الاسمان هما اسماعيل وعمر الشلقانى .

● **المشير عامر** : هل تحرر محضر عن هذه الواقعة على الاخ يوسف ان يجمع المعلومات عنها ثم يعتقلهما ..

● **عبد المحسن ابو النور** : عمل عن ذلك المحضر رقم ١١١٦ ادارى ١٩٦٥ مركز القناطر ..

● **المشير عامر** : نتحقق من الاسماء فى المحضر .. هل توجد ملاحظات اخرى ..

● **عباس رضوان** : أى ان القرار اصبح فرض الحراسة على كل من عبد العزيز واسامه الشلقانى وعائلاتهم وابعادهم عن الريف واعتقال اسامه الشلقانى شخصيا وفرض الحراسة على مساحة الـ ٥٧ فدانا المشتراه وبالنسبة للمفصولين هل يستمرون فى البلد أم يعتقلون ؟

● **المشير عامر** : تقصد العمدة ونائبه .. ما الرأى هل يستمرون فى البلد بعد وضعهم ؟

● **يوسف حافظ** : ارى فصل وابعاد كل من صلاح الدين اسماعيل واسامه الشلقانى ويعتقل وحلمى زكريا وحلمى وعبد القادر وعبد الباسط الشلقانى وفرحات عيسى ..

● **المشير عامر** : هل يستطيع هؤلاء ان يستأجروا مساكن لهم ؟

● **يوسف حافظ** : عبد القادر وعبد الباسط شيخا بلد ويمكنهما استئجار مساكن ..

● **عبد المحسن أبو النور** : جاء بتقرير الشرطة العسكرية أسماء اسماعيل وعمر بن الخطاب اولاد عبد العزيز الشلقانى ..

● **يوسف حافظ** : هل نعتقلهم ؟

● **المشير عامر** : العمده صلاح الدين الشلقانى لابد من اعتقاله ايضا ..

● **مصطفى المحمدى** : ان العمدة شخصيته ضعيفة وعبد العزيز واسامه يسيطران على الجميع الذين يعتبرون اذنابا وهما اللذان اضافهما السيد عبد المحسن ابو النور ..

● **المشير عامر** : يوجد ضمن التوصيات اعتقال شخص اسمه

اسامه عبد العزيز ووضعه تحت الحراسة وهو وعائلته وابعادهم ويعتقل ايضا اسماعيل وعمر بن الخطاب ابنا على الشلقانى وايضا فياليهما اسامه الشلقانى نائب العمدة ويعتقل أيضا ويفصل الباقون واذا كانت الداخلية ترى أبعادهم فليس هناك مانع ولها أن تتصرف فى ذلك ..

● **مصطفى محمدى** : اين يبعد شيخ الخفراء او خفير الميـــاه ؟

● **المشير عامر** : الداخلية تتصرف على ضوء الحالات ..

● **عباس رضوان** : لقد ورد لنا تقرير من المحـــافظة وهو يوصى بالنظر فى أبعاد العناصر المســـتغلة من عائلة المذكور وأعوانه وعددهم تسعة افراد لما يقدمون له من معونة لتدعيم نشوذه الاجرامى كما يوصى بترحيل الخفراء الخصوصيين الذين استقدمهم من محافظة المنوفية وعددهم ثمانية واعادتهم الى موطنهم الاصلى ..

● **المشير عامر** : يرحل هؤلاء الخفراء الى موطنهم الاصلى ..

● **مصطفى المحمدى** : سبق ان اشرنا الى ان تأخذ الجمعية التعاونية امتياز الكهرباء ..

● **المشير عامر** : لامانع ..

● **عباس رضوان** : عبد العزيز الشلقانى يرحل بعيدا عن المنطقة .

● **المشير عامر** : تفرض الحراسة على عبد العزيز الشلقانى وعائلته مع ابعادهم ..

● **مصطفى محمدى** : ان عبد العزيز الشـــــلقانى رجل كبير فى السن .

● **المشير عامر** : كم يبلغ من العمر ؟

● **مصطفى محمدى** : حوالى ٧٥ سنة ..

● **المشير عامر** : يبعد هو وعائلته ..

● **يوسف حافظ** : اذن المطلوب اعتقالهم هم اسماعيل وعمر بن الخطاب واسامه عبد العزيز واسامه مصطفى الشلقانى ..

● **المشير عامر** : نعم والباقون الذين يشغلون مناصب عمد او

مشايخ خفراء أو خفراء يفصلون ومن ترى الداخلية ابعاده منهم يبعد ومن ترى الا ضرورة لابعادهم فلا مانع ..

● **عبد المحسن ابو النور** : ابعاد عبد العزيز الشلقانى ضرورة ..

● **المشير عامر** : لقد قررنا فرض الحراسة عليه وعائلته مع ابعادهم ..

● **يوسف حافظ** : بالنسبة للعمده هناك توصية بأبعاده ..

● **المشير عامر** : صلاح الدين الشلقانى يبعد ونترك للداخلية الحرية لابعاد من ترى ابعاده من عائلة الشلقانى للصالح العام سواء عمدة أو شيخ بلد .. الخ .

● **شعراوى جمعه** : هذه العائلة كبيرة متغلغلة فى مناصب مختلفة وارى من الضرورى ان نحصر اقاربهم واصهارهم ..

● **المشير عامر** : تحصر اقارب واصهار هذه العائلة من الموظفين سواء داخل المنطقة أو خارجها لان كشف العائلة غير كامل .

● **مصطفى محمدى** : حاضر ياافندم ..

قضية
غراب أوسيم

صدر القرار بفرض الحراسة على ١٤ من افراد اسرة غراب واعتقالهم • وامر المشير عبد الحكيم عامر بأن ينفذ الاعتقال فى الصحراء بمكان بعيد •

وتضمن القرار فصل ابن احدهم من كلية الشرطة •• ونقل ابن أحدهم من كلية الشرطة •• ونقل ابنة الاخر من وزارة الخارجية وفصل جميع افراد العائلة من جميع المناصب الادارية على الفور ••

لماذا صدرت هذه القرارات •• وما هى قصة عائلة غراب •• ؟

لقد عرضت حالة العائلة على اللجنة العليا لتصفية الاقطاع برئاسة المشير عامر فى جلسة ١٣ يولية ١٩٦٦ .

وقد تضمنت التقارير الخاصة بالعائلة التى وردت من محافظة الجيزة والاتحاد الاشتراكى والمخابرات العامة للحقائق التالية :

عائلة غراب كانوا أصلا جباة للاموال أيام المماليك وكانوا يكلفون بجباية الضرائب من فلاحى بلدة أوسيم ولما كانت هذه الضرائب كبيرة بالنسبة لبعض الفلاحين فاستغلت هذه العائلة حالة العجز عن دفع الضرائب وقاموا بدفعها نظير استيلائهم على الارض حتى تمكنوا من تكوين الاقطاعيات الواسعة .. وبذلك استطاعت عائلة غراب أن تستحوذ على أكثر من ١٥٠٠ فدان موزعة على حوالى ٨٠ شخصاً من أفراد العائلة علما بأن تعداد قرية أوسيم حوالى ٢٧٠٠٠ نسمة والمساحة الكلية لارضها الزراعية حوالى ٣٠٠٠ فدان .

هذا علاوة على ١٠ فيللات بخلاف المنازل و ١٠ سيارات ملاكى وعدة مطاحن وآلاف الجنيهات ..

اعوان للمماليك :

وكان أفراد هذه العائلة منذ نشأتها الاولى عونا على طغيان المماليك والجراكسة وكانوا سوط عذاب فى يد الحكام وقد بدأت جرائم هذه العائلة بجريمة قتل لسبعة أشخاص دفعة واحدة من أسرة (أبو شوش) ونقلوا جثثهم فى وضح النهار على ظهور الجمال وألقوا بها أمام أعين الجماهير المحتشدة فى سوق القرية (فى عهد الخديوى اسماعيل) ..

وعاش افراد اسرة غراب فى قرية اوسيم وهدفهم الاول السيادة الغاشمة على كل فرد فيها, فاذا ارتفع رأس يطالب بحق قتلوه فى الحال ونكلوا به فعاشت القرية فى رعب دائم وذل مقيم ولم يخفف قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ من غلواء هذه الاسرة فقد أمكن حصر ١٢ قتيلا سقطوا صرعى رصاصهم فى الفترة من سنة ١٩٥٢ حتى ١٩٦٥ ..

جرائم بلا عقاب :

ولم يجرؤ احد من اهالى القرية بل ولا من اهالى الضحايا انفسهم على التقدم بالشهادة حرصاً على حياته ..وزاد من طغيان الاسرة انحراف بعض

رجال الشرطة والادارة .. وفى حالات قليلة ضبط الجناة وعوقبوا بالسجن ليخرجوا أشد وطأة فى الطغيان وأقسى قلبا ..

جريمة فى النهار :

كما اقام افراد الاسرة بقتل المواطن المرحوم مصطفى الغرباوى لمنافسته لهم فى انتخابات الاتحاد القومى سنة ١٩٥٩ وشهد اعضاء لجنة الاتحاد الاشتراكى بالقرية اثناء اجتماعهم بمقر الامانة للشكوى من سوء الحالة برؤيتهم للجناة وهم يقتلون المذكور عصر يوم ٣٠ أغسطس ١٩٥٩ ومن بين أعضاء هذه اللجنة نائب العمدة أحمد ابراهيم خالد وشقيق القتيل عبد الواحد خليل الغرباوى كما شهد اعضاء اللجنة برويتهم وغيرهم من اهالى القرية لكثير من جرائم هذه الاسرة .

إلا ان التجارب علمتهم ان الشهادة ضد اسرة غراب تعنى الموت فلا الشرطة تسمع لهم ولا من مجيب لشكواهم وبمناقشة أعضاء اللجنة عن مدى استعدادهم للشهادة بطريقة رسمية اجمعوا على انهم لايستطيعون تكرار ما ادلوا به من اقوال الا بعد زوال نفوذ اسرة غراب ووثقوهم من ذلك لانهم فقدوا الثقة فى كل شىء وفى كل انسان وانهم يتشككون فى امكان اتخاذ أى اجراء ضد هذه الاسرة .

جرائم متكررة :

واكدت التقارير التى تلاها عباس رضوان ان نشاط اسرة غراب الاجرامى لم يقف عند حد القتل بل تعداه الى هتك أعراض فتيات القرية .. ففى عام ١٩٥٥ هتك عرض المرحومة وهيبة عبد الحميد مصطفى وقتلت ذبحا بالسكين وكيفية حوادث هذه الاسرة قيد الحادث ضد مجهول وفى عام ١٩٦٢ هتك عرض المرحومة لبيبة مصطفى وقتلت ذبحا بالسكين .. ومن اشد الامور ايلاما للنفس انها شقيقة القتيلة الاولى ولم يرحم الجناة والديها .. وشاءت ارادة الله ان ينكشف الستار قليلا عن مرتكب هذه الجنايات الوحشية فقد اتهم يوسف غراب بقتل الثانية وحبس احتياطيا الا انه سرعان ما اخلى سبيله ولم يعرف مصير التحقيق ..

الموقف من الاشتراكية :

وتضمنت التقارير التي ناقشتها اللجنة ان هدف اسرة غراب كان .

السيطرة على كل قرية اوسيم واذلال سكانها والارتباط بصلة النسب والمصاهرة مع كل اسرة قوية خارجها وكان شعار الاسرة الدموى انه لاحياة لغيرهم فلهم كل شيء وعلى الباقيين ان يكونوا خدما او اتباعا لهـــم والا فالحديد والنار ٠٠ فليس غريبا بعد هذا أن تكن هذه الاسرة عداء بغيضا للاشــــتراكية والمنادين بها فهي التي جعلت العبيد يرفعون رؤوســـهم امامهم ٠٠

وقد ابدى افراد اسرة غراب منتهى الارتياح لكل موقف ظنوا ان فيه انتقاما من هيبة الوطن والقائمين بامره فلقد وزعوا الحلوى ابتهاجا بانفصال ســوريا وعزل بن بيللا ويبدون في كل مناسبة أن الوقت قد جاء لزوال حكم عبد الناصر ٠

واكد تقرير الامانة العامة للرقابة والنشر ان أهالى القرية اجمعوا على ان الثورة وجمال عبد الناصر لم يصلوا الى قرية اوسيم التى تقع عـــلى مشارف القاهرة ٠٠ فرغم الحوادث البشعة التى ترتكب ضدهم ورغم عشرات الشكاوى التى ارسلوها لكل جهة ٠٠ فأن الاسرة تزداد عتـــوا واجراما بل ان الحالة فى القرية تسير من سيء الى اسوأ ، وقد تأكد لاهالى القرية أنه لا مفر من حياة العبودية والذل والارهاب التى تحيط من كل جانب وما يتم فى كل لحظة من أعمال تدل على مدى قوة ونفوذ هذه الاسرة وعلى سبيل المثال أمر الاعتقال الذى صدر ضد أحمد غراب في ديسمبر ٦٤ والغى قبل مرور ٢٤ ساعة ٠

الـــرأى :

واقترحت أمانة الرقابة والنشر أن تكون الاجراءات التى تتخذ فى هذه الحالة والحالات المماثلة اجراءات تتسم بالشـــــدة والعنف ٠٠ فالحرية كل الحرية للشعب ٠٠ ولا حرية لاعداء الشعب ٠٠ ولابد فى مرحلة التحدى التى تجتازها البلاد من اتخاذ الخطوات الرادعة مع من يستحقها وهى :

- اعتقال ٩ من أفراد الاسرة مدة لا تقل عن سنتين ٠
- فرض الحراسة على جميع أفراد أسرة غراب ٠
- أن نتم فرض الحراسة وتفتيش منازل الاسرة للعثور على الاسلحة الغير مرخصة وجرد ما يوجد بالمنازل من أموال وغيرها بواسطة الشرطة

العسكرية لاشعار الاهالى فى هذه القرية وفى غيرها من القرى باهتمام الدولة ولضرب المثل لباقى العائلات الرجعية .

● أن يعزل سياسيا جميع أفراد هذه العائلة ولا ينظر فى أمر استثنائهم من العزل قبل مضى ٥ سنوات من الآن .

● أن تكلف الحراسة على أموال هذه الاسرة بالتصرف فى الاراضى الزراعية المملوكة لهم بالبيع لصغار الفلاحين حتى تتم تصفية ممتلكاتهم بالقرية ويودع ثمنها بالحراسة العامة لحساب أفراد الاسرة على أن يتم ذلك قبل الافراج عن المعتقلين من الافراد القتلة بهذه الاسرة .

● أن يتم التحقيق فى جميع الجرائم المقيدة ضد مجهول بعد اعتقال القتلة وفرض الحراسة حيث يمكن التوصل الى الجناة بعد اطمئنان الاهالى على حياتهم .

● أن يتم نقل جميع رجال الشرطة بمركز امبابة ونقطة أوسيم ويحل محلهم رجال شرطة لم يسبق لهم العمل بالمركز والنقطة .

توصيات :

وأضاف عباس رضوان أن توصيات اللجنة هى فرض الحراسة على ٩ من أفراد الاسرة وعائلاتهم مع ابعادهم عن الريف واعتقالهم وأبعاد خمسة آخرين من العائلة من الاشخاص البارزين فى السيطرة والاستغلال وحل لجنة الاتحاد الاشتراكى بأوسيم .

حوار :

● **محمد كوثر عبد القادر** : هناك اشخاص من العائلة مطلوب ابعادهم عن مجلس القرية وهم عبده يوسف غراب ومحمود عبده غراب وعبد المؤمن غراب .

● **عبد المحسن ابو النور** : سنحل مجلس القرية .

● **محمد كوثر عبد القادر** : (شجرة .) هذه العائلة تبين أن بعض أفرادها يشغلون مراكز حساسة فى أجهزة الدولة ووزارة الخارجية .

● **المشير عامر** : اعطنا أسماءهم ..

فى الحقيقة أن التوصيات فى هذه الحالة أقل من اللازم ورأى فرض الحراسة على كل هؤلاء المذكورين (١٤ فردا) وعائلاتهم واعتقالهم وبالنسبة للافراد الخمسة المطلوب ابعادهم ففى رأيى أن يكون القرار هو وضعهم تحت الحراسة واعتقالهم .

● **محمد كوثر عبد القادر** : ملكيتهم الزراعية كبيرة جدا اذ تبلغ حوالى نصف زمام القرية .

● **المشير عامر** : لا يهم الموضوع هنا ليس موضوع ملكية انما هو موضوع المظهر الاجرامى ، ومن هنا لابد من فرض الحراسة والاعتقال

● **يوسف حافظ** : والفصـــــل ..

● **المشير عامر** : طبعا وفصلهم من جميع المناصب الادارية على الفور وحل لجنة الاتحاد الاشتراكى وحل مجلس القرية ببلدة أوسيم وحل مجلس ادارة الجمعية التعاونية وبالنســـبة لهؤلاء الذين قررنا اعتقالهم من عائلة غراب يعتقلون فى الصحراء أى فى مكان بعيد .

● **يوسف حافظ** : وسنعتقلهم وسنرحلهم فوراً الى بنى سويف .

● **المشير** : ثم بالنسبة للموظفين منهم ؟

توجد فتاة تسمى هدى تعمل فى وزارة الخارجية وهى ابنة محمد الصابر يوسف غراب وهو غير موضوع تحت الحراسة وليس معتقلا .. تنقل هذه الفتاة ، محمد عبد العظيم حسن غراب العمدة السابق لاوسيم له ابن فى كلية الشرطة يدعى حســـــن ، يفصل هذا الابن من الكلية ، وبالنسبة ليوسف محمد يوسف غراب فان ابنه يعمل موظفا فى الاصلاح الزراعى ويدعى نظمى ، هذا الموظف يفصل أيضاً .

ثم الطلبة الموجودة فى الخارج من أولاد المعتقلين ينظر فى أمرهم السيد شعراوى جمعة وتعطى ياسيد كوثر كشفاً بهم للسيد شعراوى وصورة منه للسكرتارية ..

.. هذه هى قصة عائلة غراب .. كما بحثتها اللجنة العليـــا لتصفية الاقطاع .. وأصدرت فيها قراراتها .

صور كثيرة من النفوذ الاقطاعى والاجرامى كان يمارس على امتداد قرى الريف .. والضحايا آلاف الفلاحين ..

استغلال .. تحدى للقانون .. هتك للاعراض .. قتل .. وسيطرة على المناصب .. هكذا كان الاقطاع .

واستمرت الصور الدامية للاقطاع الى ما بعد قيام الثورة .. وظلت السيطرة هى هى .. ولكن السؤال .. هل الاسلوب الذى كان يمارس فى اللجنة العليا لتصفية الاقطاع .. هو الاسلوب السليم للتصفية المنشودة ..

ولماذا انحرفت اللجان الفرعية للجنة .. وكانت فرصة أخرى للاستغلال .. والنفوذ .. والثراء .. والتشفى .. وظلم الابرياء ؟

ما هى الحقيقة .. ؟

هذا ما تكشفه أعمال وقرارات اللجنة فى الحالات التى نظرت والانجازات التى تمت .. والصور القادمة ..

ماذا جرى في الحواتكة؟



جلسة ١٣ يوليـــة ١٩٦٦ عرضت حالة محفوظ .. بالحواتكة ـ مركز منفلوط ـ محافظة أسيوط .
لماذا قدمت هذه العائلة .. للبحث والمحاكمة امام اللجنة .. وماذا جرى فى قرية الحواتكة ..

هذا ما أجاب عليه عباس رضوان بوصفه مسئولا عن حالات الوجه القبلى من خلال تقارير سكرتارية رئيس الجمهورية للمعلومات والمخابرات العامة ومحافظة أسيوط :

تقول التقارير ان الصورة العامة ثابت بها ـ أن هناك اجراما وبطشا وسيطرة وارهابا بكل ما تحمله هذه الكلمات من معان سواء من ناحية النفوذ أو التظاهر بالصلة بالمسئولين أو تجاوز الملكية الزراعيـــة أو الحيازة أو الاتجار بالمخدرات .

وقد أوضحت نتيجة بحث الاجهـــزة المختلفة أن ابراهيم محفوظ ينحدر من أسرة اقطاعية مستغلة يرجع نفوذها الى تاريخها الحزبى القديم وتولى بعض أفرادها لمناصب قيادية فى العهود الماضـــية ، وهم المرحوم محمد محفوظ باشا عضو مجلس الشيوخ ، والمرحوم رشـــوان محفوظ باشا وزير الزراعة الاسبق ومن أقطاب حزب الاحرار الدستوريين المنحل .
هذا الى جانب ارتباطها بصلة النسب ببعض الاسر العريضـــة فى الاقطاع ومنها عائلة محمد محمود باشا بساحل سليم مركز البدارى وعائلة خشبة بأسيوط وأبو رحاب بالعصيرات محافظة سوهاج وخليفة بالنخيلة مركز أبو تيج .

الحيـــازة :

أكدت التقارير أن ابراهيم محفوظ عين عمدة لبلدة الحواتكة عام ١٩٣٥ وكان لا يمتلك سوى حوالى ٣٣ فدانا وفى عام ١٩٥٢ تقدم باقرار عن ملكيته أدرج به مساحات حوالى ٣٧٣ فدانا وثبت أنه يحوز بطريق الايجار مساحة ٦٦ فدانا يقوم بزراعتها بنفسه مخالفا لقانون الاصلاح كما يســيطر على آلات الرى بالمنطقة بامتلاك ١٥ ماكينة رى وموتور رى قوة ١٢ حصانا الامر الذى مكنه من التحكم فى مقدرات الفلاحين بالمنطقة .
ومن مظاهر الاستغلال والسيطرة التى ســجلتها تقارير الاجهزة المختلفة ما يلى :

● وضع يده اعتمادا على نفوذ عائلته وسيطرته على مســـاحات شاسعة من الاراضى التابعة لوزارة الاوقاف وطرح النهر وكان يستأجرها بايجارات تكاد تكون رمزية ثم يؤجرها بدوره الى صغار الفلاحين بأسعار مرتفعة .

● اعتاد وضع يده على القطع الصغيرة من الاراضى الزراعية التى تتخلل أراضيه الواسعة وذلك مقابل مبالغ ضئيلة .

الاســـــتغلال :

● لجأ الى توطيد صلاته برؤساء المصالح المختلفة بأسيوط بالولائم والهدايا لتنفيذ رغباته وتحقيق مآربه .

● كان يقوم بفرض نفوذه فى تعيين العمد والمشايخ ومشـــايخ الخفراء ببلدة الحواتكة والقرى المجاورة لها وهى سكرة والجاولى وبنى سند والمندرة وذلك حتى يتسنى له السيطرة عليهم لتنفيذ أغراضـــــه والانتقام من أعدائه والتستر على ما يرتكبه من مخالفات مالية وزراعية .

● يسيطر على الاتحاد الاشتراكى .. وعلى مجلس ادارة الجمعية التعاونية فضلا عن أنه يمتلك المبنى الذى تشغله وهناك سبعة أعضـــاء بالمجلس من أقاربه وأتباعه منهم رئيس الجمعية وسكرتيرها .

● يحيط نفسه بأتباع كثيرين يلقب بعضهم بالعبيد ويتفانون فى خدمته ويعاونونه فى تنفيذ مآربه .. وقد قام هؤلاء بارتكاب عدة حوادث قتل لتدعيم سلطانه ..

وانتهت نتيجة فحص الاجهزة الى ما يلى :

● مخالفة ابراهيم محفوظ لقانونى الاصلاح الزراعى الاول والثانى وذلك بعدم ادراجه مساحات من الاراضى الزراعية المملوكة له والتى تزيد على الحد الاقصى المسموح بتملكه قانونا الامر الذى ترتب عليه تهريب هذه المساحات من الاستيلاء .

● مخالفته لحكم المادة ٣٧ من قانون الاصلاح الزراعى الخاصـــة بتحديد الحد الاقصى للحيازة .

● يعتبر مثلا بارزا للاقطاع بمحافظة أســيوط نظرا لانتمائه الى عائلة اقطاعية وما يتمتع به من سيطرة ونفوذ .

● يتسم سلوكه بالارهاب ويحيط نفسه بأعوان من المجرمين والاتباع الذين يسخرهم فى تنفيذ أغراضه وفى ارهاب الاهالى .

١٠ قرارات :

وأعلن عباس رضوان أن اللجنة توصى وتطلب تنفيذ ١٠ قرارات هى :

● فرض الحراسة على ابراهيم محفوظ وعائلته وابعادهم عن الريف .

● اعتقال ابراهيم محفوظ .

● احالة الرائد محمد فتح الله رئيس نقطة شرطة الحواتكة الى المعاش .

● فصل كل من عبد الحكيم خليل وعبد الشافى عبد الرحمن وخليفة أبو العلا مشايخ بلدة الحواتكة .

● استبعاد ترشيح صباح عبد السلام شحاتة شيخا لخفراء بلدة الحواتكة .

● نقل عثمان هارون مفتش زراعة منفلوط وعمر محفوظ وكيل مصر للتأمين بأسيوط وأحمد محفوظ وكيل التعاون للبترول خارج نطاق المحافظة .

● النظر فى أمر ابنه النقيب بالقوات المسلحة محمد حسام ابراهيم محفوظ وصلاح خشبة زوج ابنته القاضى بمحكمة القوصية ومصطفى راتب زوج ابنته الذى يعمل بوزارة الخارجية بسفارة مصر بأمريكا .

● حل لجنة الاتحاد الاشتراكى ومجلس ادارة الجمعية التعاونية الزراعية ومجلس قرية الحواتكة .

● وبعد أن انتهى عباس رضوان فى سرد وقائع الحالة .. وتوصيات اللجنة الفرعية دار الحوار التالى بين أعضاء اللجنة العليا لتصفية الاقطاع .

● **يوسف حافظ** : بالنسبة للرائد محمد فتح الله رئيس نقطة الحواتكه أرى مبدئيا ايقافه وابعاده عن مكان العمل ثم اجراء تحقيق قبل اتخاذ قرار باحالته الى المعاش .

● **عباس رضوان** : لقد رأينا أن احالته الى المعاش قبل بلوغه السن القانونية بستة أشهر لن يضيره كثيرا ولكنه سيعطى درسا لسائر ضباط الشرطة الموجودين فى الخدمة •

● **عبد المحسن أبو النور** : لقد كان هذا الضابط أحد العوامل الرئيسية التى ساعدت ابراهيم محفوظ فى تحقيق أغراضه وتلفيق التهم لاعدائه •

● **المشير عامر** : يعتقل ضابط النقطة ثم يصدر قرار بفصله ولا يكتفى باحالته الى المعاش لانه مثل سىء صارخ لفئته •

● **حمدى عبيد** : جاء بتقرير الاتحاد الاشتراكى أن ابراهيم محفوظ حاول جاهدا النيل من ضابط نقطة الحواتكة عام ٦٤ الملازم أول أحمد العادلى وهو الآن نقيب شرطة مزرعة طره ـ لانه كان يقف فى وجهه بصلابة وشعر الناس أن هذا الضابط بخلاف الآخرين •

● **عبد المحسن أبو النور** : لقد بحثنا موقف هذا الضابط فعلا واتضح أنه كان يقف فى وجه ابراهيم محفوظ فعمل على نقله وتم له ما أراد •

● **عباس رضوان** : اقترحنا أن يقوم هذا الضابط شخصيا بتنفيذ قرار الحراسة والاعتقال ثم يترك له الخيار فيما اذا كان يرغب فى العودة الى النقطة مرة ثانية •

● **المشير عامر** : أرى أن ينقل هذا الضابط للمباحث العامة ليكون ضمن قوتها فى القاهرة •

● **حسن طلعت** : انه فعلا يستحق النقل وهو الآن المشرف على المعتقلين السياسيين •

● **سامى شرف** : ان الضباط الذين كافحوا المخدرات حصلوا على أوسمة ونياشين فمن باب أولى أن يطبق نفس المبدأ على من تصدوا للاقطاع والاجرام •

● **المشير عامر** : تعد مذكرة لرفعها لرئيس الجمهورية توصى بمنحه وساما مع ترقيته وتنفذ توصيات اللجنة •

● **يوسف حافظ** : أكرر الرجاء فى التجاوز عن اعتقال الضابط محمد فتح الله لكبر سنه •

● **المشير عامر** : يعتقل ولو لمدة شهرين أو ثلاثة وأرجو الا ينظر السيد يوسف حافظ الى الموضوع نظرة تعصب .

● **يوسف حافظ** : يمكن التحفظ عليه .

● **المشير عامر** : يعتقل .

● **كمال الحناوى** : عثمان هارون قام بتحقيق رغبـــة ابراهيم محفوظ فى اتهام خفير الجمعية التعاونية باحداث حريق بمبنى الجمعية مما أدى الى فصله من عمله .

● **المشير عامر** : يفصل من عمله ويبعد وتسحب التوكيلات مـع ابعاد كل من عمر وأحمد محفوظ ويستغنى عن خدمات النقيب محمد حسام محفوظ .

● **شعراوى جمعة** : بالنسبة لرجال القضاء وموظفى الخارجية قد اتخذنا مبدأ بأن يعطوا أجازة لحين البت فى أمرهم أى نعطى أجازة لكل من القاضى صلاح خشبة ومصطفى راتب لحين البت فى أمرهما .

● **محمود طنطاوى** : هل يستغنى عن خدمات ابنه الضابط محمد حسام بالقوات المسلحة أم يحال للمعاش .

● **المشير عامر** : الاستغناء عن الخدمات يعنى احالة جبرية للمعاش ويكون ذلك بقرار من السيد رئيس الجمهورية .. يعنى نفس الشىء .

● **سامى شرف** : ورد أن زوج ابنة ابراهيم محفوظ المهندس محمد عثمان يعمل بالسد العالى ومقيم بأسوان .

● **المشير** : يستدعى ويعطى أجازة لحين بحث وضعه .

● **سامى شرف** : باقى شجرة العائلة مطلوب بحثها .

● **المشير عامر** : نريد بيانات أكثر تفصيلا عنها اذ ربما يظهر بها موظفون .

● **عباس رضوان** : بحثناها جيدا .

● **المشير** : الغرض هو التأكد أولا .

امبراطور أشمون

امبراطور أو رئيس جمهورية أشـــمون .. فهيم أبو زيد كما كان يسميه المشير عامر .. عضو مجلس الامة عن دائـــــرة أشمون .

قالت التقارير عنه انه يحوز أطيـــانا زراعية ملكا وايجارا بما يتجـــاوز ٣٢٧ فدانا ومديونية لبنك التسليف حوالى ١٦ ألف جنيه واستغل صفته كرئيس لمجلس قروى ناحية جريس وارتكب مخالفـــات عديدة وانه منذ الاربعينات يقوم بنشاط اجرامى واسع النطاق فتزعم عصـــابة للتهديد والقتل وسرقات المواشى واتهم فى ٤ جنايات حفظت لعدم كفاية الادلة واعتقل عسكريا فى مارس ١٩٤٥ لخطورته .

ولجأ فهيم أبو زيد الى التزوير فى دفاتر الجمعية التعاونية وجعل ملكيته فيها ٢٤ فدانا مما أدى الى انتخابه لعضـــــوية مجلس الامة عن الفلاحين عام ٦٤ ٠

كان يسير دائما فى ركب شبه رسمى مكون من ٣٠ سيارة تتقدمه موتوسيكلات الشرطة ٠

أكدت تقارير اللجان أنه كان يسيطر على جميع الاجهزة فى المنوفية ابتداء من المحافظ الدكتور محمد متولى ومدير الامن والسكرتير العـــام ورجال الشرطة والزراعة وبنك التسليف ٠٠ وكانت رغباته أمر مطاع٠٠ وكان يغدق فى الرشاوى والمجاملات لرؤساء الاجهزة التنفيذية ٠

وقد اتهمت التقارير الدكتور متولى أنه مسئول عما حدث لتأييده لابو زيد وقيامه بتنفيذ رغباته والاشادة به في الاجتماعات العامة ومناصرته له أثناء الانتخابات مما جعل الجميع يرهبونه ويعملون على تنفيذ رغباته ٠

وبالفعل صدرت التعليمات بمنع الدكتور متولى من السفر للسعودية حيث كان يعمل بجامعة الرياض ٠٠ لبحث محاكمته ٠

اســـــتغلال :

وأكدت التقارير أيضا أن فهيم أبو زيد استغل اشرافه على أملاك زوجة أحد الوزراء الحاليين وكان يستغله فى تحقيق أهـــدافه من خلال صلاته وقرابته لاحد أعضاء مجلس الثورة ودفعه الى ترشيح نفسه لعضوية مجلس الامة عن دائرة شما رغم أنه ليس من مواليد الناحية ٠

كيف صدرت القرارات :

وداخل اللجنة العليا لتصفية الاقطاع فى جلسة ١٧ سبتمبر ١٩٦٦ دار حوار طويل ٠٠ ومناقشات عديدة ٠٠ حول حالة فهيم أبو زيد ٠٠من خلال التقارير المقدمة من المباحث العسكرية والمخـــابرات ٠٠ والاتحاد الاشتراكى والمحافظة والشرطة ٠

وهذه عينة من الحوار الذى دار :

● **على صبرى :** هناك موضـوع لم يبحث بعد وهو خاص ببعض أعضاء مجلس الامة على أساس أنه موضوع مؤجل الى أن يتم بحث حالاتهم وقد تمت فعلا ٠٠ وفى رأيى أننا قد اتخذنا قرارا بالنسبة لاعضاء مجلس

الامة وهو أن توضع عليهم الحراسة فقط ولا يتخذ ضـــدهم أى اجراء يصرف النظر عن عضويتهم فى مجلس الامة ٠

● **عبد المحسن أبو النور** : اننا لا نريد الدخول فى صراع مع مجلس الامة فى هذا الوقت بالذات ، حيث أن دورته ستنفض ابتداء من اليوم ويمكن بحث هذه الحالات أثناء الاجازة وفى هذه الحالة لا يحتاج الامر الى استئذان وذلك حتى لا يتعصب الاعضاء بعضهم للبعض الآخر لان كل منهم يدافع عن نفسه ولذلك فضلنا أن ينظر فى هذه الحالات أثناء الاجازة التى ستستمر أربعة أو خمسة أشهر ونتخذ فيها ما نريد من اجراءات ٠

● **المشير عامر** : هل يمكن نظر هذه الحالات اليوم ٠

● **عبد المجيد شديد** : هناك حالتان جاهزتان للعرض وهما حالة كل من السيد/ محمد عبد الله نصار والسيد/ فهيم أبو زيد ٠

● **حسن عبد الفتاح** : ان فرض الحراسة على أعضاء مجلس الامة لا يتعارض مع نصوص الدستور اطلاقا فالدســتور يمنع الحبس فقط والحراسة اجراء أمن وحجر أو نقص فى الاهلية وليست عقوبة ٠

● **حمدى عبيد** : لقد تقدم فهيم أبو زيد لانتخابات مجلس الامة كفلاح عن طريق التزوير وما دام قد ثبت للجنة أن هؤلاء الموظفين الكبار قد ارتكبوا أخطاء عن عمد فيجب أن يكون الجزاء رادعا حتى ننقى الجهاز الادارى ونطهره من المفسدين ٠

● **يوسف حافظ** : لقد ثبت فعلا أن فهيم أبو زيد كان يتسلط على الجهاز الادارى والتنفيذى للجنة وقد فصلت اللجنة بعض الضـــباط والعساكر من الخدمة وأرى أن يوقع أشد الجزاء على الذين ثبت قيامهم بالتزوير ٠

● **على صبرى** : أضيف الى ذلك أن فهيم أبو زيد قد حددت اقامته ولم يعتقل على أساس أنه عضو فى مجلس الامة وأرى أنه يمكن اعتقاله فى الوقت الحاضر أثناء عطلة المجلس وعدم تمتعه بالحصانة البرلمانية وقد قمنا بابلاغ المجلس بالموضوع بالتفصيل ٠

● **كمال رفعت** : الافضل أن يقوم مجلس الامة أولا بفصله ٠

● **المشير عامر** : أرى أن الاعتقال ليس اجراء كافيا ولكن عنـــد ثبوت الجريمة تصدر الاحكام من المحاكم سواء بالسجن لمدد طويلة أو بالاعدام ٠

● **اللواء سيد جاد** : يمكن تقديم مثل هذه الحالات للمحاكم ولكن المحكمة تلتزم بالقانون الذى يقضى بتغير الشك لصالح المتهم هذا بخلاف الدفوع الاخرى التى تقدم للمحاكم ٠

وفهيم أبو زيد وأمثاله يعتبرون أشد عداوة للنظام القائم فى حاضره ومستقبله من أى عدو آخر وأرى أن يصدر قانون بتشكيل محكمة خاصة من رجال ثوريين متشبعين بمبادئنا الثورية حاملين لواء أهدافها لمعاقبة هؤلاء المجرمين أسوة بما تم مع عدلى لملوم أحد الاقطاعيين والمنحرفين من العمال فى كفر الدوار ٠

● **المشير عامر** : هذا الكلام سيبقى سرا بيننا حتى ينتهى الامر ويبحث مع كل المسئولين ومع السيد الرئيس من وجهتى النظر القانونية والسياسية ومن رأيى أن يقدم فهيم أبو زيد وأمثاله للمحاكمة ٠

● **سامى شرف** : أرجو أن تعالج هذه الحالة علاجا خاصا وبمنتهى القســـوة ٠

● **شعراوى جمعة** : أنا أنظر للموضوع من الناحية الســـياسية فالجميع يعرفون من هو فهيم أبو زيد ويعرفون أن حيازته أكثر من ٢٥ فدانا فيجب أن يسأل الذين سمحوا له بالدخول فى الانتخابات عن قطاع الفلاحين ٠

● **المشير عامر** : عندما نعتقل هؤلاء الموظفين ويحقق معهم يمكن أن نعرف منهم الحقيقة اذ لا يمكن أن نعتمد على مجرد استنتاجات بل يجب أن نستقصى الحقائق ٠٠ وأن يعتقل هؤلاء وتتولى المباحث التحقيق معهم وبحث الدوافع وراء التزوير ٠

القـــرارات :

وكانت قرارات اللجنة ما يلى :

● وضع فهيم أبو زيد وعائلته تحت الحراسة ٠

● حل لجنة الاتحاد الاشتراكى والمجلس القروى ومجلس ادارة الجمعية التعاونية بقرية جريس ٠

● فصل ونقل ١٩ من الموظفين وابعادهم خارج المحافظة ٠

● اعتقال ٢١ شخصا من عائلته وأنصاره ٠

● أما الحالة الثانية •• عضو مجلس الامة محمد عبد الله نصار (محافظة أسيوط) فقد قررت اللجنة وضعه تحت الحراسة وفصل جميع أقربائه من الاتحاد الاشتراكى والمجالس المحلية •• ونقل الموظفين من أقربائه الى محافظات الوجه البحرى •

وبعـــــد •••

ان تطبيق قانون الاصلاح الزراعى الاول عام ٥٢ والثانى عام ٦١ لم يتم بهذه الصورة من خلال الشرطة العسكرية والمباحث والمخـــابرات وكافة الاجهزة كما تم عام ٦٦ ••

لقد كانت الصورة عبارة عن معركة داخلية •• وحرب استخدمت فيها كافة الاساليب بعيدا عن روح الطبيعة المصرية السمحة •

والاهم لقد كانت أعمال اللجنة العليا للاقطـــــاع البداية للنمو السرطانى لمراكز القوى •

بدوى..

١٢ رجلا.. و٩ بنات

فى ١٧ سبتمبر ١٩٦٦ عرضت حالة عائلة بدوى بدوى محمود » على اللجنة العليا لتصفية الاقطاع برئاسة المشير عبد الحكيم عامر ٠

والاسرة مكونة من ١٢ رجلا و٩ بنات ·· منهم ثلاثة فلاحين احدهم عمدة لبلدة شرباص والاثنان مشايخ للبلدة ··· والباقون ثلاثة أساتذة بالجامعات بكليات الطب والآداب والحقوق ·· ومحام بقلم قضايا الحكومة وعضو مجلس الادارة المنتدب لاحدى الشركات الصناعية الكبرى ·· ووكيل هيئة قناة السويس ٠

ويتركز نفوذ الاسرة فى قرى شرباص وعزب شرباص والراشيد والغنيمة ـ وكفر الشناوى وكفر العرب والرحامنة وكرم ورزقوق والروضة ٠

والتهمة الموجهة للاسرة من خلال عميدها الارض ·· والإستغلال البشع لصغار المرحوم بدوى بدوى محمود ·· هى تهريب الفلاحين ٠

اتهـــــام :

واتهمت التقارير ومناقشات أعضاء اللجنة كبار الاسرة من القانونيين وأساتذة الجامعات على مساعدة باقي أفراد الاسرة في تهريب الارض من خلال النفوذ .. والتحايل على القانون ..

وأشارت التحريات أن أحد أفراد الاسرة من أساتذه القانون .. كان أحد المشتركين في وضع وصياغة قانون الاصلاح الزراعى .. وأخبر الاسرة قبل صدور القانون مما دفع بها الى البيوع الصورية لتهـــريب الارض .

وأكدت التقارير أن ضياء الدين داود عضو اللجنة التنفيذية العليا السابق وأحد كبار مراكز القوى .. كان أحد الافراد الذين ساهموا فى تهريب أرض أسرة بدوى .. والغريب أن ضياء الدين داود نفسه كان أحد المصادر التى أعدت التقارير ضد العائلة بوصفه أمين المكتب التنفيـذى بمحافظة دمياط .

كما أشارت التقارير أيضا أن أستاذ كلية الحقوق ابن عميد الاسرة أوعز الى أسرة المليجى بتهريب ما يزيد عن مائتى فدان من ممتلكاتهم .. وهى أسرة ابراهيم عبد الهادى رئيس الوزراء الاسبق .

وأكدت التحريات أن عميد العائلة أغفل ذكر مساحة ٣٧ فدانا و ١٠ قراريط و٢٠ سهما بالاقرار المقدم منه تطبيقا لاحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ كما تصرف فى مساحة قدرها ١١٩ فدانا وسبعة قراريط وستة أسهم الى أشخاص لا تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها فى البند (ب) من المادة الرابعة سواء لانهم من أقاربه حتى الدرجة الرابعة أو تابعين له وتصرف لهم صوريا ولم يضعوا يدهم على الارض مشتراهم أو لا يحترفون الزراعة ولهم سجل تجارى بأسمائهم .

وتبين من البحث أن بدوى بدوى محمود قد تصرف حال حياته فى معظم ممتلكاته الى أولاده الذكور ولم يؤول بالميراث اليهم والى بناته الاناث الى مساحات ضئيلة لا تجاوز ٣٥ فدانا .

وعند التحفظ على أملاك ورثة بدوى بدوى محمود بناء على القرار الصادر من اللجنة العليا لتصفية الاقطاع تبين أن مجموع المساحات التى تم التحفظ عليها ١٢٥٣ فدانا و٥ قراريط و٢١ سهما وهذا يوضح أن ملكية

العائلة المذكورة قد تضاعفت خلال الفترة من سنة ١٩٥٢ حتى ١٩٦٦ ولم يؤثر قانون الاصلاح الزراعى على تلك الملكية •

لقد كانت ملكية بدوى حوالى ٧٠٠ فدان عند صدور قانون الاصلاح الزراعى تصرف فيها الى أولاده وأحفاده وأصهاره وأصبحت هذه الملكية بعد صدور قانونى الاصلاح فى سنتى ١٩٥٢ و١٩٦١ ـ ١٢٥٣ فدانا مع ملاحظة أنه لم يرث عن والده سوى ١٨ قيراطا و ١٤ سهما •

وأكدت تحريات اللجنة على أن علاقة عائلة بدوى بالمزارعين هى علاقة سيطرة بسبب امتلاك العائلة مساحات كبيرة من الاراضى فى النواحى المقيمون بها فضلا عن سيطرة العائلة من الناحية الادارية حيث أن طه بدوى محمود عمدة شرباص وعبد الحليم بدوى شيخ شرباص وأحمد بدوى شيخ عزب شرباص وهم أبناء بدوى محمود •

التوصيـــات :

وبناء على طلب المقدم عامر أغلى عباس رضوان توصيات اللجنـــة الفرعية وهى :

● فرض الحراسة على ما آل من بدوى بـــدوى محمود الى أولاده الذكور سواء بالبيع أو الهبة أو الميراث أو غير ذلك من طرق كسب الملكية وابعادهم عن الريف •

● تأجير باقى أراضيهم الى صغار الزراع عن طريق الجمعيـــة التعاونية الزراعية •

● الاستيلاء على مساحة ١١٩ فدانا و٧ قراريط و٦ أسهم المتصرف فيها طبقا للمادة الرابعة بند (ب) وتسليم كل من المتصرف اليهم الذين تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها فى تلك المادة المساحة التى تعاقد على شرائها •

وهذه نماذج من آراء أعضاء اللجنة العليا حول عائلة بدوى :

● نبيل دكرورى : هذه العائلة وضعها غريب جـــدا فقد بدأت حياتها مع الاصلاح الزراعى سنة ١٩٥٢ وهى تملك ٦٩١ فدانا الا أنها أدرجت فى اقرارها ٦٦٠ فدانا فقط ومنذ سنة ١٩٥٢ وحتى الآن تضاعفت ملكية هذه العائلة الى ١٢٥٣ فدانا منها ٢٣٠ فدانا مشتراه بعد صدور قانون الاصلاح الزراعى لسنة ١٩٦١ •

والحقيقة أن هذه العائلة أجهدت جهات البحث في التحقيق معهم والسؤال عنها اذ يتحكم أفرادها في أهالي البلدة الى حد كبير لدرجة أن الاصلاح الزراعى والشرطة العسكرية لم يتمكنا من الحصول على البيانات الا بعد ابعادهم عن الريف وعندما توفى بدوى ولم يترك سوى ٢٥ فدانا أما باقى المساحات فقد باعها لاولاده الذكور فقط دون الاناث لدرجة أنه عند توزيث البنات عن أبيهم تم توريثهم فى الاراضى المباعة لصغار الزراع.

● المشير عامر : ما هو الرأى ؟

● عباس رضوان : فرض الحراسة على ما آل من بدوى الى أولاده الذكور سيمكننا من وضع أيدينا على ٦٠٠ فدان فاذا كانت ملكية العائلة حاليا ١٢٠٠ فدان فالغالب أن جزءا كبيرا من هذه المساحة عبارة عن شراء مباشر بواسطة الورثة .

وهناك مبدأ اتخذناه من قبل ، وهو أن تفرض الحراسة على ما آل للورثة بالميراث من المتهرب مع تأجير باقى الارض لصغار الفلاحين .

● حمدى عبيد : الاولاد قد اشتروا أرضا أخرى وبما أن تصرفاته كانت لتثبيت ملكية أولاده فى حدود القانون فالاقتراح هو أن كل ما كتب منه أو ما بيع منه لاولاده يوضع تحت الحراسة وبذلك تكون ملكية أولاده قاصرة على ما اشتروه مباشرة سواء بمال منه أو منهم .

● عبد العزيز المقدم : ان هذا الشخص كان قد تهرب من قانون الاصلاح الزراعى لسنة ١٩٥٢ .

● المشير عامر : لقد مات ولذلك لم يوضع تحت الحراسة .

● عبد العزيز المقدم : لو كان حيا لوضع تحت الحراسة .

● المشير : هناك اقتراح بفرض الحراسة عليه وعلى عائلته ... ولكنه مات .

● العقيد حسن خليل : عملية التهرب حدثت قبل أن يموت .

● اللواء محمد احمد صادق : هناك مبدأ وضعته اللجنة وهو أن المتهرب من قانون الاصلاح الزراعى لسنة ١٩٥٢ تفرض الحراسة عليه هو وعائلته .

● حسن عبد الفتاح : أرى أن يوضعوا جميعا تحت الحراسة

لانهم اشتروا ١٢٠٠ فدان وأقترح وضـــع جميع الورثة الذكور تحت الحراسة لمنع السيطرة .

● الرائد محمد الجنزوري : المبدأ العام ان كل من يخالف قانون الاصلاح الزراعي لسنة ٥٢ تفرض الحراسة عليه هو وعائلته .. لا خلاف في ذلك سواء أكان ميتاً أم حيا ، وفي هذه الحالة نجد أن ورثته مستمرون في المخالفة ولذلك أرى فرض الحراسة عليهم جميعا .

● د. محمد دكروري : كانت الحكمة من فرض الحراسة على ما آل للورثة هو ألا يتحملوا مسئولية خطأ مورثهم ولكن المتهرب الحقيقي في هذه الحالة هم الاولاد لانهم استغلوا خبرتهم ومناصبهم القانونية وعلاقتهم بالاصلاح الزراعي وتستروا خلف والدهم للتهرب من القانون ولذلك فان وضعهم أشد من وضع غيرهم وأرى أن تفرض الحراسة عليهم مباشرة .

● كمال الحناوي : ان الوضع السياسي يستلزم اتخاذ اجراء حاسم بالنســـبة لهذه العائلة ككل خاصة وأننا لم نتمكن من الحصـــول على المعلومات الا بعد ابعادهم .

● العقيد مصطفى مجمدي : هناك حالة منفصلة لم تستطع اللجنة الفرعية أن تثبت التهرب الا في صفقة من مصلحة الاملاك وهي مائة فدان اشتراها عبد الحليم بدوي بأسماء أشخاص آخرين وثبت أن ٣٥ فدانا منها باسم زوجته وابنه والباقي بأسماء آخرين منهم ضياء الدين داود أمين الاتحاد الاشتراكي في دمياط الذي قال بأنه وقع حقيقة ولكن البيع ليس له وقد أخذنا توصية من اللجنة الفرعية بالاستيلاء على الـ ٦٥ فدانا التي لم يعترف بها المشترى الحقيقي .

● العقيد مصطفى محمدي : الواقع أن المشكلة بالنســـبة لهذه العائلة هي في كثرة الابناء الذين يشغلون مراكز كبيرة هم السبب .

● نبيل دكروري : ان الذين يشـــغلون هذه المراكز الكبيرة هم الذين يتعبوننا وخاصة القانونيين ومنهم من يقول إنه إشترك في اللجنة التي وضعت قانون الاصلاح الزراعي الاول ومن هذه العائلة من يوجـــد بالخارج الآن ولكن هذا لا يمنع من أن ملكيتهم آلت اليهم عن طريق المهرب وهو الاب .

● الفريق احمد عبد العزيز مصطفى : تنفيذ توصية اللجنة وبعد

ذلك تبحث ملكية كل واحد منهم على حده فمن الجائز أن يكون من بينهم مستغل وآخر غير مستغل وإذا كان هناك من يمتلك ٣ أو أربعة أفدنة وعنده حصد في منزل فهل يدخل هذا تحت الحراسة ؟

● **الرائد مسعد التمامي :** يتضح أن الذى ساعد على التهريب هم القانونيون من الاسرة الذين يشغلون المراكز الرئيسية لان الفلاحين لا يعرفون أساليب التهرب من القانون .

● **العقيد مصطفى محمدى :** هذه المساعدة حدثت بعد تشكيل لجنة تصفية الاقطاع ولكن الفلاحين من العائلة هم أساس البلاء .

● **الرائد مسعد التمامي :** القانونيون هم الذين ساعدوهم والفلاح من الاسرة مطمئن لانه يشعر أن أخاه رئيس مجلس ادارة شركة والآخر أستاذ في الجامعة والثالث محام في قضايا الحكومة وهم يعتمدون على ذلك ولقد شعرنا بأنهم يستمدون نفوذهم من هؤلاء الاشخاص في معظم حالات البحث التي قمنا بها .

القرار :

وكان القرار فرض الحراسة على أبناء بدوى بدوى محمود المزارعين وعائلاتهم وهم طه وعبد الحليم وأحمد بدوى محمود وابعادهم عن الريف .

وفرض الحراسة على الاراضى الزراعية المملوكة لباقى الذكور من أولاده وهذا يشمل محمد عبد المنعم بدوى ومحمود صدقى بدوى وعبد الرحمن بدوى محمود وثروت بدوى محمود وعبد الحميد بدوى محمود وعبد الجليل بدوى محمود ووهبه بدوى محمود والاراضى التى آلت بالوراثة عن المرحوم محمد حسن بدوى والابعاد عن الريف وتبحث حالة البنات فاذا اتضح أن ازواجهن مزارعون تترك لهن الارض أما اذا اتضح خلاف ذلك فتؤجر أرضهن للفلاحين .

وسأل المشير عامر بعد تلاوة القرارات .. هل هناك ملاحظات أخرى

● **نبيل دكرورى :** جاء ذكر ضياء الدين داود أمين المكتب التنفيذى لدمياط في هذه الحالة بأنه اشترى منهم أرضا ثم باعها لهم دون أن يتسلمها .

● **عباس رضوان :** لما كان القانون لا يسمح للفرد بشراء أكثر من مائة فدان فقد لجأ عبد الحليم بدوى الى شراء الاراضى الزراعية بأسماء بعض

أقاربه ومنهم ضياء الدين داود أمين المكتب التنفيذى وقد تقدم بنفسه الى الشرطة العسكرية وقال أنه سبق أن تقدم بمذكرة للسيد عبد المحسن أبو النور بأنه لم يشتر أو يدفع الثمن بل وقع فقط وأغلب المشترين تقدموا بشكاوى وقالوا أنهم لم يشتروا أو يدفعوا ولم يروا الارض •

● **العقيد مصطفى محمدى** : ضياء الدين داود له بحث سيقدم فيما بعد •

● **كمال الحناوى** : عملية الشراء تمت وهو طالب بكلية الحقوق ووالده هو الذى وقع على الاوراق وهذا الوالد فاقد الذاكرة ولا يدرك شيئا •

● **المشير عامر** : يبحث موضوع ضياء الدين داود بوسطة الاتحاد الاشتراكى والشرطة العسكرية •

● **دكتور محمد دكرورى** : الى جانب التهريب الثابت فى حالة طه بدوى فقد تمكن من تملك ١٢٠ فدانا بطريقة تشبه طريقة المرابين علاوة على المظاهر الاستغلالية الاجرامية والسيطرة ولذلك أقترح اعتقاله •

● **المشير** : هل هناك اجرام فى الموضوع ؟

● **العقيد مصطفى محمدى** : لا توجد حوادث اجرام •

● **المشير** : اذن يكتفى بالابعاد •

● **اللواء سيد جاد** : لقد جاء بتقرير الاتحاد الاشتراكى لمحافظة دمياط أنه ليس للاسرة ميول مضادة ولكنها تركز كل همها فى جمع المال وشراء الارض فلا داعى للاعتقال •

رئيس مجلس الدولة
مـاذا حـدث له..؟

أسرار مثيرة .. ووقائع تنشر لاول مرة كشفتها مناقشات جلسة أول أكتوبر ١٩٦٦ للجنة العليا لتصفية الاقطاع برئاسة المشير عبد الحكيم عامر .

لقد كانت الحالة المعروضة على اللجنة .. السيد على السيد رئيس مجلس الدولة السابق .. ودارت مناقشات واسعة حول الاجراءات التى تتخذ ضده .. هل تفرض عليه الحراسة وحده .. أم على عائلته كلها .. وهل يبعد عن الريف أم لا .. وانقسم أعضاء اللجنة ..

قسم يريد تخفيف القرارات تقديرا للخدمات التى قدمها رئيس مجلس الدولة للثورة .. والقسم الآخر يطالب باجراءات عنيفة أسوة بما اتبع فى الحالات التى عرضت على اللجنة .

وقد قدمت الحالة أمام اللجنة بسبب التهرب من أحكام الاستيلاء بعدم ادراج مساحة ١٤ فدانا وكسور فى الاقرار المقدم تنفيذا للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ واستغلال مساحة من الاراضى الزراعية قدرها ٥١٤ فدانا وادارتها تزيد على الحد المقرر قانونا بالمادة ٣٧ من القانون رقم ١٧٨ لسنة ٩٥٢ والتوقيع فى دفاتر الجمعية التعاونية بأسماء آخرين . والحيازات كلها تقع فى قرى الجنينة وميت حديد وبرمبال القديمة ومنشاة عاصم بدكرنس .

وسجلت تقارير الاجهزة المختلفة والتى عرضت على اللجنة أن السيد على السيد استغل صفته كرئيس مجلس الدولة بطلب وساطة أحد المستشارين بالمجلس فسهل له تغيير عقد باسم أولاده وزوجته برمه مع أبنة عمته ليتهرب من القانون ١٢٧ واستغل صفته السابقة وانتهز علمه بصدور هذا القانون لصلته بمرؤوسيه السابقين المستشارين برئاسة الجمهورية وقام بتعديل عقود صادرة باسمه الى أولاده وزوجته فى ٢ يوليه ١٩٦١ قبل صدور القانون وهذا بالاضافة الى احالة العقود العرفية الى زوجته وأولاده باضافة بعض العبارات عليها لم تكن موجودة وقت تحريرها .

المناقشات :

وحول هذه الوقائع .. ومدى صحتها .. والاجراءات التى تتخذ دارت هذه المناقشات الهامة .

● المشير عامر : ما هى توصيات اللجنة ؟

● عباس رضوان : ترى اللجنة فرض الحراسة على السيد على السيد باعتبار أنه خالف قانون الاصلاح الزراعى رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ وتأجير باقى الارض التى يديرها وتسليمها الى صغار الزراع بواسطة الجمعية التعاونية الزراعية .

● المشير عامر : واضح أن اللجنة القضائية إستدعته وقدم دفاعه أمامها .

● نبيل دكرورى : نعم وبعد ذلك قدم التظلم .

● سعد التمامى : إن وضع السيد على السيد كرئيس سابق لمجلس الدولة وصلته بالقانونيين أتاح له فرض العلم بمشروع القانون ١٢٧ قبل صدوره وأن يتصرف لاولاده فقدم طلبا بأسماء أولاده وزوجته الى الشهر العقارى واحتفظ لنفسه بمساحة ٢ فدان و ٨ اسهم لكى يحتفظ بأسبقية الطلب القديم .

● حسين عوض : ان اللجان الفنية فى هذه الواقعة لم تر مخالفة فقد اشترى بعقدين صادرين له والواقعة التى لا يوجد عليها دليل هى أن يكون قد بلغ الى علم أى شخص أيا كان أن قانونا سوف يصدر سنة ١٩٦١ بتحديد الملكية بمائة فدان .

● عبد المحسن أبو النور : أن الموضوع مردود عليه بأدلة كثيرة والمخالفة ثابتة بشكل واضح .

● المشير عامر : هل هناك ملاحظات .

مسعد التمامى : أرى التحقق من مصدر الملكية منذ سنة ١٩٥٢ الى الآن لان مشترواته بأسماء أولاده بلغت ٥٢٤ فدانا منذ سنة ١٩٥٢ الى الآن وهو كرجل موظف فى الدولة لا يعقل أن يتاح له ولاولاده أن يصلوا الى هذا الحد من الثراء الذى يمكنهم من شراء هذه المساحات .

● المشير : ما هو الرأى النهائى .. ؟ هل توافقون على توصيات اللجنة الفرعية .

● عبد المحسن أبو النور : باعتباره مخالفا لقانون الاصلاح الزراعى لسنة ١٩٦١ تفرض الحراسة عليه شخصيا وليس على أولاده ٠

● المشير : ما هى الملكية المسجلة لاولاده ؟

● حسين عوض : الملكية المسجلة لاولاده ٢٦٩ فدانا وللزوجة ٤٧ فدانا ٠

● المشير : وما هى ملكيته ٠ ؟

● نبيل دكرورى : مائة وأربعة عشر فدانا ٠

● المشير : كم تبلغ ملكيته فى سنة ١٩٥٢ ؟

● حسن خليل : فى سنة ١٩٥٢ كانت ملكيته ١٣٩ فدانا ٠

● مسعد التمامى : كانت ملكيته فى سنة ١٩٥٢ حوالى ١٣٨ فدانا و ١١ قيراطا و ٢٣ سهما وكان أولاده فى ذلك الحين لا يملكون أى شىء ويتردد ـ وهذا الكلام لم يمكن اثباته ان له تصرفات بخصوص الاعتدادات التى كانت تصدر نتيجة معاملات خاصة بينه وبين الاقطاعيين فى محافظة الدقهلية فمثلا يتردد أنه تقاضى خمسة آلاف جنيه كرشوة مقابل الفتوى التى صدرت لعائلة أبو حسن بالاعتداد بحوالى ٤٠٠ فدان ـ كصفقة بالكامل ـ وكان قد صدر قرار بعدم الاعتداد بها ٠

● المشير : متى حدث هذا ؟

● مسعد التمامى : هذا الموضوع كان فى سنة ١٩٦١ واستمر حتى سنة ١٩٦٦ وفى أثناء البحث صدر قرار بالغاء الاعتداد الخاص بعائلة أبو الحسن وتم الاستيلاء على هذه المساحة ٠

● المشير : ولكن الملاحظ أن ملكية الارض كانت قبل سنة ١٩٦١

● مسعد التمامى : طوال هذه الفترة كان السيد على السيد موجودا فى مجلس الدولة وهذه الفتوى صدرت بالنسبة لقانون سنة ١٩٥٢ وليست بالنسبة لقانون سنة ١٩٦١

● حسين عوض : الفتوى المشار اليها خاصة بشخص يدعى عبد الرءوف حسن وفهمى حسن وأحدهما زوج أخت الاستاذ السيد على السيد وهذه الحالة صدر قرار فيها من اللجنة القضائية بالاعتداد

بالتصرف لثبوت تاريخه وسواء أكان القرر صحيحا أم خطأ فان مجلس الادارة قد صدق عليه وعلى اية حال سيكون هذا القرار محل اعادة نظر فيما بعد تنفيذا لقرار هذه اللجنة باعادة النظر فى القرارات السابقة وثبوت تاريخ التصرفات السابقة •

أما من ناحية النزاهة ـ وأنا أتكلم هنا كمستشار بمجلس الدولة وقد عاصرت هذا الرجل فلا يمكن أن ينسب اليه شيء يمسها •

والحقيقة أننا فى مجلس الدولة كنا نعرف جميعا أن هذا الرجل كان يستأجر أراضى بورا ويشترى أراضى بورا أخرى ويحسن استصلاحها كأى فلاح متمرس بالزراعة أى أنه كان له وجهان الوجه الاول أنه كان رجلا قانونيا ممتازا ورئيسا لمجلس الدولة والوجه الآخر هو أنه ـ منذ كان قاضيا جزئيا فى محكمة دكرنس كان يستأجر الاراضى البور أو يشتريها ويقوم باستصلاحها وبذلك كون هذه الثروة له ولاولاده ـ هذه وبالطبع معلومات شخصية وليست من مصادر مكتوبة واذا كانت محل شك فيمكن التحقق منها •

● **نبيل دكروري** : بالنسبة للواقعة التى ذكرها الاخ مسعد التمامى فقد صدر قرار بالاستيلاء على الارض فى هذه الحالة سنة ٦٦ لانه كانت قد وردت لنا شكاوى فى الاعتداد الخاص بزوج أخته وقد طلبنا منهم المستندات وكانوا قد سحبوها طبعا فرفضوا تقديمها فأصدر السيد نائب رئيس الوزراء للزراعة والرى قرارا بالاستيلاء على هذه الارض فورا •

● **المشير** : هل تم الاستيلاء على هذه الارض ؟

● **نبيل دكروري** : نعم تم الاستيلاء على هذه الارض ومساحتها ٧٥٠ فدانا وتخص زوج أخته •

● **المشير** : أى ان هذه الارض موضوع الفتوى المذكورة تخص زوج أخت السيد على السيد •

● **نبيل دكروري** : لم يحصلوا على الارض بناء على فتوى وانما بناء على حكم اللجنة القضائية •

● **احمد حمدى عبيد** : هذا الرجل مزور رغم أنه كان رئيسا لمجلس الدولة ولا أدرى كيف يدافع عنه الاخ حسين عوض بهذه الصورة •

● حسين عوض : واجبى يحتم على أن أقرر الحقيقه .

● المشير : متى عين السيد على السيد رئيسا لمجلس الدولة ؟

● حسين عوض : عين فى سنة ٥٤ ، وفى ٦ يناير ١٩٦١ أحيل الى المعاش لبلوغه السن القانونية وقد كان وكيلا لمجلس الدولة وقت أن كان الدكتور السنهورى رئيسا له .

● المشير : أى أنه عين فى منصـــب رئيس مجلس الدولة بعد السنهورى مباشرة .

● حسين عوض : نعم ..

● حسن عبد الفتاح : عقب احالته للمعاش عين عضـــوا بمجلس ادارة احدى شركات التأمين ..

● المشير : الحقيقة أن رجال مجلس الدولة يعرفون جيدا الظروف التى أحاطت بذلك المجلس فى سنة ١٩٥٤ عندما عين السيد على السيد رئيسا له حيث قد سبق ذلك تكتل بين السنهورى وعبد الجليل العمرى كان الغرض منه أحداث قلقلة فى الدولة .

● حسين عوض : نعم نعلم كل هذا ونعلم أنه فى سنة ٥٥ أعيـد تنظيم مجلس الدولة بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ واســتبعدت منه (الشلل والتكتلات) .

● المشير : اذن لا يمكن ان تنكر أن السيد على السيد قد حزم هذه الثورة وليس من المعقول أن نتنكر لرجل خدم فى مثل هذه الظروف وبهذا الشكل ثم أن ملكيته كانت ١٣٨ فدانا ثم ارتفعت من بعد ســنة ١٩٥٢ حتى سنة ١٩٦١ .

وعندما كان السيد على السيد رئيسا لمجلس الدولة لا يمكن القول بأنه قد ارتشى لانه عندما يرتشى رئيس مجلس الدولة فان الناس كلهـا ستعلم بالنبأ كما أننى لا أعتقد أن مثله يرتشى مثلا بما قيمته ٣٠٠ فدان فالعملية تحتاج الى موازنة .

● أمين هويدى : هذا الشخص يقوم بادارة ٥٠٠ فدان .

● المشير : ان اجمالى المساحات التى يديرها سواء كانت مملوكة له أو لاولاده أو لزوجته تبلغ حوالى ٤١٤ فدانا .

● **عباس رضوان** : المساحة المملوكة لهم تبلغ ٩١٢ فدانا .

● **المشير** : ملكية الاولاد تبلغ ٢٦٩ فدانا وملكية الزوجة تبلغ ٤٧ فدانا وملكيته هو شخصيا ١١٤ فدانا على هذا يكون اجمالى الملكية ٤٣٠ فدانا وعلى ضوء هذه المعلومات يمكن أن نقول أن اجمالى الملكية حوالى أربعمائة فدان فهل من المناسب أن نفرض الحراسة على السيد على السيد ونبعده عن الريف .. ؟

● **حسن خليل** : لا محل لابعاده عن الريف لانه كما يتضح من التقارير ليس له نفوذ اجرامى أو نفوذ عائلى وكل ما فى الامر أن ملكيته الارض كبيرة .

● **عبد المحسن أبو النور** : لا توجد سيطرة فى هذه الحالة والموضوع يتركز فى ملكية الارض والحيازة .

● **محمد عبد الفتاح ابو الفضل** : من العجب أن نجد أن هذا الشخص بعد وصوله إلى هذا المركز يسعى لكى يعين رئيسا لمجلس ادارى احدى شركات التأمين .

● **المشير** : هو لم يسع لشغل هذه الوظيفة بل عين فيها .

● **محمد عبد الفتاح أبو الفضل** : ان هذا يدل على مقدار حبه لجمع المال فقد كان يكفيه ما لديه وأرى أنه ينبغى أن نطبق عليه ما طبقناه على غيره فى الحالات المماثلة .

● **عبد المحسن أبو النور** : أرى فرض الحراسة على الارض .

● **المقدم حسن كفافى** : صحيح أن السيد على السيد كان رجلا عظيما وخدم الدولة ولكن الدولة خدمته أيضا وجعلت له كيانا فما كان يصح له أن يتلاعب ويترك عمله ليقوم بمباشرة الزراعة بصفة مستمرة حتى كون محل هذه الثروة الكبيرة فمهما ارتفع مركزه ينبغى أن يعامل كالباقين .

● **حسن خليل** : ستعرض على اللجنة فيما بعد حالات يكون فيها الشخص متهربا من قوانين الاصلاح الزراعى ومع ذلك نطلب عدم فرض الحراسة عليه نظرا لما قام به من أعمال جليلة لصالح الدولة بالاضافة الى حسن سمعته ومعاملاته للناس اذ أننا نضطر فى مثل هذه الظروف الى التخفيف على المخالف وفى معظم هذه الحالات يتضح عدم سوء النية فى

القدر المهرب لذلك فاننا سنطلب فى بعض التقارير المقبلة عدم فرض الحراسة على بعض المخالفين ٠

● المشير : يمكن أن نحل هذه المشكلة حلا سنائيما بأن نفرض الحراسة على الارض كلها بدلا من فرضها على الشخص وبهذا يكون موقفه أخف مما لو فرضت الحراسة عليه ٠

● حسن خليل : هل نفرض الحراسة على ارضه فقط أم على كل الارض ٠

● المشير : المبدأ المتبع حسب القواعد الخاصة بالتهرب من قانون الاصلاح الزراعى لسنة ١٩٦١ أن تفرض الحراسة على أرض المتهرب شخصيا أى فى هذه الحالة تفرض الحراسة على الـ ١١٤ فدانا أما بالنسبة للمساحات الباقية المملوكة لاولاده وزوجته ٠٠ فما هو رأيكم ؟

● امين هويدى : يؤجر هذا القدر الباقى لصغار المزارعين ٠

● المشير : لو فرضنا الحراسة على أرضه هو فقط سيتبقى الكثير من الارض فملكية الاولاد ٢١٩ فدانا ملكية الزوجة ٤٧ فدانا ألا ترون أن هذه المساحات كبيرة ؟

● العقيد مصطفى محمدى : ما ذنب أولاده ؟

● العقيد حسن خليل : كل أولاده موظفون وليس بينهم من يشتغل بالزراعة لذلك أرى أن نؤجر أرضهم بواسطة الجمعية التعاونية الزراعية ٠

● المشير : اننى أريد أن أوازن بين فرض الحراسة وبين التأجير ٠

● حسن خليل : لا يوجد مبرر لفرض الحراسة على أولاده ٠

● عباس رضوان : بالنسبة لاولاده لا ينسب اليهم سيطرة أو اجرام أو نفوذ او أى شىء ليستدعى فرض الحراسة عليهم ، وهكذا فاننا سنعامل السيد على السيد على أساس أنه قد خالف قانون الاصلاح الزراعى لسنة ١٩٦١ وسنفرض الحراسة على أرضه هو فقط ٠

أما بالنسبة للاولاد فستحل مشكلة كبر الحيازة بأن نقوم بتأجير

الارض لصغار المزارعين الذين يتعـــاملون مع الجمعيـــات التعاونية الزراعية ٠

● حمدى عبيد : لم يكن بوسع أولاده أن يشتروا هذه المساحات من الارض ٠

● عبد المحسن أبو النور : لقد اتبعنا مبدأ واحدا بالنسبةلمخالفة قانون الاصلاح الزراعى لسنة ٦١ وهو أن نفرض الحراسة على الشخص المخالف وليس على العائلة وقد سرنا على هذا المبدأ ولا داعى لتغييره ٠

● مسعد التمامى : لقد اشترى السيد على السيد منذ سنة١٩٥٢ حتى الآن مساحة قدرها ٢٧٠ فدانا من الاراضى الزراعية ولا يوجد موظف فى الدولة يمكنه شراء كل هذا القدر ٠

● العقيد حسين خليل : هذه أرض بور ٠

● مسعد التمامى : لا الارض المشتراة من الاراضى الزراعيـــة وليست بورا ٠

● حسين خليل : كانت بورا وهو الذى قام باستصلاحها ٠

● المشير : متوسط ملكية الواحد من أولاده ٣٨ فدانا على أساس أن مجموع ملكيتهم ٢٦٩ فدانا ٠

● كمال رفعت : يجب ان نتخذ اجراء بالنسبة للاربعة عشر فدانا المهربة ٠

● المشير : ستفرض الحراسة على مساحة الـ ١١٤ فدانا كلها ٠

● حسين خليل : أعتقد أن الرأى القائل بتأجير الارض كلها انما ينطوى على مجاملة كبيرة ٠

● كمال الدين الحناوى : أرى أن تفرض الحراسة على الارض وفى هذا الكفاية قياسا على ما حدث بالنسبـــة لعائلة بدوى بدمياط فمن الضرورى أن تفرض الحراسة على أرضه شخصـــيا ويعفى من فرض الحراسة على شخصه وفى هذا الاجراء الاعتبار والتقدير الكافى لماضيه مع الاخذ فى الحسبان أثناء التأجير أن أحد أبنائه يعمل مهندسا زراعيا وهو يمارس نشاطه فى زراعة جزء من الارض وعلينا أن ننظر فيما اذا كان يستمر فى الزراعة أو نبحث له عن عمل آخر ٠

● على صبرى : هل نفرض الحراسة على الارض أو تؤجر او يستولى عليها ٠

● المشير : أن فرض الحراسة على الارض ليس كالتأجير بل هو الاستيلاء عليها في الحقيقة ويمكن أن تقرر الاستيلاء على الارض بدلا من فرض الحراسة ٠

● العقيد مصطفى محمدى : إن فرض الحراسة معناه أن يصرف له شهريا مائة جنيه ٠

● عبد المحسن ابو النور : ان التحفظ على الارض ممكن ولكن الاستيلاء عليها لا يجوز قانونا الا فيما يزيد على المائة فدان وإلا أصبح له الحق في التعويض ٠

● المشير : نحن نقصد أن يتم الاستيلاء دون دفع أي تعويض ٠

● المشير : يكون قرار اللجنة بالنسبة لهذه الحالة كالآتى ٠

تفرض الحراسة على الارض الزراعية المملوكة للسيد على السيد وتشطب عبارة فرض الحراسة عليه وابعاده عن الريف وتؤجر باقي الارض التى يمتلكها أو يستغلها ٠٠ على ألا يعلن هذا القرار فى الصحف لحين صدور تعليمات بذلك وعلى السيد سامى شرف عرض هذا القرار على السيد الرئيس لان سيادته يعلم ظروف سنة ١٩٥٤ ووضع مجلس الدولة فى ذلك الوقت حتى نتبين هل نعلن القرار أم لا ٠

● نبيل دكرورى : هل سنقوم بتنفيذ القرار فورا ٠

● المشير : طبعا ينفذ فورا ٠

● كمال الحناوى : مفروض أن تؤجر الارض كلها ٠

● المشير : تؤجر الارض كلها وبذلك نكون قد انتهينا من هذا الموضوع ٠

البـــاســـل ..
مــاذا جــرى لهــا؟

هل التاريخ الوطني .. والماضي النظيف يصلح شفيعا ضد الاجراءات الاستثنائية التي قامت بها اللجنة العليا لتصفية الاقطاع .. لتصفية النفوذ الاقطاعي والاجرامي في الريف ، وحماية الفلاحين من الاستغلال

ما حدود هذه الشفاعة .. وما هدى ما يتخذ من الاجراءات .. ؟

هذا ما ستكشفه القضية التي دارت حولها المناقشات في اجتماع اللجنة برئاسة المشير عامر في ٧ نوفمبر ١٩٦٦ ·

كانت المناقشة تدور حول عائلة الباسل التي تتوطن بناحيتي قصر الباسل والسعدة مركز أطسا ـ محافظة الفيوم ·

العائلة تضم ١٥٤ فردا وكانت تمتلك ٢٧٠٠ فدان يملكها ٤٨ فردا وقد خضع ١٥ فردا منهم لقوانين الاصلاح الزراعي وفرضت الحراسة على احدهم وهو عبد الحميد محمد مقادى الباسل ضمن الـ ٨٨ فردا الذين فرضت عليهم الحراسة في مايو ١٩٦٦ ·

الاستغلال :

وكانت التقارير المقدمة للجنة تصفية الاقطاع تتهم أسرة الباسل بالاستغلال من خلال المظاهر التالية :

- ممارسة الزراعة بالمشاركة مع الفلاحين دون تحديد عقود ايجارية ·
- محاسبة الفلاحين حسابا غير عادل ·
- تشغيل العمال الزراعيين بأجور زهيدة ·

هذا علاوة على اتهام بعض أفراد الاسرة بتهريب الارض حتى لا تطبق عليها قوانين الاصلاح الزراعي التي صدرت في عامي ٥٢ و ١٩٦١

وأكدت التقارير التي قدمت أن عائلة الباسل تميزت في عهدها القديم بنشاط حزبي ذو طابع وطني في الحياة السياسية التي كانت سائدة قبل الثورة الا أنها من ناحية أخرى كانت تستغل مركزها الحزبي

لغرض نفوذها الاقطاعى على أقدار الفلاحين الذين عملوا فى أراضـــيها وكان أفرادها ينظرون اليهم نظرة التعالى باعتبارهم من العرب مترفعين عن فالحى الارض وفى نطاق هذه النظرة كانت معاملاتهم فى الماضى تتسم بالتسلط والتكبر على العاملين فى ممتلكاتهم الشاسعة .

التحكم :

وأضافت التقارير أنه ازاء الاوضاع المتطورة التى صاحبت قيـام الثورة وصدور القوانين الثورية والاشتراكية التى خضع لها أغلب رؤوس العائلة بدأت قوتهم تضعف تدريجيا مما أدى الى تخفيف حدة معاملاتهم للفلاحين الا أن هذا لم يغير من جوهر الحقيقة فتبعية الفلاحين للاراضى الشاسعة التى ما زالوا يملكونها تعد امتدادا للوضع السابق من حيث التحكم فى مصائر قطاع كبير من البشر وساعدهم على ذلك احتكارهم لبعض الوظائف الادارية فضلا عن وكائزهم فى لجان التنظيم السياسى .

هذا عن جانب الاستغلال .. وتهريب الارض .. مما روته تقارير المخابرات والمباحث العسكرية والشرطة .. وغيرها . فماذا عن التاريخ الوطنى لهذه الاسرة .. ؟

عائلة الباسل من أصل عربى وتنتمى الى قبيلة الرماح من أعراب الصحراء الغربية نزحت من الصحراء الى الارض الخضراء بمحافظة الفيوم، ومحافظة المنيا واستوطنت قرية قصر الباسل باطسا .

تاريخ سياسى :

ولعائلة الباســـل تاريخ سـياسى رواه المؤرخون للحركة الوطنية المصرية القديمة فكان الرعيل الاول من هذه العائلة رحيم الباسل ومحمود الباسل من الذين وقفوا للخديوى السابق سعيد باشا لارتمائه فى أحضان الانجليز وكان مصير الاول الاعدام بينما نفى الثانى عقب اعتقاله الى قلين بكفر الشيخ للعمل فى السخرة بتفاتيش العائلة المالكة .

وبزوال حكم الخديوى سعيد عاد المرحوم محمود الباسل الى الفيوم موطنه الاصلى وأقام فيها الى أن توفى وحمل من بعده رسالة العمل الوطنى المرحوم حمد محمود الباسل فاحترف السياسة وانضم لحزب الوفد حتى أصبح وكيلا له حتى فصله الحزب سنة ٣١ فاعتزل السياسة ولم ينتم الى أية أحزاب أخرى وتعرض للنفى مع الزعيم سعد زغلول الى جزيرة مالطة وحكم عليه بالاعدام ثم تعدل الحكم الى سجنه سبع سنوات وتغريمه

خمسة آلاف جنيه وكان عضـــوا بمجلس النواب فى جميع العهود عدا عهد صدقى هذا علاوة على أنه كان عضوا بالهيئة الوفدية التى تكونت لمفاوضة الانجليز على الجلاء وأعتقـــل أكثر من مرة فى العهود البائدة لنشاطه السياسى .. وحاول الاشتراك مع على شمس والغرابلى وعلوى الجزار ومراد الشريعى لتكوين حزب يحمل اسم الحزب الوفدى السعدى الا أن مساعيهم لم تكلل بالنجاح .

وكان عبد الستار محمود الباسل أخوه غير الشـقيق من أقطاب حزب الوفد وسبق اعتقاله سنة ٢٣ بسبب مبادئه السياسية وكان عضوا فى الحياة النيابية ما عدا عهد صدقى كما كان محمد حمد الباسل من اعضاء حزب الوفد منذ سنة ١٩٣٠ وبعد وفاة والده سنة ١٩٤٠ أصبح عضوا فى مجلس النواب حتى عام ١٩٤٣ حيث فصل من حزب الوفد لعدم اقتراعه على مؤاخذة مكرم عبيد لاصداره الكتاب الاسود ثم انضـم لحزب الكتلة ومثله عضوا فى مجلس النواب سنة ١٩٤٥ .

وكان من اعضاء حزب الكتلة أيضا المرحوم عبد القادر محمد مقادى الباسل الذى انضم اليه عقب وفاة حمد الباسل ومثله فى عضوية مجلس النواب سنة ١٩٥٠ . ثم توفى سنة ١٩٥٣ .

وفى عهد الثورة انتخب صادق محمد مقادى الباسل عضوا بمجلس الامة سنة ٥٦ وعضوا فى المجلس الذى تشكل عقب الوحدة مع سوريا سنة ١٩٥٨ .

هذا هو التاريخ الوطنى والسياسى والحزبى لاسرة الباسل .

ولم تسجد التقارير والملفات صنوا صارخة أو شاذة للاستغلال أو وقائع محددة تدين هذه الاسرة .. ؟

المناقشة :

والسؤال .. ماذا كان وزن وقيمة هذا التاريخ الوطنى للاسرة .. عندما كانت تناقش حالتها أمام اللجنة .. ؟

ما هى آراء أعضاء اللجنـــة .. كيف كان يفـكرون .. وما هى منطلقاتهم .. وكيف صدرت القرارات .. ؟

هذا ما تكشفه وقائع جلسة ٧ نوفمبر ١٩٦٦ .. والتى دارت فيها المناقشة والمحاكمة لعائلة الباسل ..

بدأت المناقشة بأن عرض عباس رضوان توصيات اللجنة الفرعية والتى قررت ما يلى :

● فرض الحراسة على الاراضى الزراعية المملوكة لكل من صادق محمد الباسل ومحمود محمد الباسل وابعادهم عن الريف .

● فرض الحراسة على الاراضى الزراعية التى آلت بالميراث لكل من عبد القادر محمد الباسل وصالح محمد الباسل وحواف الباسل وابعادهم عن الريف .

● تأجير الاراضى الزراعية المملوكة لباقى أفراد عائلة الباسل الذين خضعوا لاى من قانونى الاصلاح الزراعى الى صغار المزارعين وذلك بمعرفة الجمعية التعاونية الزراعية المختصة .

المساحة :

وسأل المشير عامر ما مساحة الأراضى موضوع المخالفة ؟

● ويرد عبد المحسن أبو النور أن صادق الباسل مخالف فى ١٣ فدانا بالنسبة للقانون الاول وستة أفدنة بالنسبة للقانون الثانى أى أنه لم يقدم اقرارا أصلا وكان عنده ١٣ فدانا زيادة عن المائتى فدان وأغفل ذكر مساحة حوالى ٦ أفدنة باقراره بقصد تهريبها سنة ١٩٦١ .

● ويرد المشير عامر : اذن المخالفة تتمثل فى ١٩ فدانا من مجموع المساحة التى تمتلكها الاسرة وتقدر بـ ٢٧٠٠ فدان .

● ويتدخل مصطفى السعودى أمين الاتحاد الاشتراكى بالفيوم فى ذلك الوقت ويقول :

لكى يكون ضميرى مستريحا أود ان أقرر أن هذه العائلة كان لها كيانها وكانت لها وطنيتها فالمرحوم حمد الباسل نفى مع سعد زغلول فى سبيل مصلحة البلاد كما نعلم (زحيم الباسل) أحد أفراد العائلة وأرجو أن يكون تاريخ هذه العائلة الوطنى شفيعا لهؤلاء الورثة والواقع أن الاستغلال كله يأتى من صغار أفراد العائلة .

الحراسة على الارض :

ويرد عبد المحسن أبو النور بأن اللجنة أتخذت ماضى وتاريخ هذه العائلة فى الاعتبار ولذلك كان المفروض فرض الحراسة على صادق

ومحمود مقدى الباسل وعائلاتهم باعتبارهم مخالفين للقانون ولكننا لم نقترح فرض الحراسة الا على الارض الزراعية فقط ولقد خضع ١٥ فردا منهم لقوانين الاصلاح الزراعى ورأينا أن نؤجر أراضيهم لصغار الزراع تقديرا لماضيهم الوطنى ٠

استغلال الفلاحين :

ولكن على صبرى يؤكد أن أحدا من أفراد الاسرة لا يقيم بالبلدة وهم يؤجرون أراضيهم بطريقة المزارعة وفيها اســـتغلال للفلاحين اذ بمقتضاها يحصل الفلاح المستأجر على سدس المحصول فقط ٠

ويتدخل المشير عامر ويقول : قبل أن ندخل فى التفاصيل نود ان نحدد ما اذا كان تاريخ عائلة الباسل وكفاحها يعتبر شفيعا لافرادها أم لا ؟ ٠٠ لان النظرة سوف تختلف على ضوء ما تقرره فعـــائلة الباسل كافحت الانجليز والسراى فى وقت لم يكن يجرؤ فيه أى شخص عـــلى هذه المقاومة ٠

ويرد أبو النور بأنهم فى الفترة الاخيرة خالفوا قوانين الاصـــــلاح وفرض الحراسة على الارض لا العائلة استثناء واضح ٠

ويقول المشير مرة أخرى أن المساحة المهربة لا تتعدى ١٩ فدانا من مجموع الملكية البالغ حوالى ٢٧٠٠ فدان وهى نسبة بسيطة ٠

الـــولاء ٠

ويضيف الدكتور محمد دكرورى معلومات جديدة بأنه كانت هناك مساحة قدرها ٨١ فدانا اتفق أفراد العائلة فيما بينهم على ترك ريعها لمن يقيم بالبوابة ولم يخطروا بها لاعتقادهم انها لا تدخل فى ملكية أحدهم ٠

ويتساءل حسن عليش : هل سيكون القرار على ضوء ماضـــيهم السياسى ٠٠ ؟

ويقول عباس رضوان : لقد كانوا ضد الوفد فى الفترة التى انحرف فيها الوفد ٠

ويسأل المشير : متضامنا مع حسن عليش : هل هم موالون ؟

ويرد مصطفى الســـعودى : انهم موالون ومتجاوبون وأى قـــرار

سيصدر فى صالحهم سيكون له أثر حسن فى نفوس الفيوميين جميعا ؟

ويعلن محمود عبد السلام : ان هذه العملية لا تحتمل انصاف الحلول بالنسبة للمخالفين ولقد شفع للمخالفين ماضى العائلة فى الحياة الوطنية حيث اكتفينا بالتوصية بفرض الحراسة على الارض لا الاشخاص وحقيقة أنه من ناحية الاقطاع والنفوذ ليست هناك شكوى صارخة ولكن ليست هناك نوايا حسنة لان الارض ما تزال مؤجرة بدون عقود ايجار وما زال نظام التفاتيش قائما عندهم .

ويرد المشير بأن هذا النظام نجده حتى لـدى مالك العشرة أفدنة فهو موجود لدى لكل الملاك ومثلهم فى ذلك من يمتلك شقة أو عمـارة فكل منهم يستغل المستأجر ويحصل منه على .. خلو رجل ..

ضرورة الجزاء :

ويرد عبد المحسن أبو النور أن التهريب لا يصح ان يمر دون ان توقع على مرتكبيه الجزاء وكل مهرب لا بد أن يلقى جزاءه .

أما سامى شرف فقال : لا شك أنه وقد وقعت مخالفات للقانون فهل نترك الشخص المخالف مستشفعين فى ذلك بأن جده أو جد جده خدم البلاد اننا اذا فتحنا هذا الباب سنجد أن هناك ٢٠ أو ٣٠ حالة من التى سبق نظرها ينطبق عليها هذا المبدأ .

ابنة ستالين :

ويحسم المشير الموقف فيقول : ينبغى ان تأخـــذ كلام الاتحاد الاشتراكى فى الاعتبار فان هذه العائلة موالية ولها تاريخ وطنى بصرف النظر عن انهم مانوا

ان ابنة ستالين تملك بيتين أحدهما فى موسكو والثانى فى الريف السوفيتى مع أنها لا تقـــوم بأى عمل فى الوقت الذى لا يعطى للرئيس سوى بيت واحد أقصـــد أنه حتى الشـــيوعيين يكرمون ذوى الماضى الوطنى .

ان التاريخ الوطنى له قيمة .. ولكن من واجبنا ان نعمل عـــلى استئصال النفوذ وهذا موضوع لا يجب اهماله ..

ويضيف المشير أنه لا يرغب فى أن يكون هناك تكتل قدره ٢٧٠٠

فدان فى يد أسرة واحدة فى الفيوم فهذا وضع ليس مرغوبا فيه بالنسبة للمستقبل ولذلك نستبعد هذا الضرر ونؤجر الارض الزراعية وبذلك نرفع السيطرة عن الفلاحين ·

أما بالنسبة لصادق محمد الباسل ومحمود محمد الباسل فانه يجب استدعاؤهما ونطلب منهما التنازل عن نصف الاراضى الزراعية التى يملكانها أو نصفهما تحت الحراسة ·· كذلك يتنازلان عن نصف الملكيات التى آلت اليهما بالوراثة ·

ويستطرد المشير قائلا : علينا أن ندخل فى الحسبان أننا لو وضعنا أحدا من العائلة تحت الحراسة وكانت ملكيته ١٠٠ فدان فسوف نحصل على مائة جنيه شهريا ·· فهل ايجار المائة فدان تدر عليه ألف جنيه فى العام ·· ان متوسط الضريبة فى الفيوم جنيهان أو على ذلك تكون الحراسة أفضل بالنسبة له ولذلك نكتفى بتأجير الارض الزراعية ويتم الاستيلاء على الزيادة ·

هذا بالاضافة الى أن كل اللجان والجمعيات تحل ويعاد تشكيلها مرة أخرى بالتعيين وعلينا أن نضع فى الاعتبار ألا تكون لهذه الاسرة اغلبية فى المناصب الادارية والسياسية فى المنطقة ·

وتبرز مشكلة أحد أفراد العائلة وهو أبو بكر الباسل من خريجى كلية الزراعة وكان مهندسا بالاصلاح الزراعى ثم انتقل ليعمل بالزراعة ويقوم بزراعة أكثر من ٧٠ فدانا ·

ويرد المشير بتطبيق نفس المبدأ عليه وتأجير الارض وبحث اعادته لعمله ·

وانتهت المناقشات بتأجير كل الارض الزراعية المملوكة لاسرة الباسل التى خضعت للقوانين الاشتراكية ويدخل فيهم صادق المقادى الباسل ومحمود الباسل وورثة عبد القادر ونواف وصالح الباسل ·

ويترك للمحافظ بالاتفاق مع الاتحاد الاشتراكى التصرف فى الحيازات الصغيرة ·

الشافعى ..



جلسة ٧ نوفمبر ١٩٦٦ كانت الحالة رقم ٥ أمام اللجنة خاصة بأسرة الشافعى التى تقطن فى قرية سيلة الشرقية ١٠٠ حوى قرى مركز مطاى بالمنيا .
وتعتبر عائلة الشافعى أكبر العائلات .. اد تمثل نصف عدد سكان القرية الذى يبلغ ٢٣٠٠ نسمة بالاضافة الى العائلات التى تمت لها بصلة القربى .
وكانت جملة حيازة العائلة ملكا وايجارا من الغير ٥٤٢ فدانا و ١٥ قيراط و ١٤ سهما .

الوقائع :

لماذا قدمت هذه الاسرة للبحث أمام لجنة الاقطاع .. ماذا فعلت وما هى الوقائع المنسوبة لها ؟

الاجابة كما أعلنها عباس رضوان من خلال التقارير المقدمة للجنة تتركز فيما يلى :

اشتهرت العائلة فى المنطقة بالقسوة والارهاب والاستغلال مما جعل الاهالى يخشون بطشهم لاوامرهم ولا يجرؤ أحد على مخالفتهم ومما هو معروف عنهم أنهم منتهكون أعراض زوجات الفلاحين وبناتهم كما عرف عن بعض أفراد العائلة أنهم يقومون بسرقة الماشية وردها لاصحابها بالحلاوات ويقومون بهذه السرقات أحياناً بقصد التنكيل بالاهالى اذا خالفوا اوامرهم أو وقفوا ضد رغباتهم وبصورة عامة كانت العائلة تمثل سلوكا اجراميا فى المنطقة .

وتفرض العائلة ورؤسها على جميع أهالى البلدة اظهار مظاهر السيادة لهم مثل الوقوف عند مرورهم وتقبيل أياديهم وتنفيذ عقوبة الضرب بالسياط لمن لا يستطيع هذه التعليمات ويحتفظ أفراد العائلة بكرابيج يستعملونها فى ضرب الاهالى بمعاونة خفرائهم الخصوصيين .

وكان يعمل طرف العائلة ٥٠ شخصا من الاشخاص السمر كعبيد للخدمة بالمنازل .

وأضاف عباس رضوان أن عددا كبيرا من أهالى البلدة أقر أنهم سبق جلدهم بمعرفة أفراد العائلة لاقل سبب يعتبر عصيانا لاوامر عائلة

الشافعى وربطوا فى بعض الاشجار الموجودة أمام منازل العائلة وتركوا لفترة طويلة من الوقت مع ضربهم .

وقد ذكر الخفير النظامى عبد المجيد على أنه كان يكلف من قبل مصطفى الشافعى باستدعاء المذنبين وأنه كان يعاون فى تنفيـــذ عقوبة الضرب بالنسبة لمجموعة كبيرة من الاهالى .

وكان السؤال المطروح أمام اللجنة .. ما هى مظاهر الســـيطرة والاستغلال لهذه الاسرة ... ؟

وكان الجواب الذى سجلته التقارير ما يلى :

● يستغل أفراد العائلة ملكيتهم لاغلب مساحات أراضى البلـدة فيتبعون نظاما خاصا فى تأجير أراضيهم بأن لا يسمح للمزارع بالبقاء فى الارض أكثر من سنة وبدون عقود إيجار ويتم التأجير عن كل محصول مستقل عن الآخر مع سداد ايجارات مرتفعة وعلى سبيل المثال ايجـار الفدان لزراعة الاذرة ١٥ جنيها ولزراعة البرسيم ٤٥ جنيها إما القطن فيتسلم المستأجر التقاوى والسماد من المالك وبعد نضج المحصول يجنى ويسلم كله للمالك ليتولى تسليمه للجمعية الزراعية واستلام ثمنه ، ثم يدفع للمزارع ٥ جنيهات عن الفدان كذلك كانت أجرة العـامل الزراعى عندهم تتراوح بين ثمانية قروش ارتفعت الى ١٢ قرشا عند وصول لجنة تصفية الاقطاع الى القرية .

● تتبع العائلة نظاما خاصا فى صرف مســـتحقات المزارعين اذ يصرف نصف أجورهم نقدا والنصف الآخر يحول الى ثلاثة محلات بقالة بالقرية يملكها مصطفى الشافعى ليحصـــــل منها المزارع على حاجياته بأثمان مرتفعة .

● يقوم أفراد العائلة بالمشاركة على الماشية بصـــورة جائرة كما يجبرون صغار المزارعين والمستأجرين طرفهم على التوقيع على كمبيالات على بياض كنوع من السيطرة وطردهم من الارض اذا لزم الامر .

● تتسبب العائلة أحيانا فى قطع موارد الرزق بالنسبة للمزارعين بواسطة وسائل الضغط التى يمارسونها عليهم ثم يستغلون حاجة هؤلاء الى المال لإرغامهم على بيع ممتلكاتهم بأبخس الاثمان .

● تمتلك العائلة قطعة أرض تستغلها كسوق للبلدة ويفرضون

اتاوة على المترددين عليه تصل أحيانا الى ٤٠ قرشا أو ٥٠ قرشا مما أدى الى قلة المتردد على السوق واعاقة حركة البيع والشراء ٠

وبعد أن سرد عباس رضوان عشرات الحقائق عن أسرة الشافعى ٠٠ وجرائم هتك الاعراض وقصصها الدامية ٠٠ وصور الاستغلال الرهيبة دار هذا الحوار بين أعضاء اللجنة :

● المشير عامر : الاجرام واضح فى هذه الحالة وكذلك الاستغلال ولا أعتقد أن هناك خلافا على ذلك ٠

● رشدى دكرورى : (أمين الاتحاد الاشتراكى بالمنيا فى ذلك الوقت) ٠

بالنسبة لمصطفى الشافعى المعنونة باسمه الحالة فانه أمين الاتحاد الاشتراكى ببطاى وعضو مجلس المحافظة ٠٠ وهو شخص مجنى عليه فى هذه العائلة فهو يبلغ السادسة والثلاثين من عمره اما المجرمون الحقيقيون فهم كبار رجال العائلة وهم الذين يسيطرون على العائلة والصغار لا يستطيعون وقف هذا النشاط الاجرامى اذ أنهم لا يملكون ازاءهم سوى النصيحة وانى أعتبر أن مصطفى الشافعى مجنى عليه وان كنا فى اللجنة الفرعية قد اتخذنا توصية بابعاده عن الريف ٠

● عبد المحسن أبو النور : الكلام الذى يقوله الاخ رشدى دكرورى من أن مصطفى الشافعى لم يشترك فى الاجرام سبق أن ذكره فى اللجنة الفرعية ولم نأخذ به فالواضح أنه يتستر على عائلته وبدلا من أن يمنع الاجرام فانه يأتى بالناس ويمنعهم من الشكوى ويهددهم حتى يحول دون تبليغهم للسلطات عن جرائم أقاربه ٠

● اللواء حسن طلعت : لقد قام مرة بهتك عرض احدى الفتيات ٠

● عبد المحسن أبو النور : ان العائلة كلها درجت على هتك أعراض الاهالى والاخ الذى حقق جانب العملية يعرف هذا تماما وقد ذكر لنا ما حدث ٠

● سامى هلال : الواقع أن الصورة رهيبة وقد جاءت البلدة كلها فى صورة مظاهرة ولم يستكف الاهالى من الاقصاء بأن أفراد العائلة قد

هتكوا أعراض زوجاتهم وقد عرف عن مصطفى الشافعى أن كان يتولى
ربط الاهالى وضربهم بالكرباج بنفسه .

● المشير عامر : توصيات اللجنة الفرعية هى فرض الحراسة على مصطفى وأحمد وممدوح وسمير محمود الشافعى وابعادهم عن الريف.. ويعتقلوا ايضا لانهم جميعاً متضامنون فى العملية .

● سامى هلال : ممدوح الشافعى عسكرى مجند .

● المشير : يمكن أن يظل كما هو ويشطب من الاعتقال .

● عبد المحسن ابو النور : فى هذه الحالة يســـتطيع أن ينزل البلدة فى الاجازة .

● العقيد حسن خليل : يمكن أن يفصل من الخدمة ويعتقل .

● المشير : يمكنكم أن تأتوا به لاســـتجوابه فقد يعطيكم بعض المعلومات .

● العقيد حسن خليل : بالنسبة للعسكرى هل يرفت من الخدمة العسكرية ؟

● المشير : يرفت ويعتقل فى السجن الحربى الى أن ينتهى بحث موضوعه ويفصل الموجودون من العائلة بالمناصب الادارية بالقرية وتحل لجنة الاتحاد الاشتراكى كالعادة وكذلك تحل الجمعية التعاونية الزراعية ويفصل جميع الخفراء وتنشأ نقطة شرطة بالقرية .

● سامى هلال : هناك ثلاثة اخوة من أتباعه هم محمد وحسن وكساب شبكة .

● عبد المحسن أبو النور : لقد رأينا فى اللجنـــة أنه لا داعى لاعتقالهم طالما أن الاشخاص البارزين فى العائلة سيعتقلون .

● المشير : ماذا كان يعمل هؤلاء الثلاثة ؟

● سامى هلال : انهم من أتبـــاعهم وكانوا يكلفونهم بارتكاب الجرائم .

● المشير : اذن يعتقل هؤلاء الثلاثة وتبلغ السكرتارية بأسمائهم.

صالح

السيطرة .. والنفوذ !

عائلة صالح المقيمة ببنى صالح بمركز النيـــوم كانت من الحالات التى دارت حولها مناقشات طويلة فى جلسة اللجنة العليـــا لتصفية الاقطاع يوم ١٠ نوفمبر ١٩٦٦ .. بناء على التقرير المقدم من المخابرات العامة بأنها من العائلات ذات الســـــيطرة والنفوذ والتلاعب بمصالح صغار الفلاحين .

وهذه صورة طبق الاصـــل للتقرير الذى قدم للجنة والمناقشـــات التى دارت .. والقرارات التى صدرت .

● عباس رضوان : عائلة صالح ·· الجهـات الواردة منهـا : المخابرات العامة — محافظة الفيوم تقيم عائلة صالح ببلدة بنى صـالح مركز الفيوم — وهى من العائلات ذات العصـبية والمعروفة بالسـطوة والنفوذ ·

ويمتلك أفراد العائلة أطيانا زراعية تبلغ مسـاحاتها ألف فدان تقريبا موزعة على عدة قرى — وتمكنت بذلك من فرض سيطرتها على صغار الفلاحين والتحكم فى مصـدر رزقهم وتوارث منصب العمودية والسيطرة على الجهاز الادارى فى بنى صالح والقرى والعزب التى تحيط بها ·

● المشير : هل تمت هذه العائلة بصلة القرابة الى عائلة ميزار ؟

● على فوزى يونس : نعم فزوجة ميزار من هذه العائلة · وقـد فرضت الحراسة على أحد أفرادها أما ورثة أمين والى ميزار فقد وضعوا تحت الحراسة أما الباقون فحالتهم تحت البحث ·

● مصطفى توفيق السعودى : ان أحمد والى وأبوزيد أبناء خاله ومتزوجان من شقيقتين هما أبنتا عبد العزيز عبد الله الجمال الذى طبق على أبنائه جميعا قانون الاصلاح الزراعى ·

● المشير : أكملوا لنا بحث عائلة ميزار ·

● عباس رضوان : هذا الى جانب ماضى العـائلة الحزبى حيث كانت تستمد قوتها وسطوتها من خلال النفوذ الحزبى وفيما يلى بحث لملكية بعض أفراد العائلة والمخالفات المنسوبة الى كل منهم ·

أولا : عبد الظاهر على على صالح : كان عضـوا بمجلس النواب ويعمل الان بالزراعة — لم يتقدم باقرار عن ملكيته طبقا لاحكام القـانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ رغم خضوعه لاحكامه لتجاوز ملكيته مائتى فدانا ·

— تقدم باقرار عن ملكيته طبقا لاحكام القانون رقم ١٢٧ لسـنة ١٩٦١ أدرج به المساحات الآتية :

س	ط	ف	
—	—	١٠٠	احتفظ بهـا
٢٣	٦	٦٢	تركها للاستيلاء
٢٣	٦	١٦٢	الجملة

- تبين من بحث ملكيته أنه كان يمتلك عند صدور القانون رقم ١٩٥٢/١٧٨ المساحات الآتية :

س	ط	ف	
س	ط	ف	
٢٣	٦	٥١	بالميرث عن والده وقيمة ما يستحقه في وقف جده
١٥	٢	١٥٥	واردة في مكلفات باسمه
١٤	٩	٢١٦	الجملة

- بسؤاله قرر أنه آل اليه بالميراث عن والده ٧٢ فدانا تقريبا - كما أنه اشترى مساحة :

س	ط	ف	
-	١٢	٦	بعقود عرفية وذكرها بالاقرار المقدم منه سنة ١٩٦١

- بالرجوع الى الشهادة الصادرة من مأمورية الشهر العقاري بالفيوم تبين أنه تصرف في مساحات مجموعها :

س	ط	ف	
٣	٩	١٩	في المدة من سنة ١٩٥٢ الى سنة ١٩٦١

- مما تقدم تكون ملكيته وقت العمل بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ على الوجه الآتي :

س	ط	ف	
١٤	٩	٢١٦	بالميراث وواردة في المكلفات باسمه
-	١٢	٦	مشتراه بعقود عرفية أقر بها في التحقيق
١٤	٢١	٢٢٢	
٣	٩	١٩	التصرفات الصادرة منه قبل سنة ١٩٦١
١١	١٢	٢٠٣	الجملة بزيادة قدرها ١٢ ٥ ٤١ فدان عن القدر الوارد باقراره .

النتيجة : خالف أحكام القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥٢ لعدم تقديم اقرار عن ملكيته التي جاوزت مائتي فدان بقصد تهريب مساحة

س	ط	ف	
١٤	٩	١٦	من الاستيلاء

- خالف أحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بأن أغفل ذكر مساحة

س ط ف
١٢ ٥ ٤١ فدان فى الاقرار بقصد تهريبها من الاستيلاء

ثانيا : عبد الغنى محمد على صـــالح : مزارع ويقيم بناحية بنى صالح

ـ لم يخضع لاحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ لعدم تجاوز ملكيته مائتى فدان ٠

ـ لم يتقدم باقرار عن ملكيته طبقا لاحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ رغم خضوعه لاحكامه ٠

ـ تبين من بحث ملكيته أنه كان يمتلك وقت العمل بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ المساحات الآتية :

س	ط	ف	
١٩	٢٣	٤٤	بالميراث عن والده وقيمة ما يستحقه فى وقف جده
٣	١٩	١٢٢	واردة فى المكلفات باسمه
٢٢	١٨	١٦٧	الجملة

النتيجة : خالف أحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ لعدم تقديم اقرار عن ملكيته بقصد تهريب مساحة ٦٧/١٨/٢٢ فدانا من الاستيلاء ٠

ثالثا : محمد محمد على صالح : مزارع ويقيم ببلدة بنى صالح ٠

ـ لم يتقدم باقرار عن ملكيته طبقا لاحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ٠

ـ تقدم باقرار عن ملكيته طبقا لأحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ أدرج به مساحة ١٠٧/٣/٣ أفدنة ٠

ـ تبين أنه تصرف بالبيع فى مساحة ٥٠ فدانا الى ابنه عبد الله محمد محمد على صالح بعقد مسجل برقم ١٧٦٥ بتاريخ ١٩٥١/١٢/٢٦ وقد أقر فى العقد بأنه يمتلك مساحة ٢٥٠ فدانا أوضح تفصيلها وبسؤاله عن السبب فى عدم تقديم اقرار عن ملكيته طبقا لاحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ باعتباره مالكا لمساحة تزيد على مائتى فدان أجاب بأنه أقر بذلك على خلاف الحقيقة حتى يتمكن من تسجيل عقد البيع ولو لم يقر بذلك لتأخر تسجيل العقد ٠

ـ ببحث ملكيته تبين أنه كان يمتلك عند العمل بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ المساحات الآتية :

س ط ف
١٩ ٢٣ ٤٤ بالميراث عن والده وقيمة ما يستحقه فى وقف جده ٠
– ١١ ٨٦ واردة فى مكلفات باسمه
١٩ ١٠ ١٣١
١٥ ٢٣ ٣ جملة التصرفات الصادرة منه قبل ١٩٦١
٤ ١١ ١٢٧ الجملة

النتيجة : أنه خالف أحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بأن أغفل ذكر مساحة ١ ٨ ٢٠ فدانا فى اقراره بقصد تهريبها من الاستيلاء ٠

رابعا : أنور محمود على صالح : مزارع ويقيم ببلدة بنى صالح

– لم يخضع لاحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ لعدم تجاوز ملكيته مائتى فدان ٠

– تقدم باقرار عن ملكيته طبقا لاحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ أدرج به المساحات الآتية :

س ط ف
– – ١٠٠ احتفظ بها
– ١٣ ٢٩ تركها للاستيلاء
– ١٣ ١٢٩ الجملة

– تبين من بحث ملكيته أنه كان يمتلك وقت العمل بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ المساحات الآتية :
س ط ف
١٨ ١٣ ٤٨ بالميراث عن والديه وقيمة ما يستحقه فى وقف جده
١٢ ٢٠ ٨٨ واردة فى مكلفات باسمه
٦ ١٠ ١٣٧ الجملة وبزيادة قدرها ٦ ٢١ ٧ فدانا عن المساحات الواردة باقراره ٠

النتيجة : خالف أحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بأن أغفل ذكر مساحة ٦ ٢١ ٧ فدانا فى اقراره بقصد تهريبها من الاستيلاء ٠

خامسا : السيد أحمد على صالح : لم يخضع لأحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ لعدم تجاوز ملكيته مائتى فدان ٠

ـ تقدم بإقرار عن ملكيته طبقاً لاحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ أدرج به المساحة الآتية :

س	ط	ف	
ـ	ـ	١٠٠	احتفظ بها منها ـ ١٠ ١٦ فدانا بمحافظة بنى سويف والباقى وقدره ـ ١٤ ٨٣ فدانا بعدة نواح بمحافظة الفيوم .
١٠	٧	٥٣	تركها للاستيلاء منها ـ ٩ ١٠ أفدنة بمحافظة بنى سويف والباقى وقدره ١ ٢١ ٥٢ فدانا بمحافظة الفيوم وادعى التصرف فى هذه المساحة قبل العمل بالقانون .
١٠	٧	١٥٣	الجملة

ـ بالرجوع الى الجمعية التعاونية الزراعية بناحية سنهور القبلية مركز سنورس تبين أنه يقوم بتأجير مساحة قدرها ـ ١٥ ٣٢ فدانا بحوض شيهات منصور الى الفلاحين وصدر بها ١٤ عقد ايجار من الجمعية المذكورة طبقا للقانون فى حين أنه أدرج باحتفاظه فى الاقرار مساحة ١١ فدانا فقط فى حوش شيهات منصور بالناحية المشار اليها ـ وعلى ذلك يكون الفرق مقداره ـ ١٥ ١١ فداناً فى ملكيته بالشراء بعقد عرفى واغفل ذكره بالاقرار .

ـ بسؤاله قرر أنه يضع يده فعلا على تلك الزيادة ويقوم بتأجيرها مدعياً أنه تبادل عنها مع باقى ورثة أبيه فى مقابل تسليمهم قدرا مماثلا من نصيبه فى حوض المارس الكبير وهذا الاتفاق غير مكتوب .

ـ مما تقدم تبين أن المساحة التى يقوم بتأجيرها فى حوض شيهات منصور وقدرها ـ ٥ ٣٢ فدانا فى ملكيته ووضع يده ، بعضها بالميراث وقدره ١١ فدانا أدرجها بإقراره والباقى ـ ١٥ ـ ١١ فداناً مشتراه من الورثة بعقد عرفى ولم يقدم دليلا على ما يدعيه من أنها فى وضع يده بطريق البدل وقد إغفل ذكرها بالاقرار .

ـ تبين من بحث ملكيته أنه كان يمتلك وقت صدور القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ المساحات الآتية :

س	ط	ف	
ـ	٨	٣٣	بالشراء من والده بعقد مسجل بمحافظة الفيوم .
ـ	ـ	٥٠	بالميراث عن والده بعقد مسجل بمحافظة الفيوم .

١٩ ـ ٢٨ واردة في مكلفات باسمه بمحافظة الفيوم
ـ ـ ٢٦ مشتراه بعقود عرفية واقر بها بمحافظة الفيوم
٩ ٢٠ ١٦ مشتراه بعقد عرفي واردة في اقراره بمحافظة بنى سويف
ـ ١٥ ١١ مشتراه بعقد عرفي ويقوم بتأجيرها ـ وادعى أنها في وضع يده بطريق البدل
٤ ٢٠ ١٦٥ الجملة بزيادة قدرها ١٨ ١٢ ١٢ فدانا عن المساحات الواردة في الاقرار .

النتيجة : خالف أحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بأن أغفل ذكر مساحة ١٨ ١٢ ١٢ فدانا في اقراره بقصد تهريبها من الاستيلاء

مظاهر الاستغلال والنفوذ للعائلة :

أولا : اقطاع زراعي : يتمثل في تملك أفراد هذه الاسرة لما يقرب من ألفى فدان موزعة على قرى بنى صالح والسيليين وفيديمين وسنهور ومنشاة دكم وكفر عبود وسنرو والشيخ فضل والحميدية الجديدة والمندرة وزاوية الكرداسة والاعلام ودار البرماد ومنشاة عبد الله وهدارة والمقطع وأبجيج وقلمشاه ومنشاة بغداد والتوفيقية ـ الامر الذى مكن لها من السيطرة على مقدرات قطاع كبير من الفلاحين .

ثانيا : اقطاع وظيفي : ويتمثل في الآتي :

(أ) منصب العمدية متوارث بين أفراد العائلة .

(ب) لجنة العشرين من أعضائها أتباع للعائلة .

(ج) ستة من أفراد الاسرة أعضاء في لجنة الاتحاد الاشتراكي العربي .

(د) تسيطر على الجمعية التعاونية الزراعية عن طريق رجل العائلة محمد على شاهين .

(هـ) عضو مجلس الامة عن مركز الفيوم نالها أحد أفراد العائلة مصطفى عبد الباقي عبد المجيد صالح .

ثالثا : سلوك اجرامي : يرتكب أفراد العائلة جرائم التدبير والتحريض على القتل وهتك العرض والتعدى على الفلاحين واتلاف المزروعات وتهريب الاموال والمواشي وفيما يلي تفصيل لادلة هذا السلوك

الاجرامى للعائلة كما وردة فى ملحق خاص قدمته المخابرات العـــامة كأمثلة على الاجرام والسيطرة والنفوذ والاستغلال الذى يمارســـه افراد هذه العائلة .

أمثلة على السيطرة والنفوذ والاستغلال :

١ ـ حوادث وقضايا أتهم فيها أفراد من العائلة .

(أ) تقدم عبد السلام عبد الجواد أبو النور من بلدة بنى صـــالح بشكاوى ضد عبد الظاهر على صالح لاستغلاله وقيدت تحت رقم ١٤٨ لسارى السنيليين عام ١٩٦٥ و ٢٩٩ ادارى نقطة السيليين عام ١٩٦٤ كما تقدم عبد الهادى ضده بشكوى بخصوص اســتغلاله الطريق الزراعى قيدت برقم ٣٠٢ ادارى نقطة السيلين .

(ب) اتهم العمدة السابق فؤاد على صالح فى قضية شروع فى القتل رقم ٣٦٨٢ جنايات مركز الفيوم عام ١٩٦٥ بالاشتراك مع قريبه المدعو أحمد مصطفى محمد صالح وكان دوره التحريض وعدم ابلاغ السلطات فور ابلاغه من المجنى عليه بالحادث والمدعو ابراهيم سالم خليفه .

(ج) اتهام أحمد مصطفى محمد على صالح وشهرته أحمد الصوفى صالح فى القضية رقم ٢٥٢٦ مركز الفيوم عام ١٩٦٥ جنايات رقم ٤٤٦ كلى بضرب ابراهيم سالم خليفة بالفاس فى رأســـه مما أدى الى اصابته بتربنة لامتناع المجنى عليه عن انتخاب فؤاد أحمد على صالح لمنصـــب العمدة وقد حكم للمجنى عليه بتعويض قدره ½ فدان بواســـطة معاون المباحث لم يحصل عليه حتى الآن .

(د) أطلق أحمد مصطفى محمد على صالح اعيرة نارية على ابراهيم سالم خليفة (النجار بالقرية) فى ١٦/١٠/٦٥ بعد حادث ضربه واصابته بتربنة بحوالى شهرين وقد قبض على العمدة السابق فؤاد على صالح الذى خرج بضمان وظيفته كما أفرج عن أحمد مصطفى صالح بكفالة ٢٠ جنيها والقضية مقيدة برقم ٣٦٨٢ عام ١٩٦٥ جنايات مركز الفيوم .

(هـ) تحريض المدعو عبد المجيد عبد الباقى صالح الشهير (بثروت) على قتل موسى حسين القار أحد مواطنى بلدة بنى صالح واتهم فى هذه القضية خولى زراعة العائلة وحكم عليه بالسجن ستة شهور والمذكور شقيق عضو مجلس الأمة الحالى .

(و) اتهام أيوب علي صالح في قتل عبد الوهاب مذكور من أهالي بني صالح وحكم ببراءته لعدم توافر الادلة .

(ز) سبق اتهام محجوب عبد الباقي عثمان صالح شيخ البلد المفصول في ١٩٦٦/٦/١٥ في قتل أحمد عبد الكريم ابراهيم لكنه برئ .

(ح) اتهم عبد الله حسين علي صالح في الشروع في قتل فتحي السيد حجاج بسبب الخلاف حول الري ولكنه أصيب في ذراعه وتدخلت العائلة لدى البوليس والنيابة للتغطية على معالم الجريمة .

(ط) اتهام أنور محمود على صالح باتلاف زراعة الفول الخاصة بالمدعو توفيق حاويش من أهالي بني صالح وقيدت جناية رقم ٢٤٣ مركز الفيوم لسنة ١٩٦٦ اتلاف مزروعات ليلا مع حمل السلاح .

(ى) قام فؤاد علي صالح بالشهادة الزور ضد عبد الفتاح عبد العزيز دياب في نزاع حول طاحونة يشارك فيها الاخير وذلك في نقطة شرطة السنيليين وقد حررت له محاضر في القضايا رقم ٧٤ لعام ١٩٦٥ و ١٤٧ لعام ١٩٦٦ .

(ك) اتهم صالح حسين علي صالح في الجناية رقم ١٣٤/٧٢٠ كلي الفيوم عام ١٩٤٧ بسرقة بندقية بالاكراه وحفظت لعدم كفاية الادلة .

(ل) اتهم عبد الفتاح حسين علي صالح في الجناية رقم ١٣٤/٧٢٠ كلي الفيوم عام ١٩٤٧ بسرقة بندقية بالإكراه وحفظت لعدم كفاية الادلة — والقضية رقم ١٠٥ جنح ١٩٤٧ بسرقة بطيخ وحكم ببراءته والقضية رقم ٣٠٢ جنح ١٩٤٩ بسرقة مواشي وحفظت لعدم كفاية الأدلة (١) .

(م) اتهم عبد الله حسين علي صالح بالشروع في قتل السيد حجاج عمدا في الجناية رقم ٥٦٣ كلي الفيوم سنة ١٩٥٩ وحكم عليه بسنة مع الشغل بجلسة ١٩٦٠/١١/١٣ .

(ن) اتهم محمد علي شاهين صهر عبد الغني صالح ومن اتبعه في القضية رقم ٦١٩ جنح ١٩٣٩ مركز الفيوم وحكم عليه بالحبس مع الشغل لمدة ٤ أشهر والقضية المقيدة رقم ١٧٩٧ جنح ١٩٦٤ مركز الفيوم وحكم عليه بالحبس لمدة شهر

٢ ـ مظاهر استغلال :

(أ) تقدم محمد فضل عيد جبر بشكوى تتضمن أن المدعو صالح حسين على صالح قام بالاستيلاء على قمح المذكور في الجرن .

(ب) تقدم بعض الفلاحين المستأجرين أرضا من المدعو ايوب على صالح بشكاوى تتضمن عدم تحريره عقود ايجار لهم ومن هؤلاء ربيع عبد العليم وعبد العاطى عبد الفتاح وأحمد عبد المجيد بدران .

(ج) حدوث تلاعب في الجمعية الزراعية لمصلحة صالح حسين على صالح ضد عبد القوى محمد رضوان .

(د) جمع المدعو محمد على شاهين رجل العائلة ونسيبها تبرعات وصلت لحوالى ٣٠٠ جنيه فى عام ١٩٦٥ من أجل مشروع وهمى من أهالى بنى صالح وقد احتفظ بها لنفسه .

(هـ) قدمت شكاوى ضد أفراد العائلة طوبق معظمها على الطبيعة وثبت صحتها بعد الاستماع لاقوال شهود . من هذه الشكاوى ـ على سبيل المثال وليس الحصر ـ الآتى بعد ، علماً بأن تفاصيلها موضحة فى مرفقات بالمراجع الخاصة بعائلة صالح .

١ ـ شكوى من ورثة محمد رضوان ضد صالح حسين على صالح (حجز وطرد من الارض) .

٢ ـ شكوى من محمد محمد عبد الرحمن حسانين ضد عبد الظاهر على صالح (إغتصاب أرض) .

٣ ـ شكوى من ميزار مكاوى ضد عبد الظاهر على صالح (الاستيلاء على محاصيل الارض) .

٤ ـ شكوى من نيش طوسون عوض ضد عبد الظاهر على صالح (اغتصاب أرض) .

٥ ـ شكوى من مرعى عبد العال قنديل ضد صالح محمد على صالح (اغتصاب محصول الارض) .

٦ ـ شكوى من عبد التواب على محمد عبد العزيز ضد أنور محمود على صالح (اغتصاب أرض ملكه والتصرف فيها بالبيع) .

٧ ــ شكوى من صوفى محمد محمد مسعد ووالده محمد محمد مسعد ضد عبد الظاهر على صالح وردم مجرى ماء كان يروى منه مجانا وبعد الردم أصبحا يدفعان ثمن الرى) •

٨ ــ شكوى ضد عبد الظاهر على صالح لعدم تحريره عقود ايجار والاحجاف فى المحاصيل ومن الشاكين محمد عرفه ابراهيم عوس ــ عويس عبد العال وجمعه حسن نصار ومحمد قطب محمد وخميس رحيم عشماوى ومحمد عبد الفتاح اسماعيل والسيد على محجوب وعبد التواب جابر زيدان •

٩ ــ شكاوى ضد صالح حسين على صالح لعدم تحرير عقود ايجار ومن الشاكين صلاح مناع الطريفى ومحمد ابراهيم وصالح محمد صالح وربيع جوده رمضان •

١٠ ــ استيلاء صالح على صالح على ½ فدان خاصة بالمدعو مجاور عبد الغنى مجاور ووالدته •

١١ ــ طرد أنور على صالح المدعو عبد القوى سنهابى عند مطالبته الاخير بتحرير عقد ايجار له وهذا عبارة عن ملخص للتقارير الواردة فيما يتعلق بالاستغلال والنفوذ •

● على فوزى يونس : لهذه العائلة نفوذ شديد على المنطقة كلها ومن المصلحة ابعاد افرادها والقضاء على نفوذهم خصوصا وأن مجموع المساحات التى يمتلكونها تبلغ حوالى ٢١٣٤ فدانا موزعة بين حوالى ٢٩ فردا •

● المشير : هذا يعنى أن متوسط ملكية الفرد الواحد ٦٠ فدانا •

● مصطفى توفيق السعودى : أود أن أقول أن أفراد عائلة ميزار يعتبرون ملائكة بالنسبة لافراد عائلة صالح فهذه العائلة الأخيرة من أخطر ما يمكن فعلى الرغم من أن متوسط الملكية ٦٠ فدانا الا أن متوسط دخل الفرد مرتفع جدا لان الاراضى التى يمتلكونها حدائق كلها والفدان منها يدر ريعا يقدر بحوالى ٥٠٠ جنيه سنويا أو أكثر وهذه العائلة فى الواقع منحرفة أخلاقيا وتباشر نفوذا اجراميا • ويحضرنى فى هذا المجال واقعة أود أن أذكرها عن هذه العائلة وهى تتلخص فى أن شخصا منها كان يضع يده على أراضى شخص آخر ورثها عن والدته فلما أحس بنشاط لجنة تصفية الاقطاع أراد أن يعيد اليه ارضه وذلك حتى لا يتم

الاستيلاء عليها بقرار من اللجنة كما أنه استولى على ١٧ الف جنيه نقدا من أحد الإشخاص بطريق السرقة بخلاف مصاغ قيمته حوالى ١٣ الف جنيه وألف رأس من الماشية .

فهؤلاء الافراد يستغلون الاهالى ويعينهم على ذلك المدعو محمد على شاهين لانه تربى وسطهم ولكى أكون صادقا وأمينا أقول أن السيد مصطفى عبد الباقى عبد المجيد صالح عضو مجلس الامة هو الانسان الوحيد فى هذه العائلة الخليق بالتقدير لان معاملته للاخرين طبيعية وطيبة ولو أنه شخص منحل خلقيا .

● المشير : ما هى توصية اللجنة فى هذه الحالة .

● عباس رضوان : توصى اللجنة الفرعية بما يلى :

ـ فرض الحراسة على عبد الظاهر على على صالح وعائلته وابعادهم عن الريف .

ـ فرض الحراسة على كل من : عبد الغنى محمد على صالح محمد محمد على صالح ـ أنور محمود على صالح . وابعادهم عن الريف .

ـ ابعاد السيد أحمد على صالح عن الريف وتأجير الاراضى الزراعية له الى صغار المزارعين بمعرفة الجمعية التعاونية المختصة .

ـ اعتقال كل من :

١ ـ فؤاد على صالح

٢ ـ أحمد مصطفى محمد على صالح

ـ حل لجنة الاتحاد الاشتراكى العربى ببنى صالح
ـ حل مجلس ادارة الجمعية الزراعية ببنى صالح .

● عبد المحسن ابو النور : أقترح وضع السيد أحمد على صالح تحت الحراسة لتهربه من قانون الاصلاح الزراعى .

● عباس رضوان : اذن المقترح بالنسبة لهؤلاء فى البند الثانى من التوصيات هو فرض الحراسة على كل من عبد الغنى محمد على صالح ومحمد محمد على صالح وأنور محمود على صالح والسيد أحمد على صالح وابعادهم عن الريف

● المشير : هل خالف السيد أحمد على صالح قانون الاصلاح الزراعى ؟

● عبد المحسن أبو النور : نعم خالف القانون فى مساحة ١٢ فدانا كما يتضح من المذكرة الملحقة .

● المشير : ورد بالتقرير أسمان هما محمد على شاهين رئيس الجمعية التعاونية وأيوب على صالح .

● مصطفى توفيق السعودى : الاخير موظف باحدى شركات البترول بالقاهرة .

● المشير : أقترحت اللجنة الفرعية فرض الحراسة على آنور محمود على صالح فهل ترون أنه من الضرورى فرض الحراسة عليه ؟

● مصطفى توفيق السعودى : نعم .

● عبد المحسن أبو النور : نعم - لانه خالف أحكام القانون ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بأن أغفل ذكر مساحة ٦ ٢١ ٧ أفدنة فى اقراره بقصد تهريبها من الاستيلاء والعائلة كلها متحلة خلقيا .

● المشير : اذن تفرض الحراسة على كل من : عبد الظاهر على على صالح وعبد الغنى محمد على صالح ومحمد محمد على صالح وأنور محمود على صالح .

● عباس رضوان : يضاف الى هؤلاء السيد أحمد على صالح .

● المشير : هل من الضرورى ابعاد هؤلاء جميعا .

● مصطفى توفيق السعودى : نعم .

● المشير : هل لهؤلاء بيوت فى القاهرة .

● مصطفى توفيق السعودى : نعم لهم بيوت وقصور .

● شعراوى جمعة : مادامت لديهم امكانيات فلن يترتب على ابعادهم أية أعباء .

● عبد المحسن أبو النور : هؤلاء جميعا يشكلون أربع عائلات .

● عباس رضوان : اذن يكون الابعاد بالنسبة للخمسة مع عائلاتهم

● المشير : يبعد هؤلاء ويعتقل فؤاد على صالح وأحمد مصطفى محمد على صالح اذ أنه من الضرورى ابعادهم وإبقاء الحال منهم هناك .

● مصطفى توفيق السعودى : لابد من ابعادهم جميعا أما القول بأن البعض منهم قد أبعد قبل ذلك عن الريف فالواقع أن غالبية المقترح فرض الحراسة عليهم يقيمون بالقاهرة أصلا ٠

● المشير : وما موقف محمد على شاهين ؟٠

● مصطفى توفيق السعودى : كان هذا الشخص وكيل محـــام وكان دخله بسيطا جدا ثم صاهر هذه العائلة وبدأ يباشر الاســـتغلال بمساعدتهم الى أن وصل الى رئاسة الجمعية التعاونية المشتركة عـــلى مستوى المركز وبدأ سيطرته وكون لنفسه ٤٠ فدانا من أجود الاراضى واستمر فى الاستغلال مع هذه العائلة بشكل خطير ٠

● المشير : هل هذه المعلومات أكيدة ؟

● مصطفى توفيق السعودى : نعم وقد طلبنا ابعاده أيضا ٠

● المشير : هذا الشخص قد أثرى ثراء غير مشروع فيوضع تحت الحراسة أعتقد أن أبعاده غير مهم ٠

● مصطفى سعودى : نعم ٠

● على فوزى يونس : كنا قد طلبنا أبعاده ليغدو المحافظة ٠

● المشير : أن ابعاده لا قيمة له ما دام نفوذه يعتمد على نفوذ هذه العـــائلة ٠

● مصطفى السعودى : فى الواقع لو أبعدت هذه العائلة فلن يكون لها أى أثر ٠

● المشير : اذن يوضع محمد على شاهين تحت الحراســـة هو وعائلته ٠

● محمود عبد السلام : هناك شخص مكمل لهذه المجموعة ويدعى صالح حسين على صالح وهو معروف بمشاغبته وهو صهر لهذه العائلة كما أنه معروف بالاجرام وتلفيق الشكاوى ويطرد الفلاحين باســـتمرار ويغتصب الارض ٠٩

● المشير : ما هى التوصية بالنسبة له ؟

● محمود عبد السلام : تأجير أرضه ٠

● المشير : هل لديه أرض ؟

● محمود عبد السلام : نعم .

● عبد المحسن أبو النور : صالح حسين على صالح ورد اسمه في قضية واحدة خاصة بسرقة بندقية .

● محمد العروسي : ملكيته حسب البيان ١٦ ١١ ٧١ ويضع يده على ٢٢. ١٥. ١١٥ فدانا لانه يدير زراعة ابنه واخوته .

● عباس رضوان : الواضح من البيانات التى قدمها السيد المحافظ الآن أنه يمتلك ٧٤ فدانا .

● على فوزى يونس : انه يمتلك فعلا حسب الحصر الاخير ٧٤ فدانا .

● مصطفى السعودى : أرى الاكتفاء بتأجير أرضه حيث أنه لا خطورة له .

● المشير : اذن تؤجر أرض صالح حسين على صالح هو وعائلته .. هل هناك شيء آخر ؟

● محمود عبد السلام : أرى تأجير الملكيات الكبيرة المملوكة لبقية أفراد العائلة ولا داعى لتأجير الملكيات الصغيرة .

● المشير : بيان ملكيات أفراد هذه العائلة هي :

السيد أحمد على صالح ــ وقد انتهينا الى قرار بشأنه .

أنور محمود على صالح ــ وقد انتهينا الى قرار بشأنه كذلك .
عطوة محمد على صالح ــ ٨٥ فدانا .

صالح حسين على صالح ــ ٧٤ فدانا وقد قررنا تأجير أرضه وعائلته
عبد الفتاح حسين على صالح ــ ٦٢ فدانا
محمد عبد المجيد عثمان صالح ــ ٢٦٨ فدانا .

● محمد عبد السلام : ان هذا الشخص الاخير مريض وعنده « ذبحة صدرية » وستبحث حالته .

● المشير : تفحص حالته من ناحية التهرب من القانون وليس من ناحية الملكية ، وتؤجر أرضه .

● محمود عبد السلام : قد يتضح من البحث أنه مهرب للارض فهل يكتفى بهذا القرار ؟

● المشير : لو اتضح ذلك سنفرض عليه الحراسة .

● عبد المحسن ابو النور : سيتضح الامر ونحن نقوم بتاجير

● مصطفى السعودى : أود أن أشير الى أنه أصيب بالذبحة عندما شعر أن البحث يدور حول حالته .

● المشير : تؤجر أرض محمد عبد المجيد عثمان صالح وعائلته . الارض .

● عباس رضوان : مع استمرار بحث الحالة .

● المشير : نعم .. وبالنسبة لمحمد محمد على صالح وعبد الغنى محمد على صالح وعبد الظاهر على على صالح فقد قررنا فرض الحراسة عليهم وما هو المطلوب بالنسبة لاحمد مصطفى محمد على صالح ؟

● محمود عبد السلام : مطلوب اعتقاله .

● المشير : بقى أمامنا عطوة محمود على صالح وملكيته ٨٥ فدانا وعبد الفتاح حسنين على صالح ٦٢ فدانا تؤجر أرضهما وعائلاتهما وبهذا تكون الملكيات الكبيرة كلها قد غطيت .

● الفريق احمد عبد العزيز مصطفى : اعتقال فؤاد على صالح غير كاف لانه بعد فترة سيعود الى البلد ونحن لا نريد أن يعود اليها لانه كان عمدة وقد اشتهر بالاجرام .

● المشير : انه سوف لا يخرج من المعتقل الا بقرار من هذه اللجنة .

● الفريق احمد عبد العزيز مصطفى : هل تؤجر أرضه ؟

● المشير : نعم [illegible]

● الفريق احمد عبد العزيز مصطفى : ان القرار يجب أن يتضمن الاشارة الى ذلك .

● المشير : يمكن التحفظ فى ذلك بإضافة الى القرار مع تأجير أرضه هل لديه ملكية ؟

● الفريق أحمد عبد العزيز مصطفى : لديه أكثر من عشرين فدانا

● عباس رضوان : فؤاد أحمد على صالح لديه ٦٥ فدانا وأحمد مصطفى محمد على صالح لديه ٥٦ فدانا .

● المشير : هل نضعهم تحت الحراسة ؟

● على فوزى يونس : ان فؤاد على صــــالح كان عمدة وفصـــل وشخصيته ضعيفة ولذلك كانت العائلة تستغله فى تنفيذ مآربها واحكام نفوذها على الفلاحين وهو طالب فى الجامعة .

● المشير : هل ترى فرض الحراسة عليه ؟

● على فوزى يونس : يكفى تأجير ارضه ؟

● المشير : تؤجر أرضه هو وعائلته وتحل لجنة الاتحاد الاشتراكى وكذلك الجمعية الزراعية .

● اللواء محمد أحمد صادق : هــــذه الارض كلها حدائق فهل تؤجر ؟

● المشير : اننا نصدر القرار بتأجير الارض ولكن التعليمات تقضى بألا تؤجر أرض الحدائق وكذلك المساحات الكبيرة الموجودة فى منطقـة واحدة ولكن على الاصلاح الزراعى أن يتولى إدارتها والتأجير يكون للقطع الصغيرة الموجودة فى مناطق مختلفة .. اننا نسير على ذلك أليس كذلك يا سيد عبد المحسن ؟

● عبد المحسن أبو النور : نعم نحن نسير على هذه القواعد .

● المشير : هل هناك ملاحظات أخرى ؟

● على فوزى يونس : هناك اثنان من مشـــايخ البلاد من العائله بناحية أبو صالح هما حسين محمد أبو حسين ومعوض مرسى زايط ، كما يوجد خفيران هما محمد عبد الله شاهين وأيوب عبد العال خلف .

● المشير : يرفت هؤلاء .

● محمود عبد السلام : وجد ناظر مدرسة بزاوية الكرداسـة الابتدائية مطلوب نقله الى مكان بعيد عن الفيوم ويدعى عبد البارى عبد العال عبد القادر .

● المشير : ينقل ناظر المدرسة .

● شمس بدران : أود أن أشير الى أن هناك عائلتين في محافظة واحدة هما عائلة طنطاوى وعائلة صالح والعائلة الاولى متهمة بالتعامل مع الانجليز ومع ذلك فاننا عملنا عائلة أبو صديخ معاملة أقسى من عائلة طنطاوى حيث اعتقلنا عددا من أفرادها بينما لم يعتقل أحد من عائلة طنطاوى .

● المشير : لم نعتقل أحدا من عائلة طنطاوى لانه لا يوجد نشاط اجرامى لها ومع ذلك فان الكشف الخاص بملكية عائلة صالح يتضمن ٢٩ شخصا والذين شملتهم الحراسة أو تأجير أرضهم عددهم عشرة فقط ، فى حين اننا اتخذنا اجراء ضد جميع أفراد عائلة طنطاوى أما الاعتقال فهو لا يسرى الا على المجرمين فقط .

● شمس بدران : فى حالة عائلة صالح يوجد أثنان مطلوب اعتقالهما وفى حالة عائلة طنطاوى لا يوجد أحد مع أن الاستغلال فى عائلة طنطاوى أشد .

● المشير : لانه لا يوجد اجرام فى عائلة طنطاوى وليست هناك قضايا ثابتة فهل هناك أحد يستحق الاعتقال فى عائلة طنطاوى طبقا للمبدأ الذى نراعيه ؟ والا فعلى أى أساس نعتقلهم ؟

● شمس بدران : اننى أقصد أنه لا داعى للاعتقال حتى تكون العائلتان متساويتين من ناحية المعاملة .

● عبد المحسن أبو النور : ان أفراد عائلة صالح متهمون فى جرائم قتل وخطف .

● المشير : هل ترون ضرورة الاعتقال لبعض أفراد فى هذه العائلة ؟

● على فوزى يونس : الابعاد عن الريف يكفى لازالة أثرهم من المنطقة .

● مصطفى توفيق السعودى : اننى أختلف مع السيد المحافظ بالنسبة لفؤاد فانى أرى ضرورة اعتقاله وهو يرى أنه طالب فى الجامعة وضعيف الشخصية ولذلك تدفعه العائلة الى هذه الاعمال وأنا فى الواقع لا يعنينى سوى الاجرام سواء كان مدفوعا اليه أولا ؟ فان الآلة المسخرة يجب أن تلقى جزاءها .

● عبد المحسن ابو النور : انه شخص متعلم فهو طالب فى الجامعة .

● مصطفى توفيق السعودى : ان هذا ادعى لتشديد العقوبة عليه لانه متعلم ولم يعمل بعلمه .

● المشير : اذا اعتقلناه فلن يتمكن من اكمال تعليمه ومعنى ذلك اننا حكمنا عليه بالاجرام والضياع طوال حياته وهذه نقطة يجب ان تكون محل اعتبار .

● على فوزى يونس : لقد بنيت رأيى على أساس أنه طالب وفى مستهل حياته .

● مصطفى توفيق السعودى : الواقع أنه يستحق الاعتقال ولكن اذا رأت اللجنة أن ترأف به لعله يسلك سلوكا مستقيما فان هذه وجهة نظر أخرى .

● المشير : أحمد مصطفى محمد على صالح المطلوب اعتقاله هل هو فلاح .

● مصطفى توفيق السعودى : نعم .

● المشير : الاول وهو فؤاد أحمد على صالح الطالب بالجامعة يعطى فرصة لاكمال دراسته والثانى هو محمد مصطفى على صالح يبعد وتحدد اقامته .

● عباس رضوان : اذن سيبعد الاثنان وتؤجر أرضهما .

● المشير : لا داعى للاعتقال ويكتفى بابعادهما وتأجير أرضهما وبالنسبة للقصور المملوكة للعائلة بعد الاستيلاء عليها فورا ويتم التصرف فيها طبقا للسياسة التى ترسم بالاشتراك بين الاتحاد الاشتراكى وبين المحافظة ويتم ذلك أيضا بالنسبة لعائلة طنطاوى .

● نبيل دكرورى : هل ستفرض الحراسة على عبد الغنى محمد على صالح والسيد أحمد على صالح ؟

● عباس رضوان : نعم .

● المشير : ننص على تأجير الارض حتى لا تتحمل الحراسة عبء

الصرف على العائلة • اذن القرار بالنسبة لهما فرض الحراســـة عليهما وتأجير ارضهما هما وعائلاتهما •

● سامي شرف : الدورة التي اتخذناها بالنسبة لعائلة صـــالح تحتم علينا أن ننظر في وضع عضو مجلس الامة وهو من أفراد العائلة ويدعى مصطفى عبد الباقي عبد المجيد عثمان صالح •

● المشير : ليس هناك شيء ضـــده ويمكن أن ننظر في أمره في الانتخابات القادمة هل يوجد في تقرير المخابرات شيء ضده ؟

● محمود عبد السلام : لا يوجد ما يسيء اليه ســـوى الناحيـــة الخلقية •

● شعراوي جمعة : يمكن تقديم النصح اليه •

● المشير : قد لا تجدى النصيحة ولكن بالنسبة لموقفه أمام عائلته ما الذي في وسعه أن يعمله ازاء تصرفاتهم •

● مصطفى السعودي : أريد أن أنوه بأن السيد عضو مجلس الامة هو الذي نبه الى الوقفية التي كان يأخذ منها نصـــيبا مع هؤلاء الافراد وكانوا متهربين من الاخطار عنها وكان في ذلك الموقف ضد عائلته •

● المشير : هذه شهادة طيبة بالنسبة له •

معبـــد

الابـن .. والأب !

في جلسة ١٠ نوفمبر ١٩٦٦ عرضت حالة عائلـة (معبد) بالفيوم •• على أنها من العائلات الاقطاعيـة التى اضير عدد من أفرادها من القوانين الاشتراكية •• وأن مصطفى عبد القوى معبد لم يخضع لاحكام القانون ١٧٨ ولم يقدم اقرارا بملكيته الزراعيـــة عند تطبيق أحكام القانون ١٢٧ لسنة ١٩٦١ •

وهذه صورة للمناقشـــات التى دارت حولها •• والقرارات التى صدرت ••

● عباس رضوان : حالة مصطفى عبد القوى معبد وقد وردت من المخابرات العامة .

ـ جاء بالتحريات أنه ينتمى الى عائلة معبد بالفيوم التى تعتبر من العائلات الاقطاعية التى أضير عدد من أفرادها من القوانين الاشتراكية .

ـ لم يخضع لاحكام القانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ اذ لم تتجاوز ملكيته ٢٠٠ فدان .

ـ عند تطبيق أحكام القانون ١٢٧ لسنة ١٩٦١ لم يقدم اقرارا بملكيته الزراعية ومساحتها ـ/١٢/ ١٤٨ فدانا .

ـ بسؤاله قرر أنه كان يملك عند تطبيق القانون أرضا زراعية مساحتها ـ/١٢/٩٨ فدانا هى التى كان يضع اليد عليها ، بعضها بعقود مسجلة والبعض الآخر ومساحته ٣٤ فدانا اشتراها بموجب عقود عرفية لا تظهر بالمكلفات وأضاف انه فى ١٩٥٠ رشح نفسه لعضوية مجلس الشيوخ واحتاج الى تكملة نصاب الترشيح فاشترى من شقيقه محمد عبد القوى معبد ومحمد كمال الدين عبد القوى معبد مساحة ٥٠ فدانا وسجل العقد فى ١٨/٤/١٩٥٠ برقم ٧٠٦ فيوم ونتيجة لذلك تم ترشيحه لمجلس الشيوخ فى سنة ١٩٥٠ باعتبار أن هذا القدر اصبح مملوكا له ومكلفا باسمه الا أنه فوجىء بمصلحة الضرائب تجرى محاسبته عن ايراد الضريبة العامة وأدخلت ريع هذا القدر ضمن ايراده عن السنوات من ١٩٥٠ الى ١٩٥٤ فطعن فى أسس تقدير الربط وطلب استبعاد ريع مساحة ٥٠ فدانا على أن البيع الصادر اليه من أخويه محمد عبد القوى ومحمد كمال الدين معبد هو تصرف صورى وفى ١٩٦١/٢/٢٦ أصدرت محكمة الفيوم الابتدائية حكما فى القضية ٤٠ سنة ١٩٥٩ تجارى كلى الفيوم المرفوعة منه ضد الضرائب بأن العقد صورى وانتهت المحكمة الى استبعاد ريعها من الايراد وأضاف أن مصلحة الضرائب طعنت فى هذا الحكم بطريق الاستئناف وقد قضت محكمة الاستئناف بالغاء الحكم المستأنف واعتبار العقد صحيحا وقضى باضافة ايراد مساحة ٥٠ فدانا الى عناصر الربط وقد صدر هذا الحكم بجلسة ١٩٦٥/١١/٨ وقد طعن بطريق النقض وخلص من ذلك الى أنه استبعد ٥٠ فدانا موضوع العقد المسجل الصادر اليه من أخويه من أملاكه ولذلك لم يقدم اقرارا بملكيته باعتبار أن ملكيته الفعلية هى ـ/١٢/٩٨ فدانا فقط دون اضافة مساحة ٥٠ فدانا اليها وأضاف أن أخويه محمد عبد القوى ومحمد كمال الدين عبد القوى معبد أقاما ضده الدعوى ١٩٦٢/١٠٦ مدنى كلى الفيوم بطلب الحكم

بصورية العقد وقد استند المدعيان في دعواهما أخيرا الى توجيه اليمين الحاسمة الى المدعى عليه ولكنه نكل عن الحلف فقضت المحكمة بجلسة ١٩٦٢/١١/٢٩ بصورية العقد وظاهر أن هذه الدعوى مفتعلة رفعت بعد العمل بالقانون ١٢٧ لسنة ١٩٦١ لتبرير عدم تقديم الاقرار الذي يوجبه القانون •

ـ كان يتعين عليه أن يقـدم اقرارا بملكيته في سنة ١٩٦١ مع الاشارة الى ما يراه من الملاحظات ولكنه لم يفعل واستند الى منازعة في مجال الضرائب ثم منازعة من اخوته لاحقة للقانون لتبرير موقفه ونفي شبهة التهرب من الاستيلاء وهو دفاع لا يفيده لان المنازعة في مجـال الضرائب لا تعفى من تقديم الاقرار ولا يؤثر على حق جهة الاستيلاء ما يصدر من أحكام في مجال ربط الضريبة •

ـ جاء بتقرير المخابرات أنه كان يحوز في ١٩٥٩ مساحة ٢٠٩/٩/٩ افدنة وعقب صدور القانون ٢١٧ لسنة ١٩٦١ كان يحوز باسمه وأسماء أولاده واخوته ١٨٩/٢/٢١ فدانا وأن الحيـازة من واقع سجل خدمات سنتى ٦٥ و ٦٦ بيانها كالآتي :

س	ط	ف	
ـ	ـ	٤٥	باسم مصطفى عبد القوى معبد •
ـ	ـ	٤٥	باسم ابنه عباس مصطفى معبد •
ـ	ـ	٢٠	باسم صلاح الدين مصطفى معبد •
ـ	ـ	٤٠	باسم أخيه على عبد القوي معبد المقيم بأمريكا •
ـ	ـ	١٥٠	

كما جاء بتقرير المخابرات أنه ثبت من التحريات أنه هو الذي يقوم بزراعة وجمع هذه الحيازة بالاضافة الى أنه يدير مساحة أخرى تزيد على ١٠٠ فدان هي أملاك باقي اخوته وبعتمد في ادارته على ناظر وعـدد من الخولة •

ـ بسؤاله قرر أنه لا يحوز الا أرضه وأرض أخيه وجملتها ٨٥فدانا وأن أخاه غائب في أمريكا منذ ١٩٥٤ وقد أصدر له توكيلا رسميا بادارة أطيانه ويتسلم ريعها كلما حضر •

ـ تعرض تقرير المخابرات الى موقف الدكتور على عبد القوى معبد من حيث أنه يقيم بأمريكا منذ حوالي عشر سنوات ولا يتردد على البلاد وفي

بعض الاحيان تتردد زوجته لاستلام نصيبه فى ريع أرضه وانه ما زالت له حيازة بالجمعية التعاونية الزراعية مساحتها ٤٠ فدانا وان كان يقوم بزراعتها أخوه مصطفى عبد القوى معبد وقد كشف التحقيق عن صدق ما جاء بهذه التحريات على ما سلف البيان وقد انتهت المخابرات الى القول بأن اقامة الدكتور على عبد القوى معبد مدة عشر سنوات بالولايات المتحدة اقامة دائمة تؤكد صورية حيازته لمساحة ٤٠ فدانا فضلا عن اقامته بالخارج فترة طويلة تباعد بينه وبين الارتباط بالارض واقترحت الاستيلاء على أرضه ووضعه تحت الحراسة هو وأخوه مصطفى عبد القوى معبد .

ـ جاء بالتقرير أن مصطفى عبد القوى معبد معروف بعقلية الرجعية القديمة وانه يقوم بتلفيق الاتهام للفلاحين الذين يعارضونه ويقوم بطرد صغار الفلاحين الذين يحاولون المطالبة بعقود ايجار ومعظم أراضيه مزروعة لحسابه حدائق والباقى يؤجره لصغار الفلاحين بدون عقود وبأزيد من سبعة أمثال الضريبة »

النتيجـــة :

١ ـ خالف أحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ لعدم تقديم اقرار بملكيته الزراعية قاصدا من ذلك تهريب ـ/١٢/٤٨ فدانا من الاستيلاء .

٢ ـ خالف أحكام القانون فيما يتعلق بالحيازة الزراعية .

● المشير : التهريب ثابت على مصطفى عبد القوى معبد فتفرض الحراسة عليه هل من الضرورى ابعاده عن الريف ؟

● مصطفى توفيق السعودى : نعم .

● المشير : اذن يبعد عن الريف . وقد جاء ذكر محمد كمال الدين عبد القوى معبد كما أوصت اللجنة الفرعية بالتحفظ على ممتلكات الدكتور على عبد القوى معبد وهو مقيم بالولايات المتحدة اقامة دائمة »

● الدكتور محمد دكرورى : بالنسبة للدكتور على عبد القوى معبد ورد الينا تقرير من المخابرات العامة يفيد أنه قد حصل على تصريح أمنى للعمل فى الخارج سنة ١٩٦٢ وعدنا الى المباحث فاتضح أنه جدد هذا التصريح لغاية ١٩٦٨ »

● المشير : هل توجد اقتراحات أخرى بالنسبة له بخلاف التحفظ على أرضه ؟

● الدكتور محمد دكرورى : لا .

● المشير : لا داعى للتحفظ وتؤجر أرض كل من محمد كمال الدين عبد القوى معبد وعلى عبـــد القوى معبد والاول مدير شركة تبريدات الإسكندرية وسوف يوضع ضمن الافراد الذين ستبحث حالتهم عنـــد النظر فى شركات القطاع العام .

● العقيد حسن على خليل : مصطفى عبد القوى معبد اشترى من محمد عبد القوى معبد ومحمد كمال الدين عبد القوى معبد مســـاحة قدرها ٥٠ فدانا وكانت عملية البيع والشراء عملية صورية بقصد تكملة نصاب ترشيحه لمجلس الشيوخ سنة ١٩٥٠ أى قبل صـــدور قانون الاصلاح الزراعى .

● المشير : على العموم أن سمعة هذه العائلة ســـيئة للغاية من جميع النواحى .

● مصطفى توفيق السعودى : أثناء العدوان الثلاثى سنة ١٩٥٦ وفى الوقت الذى كان فيه الشعب متجاوبا مع قادته فى مقاومة العدوان كان مصطفى عبد القوى معبد يتولى حملة تشكيك فى المقاومة فكان يقول عملت أيه يا مصطفى انت ورجال الثـــورة أدى الطيارات جاية تضرب القاهرة والفيوم وكان يدلى بأحاديث مثيرة ومن أخطر ما يمكن وكثيرا ما حاول رجال المباحث ابعاده عن ذلك السلوك ولكن دون فائدة وهذا الشخص له ابن عضو فى مجلس المحافظة .

● المشير : يفصل ابنه من عضوية مجلس المحافظة .

● على صبرى : الابن اسمه عباس مصطفى عبد القوى معبد .

● المشير : تبحث حالة العائلة كلها .

● على صبرى : مصطفى عبد القوى معبد له سبعة أولاد هم :

عباس وهو محام بالفيوم وبللا متزوجة من محمد على مفتاح شيخ بلدة أبو كساه ومحمد صلاح الدين مزارع بأبو كساه وصافيناز زوجة الرائد راضى محمد محمود قائد وحدة اللاسلكى وشرطة النجدة بمديرية أمن المنيا ونبيلة زوجة مراقب الاصلاح الزراعى ببنى سويف وســامى وهو طالب بالمانيا وسمير طالب بجامعة القاهرة .

● مصطفى توفيق السعودى : لقد فصل محمد على مفتاح شيخ بلدة أبو كساه .

● الشير : ينقل الرائد راضى محمد محفوظ قائد وحدة اللاسلكى وشرطة النجدة بمديرية أمن المنيا الى وظيفة مدنية .

● عبد المحسن أبو النور : من هو مراقب الاصلاح الزراعى ببنى سويف المتزوج من ابنة مصطفى معبد .

● على صبرى : اسمه محمد الامير .

● عبد المحسن أبو النور : ان محمد الامير ترك خدمة الاصلاح الزراعى منذ مدة طويلة .

● على صبرى : أليس سامى مصطفى عبد القوى معبد الطالب بالمانيا هو الذى حضر مؤتمر المبعوثين بالاسكندرية ؟

● اللواء حسن طلعت : نعم .

● على صبرى : انه معروف باتجاهاته العدائية وسبق أن اعتدى بالالفاظ على الملحق الثقافى بالسفارة .

● الشير : لقد ارتكب حادثة أخرى هنا أيضاً فهل هو موضوع تحت اشراف الحكومة فى البعثة ؟

● اللواء حسن طلعت : نعم .

● الشير : المهم أنه ليس من ضمن المبعوثين .

● على صبرى : لقد أخذ الدكتور حسين كامل بهاء الدين اسمه لكى يتولى بحث حالته عند قيامه بالمرور لاستطلاع أحوال المبعوثين .

● اللواء حسن طلعت : لقد جاء تقرير آخر من المباحث عن هذا الموضوع .

● الشير : يستكمل تقرير المباحث ويرفع عنه الاشراف .

● عبد المحسن ابو النور : اذكر أن هذا الطالب ذهب الى سويسرة واعتدى بالسب على السفير .

● الشير : يطلب النظر فى اسقاط الجنسية المصرية عنه .

● عبد المحسن ابو النور : لقد قضى مدة طويلة بالخارج للدراسة بدون نتيجة .

● المشير : يرسل التقرير الخاص بالطالب سامي مصطفى عبد القوى معبد الى رئاسة الجمهورية ٠

● سامي هلالي : بهذه المناسبة اقول اننا كثيرا ما نتلقى تقارير ضد الاشخاص الذين يسافرون الى الخارج ويمتون بصلة قرابة حتى الدرجة الرابعة للافراد الذين وضعوا تحت الحراسة وهم يطلبون منحهم تصاريح عمل بالخارج ٠

● المشير : نحن نوافق على تصاريح العمل بالخارج لمن يطلبونها ونترك لهم حرية فى أن يعودوا أو لا يعودوا ٠

● سامي هلالي : لقد رؤى الرجوع الى اللجنة العليا لتصفية الاقطاع فى هذا الموضوع ٠

● المشير : ان التصديق على تصاريح العمل بالخارج بالنسبة لمن وضعوا تحت الحراسة يكون تلقائيا ولا داعى للرجوع الى اللجنة الا فيما يتعلق بالمحددة اقامتهم ويمكن لوزارة الداخلية أن تتولى اصدار هذه التصاريح على ألا يؤخذ رأى اللجنة الا بالنسبة للمحددة اقامتهم ومن لا يرغب في العودة فنحن فى غنى عنه ٠

● سامي هلالي : هل هذا يسرى على أقارب من وضعوا تحت الحراسة مهما كانت درجة القرابة ؟

● المشير : نعم ولن نخسر أبدا لعدم عودتهم لان الفرد ما دام معاديا فالافضل أن يبقى فى الخارج أم أن هناك رأيا آخر لوزارة الداخلية بالنسبة لهذا الموضوع ٠

● شعراوى جمعة : ليس لنا رأى غير ذلك ٠

● نبيل دكرورى : بالنسبة للحالة موضوع المناقشة هل يكون فرض الحراسة على مصطفى عبد القوى معبد دون عائلته ٠

● المشير : الواقع أن الامر يستدعى فرض الحراسة عليه وعلى عائلته لانه يستحق ذلك ٠

● نبيل دكرورى : وهل ترون سيادتكم تأجير أرض اخوته وعائلاتهم ؟

● المشير : كمبدأ عام يكون القرار الخاص بتأجير الارض شاملا للشخص وعائلته ٠

● علي فوزي يونس : لدينا كشف بباقي أفراد العائلة .

● المشير : أرجو أن نطلع عليه .

● عباس رضوان : يتبين من هذا الكشف أن أفراد هذه العائلة الذين يمتلكون عشرة أفدنة فأكثر هم :

	ط	ف
عبد اللطيف علي مفتاح	٣	٥٦
أحمد عبد اللطيف علي مفتاح	٦	١١
مصطفى عبد اللطيف علي مفتاح	٦	١١
محمد علي مفتاح معبد	٥	٣٨
مفتاح علي مفتاح	١	٣٣
محمود علي مفتاح	٥	٢٨
رشوان علي مفتاح	٥	٤٠
أحمد محمود محمد مفتاح	١٨	٦٠
معتز محمود محمد مفتاح	٦	٥٥
مصطفى عبد القوي أحمد	١٢	١٢١
أحمد عبد القوي معبد	ـ	٥٠
علي عبد القوي معبد	ـ	٤٠
كمال عبد القوي معبد	ـ	٤٠
رياض السيد أحمد معبد	١٩	١٤
فؤاد عبد الحفيظ	١٢	١٦
مصطفى عبد العظيم أحمد	ـ	٣١
محمد الحسيني عبد العظيم أحمد	١١	٢١
علي الحسيني عبد العظيم أحمد	٢٠	٢٣
ورثة محمود عبد القوي	ـ	٣٠
ورثة محمد عبد القوي	ـ	٣٠
الجملة	٩	٧٥٣

فبالنسبة للتأجير ستؤجر أرض كل من عبد اللطيف علي مفتاح وأحمد محمود محمد مفتاح ومعتز محمود محمد مفتاح ومصطفى عبد القوي أحمد وأحمد عبد القوي معبد وعلي عبد القوي معبد .

● المشير : يوجد تقرير من الخارجية بشأن الطالب سامي مصطفى عبد القوي معبد ويمكن طلب هذا التقرير لبحثه .

● **كمال الدين الحناوى :** الواقع أن مصطفى عبد القوى معبد يعتبر مصدرا للاشاعات المغرضة والمفتعلة بنادى هليوليدو •

● **المشير :** على السيد/ كمال الدين الحناوى أن يفصله من النادى ويطرده •

● **سامى شرف :** الحقيقة أن العائلة كلها متجمعة فى مكان واحد وهم مصدر اشاعات •

● **المشير :** يمنع أفراد هذه العائلة من ارتياد النادى وعلى السيد سعد عبد الكريم تنفيذ طلبك •

● **سامى شرف :** ان فصلهم من النادى ومنعهم من دخوله أمر ميسور هل ترون سيادتكم اعتقال مصطفى عبد القوى معبد •

● **المشير :** هل نعتقله لمدة معينة ولتكن ستة شهور مثلا •

● **مصطفى كمال محمدى :** الواقع أن هذا الشخص أولى بالاعتقال

● **المشير :** يعتقل اذا رأيتم ذلك •

● **عبد المحسن أبو النور :** يكفى أنه وقف ضد التيار القومى والشعبى ١٩٥٦ وهذا فى حد ذاته مبرر كاف لاعتقاله •

● **المشير :** أننا لم نعتقل من تقدموا بعريضة فى ذلك الوقت •

● **عباس رضوان :** أرى أن يكتفى بتحديد اقامته •

● **المشير :** اذن يكفى تحديد اقامة مصطفى عبد القوى معبد وطرده من نادى هليوليدو وفصله من عضويته هو وعائلته •

● **العقيد مصطفى كمال محمدى :** أرجو أن نستفسر عن الوضع بالنسبة للاشخاص الذين يحصلون على عقود عمل فى الخارج من بين من وقعوا تحت الحراسة سنة ١٩٦١ ثم رفعت عنهم الحراسة •

● **المشير :** لا مانع من التصريح لهم •

● **مصطفى كمال محمدى :** لقد وضعت قواعد بالنسبة لاعطاء تصريحات للعمل بالخارج •

● **المشير :** ما دام الشخص غير مدين فلا مانع من التصريح له وبصفة عامة لا يمنح التصريح الا بعد تصفية موقف طالب التصريح •

● **حسن طلعت :** تطبيقا للقرار الجمهور رقم ٢٠٩٩ لسنة ١٩٦٦ حددت اقامة بعض الاشخاص عقب تشكيل هذه اللجنة ولم يكن لوزارة الداخلية أى رأى فى ذلك فعندما يتقدم أحد هؤلاء بطلب للتصريح له بالسفر يرفع للجنة التى تعيده الينا على أساس أنها غير مختصة بالنظر فى هذه الطلبات مع أن هؤلاء محددة اقامتهم ويدخلون ضـــمن الـ ٨٨ حالـة .

● **عبد المحسن أبو النور :** انهم يدخلون ضمن الـ ٢٠١ حالة .

● **المشير :** هذه اللجنة تختص بالموافقة على التصريح بالعمل فى الخارج بالنسبة للمحددة اقامتهم بقرار منها فقط .

● **حسن طلعت :** نحن لم نطلب تحديد اقامتهم .

● **المشير :** أن اختصاص هذه اللجنة يقتصر على من صدرت قرارات تحديد اقامتهم منها أما الباقون فتختص بهم وزارة الداخلية ونعود للقرار الخاص بحالة مصطفى عبد القوى معبد .

● **عباس رضوان :** القـــرار المتفق عليه حتى الآن هو : فرض الحراسة على مصطفى عبد القوى معبد وعائلته وتحديد اقامتهم وحل لجنة الاتحاد الاشتراكى بوحدة أبو كساه .

- حل مجلس ادارة الجمعية التعاونية لناحية أبو كساه .

- تأجير الاراضى المملوكة للدكتور على عبـــد القوى معبد ومحمد كمال الدين عبد القوى معبد وعائلتهما .

- فصل عباس مصطفى عبد القوى معبد من عضوية مجلس محافظة الفيوم .

- نقل الرائد راضى محمد محمود ضابط الشرطة الى وظيفة مدنية

- تأجير أراضى كل من عبد اللطيف على مفتاح وأحمد محمود محمد مفتاح ومعتز محمود محمد مفتاح وعائلاتهم .

● **حسن عبد الفتاح :** بالنسبة لتحديد الاقامة أقول أن القـــرار الجمهورى رقم ٢٠٩٩ لسنة ١٩٦٦ قد شمل من كانوا خاضعين للحراسة سنة ١٩٦١ وطبقت عليهم قوانين الاصلاح الزراعى وهؤلاء قد أشـــارت سكرتارية هذه اللجنة الى أنها لا تختص بهم وانهم يحصلون على تصريحات سفر طبقا للقواعد الموضوعة .

● المشير : هذا صحيح ٠

● حسن عبد الفتاح : أما المتمصرون فيمنحون تصريحات السفر بشرط ألا تكون عليهم ديون مع التنازل عن الجنسية المصرية وقد أثير هذا الشرط الاخير غير قانونى لانه لا يجوز التنازل عن الجنسية قانونا ٠

● عباس رضوان : يمكن اعطاؤهم تأشيرة مغادرة نهائية ٠

● المشير : الواقع أن اشتراط التنازل عن الجنسية يعتبر عقبة كبيرة أمام من يرغب فى المغادرة لان الدولة الاجنبية لن تقبله بدون جنسية ٠

● حسن طلعت : نخشى أن يحصل الشخص على جنسية دولة أخرى ثم يرفع دعوى على الحكومة لاسترداد أرضه فاذا كان التنازل عن الجنسية ضد مصلحة البلد فان لنا أن نرفضه ٠

● عبد المحسن أبو النور : ما دامت أملاك الشخص وديونه قد صفيت فلا خوف من اسقاط الجنسية عنه ٠

● المشير : أرى أن السياسة الحالية فى هذا الصدد صائبة ولا داعى للعدول عنها ٠

● محمد العروسى : بالنسبة لموضوع تحديد الاقامة كان قد صدر قرار من هذه اللجنة بأن تحدد اقامة كل من صدرت فى شأنهم قرارات منها وقد بدأنا ننص على تحديد الاقامة أو الابعاد اذا رؤى أن الامر يستدعى ذلك وقد ورد الينا استفسار من الداخلية عن بعض الحالات التى لم ينص فيها فهل اذا لم ير بقرار اللجنة نص صريح على الابعاد يعتبر أنه لا ابعاد فى هذه الحالة ٠

● المشير : نعم ـ الا اذا رأت وزارة الداخلية غير ذلك ٠

● محمد العروسى : اننى أقصد باثارة هذه النقطة توضيح القرارات السابقة ٠

● العقيد حسن خليل : هناك تظلمات من تحديد الاقامة بالنسبة لـ ٢٠٣ حالة التى فرضت عليها الحراسة على أساس تطبيق قانون الاصلاح الزراعى ـ فهناك أشخاص لم يطبق عليهم قانون الاصلاح الزراعى ويتظلمون من تحديد الاقامة ونريد أن نعرف الجهة التى تحول اليها بعد اتمام فحصها ٠

● المشير : تحال الى سكرتارية اللجنة ٠

طنطـــــاوى

والضحـــايــا الســتة

فى ١٠ نوفمبر ١٩٦٦ عقدت اللجنة برئاسة المشــير عامر .. لبحث حالة عائلة طنطاوى بســـــنورس بمحافظة الفيوم .

وكان الضحية ستة أشخاص لا ذنب لهم .. فقد تقرر اعطاء أجازة مفتوحة لثلاثة قضاة ومستشــارين من العائلة وتحديد اقامتهم تمهيدا لنقلهم للنيابة العامة ثم عزلهم .. ونقل ثلاثة ضـــباط بالشرطة والجيش الى وظائف مدنية .. ولا ذنب لهم .. ولا دخل لهم جميعا فيما تم وما نسبته تقارير الاجهزة المختلفة الا أنهـم يحملون لقب عائلة طنطاوى .

التفاصيل :

وهذه هي تفاصيل ما حدث :

بدأت وقائع الجلسة بتقرير عن العائلة من كل من المخابرات العامة ومحافظة الفيوم لخصه عباس رضوان بأن عائلة طنطاوى من أكبر العائلات عددا وعصبية ونفوذا بدائرة المحافظة وهى عائلة اقطاعية لها تاريخ سياسى معروف بالاتصالات الحزبية وكان لكبارها فى عهد ما قبل الثورة صلات بالمندوب السامى البريطانى وقد حول المرحوم أبو زيد طنطاوى من سنورس قلعة للانجليز ودعى اللورد اللنبى فى منزله يوم ٢ مايو ١٩٢٠ وخطب ابنه المرحوم محمد أمين طنطاوى للورد جورج لويد أثناء زيارته للفيوم فى ديسمبر ١٩٢٥ معلنا ولاءه وخضوعه كما أنه كان المصرى الوحيد الذى كان فى وداعه عند مغادرته مصر سنة ١٩٢٨ وكان على علاقة بكل من والتر سمارت والكسندر كحولين اللذين أطلقا يده فى ادارة مديرية الفيوم فى ذلك الوقت وكذلك بالمستر برادلى مدير البساتين الذى عين ابنه الرابع المرحوم عبد الحميد طنطاوى موظفا كبيرا دون مؤهل وفصل فى التطهير .

هذا علاوة على أنه أشار على اللورد كيلرن بالاستيلاء على استراحة الآثار بكوم أوشيم وكانت العائلة كثيرا ما تقيم له الحفاوة .

نفوذ وسيطرة :

وأضافت التقارير أن مصطفى أبو زيد طنطاوى أظهر شعورا غير طيب عقب حركة الانفصال فى سوريا وأن العائلة ما زالت تتمتع بنفوذها المتوارث وسيطرتها لان من بين أفرادها من يشغل مناصب قيادية بدائرة المحافظة علاوة على وجود تكتل وظيفى واضح فمنهم عضو مجلس الامة عن دائرة سنورس ورئيس مجلس المدينة السابق وعضو المكتب التنفيذى للاتحاد الاشتراكى وأمين الشباب بها .

وكان لهذا التكتل أثره الواضح فى الهيمنـــة على الاهالى بدائرة المركز حتى أصبح لا يذكر اسم سنورس الا مقرونا باسم هذه العائلة فمعظم شوارع المدينة وأحيائها ومدارسها ومساجدها بأسماء أفراد هذه العائلـة .

لمـــاذا ؟

لماذا قدمت العائلة للجنة العليا لتصـفية الاقطــاع .. وما هى المبـــررات .. ؟

تقول التقارير : أن محمود أبو زيد طنطاوى خالف أحكام القانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بعدم تقديمه اقرارا عن ملكيته رغم تجاوزها مائتى فدان بقصد تهريب مساحة ستة أفدنة و ٩ قراريط و ١٣ سهما وخالف أحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بأن أغفل ادراج مساحة ٧٩ فدانا و٢ قيراط و١٣ سهماً فى اقراره بقصد تهريبها من الاستيلاء •

الاجـــرام :

هذا بجانب النفوذ والسيطرة للعائلة فكما سجلت التقارير لم يخل ماضيها وحاضرها من الحوادث الاجرامية حيث عملت على فرض الارهاب على السكان بالقتل فى بعض الاحيان فقتلت مشرف حنا ميخائيل فانوس واتبعت أساليب الردع كاتلاف المزروعات وسم المواشى واغتصاب حقوق الفلاحين فى المياه •

وكانت أدوات العائلة التنفيذية فى هذه الجرائم أحمد وغانم أبوزيد طنطاوى اللذين توفيا مؤخرا •

كما أشاعت العائلة جوا من الاخلال الخلقى بمدينة سنورس •

ومن مظاهر السيطرة التى سجلتها التقارير عدم تحرير عقود ايجار مع الفلاحين حتى يمكن طردهم من الارض فى أى وقت واتباع نظـــام المشاركة المجحف بحقوق الفلاحين •

الحـوار :

كيف أصدرت اللجنة العليا لتصفية الاقطاع قراراتها فى أمر هذه العائلة •• ؟

كيف كان يفكر أعضاء اللجنة •• وما هو أسلوب المناقشات •

الاجابة : من خلال هذا الحوار :

● سأل المشير عامر : ما هى توصيات اللجنة ؟

● ورد عباس رضوان : كانت اللجنة قد وصلت الى توصـــية بالآتى :

● فرض الحراسة على محمود أبو زيد طنطاوى وعائلته وابعادهم عن الريف لانه تهرب من قانونى الاصلاح الزراعى لسنة ١٩٥٢ وسنة ١٩٦١ •

● تأجير الارض الزراعية المملوكة لمصطفى أبو زيد طنطاوى وعائلته الى صغار المزارعين بمعرفة الجمعية التعاونية المختصة ••

● نقل جميع الموظفين من أفراد عائلة طنطاوى خارج نطـــاق المحافظة .

● نقل محمد مصطفى طنطاوى رئيس مجلس مدينة اطسا وكان ضابط شرطة الى وظيفة مدنية .

● فصل كل من عدنان طنطاوى أمين الشــونة وحنا ارمانيوس الكاتب بالجمعية التعاونية .

● تنحية محمد عبد التواب طنطاوى عن عضوية المكتب التنفيذى للاتحاد الاشتراكى بالمحافظة وحل لجان الاتحاد الاشتراكى للوحــدات الاساسية ببندر ومنشاة سنورس ومنشاة طنطاوى .

● حل لجنة الاتحاد الاشتراكى بمركز سنورس .

● حل مجالس ادارة الجمعيات التعاونية بسنورس ومنشـــأة سنورس ومنشأة طنطاوى .

● النظر فى أمر كل من العقيد شرطة محمد طنطاوى والملازم أول شرطة رجاء طنطاوى والملازم ايهاب طنطاوى بالقوات المسلحة .

التوصيـــات :

وبعد أن عرض عباس رضوان التوصيات دار هذا الحوار :

● **المشير عامر** : أليس هناك موظفون غير هؤلاء .

● **عبد المحسن أبو النور** : هناك موظفون فى داخل المحافظـــة مطلوب نقلهم خارجها .

● **المشير** : اننى أتساءل عن الموظفين من هذه العائلة الموجودين خارج المحافظة .. الا يوجد غير هؤلاء ؟

● **على فوزى يونس** : هناك ضابطا شرطة .. وضابط بالقوات المسلحة .. وهناك من يعمل بالقضاء رئيسا لمحكمة بنى سويف .

● **المشير** : فى أى تقرير وردت هذه الاسماء .

● **شكرى حافظ** : فى تقرير المباحث الجنائية صفحة ٣ وردت أسماء عبد المعز رئيس محكمة القاهرة وعبد الوهاب قاضى محكمة بنى

سويف ومحمد طنطاوى رئيس بنفس المحكمة ·· وأنيس طنطاوى مدير مصلحة الضرائب بالقاهرة ·

● **عبد المحسن أبو النور** : لا بد من النظر كذلك فى أمر الموجودين بالقضاء ·

● **المشير** : اذن تضاف الاسماء مع التى ينظر فى أمر أصحابها ·

● **عبد المحسن أبو النور** : بالنسبة لعدنان أمين شـــونة بنك التسليف بسنورس الذى أثرى من استغلال وظيفته أرى عدم الاكتفاء بفصله وأن يوضع تحت الحراسة أيضا ·

● **على فوزى يونس** : لقد كان أمين الشونة المذكور يستغل كل الفلاحين وقد تمكن ـ نتيجة لهذا الاستغلال ـ من اقتناء ١٧ر٥ فدانا ـ بالاضافة الى ما ورثه وقدره ثمانية أفدنة وكان يســـتدعى الناس ليلا ويرغمهم على دفع المبالغ التى تفرضها العائلة زيادة عن قيمة الايجار أو غير ذلك ·· أى أنه مندوب العائلة فى كل الامور ·

● **المشير عامر** : حيث أن ما ورد بالتقارير يشير الى أن هذه العائلة من العائلات المعادية فيقتضى الامر اذن فرض الحراسة عليها ولا يكتفى بتأجير الارض الزراعية المملوكة لها لانها عائلة معادية أصلا ·

● **عبد المحسن أبو النور** : باعتبار أن التهرب لم يثبت بعد ففى رأيى أن نتحفظ على الارض الزراعية المملوكة لعائلة طنطاوى ·

● **المشير** : قرارنا بالنسبة لهذه العائلة سيكون عــلى أســاس تاريخها الماضى وموقفها الحالى من الثورة وليس على أساس التهريب ولذا أرى فرض الحراسة عليها ·

● **عبد المحسن أبو النور** : اذن فليكن قرار اللجنـــة هو فرض الحراسة على العائلة جميعها ·

● **محمود عبد السلام** : معروف عن هذه العائلة انها دائما تتشفى وتنتقد النظام الحالى ·

● **المشير** : ذلك أمر طبيعى ·· فهم يريدون عودة عهـــد اللورد كيلرن مرة أخرى ولا تنس أن هذه العائلة مطبق عليها قوانين الاصلاح الزراعى ·

● **مصطفى السعودى** : هذه العائلة لا تزال للان تفخر بصداقتها للانجليز وما زالت صورة اللورد كيلرن معلقة فى غرفة الاستقبال بأحد قصورهم ومما يذكر أن أبو زيد طنطاوى كان متهما فى قضية تبديد وقبل النطق بالحكم فيها هدد القاضى بأنه سوف ينقل اذا حكم فى هذه القضية .. وبالفعل وردت برقية بنقل هذا القاضى قبل الفصل فى القضية . كذلك فان علاقة هذه العائلة فى منتهى القسوة والسوء فهم يتصيدون النساء من السوق قوة واقتدارا .

والفيوم شهدت بالقرار العظيم الذى صدر بالنسبة لعائلة الباسل .. الى حد أنه رسخ فى الاذهان أن أى شخص تؤجر أرضه أو تفرض عليه الحراسة انما يستحق ذلك بالتأكيد والمحافظة تنتظر قرارا ثائرا قويا بالنسبة لعائلة طنطاوى جزاء وفاقا لما فعلته وتفعله مع الاهالى .

الحراســـة :

● **المشير** : اذن يؤخذ بتوصيات اللجنة وتنفذ ونفرض الحراسه على محمود ومصطفى وعدنان طنطاوى وعائلاتهم مع ابعادهم عن الريف ونقل جميع الموظفين من العائلة خارج المحافظة .

● **العقيد حسن خليل** : ان الابعاد يعتبر ضربة قاضية لهـــذه العائلـــة .

● **المشير** : بالنسبة للضباط أرى النقل الى وظـــائف مدنية اما بالنسبة للقضاه فما هو رأيكم فيما يتخذ حيالهم .. ؟

● **الفريق أحمد عبد العزيز مصطفى** : أرى أن تبحث حالتهم .

● **المشير** : ان حالتهم معروفة .. اننى أرى منحهم أجازة مفتوحة وتحدد اقامتهم بعيدا عن مقار عملهم الى أن تبحث حالتهم .

ويلاحظ ضرورة تجميع الحالات المتراكمة من رجال القضـــاء لكى يصدر فى شأنهم قرار واحد .

● **حسن عبد الفتاح** : نظرا لان رجال القضاء غير قابلين للعزل لذلك أرى نقلهم الى النيابة العامة اذ أن رجالها قابلون للعزل .

● **المشير** : يمنحون الاجازة أولا . وبعد ذلك ينظر فى اتخاذ هذه الخطوة التى أشار اليها حسن عبد الفتاح أما بالنســـبة لانيس مدير

الضرائب ينقل لوظيفة أخرى بعيدا عن مصلحة الضرائب لان فيها مجالا للتهريب والتلاعب علاوة على أنه يشغل وظيفة رئيسية وبالتالى يستطيع أن يسبب مضايقات للناس ٠

أما بالنسبة لاحمد طنطاوى عضو مجلس الامة فيفصل من عضوية الاتحاد الاشتراكى وتقوم الامانة العامة باعداد مذكرة بشأنه ترسل الى مجلس الامة ٠

● **مصطفى السعودى** : أمرتم بتنحية محمد طنطاوى من عضوية المكتب التنفيذى ولكنه عضو أيضا فى منظمة الشباب ٠

● **المشير** : يفصل من جميع المنظمات السياسية ٠ فنحن نعلم أن هناك أشخاصا استطاعوا التسلل الى هذه المنظمات ٠٠ وينبغى فصل هؤلاء جميعا ٠

وأظن لا داعى لوجود شوارع بأسماء هذه العائلة ٠

● **على فوزى يونس** : لقد تقرر تسمية الشوارع بأسماء وطنية ٠

● **المشير** : هل هناك أحد من أفراد العائلة طبق عليه قانون الاصلاح الزراعى ٠

● **على فوزى يونس** : نعم هناك اثنان فقط وهذه القرارات كفيلة بالقضاء على سطوة العائلة ٠

أبوجازية



اجتماع اللجنة العليا برئاسة المشير عبد الحكيم عامر يوم ٦ يوليه ١٩٦٦ كانت المسألة رقم ١٧ والخاصة بعائلة أبو جازية من محافظة الغربية ·· من أبرز الحالات التى دارت حولها المناقشات ·· وذلك على الوجه التالى :

● **عباس رضوان :** الحالة رقم ١٧ خاصة بعائلة أبو جازية والتقرير الخاص بهذه الحالة كان قد قدم الى اللجنة التى تبحث النفوذ الاجرامى التى يرأسها السيد حمدى عبيد ثم حول الينا للنظر فى موضوع الارض

والواقع أن السطوة الاجرامية ظاهرة جدا فى هذه الحالة وهذه العائلة مشهورة فعلا بالاجرام ·

وتفيد التقارير الواردة من المباحث الجنائية العسكرية ومحافظة الغربية والاتحاد الاشتراكى العربى أن عائلة أبو جازية من كبرى عائلات محافظة الغربية ويمتد نفوذها الاقطاعى من حوالى قرن من الزمن حيث كانت تمتلك ١٤٠٠٠ فدان بمركز كفر الزيات · ويمتلك أفراد الاسرة حاليا حوالى ٣٥٠٠ ويتركزون فى حوالى خمس قرى تابعة لمركز كفر الزيات وهى : أبو العز ، منصورية الفرستق ، الدلجمون ، كفر الباجة ، كفر يعقوب ·

وقد قاموا فى الاعوام الاخيرة بالتصرف فى أراضيهم بطرق مختلفة للافلات من قوانين الاصلاح الزراعى وتتحكم هذه العائلة فى القرى السابق ذكرها ويشكلون عصبية عائلية تعمل على ارهاب أهالى المنطقة باجرامهم من شغل عدة مناصب بفضل اتصالهم بأجهزة الادارة والاتحاد الاشتراكى وبذلك زادت سطوتهم وسيطرتهم وارهابهم وبطشهم ·

ورأس هذه العائلة هو أحمد أحمد يوسف جازية (الشهير برسمى) الذى قررت اللجنة العليا لتصفية الاقطاع بجلستها المنعقدة فى ٦/١١/١٩٦٦ فرض الحراسة عليه وعلى عائلته وابعادهم عن الريف ·

ومن رؤوس هذه العائلة أيضا حمود يوسف جازية الذى اشتهر عنه بالاجرام وايوائه الهاربين من العدالة كما يقوم بتسخير صغار الفلاحين للعمل بأرضه نظير أجور زهيدة فضلا عن استغلاله وظيفة نجله حسن

جازية بجمعية منتجى البطاطس بكفر الزيات فى الاستيلاء على أكثر من الحصة المقررة له فى تقاوى البطاطس والاتجار فيها بالسوق السوداء بل ويقوم بالاستيلاء على محصول الفلاحين من البطاطس ثم يحاسبهم على أسعار لا تمثل الواقع .

وتشير التقارير الى سبق اتهام المذكور فى عدة قضايا حكم عليه فى احداها بالحبس لمدة شهرين كما أفادت أن عبد المنعم محجوب جازية سىء السمعة ويقوم باستغلال صغار الفلاحين .

ـ أما عن محمود مرسى جازية فهو مدمن مخدرات حتى أصيب بمرض عصبى .

وقد أجمعت تقارير المحافظة ومديرية الامن والاتحاد الاشتراكى والمباحث الجنائية العسكرية على ضرورة اتخاذ اجراء حيال هذه العائلة وخاصة محمد يوسف جازية .

وتوصى اللجنة بما يأتى :

١ ـ فرض الحراسة على محمد يوسف جازية وعائلته وابعادهم عن الريف .

٢ ـ اعتقال محمد يوسف جازية .

٣ ـ ابعاد كل من المذكورين بعد وعائلتيهما عن الريف .

(أ) محمود مرسى جازية .

(ب) عبد المنعم محجوب جازية .

● **المشير عبد الحكيم عامر** : هل هناك ملاحظات ؟.

● **حسين كفافى** : عبد المنعم محجوب جازية أحد أفراد هذه العائلة قام بتهريب ٢٥ فدانا تقريبا .

● **عبد المحسن أبو النور** : ليس لدينا علم بذلك .

● **على صبرى** : مطلوب فى التوصيات ابعاده فقط عن الريف .

● **حسين كفافى** : ثبت لنا أنه هرب أرضا .

● **عباس رضوان** : لم يرد فى التقرير شىء بخصوص تهريبه أرضـــا ٠

● **حسن كفافى** : لقد شكلنا لجنة فى الاصلاح الزراعى وانتقلت لقياس الارض وكتبت تقريرا بأنه متهرب من تنفيذ القـــانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ لانه كان يمتلك ١١ ط ١٢٥ فدانا ولم يقدم اقرارا للاصلاح الزراعى ٠

● **المشير عبد الحكيم عامر** : ما هى ملكية محمود مرسى جازية ؟

● **حسن كفافى** : عنده ٨٦ فدانا يزرعها وهو غـــير متهرب من الملكية ولكنه يزرع أرضه وأرض أولاده وآخرين حتى بلغت جملة ما يزرعه لحسابه ٢٨٧ فدانا ٠

● **المشير** : معنى ذلك أن ملكيته أقل من ١٠٠ فدان ولكنه يزرع ٢٨٧ فدانا ٠

● **عبد المحسن أبو النور** : ليس لدينا معلومات عن ذلك وعلى العموم اذا وضع تحت الحراسة فسوف تظهر حيازته على وجه الدقة وفى هذه الحالة سنستولى على الارض ٠

● **المشير** : اذن تفرض الحراسة على محمود مرسى جازية وعبـــد المنعم محمود جازية وعائلتيهما وابعادهم عن الريف ويستولى على الحيازة لتأجيرها للفلاحين بسبعة أمثال الضريبة وبذلك يكون الجميع قد وضعوا تحت الحراسة وأبعدوا عن الريف هم وعائلاتهم مع اعتقال محمد يوسف جازية ٠

● **عبد الحميد غازى** : يتعرض تقرير المباحث الجنائية العسكرية فى صفحة ١٨ لبعض أفراد هذه العائلة الذين يشغلون مراكز حساسة ادارية وسياسية وقد جاء ذكر نفس الاسماء أيضا فى تقرير الاتحـــاد الاشتراكى ٠

● **حسن كفافى** : واضح أن هناك تمركزا لهذه العائلة فى الاتحاد الاشتراكى والجمعيات الزراعية ومجلس المحافظـــة وقد أشرنا الى ذلك فى تقريرنا ٠

● **المشير** : اذن تحل لجنة العشرين فى أبو العز ٠

وكذلك حل مجلس ادارة الجمعية التعاونية وفصل كل من الاسماء الواردة فى صفحة ١٨ بند ٥ من تقرير المباحث الجنائية العسكرية وعددهم ٦ أفراد هم :

١ - عبد العظيم على جازية شيخ بلد .
٢ - عبد الله محمد رضوان جازية شيخ بلد .
٣ - مسعد على جازية شيخ بلد .
٤ - صلاح الدين عبد المحسن جازية شيخ خفر .
٥ - محمد عبد الرحمن جازية خفير نظامى .
٦ - عاطف السيد أحمد جازية خفير نظامى .

ويفصل من الاتحاد الاشتراكى كل من :
(أ) محمد على يوسف جازية أمين لجنة العشرين بأبو العز .
(ب) عبد المنعم محجوب جازية أمين مساعد لجنة العشرين بأبو العز
(ج) على عبد العظيم جازية عضو لجنة العشرين بأبو العز .
(د) مسعد على جازية عضو لجنة العشرين بأبو العز .
(هـ) عبد الله محمد رضوان جازية عضو لجنة العشرين بأبو العز .

وتحل لجنة العشرين بأبو العز .

● **على صبرى** : هل يوجد من بين أفراد هذه العائلة عضو بمجلس الامة ؟

● **عبد الحميد غازى** : لا ولكن عضو مجلس الامة محمد عبد السلام هاشم يرتبط بهم بصلة قرابة .

● **المشير** : يفصل كذلك حسن محمد كمال جازية عضو مجلس محافظة الغربية وعضو مجلس ادارة الجمعية التعاونية للتصنيع بالمحافظة من كل المناصب التى يشغلها وكذلك ابراهيم رضوان جازية وعبد الوارث يوسف جازية وحسن محمد يوسف جازية الكاتب بجمعية منتجى البطاطس فى كفر الزيات وهذا يتمشى مع التوصيات التى وردت فى الصفحتين ١٨ و ١٩ من مذكرة المباحث الجنائية العسكرية .

● **عبد الحميد غازى** : هناك موضوع أعتبره مهماً فى الحالة المعروضة وهو يتعلق بمحمد يوسف أبو جازية فقد اقترض من بنك التسليف ١٢ ألف جنيه بتحرير استمارات مزورة عليها أختام الفلاحين

وحكم عليه فى الشهر الماضى بالسجن ٦ شهور ونظراً لان القضية موضوع التزوير ظلت بالمحكمة منذ سـنة ١٩٥٩ الى ١٩٦٦/٦/١٩ فقط. ظلت مديونية بنك التسليف ثابتة بدفاتر البنك ضد الفلاحين لحين البت فى القضية وبلغ المتحصل منهم حتى تاريخ ١٩٦٢/٩/٣٠ مبلغ ٧٩٦٣ر٢٣١ جنيها وتبقى مبلغ ٤٠٨٠ر٥٥٤ جنيها يجرى البنك الآن الاجراءات اللازمة فى سبيل الحصول عليها من الفلاحين •

وقد ثبت لدى المحكمة أن محمد يوسف جازية قد حصل على هذه السلف بطريق التزوير بصفته رئيسا للجمعية التعاونية الزراعية الا أن الحجز على الفلاحين ما زال قائما •

لذلك أرجو الموافقة على أن يرفع الحجز بالنسبة لمبلغ ٤٠٨٠ر٥٥٤ جنيه من الفلاحين ورد مبلغ الـ ٧٩٦٣ر٢٣١ جنيه الى الفلاحين لان هذه المبالغ أخذت منهم بدون وجه حق •

● **المشير عامر** : مبدئيا توقف الاجراءات الادارية الخاصة بالحجز والتحصيل بالنسبة لمبلغ ٤٠٨٠ر٥٥٤ جنيه من الفلاحين فى بلـدة منصورية الفرستق ثم ينظر السيد على صبرى فى حكم المحكمة فاذا كان الحكم فى صالح الفلاحين ترد لهم المبالغ •

● **عبد الحميد غازى** : يقضى الحكم الذى صدر أخيرا بحبسه ٦ شهور وهو حكم مستأنف ونهائى اذ كان قد حكم عليه ابتدائيا قبل ذلك بحبسه سنتين مع الشغل ثم استأنف الحكم وحكم عليه فى الشهر الماضى بالحبس ٦ شهور •

● **المشير** : تقدم صورة الحكم للسيد على صبرى واذا ثبت أنه فى صالح الفلاحين تقوم الحراسة برد هذه المبالغ للفلاحين من أملاك محمد يوسف جازية •

● **حسين كفافى** : كنا نطالب باعتقال السيد محمد يوسف جازية لكنه هرب وهو موجود الآن فى مستشفى المواساة لاجراء عملية جراحية •

● **المشير** : اعتقال محمد يوسف جازية جاء فى القرار وسأتلوه مرة أخرى فرض الحراسة على محمد يوسف جازية وعائلته وابعادهم عن الريف واعتقال محمد يوسف جازية ووضع عبد المنعم محجوب جازية تحت الحراسة وابعاده من الريف •

● عبد المحسن أبو النور : يوجد شخص يدعي محجوب عبد المنعم جازية يعمل طيارا بالشركة العربية للطيران وانتدب منذ شهر تقريبا للعمل بسلاح الطيران ومرشح للسفر فى بعثة الى روسيا لدراسة الطائرة الانتينوف ؟ :

● عباس رضوان : هل هو ابن عبد المنعم محجوب •

● حسن كفافى : نعم •

● المشير : يعطى اجازة منذ الغد •

● حسن كفافى : يوجد نقيب آخر يعمل مدرسا بالكلية الحربية

● المشير : أين أسماء أقاربه كلها •

● حسن كفافى : سوف لا يضار لان اباه واخوته يتمتعون بسمعة طيبة والنقيب هو ابن عبد العظيم صحيح أنه متزوج بنت الشيشينى وعندهم أرض لكن الدولة أرسلته فى بعثة دراسية بالخارج لامعيازه والاولاد كلهم حاصلون على شهادات عالية •

● المشير : هذا الطيار ابن من ؟

● حسن كفافى : هو ابن عبد المنعم محجوب •

● المشير : ابن عبد المنعم محجوب لا يمكن أن يستمر فى عمله الحالى فى سلاح الطيران أو حتى فى شركة الطيران فلا يستبعد عليه أن يأخذ طائرة بركابها ويرحل •

● كمال الدين الحناوى : يوجد فى تقرير الاتحاد الاشتراكى بالغربية بيان عن شبكة عائلات تمثل تحالفا اقطاعيا وموزعة على المحافظات كلها فى صفحة ٥ من التقرير عن حالة رسمى أبو جازية فالحقيقة هذه العائلات تحتاج التفاتا والترابط بينها يدرس كحالة موجودة •

فعائلة القيعى بكفر الزيات والشريف بابيار وحشاد بكفر حشاد والعبد بشبرا النملة والشاذلى بشبراتنا مركز بسيون وأبو حسين بكفر ربيع بالمنوفية وراضى سهل الجوابر بالمنوفية ومهنا بالبحيرة وخليل بالغربية وهذه العائلات موجودة فى تقرير الاتحاد الاشتراكى بالغربية

عن رسمى يوسف أبو جازية فنوجد بينهم مصاهرة والترابط والحركة تتغلل فيما بينهم بأشكال مختلفة .

فالحقيقة أنها تحتاج الى بحث خاص بالاضافة الى الحالات الفردية

● **المشير** : بصفتك مسئولا عن وجه بحرى ابحث الموضـــــــوع واعرضه علينا بمذكرة .

● **كمال الدين الحناوى** : لن أستطيع أن أقوم بالبحث بمفردى .

● **المشير** : يمكنك أن تستعين بالاجهزة المختلفة .

● **حسن كفافى** : أكبر العائلات التى تتعاون مع أبو جازية هى عائلة الشريف بابيار وعائلة حشاد بمركز كفر الزيات .

● **المشير** : سيأتى دورهم أمامنا حتما .

الفهرس

نماذج .. وقصص :

رقم الايداع ٣٧٢٨ / ١٩٧٧
الترقيم الدولى ٦ ــ ٢٢ ــ ٧٢٥٢ ــ ٩٧٧

مؤسسة دار التعاون للطبـــع والنشر

هذا الكتاب

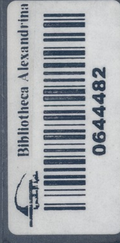
كتاب « سرى جدا من ملفات اللجنة العليا لتصفية الاقطاع » .. يضم وثائق تاريخية خطيرة تلقى أضواء حقيقية على مسار ثورة ٢٣ يوليه فى الستينيات ..

والكتاب بوثائقه مادة علمية للمؤرخين ..وبداية لدراسات وبحوث ومناقشات حول الهدف من تشكيل لجنة الاقطاع ..

والكتاب يقدم صورة بلا رتوش للخريطة الاجتماعية فى الريف وكيف كانت .. ؟!

والسؤال الذى لايزال يبحث عن اجابة .. هل وصلت الامور فى عام ١٩٦٦ الى حشد كل القيادات العليا العسكرية وتسخير المخابرات والشرطة العسكرية والحكم المحلى والاتحاد الاشتراكى لانجاز اعمال اللجنة .. مما أدى الى اهمال ونسيان .. العدو الحقيقى .. اسرائيل .. مما كان عاملا رئيسيا فى هزيمة ١٩٦٧ .

ان الاجابة على هذا السؤال دعشرات الاسئلة يقدمها الاستاذ محمد رشاد رئيس تحرير جريدة تعاون الفلاحين .. بعد دراسة متأنية .. وجهد متواصل فى قراءة آلاف الصفحات فى ملفات اللجنة .. وكان هذا الكتاب بوثائقه التاريخية الهامة .. كبداية لدراسات عديدة حول لجنة تصفية الاقطاع .





الثمن ... قرش

مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر
القاهرة